



تقرير
اللجنة الخاصة المعنية
بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة

المجلد الرابع

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الحادية والثلاثون
الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1)

الأمم المتحدة



تقرير
اللجنة الخاصة المعنية
بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة

المجلد الرابع

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الحادية والثلاثون
الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1)

الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٧٨

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام . ويعني ايراد أحد هذه الرموز الاحالة الى احدى وثائق الأمم المتحدة .

ينقسم تقرير اللجنة الخاصة الى أربعة مجلدات . ويضم هذا المجلد منها الفصول من الخامس والعشرين الى الثاني والثلاثين * ، ويضم المجلد الأول الفصول من الأول الى السادس ؛ والمجلد الثاني الفصول من السابع الى الرابع عشر ؛ والمجلد الثالث الفصول من الخامس عشر الى الرابع والعشرين .

* هذا النص للفصول من الخامس والعشرين الى الثاني والثلاثين عبارة عن تجميع —
للوثائق التالية كما ظهرت بصورتها المؤقتة : (Parts I, II and III) A/31/23/Add.9 المؤرخة
في ١٤ تشرين الاول / اكتوبر و ١٤ تشرين الاول / اكتوبر و ١٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ و A/31/
23/Add.10 المؤرخة في ١٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ .

[الاصل : بالأسبانية / والا نكليزية / والفرنسية]

المحتويات

المجلد الأول

(الفصول من الأول الى السادس)

كتاب الا حالة

الفصل الأول — انشاء اللجنة الخاصة وتنظيمها وأنشطتها A/31/23 (Part I) and
(Corr.1)

الفصل الثاني — نشر المعلومات عن انهاء الاستعمار (A/31/23 (Part II)

الفصل الثالث — مسألة ايفاد بعثات زائرة الى الأقاليم (A/31/23 (Part II)

الفصل الرابع — أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تعرقل
تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في روديسيا
الجنوبية وناميبيا وسائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ،
والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصرى والتمييز
العنصرى في الجنوب الافريقي (A/31/23 (Part III)

الفصل الخامس — الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في
الأقاليم الواقعة تحت ادارتها والتي قد تعرقل تنفيذ اعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/31/23 (Part IV)

الفصل السادس — تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة
لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة A/31/23
(Part V)

المحتويات (تابع)

المجلد الثاني

(الفصول من السابع الى الرابع عشر)

- الفصل السابع — الجلسات التي عقدها في افريقيا الفريق المخصص الذي أنشأته اللجنة الخاصة (A/31/23/Add.1)
- الفصل الثامن — روديسيا الجنوبية (A/31/23/Add.2)
- الفصل التاسع — ناميبيا (A/31/23/Add.3)
- الفصل العاشر — جزر سيشل (A/31/23/Add.4)
- الفصل الحادي عشر — الصحراء الإسبانية (A/31/23/Add.5 and Corr. 1)
- الفصل الثاني عشر — تيمور (A/31/23/Add.6)
- الفصل الثالث عشر — جبل طارق (A/31/23/Add.7(Part I))
- الفصل الرابع عشر — الصومال الفرنسي * (A/31/23/Add.7(Part II))

المجلد الثالث

(الفصول من الخامس عشر الى الرابع والعشرين)

- الفصل الخامس عشر — جزر كوكس (كيلينغ) (A/31/23/Add.8 (Part I))
- الفصل السادس عشر — جزر نيوهبريد (A/31/23/Add.8(Part I))
- الفصل السابع عشر — جزر توكيلاو (A/31/23/Add.8(Part II))
- الفصل الثامن عشر — جزر برونوي (A/31/23/Add.8(Part III))
- الفصل التاسع عشر — جزر جلبرت وبيثكيرن وتوفالو (A/31/23/Add.8(Part III))

* ملاحظة من المقرر : انظر الحاشية . ١ للفقرة ٨ من الفصل الاول بشأن التسمية الجديدة للأقليم .

المحتويات (تابع)

المجلد الثالث (تابع)

- الفصل العشرون — جزر سانت هيلانة (A/31/23/Add.8(Part III))
- الفصل الحادي والعشرون — جزر سليمان (A/31/23/Add.8(Part III))
- الفصل الثاني والعشرون — جزر ساموا الأمريكية (A/31/23/Add.8(Part III))
- الفصل الثالث والعشرون — غوام (A/31/23/Add.3(Part III))
- الفصل الرابع والعشرون — إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية (A/31/23/Add.8(Part III))

المجلد الرابع

(الفصول الخامس والعشرون الى الثاني والثلاثين)

الصفحة	الفقرات	
		الفصل الخامس والعشرون — انتيغوا ، ودومينيكا، وسان كيتس —
		نيفيس أنغيلا ، وسانت لوسيا ، وسانت فنسنت (A/31/23/Add.9(Part I))
١	٤ — ١	
١	٣ — ١	ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة
١	٤	باء — قرار اللجنة الخاصة
		<u>مرفق</u> : ورقة العمل التي أعدتها
٢		الامانة العامة
٢٤	٥ — ١	الفصل السادس والعشرون — بليز (A/31/23/Add.9(Part I)) . .
٢٤	٤ — ١	ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٢٤	٥	باء — قرار اللجنة الخاصة
		<u>مرفق</u> : ورقة العمل التي أعدتها
٢٥		الامانة العامة
٤٩	٩ — ١	الفصل السابع والعشرون — برمودا (A/31/23/Add.9(Part I)) .
٤٩	٨ — ١	ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٥٠	٩	باء — قرار اللجنة الخاصة
		<u>مرفق</u> : ورقة العمل التي أعدتها
٥٣		الامانة العامة

المحتويات (تابع)

المجلد الرابع (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
	الفصل الثامن والعشرون — جزر فرجن البريطانية (A/31/23/...
٧٧	١٤-١ Add.9 (Part II)
٧٨	١٣-١ ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٧٩	١٤ بء — قرار اللجنة الخاصة
	<u>مرفق</u> : تقرير بعثة الامم المتحدة
	الزائرة الموفدة الى جزر فرجن
٨٢	البريطانية عام ١٩٧٦
	الفصل التاسع والعشرون — جزر كايمان ، ومونتسيرات ، وجزر تركس،
١٤٢	وكايكوس (A/31/23/Add.9(Part III)) ٩-١
١٤٢	ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة ٨-١
١٤٣	باء — قرار اللجنة الخاصة ٩
	<u>مرفق</u> : ورقة العمل التي أعدتها الامانة
١٥٠	العامة
	الفصل الثلاثون — جزر فالكلاند (مالفيناس) (A/31/23/...
١٩٠	٨-١ Add.9(Part III))
١٩٠	ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة ٧-١
١٩١	باء — قرار اللجنة الخاصة ٨
	<u>مرفقات</u>
	الاول — ورقة العمل التي أعدتها
١٩٣	الامانة العامة
	الثاني — رسالة مؤرخة في ٢٧ كانون
	الثاني /يناير ١٩٧٦ ، موجهة
	الى رئيس اللجنة الخاصة من
	الممثل الدائم للارجنتين لدى
٢٠٦	الامم المتحدة

المحتويات (تابع)

المجلد الرابع (تابع)

المرفقات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢١٠		الثالث - رسالة مؤرخة في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٧٦ ، موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للارجنتين لدى الامم المتحدة
٢١٤		الرابع - رسالة مؤرخة في ٣ آذار/مارس ١٩٧٦ ، موجهة الى رئيس اللجنة الخاصة من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
٢١٧		الخامس - رسالة مؤرخة في ٦ أيار/مايو ١٩٧٦ ، موجهة الى رئيس اللجنة الخاصة من الممثل الدائم للارجنتين لدى الامم المتحدة
٢٢١	٩-١	الفصل الحادي والثلاثون - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة (A/31/23/Add.9(part III))
٢٢١	٨-١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة ..
٢٢٢	٩	باء - قرار اللجنة الخاصة
٢٢٥		مرفق : ورقة العمل التي أعدتها الامانة العامة
٢٤٩	٧-١	الفصل الثاني والثلاثون - المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ هـ من ميثاق الامم المتحدة عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/31/23/Add. 10)
٢٤٩	٦-١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة ..
٢٥٠	٧	باء - قرار اللجنة الخاصة
٢٥١		مرفق : تقرير الأمين العام

الفصل الخامس والعشرون

أنتيغوا ، ودومينيكا ، وسان كيتس - نيفيس - أنغويلا، وسانت لوسيا
وسان فنسانت

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة أنتيغوا ، ودومينيكا ، وسان كيتس - نيفيس - أنغويلا ، وسانت لوسيا وسان فنسنت في جلستها ١٠٥٤ المعقودة في ١٠ أيلول / سبتمبر ١٩٧٦ .
- ٢ - ولدى نظر اللجنة الخاصة في هذه المسألة ، أخذت في الاعتبار قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع بما في ذلك ، خاصة ، القرار ٣٤٨١ (د - ٣٠) المؤرخ في ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وطلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة بمقتضى الفقرة ١١ من القرار المذكور ، في جملة أمور ، " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذاً فورياً وتاماً في جميع الأقاليم التي لم تنسل بعد استقلالها والقيام خاصة بوضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين " . وأخذت اللجنة الخاصة في الاعتبار أيضاً القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في ٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ بشأن هذه الأقاليم (١) .
- ٣ - ولدى نظر اللجنة الخاصة في هذه المسألة ، كان معروضا عليها ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة (أنظر مرفق هذا الفصل) تتضمن المعلومات المتوفرة عن التطورات التي حدثت فيما يتعلق بهذه الأقاليم .

باء - قرار اللجنة الخاصة

- ٤ - قررت اللجنة الخاصة بدون اعتراض ، على اثر بيان ألقاه الرئيس (A/AC.109/FV.1054 and corrigendum) ، في الجلسة ١٠٥٤ المعقودة في ١٠ أيلول / سبتمبر ، أن تحيل الى الجمعية العامة ورقة العمل المشار اليها في الفقرة ٣ أعلاه وذلك من أجل تيسير نظر اللجنة الرابعة في المسألة ، وأن تنظر في المسألة في دورتها القادمة ، مراعية في ذلك أية توجيهات قد ترغب الجمعية العامة في توجيهها ، في هذا الصدد ، في دورتها الحادية والثلاثين .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٣٤ (A/10034) ، الصفحة ١٢٠ ، البند ٢٣ .

مرفق *

ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٤٢ - ١	لمحة عامة
٤	٥٣ - ٢	التطورات الدستورية والسياسية
١٦	٧٦ - ٥٤	الأوضاع الاقتصادية
٢٢	٨٠ - ٧٧	الأوضاع الاجتماعية
٢٣	٨٢ - ٨١	الأوضاع التعليمية

صدر سابقاً تحت الرمز A/AC.109/L.1125 . *

أنتيغوا ، ودومينيكا ، وسان كيتس - نيفيس - أنغيلا (أ)
وسانت لوسيا وسان فنسنت (ب)

١ - لمحة عامة

١ - تشكّل أنتيغوا ، ودومينيكا ، وسان كيتس - نيفيس - أنغيلا (أ) جزءاً من جزر ليوارد وتمتد على مسافة تقع في منتصف الطريق في القوس المتكون من جزر الهند الغربية (الانتيل) كما تشكّل دومينيكا وسانت لوسيا وسان فنسنت جزءاً من جزر وندوارد . ويشكّل عدد من الجزر الصغيرة المسماة بجزر الغرينادين جزءاً من دولة سان فنسنت الشريكة .

المساحة والسكان

<u>السكان</u>		<u>المساحة</u>
<u>منتصف عام ١٩٧٤</u>		<u>(بالكيلومترات المربعة)</u>
<u>(تعداد عام ١٩٧٠) (التقديرات)</u>		
٧٠ ٠٠٠	٧٠ ٠٠٠	٤٤٣
٧٤ ٠٠٠	٧٠ ٣٠٢	٧٥٠
٦٥ ٠٠٠	٥٠ ٩٥٧ (أ)	٤٠١
١٠٧ ٠٠٠	١٠١ ٠٠٠	٦١٦
		سان فنسنت (بما في ذلك جزر الغرينادين التابعة لسان فنسنت)
١٤ ٠٠٠	٨٩ ٦٣٢	٣٨٩

(أ) بما في ذلك سكان أنغيلا الذين يقدر عددهم بـ ٥٥٠ نسمة والذين لم يشملهم تعداد عام ١٩٧٠ .

(أ) وضع دستور منفصل لأنغيلا ، أصبح ساريا في شباط / فبراير ١٩٧٦ (أنظر الفقرات من ٨ الى ١٤ أدناه) .

(ب) استمدت المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من التقارير المنشورة .

٢ - التطورات الدستورية والسياسية

٢ - على اثر حل الاتحاد الفيدرالي لجزر الهند الغربية في عام ١٩٦٢ ، جرت بين حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وبين حكومات أقاليم الكومنولث الكاريبي مفاوضات حول المركز الدستوري لهذه الأخيرة . وفي عام ١٩٦٥ ، عرض على هذه الأقاليم مركز دستوري جديد ، وهو مركز الدولة الشريكة ، الذي أصبح ساريا في عام ١٩٦٧ بالنسبة لانتيفوا ودومينيكا وغرينادا (ج) ، وسان كيتس-نيفيس-أنغيلا ، وسانت لوسيا وفي عام ١٩٦٩ بالنسبة لسان فنسنت . واحتفظت حكومة المملكة المتحدة ، بموجب قانون جزر الهند الغربية لعام ١٩٦٧ (د) الذي تم بمقتضاه انشاء دول الهند الغربية الشريكة ، بالسلطات المتعلقة بالشؤون الخارجية والدفاع على أن يتمتع كل اقليم يصبح " دولة شريكة للمملكة المتحدة " بالسلطات الكاملة لادارة شؤونه الداخلية من جميع وجوهها .

٣ - وتخول الفقرة ١ من المادة ١٠ من القانون المذكور الدولة الشريكة حق انتهاء هذه الشراكة في أى وقت تشاء ، وفي اعلان نفسها مستقلة ، اذا كانت ترغب في ذلك ، شريطة موافقة غالبية الثلثين على النص التشريعي لهذا الاعلان بواسطة استفتاء . على ان الاستفتاء غير مطلوب في الحالة التي تعتزم فيها احدى الدول انتهاء المشاركة بغرض تكوين شراكة مع دولة كاريبية اخرى أو تكوين اتحاد فيدرالي . ومن ناحية أخرى ، تنص الفقرة ٢ من المادة ذاتها على أنه يجوز لحكومة المملكة المتحدة ، في أى وقت ، أن تنهي شراكتها مع دولة شريكة بواسطة أمر مجلسي .

٤ - وينص دستور كل اقليم على انشاء برلمان يشمل المملكة التي يمثلها الحاكم ومجلس للنواب .

٥ - وانتيفوا هي العضو الوحيد في المجموعة الذي يوجد فيه أيضا مجلس للشيوخ يتألف من أعضاء يعين سبعة منهم بناء على توصية من رئيس الوزراء وثلاثة بالتشاور معه . وعندما تظهر أية معارضة في مجلس النواب يتعين ان تمثل هذه المعارضة في مجلس الشيوخ ، بواسطة واحد على الأقل من الأعضاء الثلاثة المعيّنين بالتشاور مع رئيس الوزراء . ويجوز لمجلس الشيوخ أن يرجئ اعتماد أى قانون ذي طابع مالي لمدة شهر وارجاء أى قانون آخر يعتمد مجلس النواب لمدة تصل الى السنتين .

٦ - وفي كل دولة شريكة ، يتولى الحاكم ممارسة السلطة التنفيذية . ويمارس هذا الحاكم الذى يكون عادة من رعايا الاقليم سلطته بمساعدة حكومة تتألف من رئيس الوزراء وعدة وزراء آخرين . ويعين الحاكم رئيسا للوزراء أحد أعضاء مجلس النواب الذى يكون ، في نظره ، أكثر أعضاء المجلس حظا في الحصول على تأييد الأغلبية . ويعين الحاكم الوزراء الآخرين بالتشاور مع رئيس الوزراء . وتتولى الحكومة ادارة وتنظيم شؤون البلاد ، وهي مسؤولة امام البرلمان بصورة جماعية .

(ج) استقلت غرينادا في عام ١٩٧٤ .

(د) الوثائق الرسمية الجمعية العامة ، الدورة الثانية والعشرون ، المرفقات ، الاضافة الى البند ٢٣ من جدول الاعمال . (A/670C/Rev.1) (الجزء الثالث) الفصل الثالث والعشرون ، الفقرات ١٢٥ الى ١٤١ .

٧ — وللدول الشريكة محكمة عليا تشملها جميعا ويجوز ان يمتد اختصاص هذه المحكمة بحيث يشمل جميع الأقاليم المعنية في المنطقة . ومن اختصاص هذه المحكمة النظر ، في جملة أمور ، في المسائل الدستورية والحريات والحقوق الأساسية وتكوين مختلف البرلمانات . ويحدد برلمان كل دولة شريكة اختصاص المحكمة بالنسبة للمسائل التي لم يحددها دستور كل منها .

ألف — الحالة الخاصة السائدة في أنغولا

٨ — تضمنت التقارير السابقة التي وضعتها اللجنة الخاصة (هـ) وصفا للأحداث التي أعقبت التظاهرات التي جرت في أنغولا خلال عام ١٩٦٧ تأييدا للمطالب الداعية الى الانفصال عن اقليم سان كيتس — نيفيس — أنغولا . وباختصار ، أدت هذه التظاهرات الى تدخل المملكة المتحدة والى اجراء سلسلة طويلة من المفاوضات بين الأحزاب المعنية . وكنتيجة لذلك ، تحقق قدرا ما من الانفصال وذلك بسن قانون أنغولا لعام ١٩٧١ ، والمرسوم الخاص بإدارة أنغولا الذي صدر على اساس قانون أنغولا في ٢٨ تموز/يوليه واصبح ساريا في ٤ آب/اغسطس من ذلك العام . وتتكون ادارة الجزيرة بموجب هذا المرسوم من مفوض تعيينه الملكة ، يساعده مجلس باسم " مجلس أنغولا " . ويتألف هذا المجلس منذ أواخر تموز/يوليه ١٩٧٢ من سبعة أعضاء منتخبين ، ستة منهم من حزب الشعب التقدمي ، بزعامة السيد رونالد ويسترا الذي كان رئيس المجلس السابق . وقال السيد ويسترا ، لدى إعادة انتخابه لذلك المنصب ، ان احدى مهام المجلس الرئيسية هي استئناف المفاوضات مع المملكة المتحدة من أجل تحقيق " انفصال مطلق ونهائي " عن سان كيتس — نيفيس — أنغولا . وقد أبلغت حكومة المملكة المتحدة السيد ويسترا في أوائل عام ١٩٧٣ في ردها على رسالته فيما يتعلق بمركز أنغولا ، انها ستستعرض هذه المسألة في عام ١٩٧٤ كما وعدت بذلك من قبل .

٩ — وجرت سلسلة من المحادثات حول المركز الدستوري المقبل لأنغولا بين ممثلي حكومة المملكة المتحدة ورئيس الوزراء السيد روبرت برادشو ، في سان كيتس (ايلول /سبتمبر ١٩٧٤) ، ولندن (شباط/فبراير ١٩٧٥) وبربادوس (ايار/مايو ١٩٧٥) . وافادت التقارير الصحفية ان هذه المحادثات لم تنته الى نتيجة . وقد اجتمع السيد ويسترا ، رئيس المجلس ، في أنغولا خلال شهر ايلول /سبتمبر ١٩٧٤ ، مع الآنسة جون لستر وزيرة الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في البرلمان ثم توجه الى لندن في ٢١ ايار/مايو ١٩٧٥ . ويستفاد من بلاغ صدر في تاريخ متأخر من هذا الشهر نفسه ، أن حكومة المملكة المتحدة قررت أن تعطي أنغولا قدرا اكبر من الحكم الذاتي فيما يتعلق بإدارة شؤونها الداخلية .

(هـ) المرجع نفسه . الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9623/Rev.1) ، المجلد السادس ، الفصل الثامن والعشرون ، المرفق ، الفقرات ١٣٠ — ١٣٣ .

١٠- وفي أوائل شهر كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، وافق المجلس على دستور جديد أصبح ساريا في شباط / فبراير ١٩٧٦ ، يضمن الانفصال القانوني عن سان كيتس - نيفيس . وقال ناطق بلسان حكومة المملكة المتحدة في بيان صحفي انه طالما ظل دستور انغيلا الجديد ساري المفعول ، فان دستور سان كيتس - نيفيس - انغيلا ، بوصفها دولة شريكة لا ينطبق على انغيلا .

١١- واستنادا الى بيان نشره مكتب المفوض البريطاني في أنغيلا ، يتضمن الدستور الجديد مايلي :

(أ) حماية الحريات والحقوق الأساسية لشعب أنغيلا ، على ان تضمن المحاكم هذه الحماية ؛

(ب) تنصيب مفوض تعينه الملكة ، وانشاء جمعية تشريعية تتألف من سبعة أعضاء منتخبين وثلاثة بحكم الوظيفة (الأمين الرئيسي والنائب العام وأمين المالية) وعضوين معينين ؛

(ج) انشاء مجلس تنفيذي يتألف من الوزير الرئيسي ووزيرين آخرين وعضوين بحكم الوظيفة (النائب العام وأمين المالية) . ويعمل الأمين الرئيسي بوصفه سكرتيرا للمجلس ؛

(د) اقامة نظام حكم وزارى مع وزير رئيسي وثلاثة وزراء .

١٢- ويعين العضو المنتخب الذى يحظى بتأييد غالبية الأعضاء المنتخبين في الجمعية التشريعية وزيرا رئيسيا . ويتم اختيار الوزراء الآخرين بموافقة الوزير الرئيسي ، من بين أعضاء الجمعية المنتخبين . ويتحملون ، معا ، المسؤولية المباشرة لتصريف شؤون الحكومة في غير الميادين المخصصة صراحة للمفوض ، وهي : الدفاع ، والشؤون الخارجية ، والامن الداخلي ، بما في ذلك الشرطة ، والخدمة العامة . أما المالية فانها تسند الى أمين المالية . كما يتعين أيضا انشاء لجنة استشارية للخدمة العامة ، تتألف من خمسة أعضاء تعينهم اللجنة . ويعين اثنان من هؤلاء الأعضاء بمعد التشاور مع نقابات الموظفين .

١٣- وينص الدستور أيضا على امكانية انضمام أنغيلا الى المحكمة العليا لدول الهند الغربية الشريكة ، اذا كانت ترغب في ذلك ؛ وريثما يتم ذلك تبقى أنغيلا خاضعة للمحكمة العليا ولمحكمة الاستئناف في المملكة المتحدة . ويستفاد من تقرير ورد في ٢٣ شباط / فبراير ١٩٧٦ بأن مجلس أنغيلا قد حل في أوائل ذلك الشهر وان الانتخابات ستجرى في ١٥ اذار / مارس . وورد في التقرير ذاته ان رئيس الوزراء السيد برادشو الذى عارض الانفصال عن الاقليم ، قد ابلغ حكومة المملكة المتحدة باستيائه من انفصال أنغيلا .

١٤- وأعلن السيد ويسترايضا في شباط / فبراير ان انغيلا ستطلب في وقت لاحق الانضمام الى مجتمع دول منطقة البحر الكاريبي (CARICOM) والى مصرف الانماء الكاريبي .

باء - المركز المقبل للدول الشريكة

لمحة عامة

١٥- خلال الفترة المستعرضة ، أبدت حكومات أربع دول شريكة من خمس دول (انتيغوا ، سان

كيتس - نيفيس ، وسانت لوسيا ، وسانت فنسنت) رغبتها في اعلان استقلالها عن الدولة القائمة بالادارة . وأعلن السيد باتريك جون رئيس وزراء دومينيكا في عدة مناسبات ان حكومته لا تسعى الى الاستقلال لوحدها ، وانما مع جزيرتي وندورد وليوارد . واليكم فيما يلي موجز للتطورات الأخيرة التي حدثت .

١٦ - ففي تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، اوضح احد كبار موظفي الحكومة البريطانية المكلف بالعلاقات مع الدول الشريكة ، في جملة أمور ، في بيان صحفي أدلى به على اثر بيان لرئيس وزراء سان كيتس - نيفيس ، السيد برادشو فيما يتعلق باستقلال اقليمه ، ان المملكة المتحدة لن تمنع أية دولة شريكة من ان تصبح مستقلة . كما انها لن تشجعها على الاستقلال . ولفت النظر الى ان حكومته قد أعلنت خلال السنوات الماضية ، في كل مناسبة ، استعدادها لأن تبحث مع أية دولة شريكة أية خطة تهدف الى نيل الاستقلال التام على أن تنظر حكومة المملكة المتحدة في تحديد موعد هذا الاستقلال بعناية .

١٧ - واتخذ رؤساء حكومات الدول الشريكة في الاجتماعات التي عقدوها في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ وكذلك رؤساء حكومات مجتمع دول منطقة البحر الكاريبي في مؤتمرهم الثاني الذي انعقد هو ايضا في الفترة ذاتها في مدينة باستير ، في سانت كيتس ، قرارين منفصلين بشأن المستقبل السياسي للدول الشريكة .

١٨ - وورد في قرار رؤساء حكومات الدول الشريكة ، في جملة أمور أخرى ، أن مركز المشاركة مع المملكة المتحدة هو اجراء مؤقت ؛ وانه لا يوجد في دستور اي بلد آخر من بلدان منطقة الكاريبي نص يقضي باجراء الاستفتاء كشرط مسبق للاستقلال ؛ وان مركز " الدولة الشريكة " لم يعد يفي باحتياجات وأماني حكومات وشعوب الدول المشاركة فيما يتعلق بالنماء والدستور . ولهذا تقرّر: " ان تقوم حكومات الدول الشريكة في أقرب وقت ممكن بالسعي لدى الحكومة البريطانية لانتهاء مركز الدولة الشريكة للمملكة المتحدة ، وفقا لأحكام الفقرة ٢ من المادة ١٠ من قانون جزر الهند الغربية لعام ١٩٦٧ " . كما تقرر أيضا أن يحال هذا القرار وأى قرار أو قرارات أخرى داعة الى حكومة صاحبة الجلالة البريطانية ، بالطرق الملائمة ، لتنفيذها في أقرب وقت ممكن .

١٩ - وأيد المؤتمر الثاني لرؤساء حكومات مجتمع دول منطقة البحر الكاريبي في قراره رغبة حكومات دول جزر الهند الغربية الشريكة في انتهاء مركز الدولة الشريكة والسعي لنيل الاستقلال التام . وحث هذا المؤتمر أيضا حكومة المملكة المتحدة على تلبية هذه الرغبات ، وعلى منح الدول الشريكة الاستقلال وفقا للفقرة ٢ من المادة ١٠ من قانون جزر الهند الغربية في أقرب وقت ممكن ، مع التقيد فقط بحق الحكومات المعنية في تحديد موعد الاستقلال وفقا لبرنامج كل منها .

٢٠ - وفي كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ ، تكلم السيد جون كومبتون رئيس وزراء سانت لوسيا في المؤتمر السنوي الثاني لرابطة الدراسات الكاريبية ، عن رغبة الاقاليم الكاريبية غير المستقلة في أن تصبح دولا بآتم معنى الكلمة ، وهو ما يراه أمرا حيويا لبقائها . وقال السيد كومبتون بعد ذلك في خطابه ذاته ، ان وجود أقاليم غير مستقلة داخل مجتمع دول منطقة البحر الكاريبي قد يداخل في المنطقة

ظلال وجود متروبولي لم يعد ضروريا . وقال السيد كومبتون ان هذه الاقليم متضررة شديدة الضرر ، على الصعيد الاقتصادي ، بسبب حرمانها من التمتع بالموارد والمساعدة التي تحظى بها الدول المستقلة ، الأمر الذي يزيد من توسيع الفجوة القائمة بين البلدان الكثيرة النمو والبلدان الأقل نموا في المنطقة . وأضاف انه اذا استمر هذا الوضع ، فقد تظهر توترات داخل المجتمع ، قد يؤدي الى تفتيته . ولهذا فمن الواجب المحتم ان تتمتع جميع الدول الأعضاء ، في المجتمع الكاريبي بمركز متساو كدول مستقلة ، ترفع عنها كل القيود التي تمنعها من الممارسة الكاملة لسيادتها .

أنتيغوا

٢١ — ألقى رئيس الوزراء السيد جورج وولتر ، في أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ ، كلمة في المؤتمر السنوي التاسع لاتحاد عمال أنتيغوا ، أهاب فيها بشعب أنتيغوا الى مساندة حكومته في ما تبذله من جهود لتحقيق الاستقلال التام . وقال ان نظام المشاركة هو مرحلة تمهيدية نحو الاستقلال الذي تسعى حكومته جاهدة للحصول عليه عقب الانتخابات العامة القادمة . ومضى يقول ان المركز الحالي للاقليم يمنعه من التعامل مباشرة مع البلدان والمؤسسات الأجنبية . وأعلن حزب العمال في أنتيغوا في ذلك الوقت ، وكان آنئذ حزب المعارضة ، أن مسألة الاستقلال التام ليست مسألة الانتخابات . وانه لا يمكن اتخاذ قرار بهذا الشأن إلا بواسطة استفتاء .

٢٢ — وجرى في كانون الأول / ديسمبر ، محادثات تمهيدية بين ممثلي حكومة المملكة المتحدة وحكومة أنتيغوا التي يرأسها السيد وولتر ، عقب القرارين اللذين اتخذهما كل من مجتمع الدول الكاريبية ودول جزر الهند الغربية الشريكة (أنظر الفقرات من ١٧ — ١٩ أعلاه) . وارسل السيد بيرد الذي كان آنذاك رئيس حزب المعارضة (حزب العمال في أنتيغوا) برقية الى وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة ، أعلن فيها انه لا يمكن اجراء محادثات جديدة الا بعد الانتخابات العامة . وقال السيد بيرد أيضا انه ينبغي ، بمقتضى الدستور تنظيم استفتاء قبل ان ينال الاقليم الاستقلال . واجاب ناطق بلسان الحكومة البريطانية ان ممثلين عن حكومة أنتيغوا قد توجهوا الى لندن للمشاركة في محادثات بشأن العلاقات بين الاقليم والمملكة المتحدة ، وأكد بأنه لن يتخذ أى اجراء لا يتناسب والممارسة الدستورية أو ينافي قانون جزر الهند الغربية .

٢٣ — وفي أعقاب الانتخابات العامة التي جرت في ٢٨ شباط / فبراير ١٩٧٦ ، ظفر حزب العمال في أنتيغوا بغالبية المقاعد في الجمعية وعين رئيسه السيد بيرد رئيسا للوزراء (أنظر الفقرات ٣٩ — ٤٣ أدناه) . وارجئت مسألة الاستقلال الى ما بعد تسوية المشاكل المتعلقة بالوحدة الوطنية ومكافحة التضخم . ولم توضع أية ترتيبات لاجراء مفاوضات جديدة مع المملكة المتحدة .

سان كيتس — نيفيس

٢٤ — أصبحت مسألة استقلال الاقليم شعار الحملة الانتخابية في عام ١٩٧٥ ، وعندما أعلن رئيس

الوزراء السيد برادشو هذه المسألة في ٧ تشرين الثاني / نوفمبر بمناسبة حل الجمعية ودعا الى اجراء انتخابات في ١ كانون الاول / ديسمبر . وظفر حزب السيد برادشو بسبعة من المقاعد التسع المتنافس عليها وأعيد انتخابه رئيسا للوزراء . وصرح السيد برادشو في كلمة ألقاها في الاذاعة الوطنية غدادة الانتخابات أن مسألة استقلال الاقليم أصبحت الآن مسألة وقت واجراءات فقط . وأضاف ان الازالة التي أعرب عنها الشعب سواء أثناء الانتخابات أو عقبها مباشرة تبين أن هذا الشعب يرغب في أن يحقق استقلاله لوحده .

٢٥- وافادت التقارير الواردة في ٢ آذار/مارس ١٩٧٦ ان وفدا بقيادة السيد بول ساوثويل رئيس الوزراء بالنيابة توجه الى لندن للشروع في محادثات مع الحكومة البريطانية بشأن مستقبل المركب — الدستورى للاقليم .

سانت لوسيا

٢٦- كانت حكومة سانت لوسيا تدعو بحماس الى استقلال الاقاليم الكاريبية غير المستقلة استقلالاً جماعياً وليس ككيانات منفصلة . وكانت هذه الحكومة قد وقعت في عام ١٩٧٢ اتفاق سان فنسنست الصغيرة (٩) الذي كان يهدف الى توحيد الاقليم مع غرينادا وسان فنسنست والى مساندة مشاريع توحيدية اخرى مختلفة . وقد حدد موقف الحكومة من مسألة الاستقلال تحديداً واضحاً أثناء الحملة الانتخابية في عام ١٩٧٤ ، وذلك عندما تعهد حزب العمال المتحد ، وهو الحزب الحاكم آنذاك ، باقامة وحدة مع احدى الدول الشريكة او عدة منها من اجل تحقيق الاستقلال ، ومع النظر في الوقت ذاته ، في مواصلة الطريق على انفراد اذا فشلت هذه المحاولة الجماعية واذا اتضح ان استقلال كل اقليم بذاته هو أفضل سبيل لخدمة مصالح الشعب .

٢٧- وصرح الحاكم في الكلمة التي ألقاها بمناسبة افتتاح الدورة الثالثة للمجلس النيابي في ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، ان الحكومة قد اكدت في عدة مناسبات ، تصميمها على اجتياز كل العقبات الدستورية التي يمكن ان تمنع الاقليم من نيل الاستقلال ، وعلى استنفاد جميع الامكانيات للوصول الى تفاهم مع حكومات الدول الشريكة الأخرى من أجل تحقيق الوحدة السياسية كوسيلة للظفر بالاستقلال . وأضاف ان الحكومة مقتنعة ، بعد مرور عشر سنوات تقريبا ، بأن احتمال التوصل الى مثل هذا التفاهم في المستقبل القريب بعيد جداً . وأحاط الحاكم علماً بالاتفاق الذي تم التوصل اليه بين دول جزر الهند الغربية المشاركة ، بدعم من البلدان المستقلة الاعضاء في مجتمع دول منطقة البحر الكاريبي ، والذي يقضي بمحاولة التماس الاستقلال بصورة انفرادية . وعملاً بهذا القرار ، فستتقدم حكومة سانت لوسيا بطلب رسمي من الدولة القائمة بالادارة بانهاء مركز سانت لوسيا كدولة شريكة في أقرب وقت ممكن .

(٩) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ () A/9023/

Rev.1 ، المجلد الخامس ، الفصل السادس والعشرون ، المرفق ، الفقرات من ١٣ الى ١٨ .

٢٨- وقال الحاكم ان الحكومة ستقوم باجراء مشاورات فورية مع حزب العمال ، الذى هو حزب المعارضة ، لتحديد اجراءات وموعد تنفيذ هذا القرار . وسيتم ، بعد المحادثات ، تشكيل لجنة دستورية ، وستجرى مناقشة توصيات هذه اللجنة في المجلس النيابي قبل بدء المفاوضات مع الحكومة البريطانية . وأشار الحاكم الى أنه ، نظرا لمشاركة سانت لوسيا مشاركة متزايدة في أنشطة مجتمع دول منطقة البحر الكاريبي ، أصبح من الضرورة بمكان أن تتخذ الحكومة أو تشترك في اتخاذ القرارات في مجال السياسة الخارجية . وقال ان الدستور الحالي يخضع أعمال الحكومة وقراراتها لقيود شديدة .

سان فنسنت

٢٩- حاولت حكومة سان فنسنت في مناسبات شتى الظفر بالا استقلال وذلك بالاتحاد مع الأقاليم المجاورة ، وكانت إحدى الحكومات الموقعة على اتفاق سان فنسنت الصغيرة في عام ١٩٧٢ (انظر الفقرة ٢٦ أعلاه) . وفي عام ١٩٧٤ ، عين حاكم سان فنسنت ، بناء على نصيحة السيد ج . ف . ميتشال رئيس وزراء سان فنسنت آنذاك . ورئيس مجلس وزراء دول جزر الهند الغربية الشريكة ، لجنة لدراسة امكانية تكوين وحدة سياسية بين دول جزر الهند الغربية الشريكة ومونتسيرات . وكانت حكومة سان فنسنت قد أبدت تأييدها لاقامة حكومة مركزية قوية للدول الشريكة وتأييدها لاستقلال سان فنسنت في اطار الوحدة الكاريبية .

٣٠- وبنى حزب عمال سان فنسنت الذى ظفر بالا انتخابات العامة في كانون الاول / ديسمبر (انظر الفقرات ٣٢ الى ٣٤ ادناه) ، حملته الانتخابية على المطالبة بالاستقلال التام للأقليم خلال السنوات الخمس القادمة ، وذلك اما بالاتحاد مع اقليم أو أكثر واما بمفرده . وأعلن السيد ر . ملتون كاتوبعد تعيينه رئيسا للوزراء انه سيحاول السير بالاقليم نحو الاستقلال في اطار مجموعة اقليمية . وصرح الحاكم في الخطاب الذى القاه في افتتاح دورة المجلس التشريعي لسان فنسنت في كانون الثاني / يناير ١٩٧٥ ، ان الحكومة ، وفقا للولاية التي عهد بها الشعب اليها ، وهي ولاية واضحة لا لبس فيها ، ستسعى الى الاستقلال التام . وفي كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ وقعت الحكومة قرارين تطلب فيهما الى الدولة القائمة بالا دارة انهاء مركز الاقليم كدولة شريكة (انظر الفقرات ١٧ الى ١٩ أعلاه) .

جيم - الانتخابات العامة

٣١- جرت الانتخابات العامة منذ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ ، في أربع دول شريكة بدأت في سان فنسنت ، في ٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ ؛ ثم اعقيتها دومينيكا ، في ٢٤ آذار / مارس ١٩٧٥ ، ثم سان كيتس - نيفيس ، في ١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، وانتيفوا ، في ١٨ شباط / فبراير ١٩٧٦ . وستجرى الانتخابات العامة في سانت لوسيا في عام ١٩٧٩ .

سان فنسنت

٣٢- في الانتخابات العامة التي أجريت سنة ١٩٧٢ ، فاز كل من الحزبين السياسيين الرئيسيين ، وهما : حزب عمال سان فنسنت وحزب الشعب التقدمي بستة مقاعد في الجمعية ، وفاز بالمقعد الثالث عشر السيد ج . ف . ميتشال ، وهو مرشح مستقل . وتم تشكيل حكومة ائتلافية بين حزب الشعب التقدمي والسيد ميتشال الذي عين رئيسا للوزراء ، كما عين السيد ايبنزيرت . جوشرا رئيس حزب الشعب التقدمي ، مساعدا لرئيس الوزراء ووزيرا للمالية . وفي ٢ أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ ، قدم السيد جوشوا وزوجه التي كانت قد انتخبت هي أيضا عضوا في الجمعية استقالتهما من الحكومة وانضما الى صفوف المعارضة وأيدا اقتراح نزع الثقة من الحكومة ، الذي اعتمدته المجلس التشريعي في ١٧ أيلول / سبتمبر . وقام الحاكم ، بناء على مشورة رئيس الوزراء ، بحل البرلمان في ٢٤ أيلول / سبتمبر . واجريت انتخابات جديدة في ٩ كانون الاول / ديسمبر .

٣٣- وكانت انتخابات ٩ كانون الاول / ديسمبر لملء مقاعد الاعضاء الثلاثة عشر المنتخبين في الجمعية هي ثاني انتخابات تجرى منذ أن أصبح الاقليم دولة شريكة وثاني انتخابات يسمح فيها للأشخاص البالغين ١٨ عاما بالاشتراك فيها . وقدمت فيها خمسة أحزاب (٣١ مرشحا) ولم يتقدم أى مرشح مستقل) . وفاز حزب تحرير سان فنسنت ، الذي هو حزب المعارضة ، بـ ١٠ مقاعد وحزب الشعب التقدمي بمقعدين واحتفظ السيد ميتشال الذي قام بحملته الانتخابية بوصفه عضوا منشقا عن حزب الشعب التقدمي بمقعده في دائرة غرينادا . وبناء على ما نشر من أرقام رسمية ، يستفاد أن عدد الذين اشتركوا في التصويت بلغ ٥٧٤ ٢٨ من مجموع (١٨١ ٤٥ ناخبا مسجلا ، أى ٦٣٢ في المائة من مجموع عدد الناخبين .

٣٤- وفي ١٠ كانون الاول / ديسمبر ، عين السيد كاتو رئيسا للوزراء ووزيرا للمالية . وبناء على مشورة رئيس الوزراء ، عين الحاكم الوزراء التاليين : السيد ايبنزيرت . جوشوا ، وزيرا للتجارة والزراعة ؛ والسيد هودسون تانيس ، وزيرا للمواصلات والأشغال العامة واليد العاملة ؛ والسيد راندولف راسل ، وزيرا للصحة العامة والسكان والاندما المجتمعي والحكومة المحلية ؛ والسيد سان كليردالون ، وزيرا للتربية والشباب ؛ والسيد غرافتون اسحاق ، وزيرا للداخلية والسياحة .

دومينكا

٣٥- أجريت الانتخابات العامة في دومينكا في ٢٤ آذار / مارس ١٩٧٥ لملء مقاعد الأعضاء المنتخبين في الجمعية ويبلغ عددها ٢١ مقعدا . وكان عدد مقاعد الأعضاء المنتخبين في الانتخابات الأخيرة ١١ مقعدا . وتقدم لهذه الانتخابات أربعة أحزاب منها حزب العمل الدومينيكي الذي كان يشغل ٩ مقاعد من جملة ١١ مقعدا وحزب الحرية الدومينيكي الذي كان يشغل المقعدين الآخرين وتقدم لهذه الانتخابات أيضا ١١ مرشحا مستقلا . وقد نال حزب العمل الدومينيكي ١٦ مقعدا ، وحزب الحرية الدومينيكي ٣ والمستقلون المقعدين الباقين .

٣٦- وعلى اثر هذه الانتخابات أعيد تعيين السيد باتريك ر . جون رئيسا للوزراء ووزيرا

للتجارة والا نماء والسياحة والا دارة المحلية والرياضة والا من . كما عين خمسة وزراء آخرون من أعضاء حزب العمل الدومينيكي وهم : هينكل كريستيان ، نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للتعليم والصحة ؛ فيكتور ريفيير ، وزيرا للمالية وحماية المستهلكين ؛ ومايكل دوجلان ، وزيرا للزراعة والمصائد والتعاونيات ؛ وايزيال توماس ، وزيرا للعمل والضمان الاجتماعي والشباب ؛ وتوماس سيرافين ، وزيرا للمواصلات والا شغال العامة والا سكان .

سان كيتس - نيفيس

٣٧ - في ١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، اجريت الانتخابات العامة في سان كيتس - نيفيس لملء مقاعد الجمعية . ونتيجة للتدخل المباشر من الدولة القائمة بالا دارة لم تجر أية انتخابات في أنغيلا (أنظر الفقرات ٨ الى ١٤ أعلاه) . وتقدم لهذه الانتخابات سبعة عشر مرشحا يمثلون حزب العمال الحاكم وحزب حركة العمل الشعبي وحزب نيفيس الا صلاحي كما تقدم لها ثلاثة مرشحين مستقلين . وكانت المواضيع الرئيسية التي لنبنت عليها الحملة الانتخابية هي الملكية العامة لمزارع سكر القصب والا استقلال وتهديد نيفيس بالا انفصال .

٣٨ - وعلى اثر هذه الانتخابات ، ظل حزب العمال في الحكم بعد أن نال تسعة مقاعد من مجموع ١١ مقعدا ؛ ونال المقعدين الباقيين حزب نيفيس الا صلاحي . وعين السيد برادشو رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية والمالية . أما الوزراء الستة الآخرون في الحكومة فهم : باول ساوثويل ، وقد عيّن نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للتجارة والصناعة والسياحة ؛ ج . ن . فرانس ، وزير بدون حقيبة ؛ لي مور النائب العام ووزير الشؤون القضائية ؛ ايدموند سانت جون باين وزير الزراعة والمياه والغابات والا سكان والعمل ؛ س . ك . بريانت وزير التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية ؛ تشارلز أ . ميلز وزير المواصلات والأشغال العامة والخدمات العامة .

أنتيغوا

٣٩ - في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، أصدر مجلس النواب في أنتيغوا قانونين : (أ) قانون يسمح للحكومة بالغاء مشروعها لانشاء لجنة تتولى تحديد الدوائر الانتخابية قبل اجراء الانتخابات العامة و (ب) قانون يرفع قيمة الكفالة التي يدفعها المرشحون للانتخابات من ٩٦ دولارا كاريبييا شرقيا الى ٥٠٠ (ز) (وهو أعلى مبلغ يطلب للكفالة في الدول الشريكة) ويخفض في الوقت ذاته الفترة المخصصة للتسجيل على القوائم الانتخابية من ثلاثة أسابيع الى أسبوع واحد .

٤ - وأجريت الانتخابات العامة لملء مقاعد مجلس نواب أنتيغوا الـ ١٧ في ١٨ شباط / فبراير ١٩٧٦ . وللمرة الاولى ، سمح للأشخاص البالغين ١٨ عاما أن يشتركوا في التصويت . وتقدم لهذه الانتخابات مرشح عن حزب الحركة العمالية التقدمية وهو الحزب الحاكم ، الذي يتزعمه السيد والتر ،

(ز) العملة المحلية المتداولة هي الدولار الكاريبي الشرقي . وكل ٨٠ دولارا كاريبية شرقية تساوي جنيهها استرليني واحد . انظر ايضا الفقرة ٥٧ أدناه .

وحزب العمال الأنثيفوى ، وهو حزب المعارضة ، الذى يتزعمه السيد بيرد . كما تقدم لها بعض المرشحين المستقلين . وقد بنى حزب الحركة العمالية التقدمية حملته الانتخابية على الدعوة الى الاستقلال لا عن طريق الاستفتاء ولكن عن طريق انتخابات عامة تسند لها ولاية في هذا المعنى . وتعهد حزب العمال الأنثيفوى من جهته باحياء صناعة السكر التى كانت الحكومة والترقد ألقتها ، والتي أدى الغاؤها ، في رأى المراقبين ، الى ارتفاع معدل البطالة ؛ كما تعهد بالغاء ضريبة الدخل تدريجيا خلال السنوات القادمة ، والغاء الرسوم العالية المفروضة على الكهرباء فورا . ووعد أيضا بأن الاستقلال لن يكون بدون استفتاء .

٤١- وفي النتائج الاولى للانتخابات فاز حزب العمال الأنثيفوى بـ ١٠ مقاعد ، وحزب الحركة العمالية التقدمية بـ خمس مقاعد ، وأحد المرشحين المستقلين بمقعد دائرة باربودا ، أما المقعد السابع عشر المتبقي فلم يحظ به لا مرشح حزب العمال الأنثيفوى ولا مرشح الحركة العمالية التقدمية لأنهما حصلا كلاهما على ٩٧ صوت . وعلم أن السيد روبين هاريس ، مرشح حزب العمال الأنثيفوى رفع اعتراضا الى المحكمة العليا مؤكدا أن مدير مركز دائرته الانتخابية رفض ست بطاقات انتخابية بحجة انها غير صالحة لأن التشطيب عليها وقع بقلم الحبر بدلا من قلم الرصاص الذى يضعه المركز تحت تصرف الناخبين . وبناء على ذلك ، قرر مدير الانتخابات انه يجوز للناخب أن يستخدم بدون تمييز قلم حبر أو أى قلم آخر يترك علامة واضحة على البطاقة .

٤٢- وعلى اثر الانتخابات ، عين السيد بورد رئيسا لوزراء أنتيفوا . وكان الأعضاء الآخرون في الحكومة : ليستر بيرد (نجل رئيس الوزراء) ، نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للانماء الاقتصادى ؛ وجون سان لوس ، وزيرا للزراعة والتموين ؛ وارنست ويليامز وزيرا للأشغال العامة والسياحة ؛ وكوسموس فيليبس ، نائبا عاما ؛ وادولفس فريلاندر ، وزيرا للداخلية والعمل ؛ وجون مييرز ، وزيرا للتربية والثقافة ؛ وكريستوفر أومارد ، وزيرا بدون حقيبة ؛ وليونيل هورست ، وزيرا بدون حقيبة . وفيما بعد ، ونتيجة للحكم الصادر عن المحكمة العليا بشأن نتائج الانتخابات ، عين السيد روبين هاريس وزيرا للمالية . وعين أيضا في وقت لاحق السيد كلود فرانسيس ، وهو من باربودا ، وزيرا لشؤون باربودا . وقد انتخب السيد كلود فرانسيس بوصفه مرشحا مستقلا .

٤٣- وكما لوحظ سابقا ، فان أنتيفوا هي الدولة الشريكة الوحيدة التي لها مجلس ثان وهو مجلس الشيوخ . ويتم تعيين سبعة من مجموع الأعضاء العشرة في هذا المجلس بناء على توصية رئيس الوزراء ويعين الثلاثة الآخرون بالتشاور معه . ويمثل بعض أعضاء هذه المجموعة الأخيرة المعارضة في البرلمان وللم في شباط/فبراير أن الحكومة عينت رسميا الأعضاء السبعة الذين يمثلونها في مجلس الشيوخ واقترحت ممثلا عن باربودا لشغل أحد المقاعد الثلاثة الباقية . وأعلن السيد بيرد رئيس الوزراء عزمه أيضا على رفع عدد مقاعد مجلس الشيوخ من ١٠ الى ١٨ . واقترح المرشحين السبعة التاليين لعضوية مجلس الشيوخ : كرثلي هيث ، رئيسا ؛ برادلي كاروت ، نائبا للرئيس ؛ كوسموس فيليبس نائبا عاما ، مكلفا بشؤون الدولة ؛ ليونيل هورست ، مسؤولا عن الشؤون الحكومية (وزير بدون حقيبة) ؛ وهيوج مارشال ، وكيل البرلمان ، وزيرا للانماء الاقتصادى ؛ ودونالد شيرد وبيل أبوط .

أنغيلا

٤٤- أجريت الانتخابات الأخيرة في أنغيلا في تموز/يوليه ١٩٧٢ ، حين ظفر حزب الشعب التقدمي ، المنظمة السياسية الوحيدة ، بزعامة السيد رونالد ويبستر ، بست مقاعد من مجموع المقاعد السبعة التي يتألف منها مجلس الجزيرة . ولم تشارك أنغيلا في الانتخابات العامة التي أجريت في سان كيتس- نفيس- أنغيلا في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ بسبب الظروف الخاصة التي أشير إليها أعلاه (أنظر الفقرات من ٨ الى ١٤ والفقرة ٣٧) .

٤٥- ووضع دستور منفصل لأنغيلا ، أصبح ساريا في أوائل شهر شباط/فبراير ١٩٧٦ وأجريت أولى انتخابات عامة لشغل المقاعد السبعة في الجمعية الجديدة لأنغيلا في ١٥ آذار/مارس . وكان حزب الشعب التقدمي المنظمة السياسية الوحيدة التي تقدمت لهذه الانتخابات ، الى جانب عدد من المرشحين المستقلين . وبنتيجة الانتخابات ظفر حزب الشعب التقدمي بستة مقاعد وظفر بالمقعد الباقي المرشح المستقل . وقال السيد ويبستر الذي عين فيما بعد رئيسا للوزراء ، في مقابلة صحفية ، انه سيكفل الاستقرار الاجتماعي والسياسي وسيخفض الضرائب لتشجيع الاستثمارات في أنغيلا .

دال - التطورات السياسية الأخرى

حرية الصحافة في أنغيلا

٤٦- تجدر الإشارة الى أنه بدأ في كانون الثاني / يناير ١٩٧٢ (ح) ، سريان قانون تسجيل الصحف ومرسوم رقابة الصحافة ، وهما القانونان اللذان توقف على أثرهما صدور صحيفتي " وركيز فويس " و " انتيفوا تايمز " مؤقتا . ثم عادت الصحيفتان الى الصدور في تشرين الاول / اكتوبر في شكل منشورات توزع مجانا ، وذلك بعد ان أصدر أحد قضاة المحكمة العليا حكما يقضي بأن القانونين المذكورين يتنافيان وأحكام الدستور . وعلى اثر هذا الحكم رفعت الحكومة دعوى باستئناف الحكم . وفي حوالي منتصف سنة ١٩٧٥ ، اصدرت لجنة الشؤون القانونية في المجلس الخاص حكما مؤيدا للحكومة باعلانه بأن القانونين المعنيين لا يتناقضان مع أحكام الدستور .

٤٧- وفي تموز/يوليه ١٩٧٥ ، ادخل مجلس النواب تعديلات على القانونين المذكورين تقضي بأن يفرض على الصحف دفع رسوم رخصة يبلغ ٦٠ دولار كاريبي شرقي وكفالتقريب ١٠٠٠٠ دولار كاريبي شرقي ضد القذف بالاضافة الى توسيع معنى الصحيفة وفرض موافقة الحكومة على طبع الصحيفة ونشرها . وتقضي هذه التعديلات أيضا بدفع غرامة مقدارها ١٥٠٠ دولار كاريبي شرقي وفرض ١٢ شهرا سجن على كل مخالفة للقانون المذكور . وقيل ان هذه التعديلات ستحول دون نشر وركيز فويس ، لسان حال حزب العمال الانتيفوي وأوتليت لسان حال حركة التحرير الافريقية الكاريبية اللتين كانتا

(ح) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ ، (A/9023/Rev.1) ، المجلد الخامس ، الفصل السادس والعشرون ، المرفق ، الفقرات من ٤٧ الى ٥٠ .

قد استمرت في الصدور بفضل بعض التسهيلات الواردة في التشريع السابق . وقد توقفت جميع الصحف المحلية عن الصدور بعد دخول القانون الجديد حيز السريان . وعادت وركيترز فويس الى الصدور في تشرين الأول / اكتوبر وصدرت ذى ليدر لسان حال الحركة العمالية التقدمية في كانون الأول / ديسمبر والمعلوم ان هاتين الصحيفتين هما الصحيفتان المحليتان الوحيدتان اللتان تصدران في انتيفوا الان .

٤٨- وفي ٢٣ شباط / فبراير ١٩٧٦ ، قال السيد بيرد في بيان أذيع في كل أرجاء البلاد بعد تعيينه رئيسا للوزراء مباشرة ، أن الحكومة ستتخذ فورا الترتيبات اللازمة للغاء مرسوم رقابة الصحافة الذى أصدرته الحكومة السابقة . وقال أيضا ان حكومته ستمنح الأولوية العليا لاهياء ذكرى السيد جون روان هنرى الذى كافح ببسالة كبيرة في سبيل تأمين حرية الصحافة وحقوق الفرد .

الأمن الداخلى في دومينيكا

٤٩- في ١٩٧٤ ، قامت جماعة من الشبان المتطرفين من أعضاء حركة تدعو الى حكم الزنوج تدعى باسم " ذى دريدز " [(The Dreads)] والكلمة مأخوذة من تسريحة شعورهم المربعة] ، بارتكاب عدد من أعمال العنف في الاقليم ، فأحرقوا المحاصيل وذبحوا المواشي وهجموا على الشرطة والأجانب مما أدى الى مقتل سائحين . وعلى اثر ذلك ، أعلنت حالة طوارئ جزئية في البلاد في شهر نيسان / ابريل . وفي شهر تشرين الثاني / نوفمبر ، صدر قانون جديد يقضي ، في جملة أمور ، بأن أية منظمة تنادى بالعنصرية والعنف تعتبر خارجة على القانون ، ويعطي الشرطة سلطة القبض على أى عضو في منظمة غير شرعية ، بما في ذلك " ذى دريدز " (والذين يسهل التعرف عليهم بسبب تسريحة شعورهم وطريقة كسائهم) . وعدّل قانون الغاء العقوبات الجسدية بحيث سمح من جديد بانزال العقوبات الجسدية في حالة الاعتداء على أفراد الشرطة وعلى السياح وكذلك في حالة الاختطاف ، والاغتصاب وحمل السلاح بدون ترخيص والحاق الضرر أو التلف بالمحاصيل والمواشي . وصدر في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٤ حكم بالاعدام على شاب متطرف ارتكب جريمة قتل باغتيال أحد المواطنين الأمريكيين وقد صدر حكم في نيسان / ابريل ١٩٧٦ بتأجيل تنفيذ هذا الحكم .

٥٠- وعقب الانتخابات العامة في آذار / مارس ١٩٧٥ ، واصلت الحكومة جهودها لوضع حد لنشاط منظمة " ذى دريدز " وذلك بالقيام بحملة ضدهم في كامل الجزيرة . وفي تموز / يولييه صدر عفو جديد لمدة ٣٨ يوما (صدر العفو الأول في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، وكان لمدة ١٥ يوما) وتسمّ ، خلال فترة العفو ، تعيين لجنة مؤلفة من أحد أعضاء البرلمان ومن ممثلين عن رجال الدين والمنظمات المحلية ، الغرض منها ان تكون همزة وصل بين الحكومة ومنظمة " ذى دريدز " وأن تبحث أيضا عن منشأ وأسباب هذه الحركة وتقدم التوصيات اللازمة لحل هذه المشكلة .

٥١- وفي تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، وافقت الجمعية على قانون الدفاع لعام ١٩٧٥ الذى حول قوة الدفاع الدومينيكية من هيئة من المتطوعين الذين يعملون بعض الوقت الى وحدة دائمة مؤلفة من ٥ ضابطا يعملون الوقت كله ويتقاضون أجورا وينضم اليهم بعض المتطوعين الذين يعملون شطرا من الوقت . ولدى تقديم مشروع القانون للجمعية ، قال رئيس الوزراء ، في جملة أمور ، ان قوة الدفاع ستعكف على حفظ الأمن وانها ستشكل مصدرا للعمالة . وأضاف ان تكوين هذه القوة هو

بمثابة خطوة أولى نحو انشاء خدمة عسكرية وطنية في دومينيكا على أساس اختياري محض . وانتقد الناطق بلسان المعارضة انشاء قوة دفاعية دائمة ووصف دواعي انشائها بأنها دواعي " مشؤومة" ووصفها كذلك بأنها " خطأ في تقدير الأولويات " و " إهانة بحق الوطن " .

الاضطرابات السياسية في سانت لوسيا

٢ هـ - في أواخر شهر كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ ، أرجأت جمعية سانت لوسيا الى وقت لاحق اعتماد مشروع قانون النظام العام الذي استشار الجدل حوله وعيّنت لجنة للامعان في دراسة أحكامه قبل إحالته الى البرلمان لمناقشته . وقد اتخذ هذا القرار في أعقاب مناقشة طويلة تهجم أعضاء المعارضة أثناءها تهجما عنيفا على المشروع . ووصف رئيسا المعارضة السيد آلان لويسي والسيد كينيث فوستر مشروع القانون بأنه هجومي وقمعي وأساء من حالة الطوارئ . ويقضي المشروع بمنع أي تحريض على العنف أو الحقد العنصري أثناء الاجتماعات أو المسيرات الجماهيرية ويحرم كل سلوك من شأنه ان يخل بالنظام العام . ويقضي بالاضافة الى ذلك بوجوب الحصول على ترخيص من مفوض الشرطة لعقد الاجتماعات أو المسيرات العامة وان الاشتراك في مسيرة غير مرخص بها يشكل جنحة .

٣ هـ - وقال رئيس الوزراء السيد كامبتون في بيان اذاعي أذيع في أوائل شهر كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ ، عن طريق الراديو في جميع أرجاء الاقليم ، أن قوات الأمن والنظام ستستنفر لتحطيم موجة العصيان التي ظهرت في البلاد والتي تقع مسؤوليتها على بعض العناصر الثابتة في حزب المعارضة . وطلب من رؤساء المعارضة التنديد بالعنف ، صراحة ، أو التعرض ، بسكوتها ، للعقاب بتهمة التواطؤ على عمل العنف . ومن بين أحداث العنف التي وقعت مؤخرا الاعتداء التي تعرض لها مفوض الشرطة ، ومحاولات اضرار النار في بيته ؛ والاضطرابات التي حدثت أثناء انعقاد مؤتمر رؤساء حكومات دول الكومنولث الكاريبي في تموز/يوليه ١٩٧٤ وأثناء زيارة دوق أدنبره في ايار/مايو ١٩٧٥ ، والقنابل المحرقة التي ألقيت على منازل ثلاثة من الوزراء منذ كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ .

٣ - الأوضاع الاقتصادية (ط)

ألف - لمحة عامة

٤ هـ - تعتمد اقتصاديات دول جزر الهند الشرقية ، بصورة رئيسية ، على الصادرات الزراعية والبناء والسياحة والمصروفات الحكومية ، التي تعتمد بدورها ، في مجموعها تقريبا ، على المعونة الخارجية لتغطية نفقات الاستثمار ووجوه العجز المتكررة التي تعاني منها الميزانية . اما قطاع الصناعات التحويلية وقطاع التوزيع فمحدودان ولا يوجد أي مورد من الموارد المعدنية القابلة للتسويق .

(ط) ان المعلومات الواردة في هذا الفرع مستمدة من تقرير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، مكتب الدول الكاريبية ، الذي صدر بعنوان النشاط الاقتصادي لعام ١٩٧٤ ، لبلدان مجتمع الكاريبي ، الوثيقة ECLA/POS.75/4 .

٥٥ - كما ان ارتفاع سعر البترول والسلع الأخرى قد أدى الى الزيادة في قيمة المستوردات زيادة انعكست آثارها على المستهلكين وأحدثت ارتفاعا في الرقم البياني لأسعار ١٩٧٤ و ١٩٧٥ . ومن ناحية أخرى ، فبالرغم من أن معدل التوسع الاقتصادي ، على ما يبدو ، قد انخفض بالارقياس الواقعية ، فان قيمة الصادرات قد تضاعفت ؛ كما ازداد حجم بعض السلع الأساسية ، كما فرضت بعض القيود على زيادة الواردات وذلك في محاولة لحفظ المدخرات من العملات الأجنبية القليلة . وتتخذ حكومات دول جزر الهند الغربية الشريكة حاليا الاجراءات اللازمة ، سواء على الصعيد الوطني أو الصعيد الاقليمي لزيادة انتاج الأغذية . فقد امتلكت حكومة سانت كيتس - نيفيس جميع أراضي سانت كيتس المخصصة لزراعة قصب السكر بقصد تنظيم الانتاج . وفي عام ١٩٧٦ ، نظرت حكومات الدول الشريكة في الآثار المترتبة على تنفيذ خطة غذائية اقليمية لمجتمع الدول الكاريبية بمبلغ ٤ مليون دولار كاريبي شرقي ، ترمي الى تخفيض قيمة مستوردات المنطقة من المواد الغذائية ، المقدرة بأكثر من بليون دولار كاريبي شرقي في السنة .

٥٦ - وخلال الفترة المستعرضة ، عقدت حكومات دول جزر الهند الغربية الشريكة اتفاقات تعاون مع الحكومة الفنزويلية في ميادين التجارة والسياحة والزراعة والأشغال العامة والتعليم والصحة .

باء - النقد والا ئتمانات

٥٧ - ما تزال الدول الشريكة أعضاء في منظمة النقد للدول الكاريبية الشرقية ، التي تضطلع بمسؤولية تأمين وتوزيع ومراقبة الدولار الكاريبي الشرقي . وفي تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٥ ، اتفقت الدول الشريكة مع بعض الدول الأخرى الأعضاء في منظمة النقد للدول الكاريبية الشرقية على أن تسن كل منها في اقليمها تشريعا يمنح المنظمة المذكورة سلطة فصل الدولار الكاريبي الشرقي عن الجنيه الاسترليني . وقد جاء هذا القرار نتيجة لسقوط قيمة الجنيه الاسترليني في السوق الدولية سقوفا سريعا ونتيجة للتقلبات الأخيرة التي تعرضت لها عملات بعض الدول التي تتعامل تجاريا مع المجتمع الكاريبي .

٥٨ - ولا يزال المصرف الانمائي الكاريبي الذي أنشئ عام ١٩٧٠ ليكون المؤسسة المالية الرئيسية في الكومنولث الكاريبي ، ذا أهمية خاصة بالنسبة للدول الشريكة ، بوصفه مصدرا للرأسمال الانتاجي والمساعدة التقنية . وورد في التقرير السنوي للمصرف عن عام ١٩٧٤ ان المصرف وافق خلال تلك السنة على منح قروض بلغت في مجموعها ٨٢٠٤ مليون دولار كاريبي شرقي ، منحت ٢٤٠٦ مليون دولار كاريبي شرقي منها (٣٠ في المائة) للدول الشريكة .

٥٩ - وازداد الاهتمام في عام ١٩٧٥ ، بتنفيذ المشاريع نظرا للعدد الكبير من المشاريع التي تمت الموافقة عليها ولكنها لم تنفذ . فقد بلغ صافي القروض الموافق عليها في عام ١٩٧٥ ما مقداره ٤٧٤ مليون دولار كاريبي شرقي (مقابل ٦٣٢ مليون في عام ١٩٧٤) . وتعزى ضخامة المبالغ التي تمت الموافقة عليها لعام ١٩٧٤ الى القروض المخصصة للمقومات الهيكلية (٣٧٦ مليون

دولار كاريبي شرقي) التي حصلت عليها الدول الشريكة وبلدان أخرى من بين أقل البلدان نموا .
غير أن المبالغ المسددة عام ١٩٧٥ قد ارتفعت إلى ٤٤٦ مليون دولار كاريبي شرقي مقابل ١٤
مليون لمجموع فترة ١٩٧٠ - ١٩٧٤ .

٦٠ - وذكر في أواخر ١٩٧٥ أن الشركة الكاريبية للاستثمار ، وهي مؤسسة انشئت داخل مجتمع
الدول الكاريبية لتشجيع الانماء الصناعي للبلدان الاعضاء الاقل نموا في المجتمع الكاريبي ، تعاني
مصاعب مالية . وأن هذه الشركة التي كانت منذ انشائها في عام ١٩٧٣ ، قد وافقت على منح قروض
استثمارية أربت على ١٤ مليون دولار كاريبي شرقي لتنفيذ ١٥ مشروعا والتي كان منتظرا ان تدفع ٥
ملايين دولار كاريبي شرقي خلال السنوات الخمس الأولى ، تحتاج إلى مبلغ يقدر بـ ٥ بلايين
دولار كاريبي شرقي لكي تصبح قادرة على الاستمرار في البقاء . ومن الأسباب التي ذكرت في نشوء
هذه الحالة الراهنة ، امتناع القطاع الخاص في منطقة المجتمع الكاريبي عن الاسهام في الشركة كما كان
متوقعا منه ، وامتناع البلدان الأقل نموا عن تقديم السلف . فلجأت الشركة ، نتيجة ذلك ، إلى
البلدان الأكثر نموا للحصول على مساعدة مالية أكبر . وعلم فيما بعد أن حكومة ترينيداد وتوباغو
قد استجابت لهذا الطلب بتقديم موعد دفع مساهمتها المقررة لفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٨ .

٦١ - واستمرت الأقاليم في الحصول على المعونة والمساعدة التقنية من مختلف الحكومات والمنظمات
الإقليمية والدولية على السواء .

جيم - الزراعة

٦٢ - ظل القطاع الزراعي أكثر قطاعات النمو أهمية ، وذلك في الدرجة الأولى ، بسبب ارتفاع
الاسعار وكذلك بسبب ازدياد الانتاج والصادرات . فقد كانت الظروف المناخية في عام ١٩٧٤ ملائمة ،
بوجه عام ، أكثر منها في السنة الماضية . وقدر مؤقتا ما أسهمت به الزراعة في سنة ١٩٧٣ ، في إجمالي
النتاج الداخلي لمجموع الدول الشريكة ، على أساس التكلفة الحالية ، بـ ٧٥ مليون دولار كاريبي
شرقي ، أي بزيادة قدرها ١٥ في المائة بالنسبة لعام ١٩٧٢ . وتتوقع التقديرات المؤقتة لعام
١٩٧٤ زيادة بحوالي ٢٠ في المائة . ومما يلاحظ أن صادرات الموز كادت تصبح المصدر الرئيسي
للعملات الصعبة حيث أن سعر الطن الواحد منها ارتفع فيما بين ١٩٧٢ و ١٩٧٤ من ١٧٣ إلى
٣٧٥ دولار كاريبي شرقي . هذا وقد زاد أيضا منذ عام ١٩٧٣ انتاج المحاصيل الجذرية والفواكه
والخضار وذلك بفضل انتهاز سياسة التنويع الزراعي . كما ارتفع حجم الصادرات من هذه المنتجات
إلى المملكة المتحدة وبلدان المجتمع الكاريبي وانفتحت لها أسواق جديدة في كندا والولايات المتحدة
الأمريكية وفي أقاليم أخرى من المنطقة . وتوسعت الدول الشريكة أيضا في زراعة القطن من نوع
" سي أيلند " للتصدير وذلك عقب ارتفاع سعر هذه المادة في الأسواق العالمية .

٦٣ - واستفادت سان كيتس - نيفيس ، وهي العضو الوحيد في المجموعة ، التي تنتج السكر

وتصدره من ارتفاع سعر هذه المادة في السوق العالمية في عام ١٩٧٤ ، غير أن التوقعات لعام ١٩٧٦ غير واضحة . وقررت بلدان المجتمع الكاريبي المنتجة للسكر ، في كانون الثاني /يناير ، أن تستمر في تطبيق السعر الحالي للسكر على الأعضاء غير المنتجين ، أي ١٧٣ جنيه للطن الواحد ، وهو رقم يمثل زيادة بمقدار ١٨ جنيهًا منذ تموز/يوليه ١٩٧٥ . وكان من المنتظر أن تكون مشكلة ارتفاع الأسعار التي أثارت بعض القلق بين البلدان الأقل نموًا غير المنتجة للسكر ، موضوعًا لدراسة تفصيلية لقرار يتخذ في وقت لاحق . وأعلنت كل من حكومة أنتيغوا وسان فنسنت أنهما ستستأنفان إنتاج السكر.

دال - السياحة

٦٤- في عام ١٩٧٣ ، كانت السياحة في الدول الشريكة ، من حيث المجموع ، غير مرضية نسبيًا . وفي عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ، زاد الوضع تفاقمًا في جميع الدول تقريبًا ، باستثناء سانت لوسيا وسان فنسنت حيث اتسع القطاع السياحي بوجه عام منذ عام ١٩٧٢ . ولئن كان العدد الاجمالي للسياح قد انخفض إلا أن متوسط مدة اقامتهم قد ارتفع . ومرجع ذلك هو أن العديد من السياح يمتلكون منزلاً في المكان الذي يقضون فيه أجازاتهم ويترددون اليه بصورة منتظمة . فمدة اقامة هؤلاء السياح أطول من مدة اقامة متوسط السياح ، ولذلك فإن انخفاض مستوى مساهمة السياحة في الناتج الاجمالي الداخلي سيكون أبطأ من انخفاض عدد الزوار . وهناك أسباب أخرى أوضح لا انخفاض مستوى السياحة في عام ١٩٧٤ نذكر منها الكساد الاقتصادي في أمريكا الشمالية وارتفاع أسعار السفر بالطائرة وأسعار الخدمات الفندقية .

٦٥- وأجرى مصرف (تشيزمانهاتن بانك) (الولايات المتحدة الأمريكية) ، الذي له عدة فروع في الدول الكاريبية ، دراسة تنبأ فيها بأن تحسن الأوضاع الاقتصادية في أمريكا الشمالية وفي غيرها من أجزاء العالم ، ستؤدي الى ارتفاع عدد السياح .

٦٦- واستمرت حكومات الدول الشريكة والهيئات المعنية في تشجيع القطاع السياحي وذلك بالاحتفاظ بعضويتها في المركز الكاريبي للبحوث السياحية ، وفي الجمعية الكاريبية للسياحة وغيرها من المنظمات الوطنية والاقليمية ، والاسهام في نشاطاتها .

هاء - الانماء الصناعي

٦٧- الهدف الرئيسي من انتاج القطاع الصناعي ، الذي يتكون من منشآت صغيرة ، هو الاستهلاك المحلي . وقد ظلت مساهمة هذا القطاع في الناتج الاجمالي الداخلي لمجموع الدول الشريكة طفيفة ، بحيث تراوحت نسبتها من ٤ر في المائة في عام ١٩٦٩ الى ٤ر٦ في المائة في عام ١٩٧٣ . وفي عام ١٩٧٤ ، تلقى هذا القطاع مساعدة تقنية ومالية من مصادر مختلفة وخاصة من المصرف الكاريبي للانماء ومن السوق المشتركة للدول الكاريبية الشرقية ، وهي هيئة أنشئت بغرض مساعدة الدول الشريكة . وقد قام هذا المصرف بتمويل بناء بعض المصانع في دومينيكا ، وفي سانت لوسيا وسان

فنسنت . وقدّم للدول الشريكة ولا قليمين آخرين قروضا لا نشاء صناعات صغيرة بلغت في مجموعها مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . وتفيد التقارير أن المصرف يعتزم الاسهام في انشاء عدد من الصناعات ، خاصة في قطاعات النسيج والمنتجات المعدنية وتجميع الأجهزة الالكترونية وتحضير الأغذية وذلك في أنتيغوا وسان كيتس - نيفيس وسانت لوسيا على وجه التخصيص . كما أن الموارد الموضوعة تحت تصرف الصندوق الخاص للمصرف ، الذي تمول منه القروض للصناعات الصغيرة قد زادت ، بفضل ما تقدمه له كل من جمهورية ألمانيا الاتحادية وفنزويلا من مساهمات .

٦٨ - واتخذ المجتمع الكاريبي في الاجتماعات التي عقدها مجلس وزرائه (جامايكا ، تموز / يولييه ١٩٧٥) وفي مؤتمر رؤساء الحكومات (سان كيتس ، كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥) ، تدابير تهدف الى الاسراع بالنماء الصناعي في البلدان الأقل نموا بما فيها الدول الشريكة . وتضمنت الاقتراحات التي تم اعتمادها ما يلي : (أ) أن يمنح المجتمع الكاريبي الحماية لخمس صناعات جديدة يجري انشاؤها ، بصورة رئيسية ، في الدول الشريكة ؛ (ب) ينبغي لوحدة الاستثمارات الأولية ، التابعة للمجتمع الكاريبي أن تضاعف مساعداتها للبلدان الأقل نموا لكي تعينها على وضع مشاريعها الانمائية ؛ (ج) ينبغي اعلان البلدان الأقل نموا منطقة صالحة للاستثمارات . ووجه المؤتمر أيضا المجلس لكي يولي المشاكل الأساسية التي تواجهها البلدان الأقل نموا في ميداني الانتاج والتجارة ، اهتماما خاصا ، ولكي يعمل بوجه خاص على تعزيز وتوسيع عمليات الشركة الكاريبية للاستثمار وغيرها من المؤسسات الانمائية في هذه البلدان . وبالإضافة الى ذلك أكد المؤتمر من جديد سياسة مجلس ادارة المصرف الكاريبي للنماء ، الرامية الى منح البلدان الأقل نموا الأفضلية في الانتفاع بالصندوق الانمائي الخاص للمصرف . وفي شباط / فبراير ١٩٧٦ ، أعلن الأمين العام للسوق المشتركة للدول الكاريبية الشرقية أن الدول الشريكة قد أحرزت تقدما بارزا في انشاء الصناعات التي عهد بها اليها . وأشار بوجه خاص الى صناعة الدهان في أنتيغوا ومصنع الأحذية في سان كيتس .

واو - المقومات الهيكلية الأساسية

٦٩ - استمر خلال الفترة المستعرضة تنفيذ برنامج تطوير المقومات الهيكلية الأساسية في الدول الشريكة . وانخفضت النفقات الانتاجية ، في عام ١٩٧٣ ، وذلك ، في الدرجة الأولى ، نتيجة لانجاز بعض المشاريع العامة . كما ان ارتفاع نسب الفائدة وفرض القيود على التسهيلات الائتمانية ، اللذين أسفرا عن زيادة عامة في التكاليف ، قد أديا الى الحد من المشاريع الانمائية . وبلغت تقديرات النفقات الانتاجية لعام ١٩٧٤ ، ٧٥ مليون دولار كاريبي شرقي ، أي بزيادة ٣٠ في المائة عما كانت عليه في عام ١٩٧٣ ، وان كان يعزى جزء كبير من هذه الزيادة الى الارتفاع الكبير في عامل التكاليف .

٧٠ - وتفيد التقارير ان المصرف الكاريبي للنماء يقوم حاليا بتمويل مشاريع بناء الطرق في دومينيكا وسانت لوسيا وسان فنسنت ؛ ومشاريع تعميق مياه الموانئ في دومينيكا وسان كيتس وسانت لوسيا ؛ وشراء الجرافات لأنتيغوا . كما تجرى أعمال توسيع المطارات في دومينيكا وسانت لوسيا وسان فنسنت . ويمول المصرف أيضا برامج للكهربة ومشاريع أخرى .

زاي - التجارة الخارجية

٧١- تستورد الدول الشريكة البضائع المصنوعة والمواد الغذائية وتصدر عددا محدودا من المنتجات الزراعية وتظل من هذه الناحية دولا استيرادية بحتة ، تستورد اكثر مما تصدر . وفيما بين ١٩٦٩ و ١٩٧٤ ، زادت قيمة الصادرات بأسرع مما زادت به قيمة الواردات مما أدى الى انخفاض المعجز التجاري منذ عام ١٩٧١ . وفي عام ١٩٧٣ ، ارتفعت الواردات الى ما يقرب من ٣٤ مليون دولار كاريبي شرقي ، أى بأكثر من ٤٤ في المائة عما كانت عليه في عام ١٩٧٢ . وارتفعت قيمة الصادرات ، خلال الفترة ذاتها الى ٣٤ مليون دولار ، أى بنسبة تزيد على ٤٦ في المائة . وتفيد بعض البيانات أن سياسة التقييد التي انتهجتها الحكومة وارتفاع أسعار السلع الأساسية قد ساعدا ، في عام ١٩٧٤ ، على الحد من الواردات وتشجيع الصادرات . وقد كان للزلزال الذى وقع في أنتيغوا في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٤ ، وأخر تصدير المنتجات البترولية آثار سلبية على انماء التجارة الخارجية . ويقدر ، بوجه عام ، أن الزيادة في الواردات والصادرات ستكون أكثر تقاربا في عام ١٩٧٤ وأن المعجز التجاري سيكون أكثر بقليل مما كان عليه في عام ١٩٧٣ . وستعوض وجوه المعجز هذه ، الى حد ما ، بفضل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والأموال التي ينفقها السياح ومصادر المعونة المالية الخارجية .

حاء - المالية العامة

٧٢- يستفاد من بيانات الناتج الوطني الاجمالي المنقحة ، بأسعار التكلفة الحالية ، أن مساهمة القطاع العام في الدول الشريكة ارتفع ، في عام ١٩٧٣ ، الى حوالي ٧١ مليون دولار كاريبي شرقي (مقابل ٦٧ مليون في عام ١٩٧٢) أى بزيادة ٦ في المائة . وبلغت التقديرات الأولية لمساهمة هذا القطاع العام في عام ١٩٧٤ ، ٧٧ مليون دولار كاريبي شرقي أى بزيادة ٨ في المائة بالنسبة لعام ١٩٧٣ .

٧٣- وانخفضت النفقات الانتاجية في عام ١٩٧٣ ، في الدرجة الاولى ، نتيجة لاستكمال المشاريع الكبرى في بعض من الأقاليم . كما ان ارتفاع نسب الفائدة وفرض القيود على التسهيلات الائتمانية في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ قد أدى ايضا الى انخفاض هذه النفقات . وانخفضت الايرادات العادية في عام ١٩٧٤ الى ما دون المستوى المتوقع والسبب في ذلك يرجع جزئيا الى الركود العام الذى أصاب النشاط الاقتصادي . وباستثناء سانت لوسيا ، كانت الدول الشريكة في عداد أقاليم المنطقة التي عانت معاناة كاملة من أثر الأزمة الاقتصادية الدولية التي أدت الى التضخم وفرض القيود المالية وفقدان السيولة في المصارف . واضطرت الدول الشريكة ، اما هذا الانخفاض في ايراداتها العادية الى اتخاذ تدابير اقتصادية شديدة اللجوء ، حيثما أمكنها ذلك ، الى المصارف التجارية للحصول على قروض كبيرة لأجل قصير . وفي معظم الحالات بلغت القروض أقصى مبلغ مسموح به .

٧٤- وفي كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ ، وقعت حكومة ترينيداد وتوباغو ، مع المصرف الكاريبي للانماء ، اتفاقا يهدف الى انشاء صندوق خاص لمساعدة البلدان الأقل نموا في الحصول على الأموال اللازمة لتسديد القروض المصرفية . وأثناء انعقاد المؤتمر الثاني لرؤساء حكومات دول منطقة البحر الكاريبي في سان كيتس في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، تم الاتفاق على الاستجابة لاقتراح يهدف الى انشاء صندوق مشترك جديد يمكن للأعضاء أن ينتفعوا بأمواله عند الحاجة . وعيّن لهذا الغرض ، فريق عامل ، يتألف من ممثلين من المصارف المركزية للبلدان الأربعة المستقلة والسوق المشتركة لبلدان الشرق الكاريبي .

٧٥- اما بالنسبة لفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٦ فقد خصص برنامج الأمم المتحدة الانمائي للمنطقة الكاريبية (ومنها الدول الشريكة) رقما استرشاديا للتخطيط غير موزع . وقد تم تعديل البرنامج القطرية لهذه المنطقة وفقا لذلك ، على أساس الرقم الاسترشادي للتخطيط الذي أقره برنامج الأمم المتحدة الانمائي في أوائل عام ١٩٧٤ ، للفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٨ . ويقدر مجموع الأموال المتوافرة للدول الشريكة لفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٨ بـ ٣٠٢ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة . وقد بلغت النفقات لعام ١٩٧٤ ، ٧٤٦ ٧٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة ، في حين بلغ مجموع المساعدة المقررة لعام ١٩٧٥ ، ١٣٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (أنفق ١٩٣ ٥٧٢ دولارا منها حتى ٣٠ أيلول / سبتمبر) .

٧٦- وتستفيد هذه الاقاليم أيضا من المشاريع الاقليمية ودون الاقليمية في ميادين الزراعة ، والاستثمار ، والارضاد الجوية ، والمواصلات والصحة العامة . وبلغت نفقات هذه المشاريع في عام ١٩٧٤ ، ٩٣ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة . وقد تم تخصيص مبلغ آخر لهذا الغرض ، لعام ١٩٧٥ بمقدار ١٦٤٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (أنفق منها حتى ٣٠ أيلول / سبتمبر مبلغ ٦٥ ملايين) .

٤ - الأوضاع الاجتماعية

ألف - اليد العاملة

٧٧- لا يزال ارتفاع مستوى البطالة ، الذي يقدر بـ ١٥ الى ٢٠ في المائة تقريبا ، مصدر قلق شديد بالنسبة للدول الشريكة . ومما يزيد من تفاقم هذه الحالة ان عددا كبيرا من الشبان يلتحقون بصفوف العاطلين بعد الخروج من المدرسة . وليس من شأن الوظائف المحلية التي أنشئت أن تكفي لاستيعاب اليد العاملة التي يزداد عددها باطراد . ولهذا ترى حكومات الدول الشريكة أن عمل رعاياها في الخروج يخدم هدفين : التخفيف من الضغوط على سوق العمل المحلية وتوفير العملات الأجنبية التي هي في حاجة ماسة اليها ، وذلك بفضل الأموال التي ترد لها من هذا المصدر . غير أن النظم الجديدة التي أدخلت على اجراءات الهجرة الى المملكة المتحدة وكندا والولايات المتحدة قد قللت بصورة مطردة من فرص الانتفاع بهذا المصدر من مصادر العمالة . وكانت عقود العمل الموسمية

في الزراعة بجزر فرجن البريطانية والأمريكية وبالولايات المتحدة تشكل مصدر العمل الرئيسي في الخارج وفي أوائل عام ١٩٧٦ ، وسعت الحكومة الكندية برنامجها للعمال الموسميّين من منطقة الكاريبي لكي يشمل الدول الشريكة .

٧٨- وعلى اثر التغييرات التي أدخلتها حكومة الولايات المتحدة في نظام الهجرة في أواخر عام ١٩٧٥ ، اتخذ المؤتمر الثاني لرؤساء حكومات المجتمع الكاريبي (أنظر الفقرات من ١٧ الى ٧٤ أعلاه) قرارا طلب فيه الى الحكومة الأمريكية إعادة النظر في سياستها الرامية الى تحديد عدد رعايا بلدان هذا المجتمع المرخص لهم بدخول جزر فرجن الأمريكية . ولا حظ هذا القرار أهمية المساهمة التي يقدمها رعايا هذا المجتمع لاقتصاد الاقليم ، والصعوبات التي يعانيها أولئك الذين فقدوا أعمالهم وفقدوا في الوقت ذاته حق الاستفادة من منافع الضمان الاجتماعي الأمريكي الذي دفعوا له اشتراكاتهم طيلة عدة سنوات .

٧٩- ولا حظ المؤتمر أيضا ان القرار الذي اتخذ في اجتماع عقد مؤخرا بين ممثلي حكومات المجتمع الكاريبي وممثلي حكومة جزر فرجن الأمريكية بوضع نظام للتحقق من هوية رعايا الدول الكاريبية، لم ينفذ.

باء - الصحة العامة

٨٠- عقد وزراء الصحة لبلدان المجتمع الكاريبي ، خلال الفترة المستعرضة عدة اجتماعات لا تخان التدابير اللازمة للعناية بالصحة العامة . وتتضمن البرامج التي تم اعتمادها ، مؤخرا ، في هذا الصدد : (أ) وضع خطة شاملة لتحسين صحة الأم والطفل ؛ (ب) توظيف وتدريب المساعدين في ميدان الخدمات الصحية المجتمعية . ويستفاد من التقارير ، أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي قد منح في حزيران /يونيه ١٩٧٥ ، معونة قدرها ٢٠٠ ٥٤٩ دولار من دولارات الولايات المتحدة لمواجهة جزء من تكاليف مشروع اقليمي (قدرت تكاليفه بـ ٢٥٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) لتعليم وتدريب موظفي الخدمات الطبية . وسيشترك في هذا البرنامج سبعة عشر بلدا ، بما فيها الدول الشريكة ، وينتظر الانتهاء منه في ظرف سنتين .

٥ - الأوضاع التعليمية

٨١- قام مجلس الامتحانات الكاريبي ، الذي أنشئ بوصفه مؤسسة مرتبطة بالمجتمع الكاريبي ، بتصحيح أوراق امتحانات شهادة التربية العامة ، ومنح الشهادات لأول مرة في عام ١٩٧٥ ، وكانت تقوم بهذه المهام فيما قبل احدى الجامعات البريطانية .

٨٢- وفي ايلول /سبتمبر ١٩٧٥ ، منحت وكالة الانماء الدولي التابعة للولايات المتحدة ، قرضا بمبلغ ٨ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لجامعة جزر الهند الغربية التي تخدم بلدان المجتمع الكاريبي . ويستفاد من التقارير أن جزءا من هذه الاموال سيستخدم لمساعدة البلدان الاقل نموا بما فيها الدول الشريكة التي ستلقى ٧٥ منحة دراسية خلال السنوات الثلاث القادمة . وكان ذكر قبل ذلك ان حكومات الدول الشريكة تعاني بعض الصعوبة في تسديد الاشتراكات المطلوبة منها للجامعة .

الفصل السادس والعشرون

بليز

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

١ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة بليز في جلستها ١٠٥٤ المعقودة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ .

٢ - وأخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار ، عند نظرها في البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، بما في ذلك ، خاصة ، القرار ٣٤٨١ (د - ٣٠) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ بشأن تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وكانت الجمعية العامة قد طلبت الى اللجنة الخاصة ، بمقتضى الفقرة ١١ من هذا القرار ، في جملة أمور : " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذاً فوراً تاماً في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها ، والقيام ، خاصة ، بوضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار ، وإعلام الجمعية العامة عن ذلك في دورتها الحادية والثلاثين . وقد أخذت اللجنة بعين الاعتبار أيضاً قرار الجمعية العامة ٣٤٤٢ (د - ٣٠) المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ بشأن بليز ، الذي طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة بمقتضى الفقرة ٧ - منه مواصلة دراستها للمسألة .

٣ - وكانت بين يدي اللجنة الخاصة لدى نظرها في البند ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة (أنظر مرفق هذا الفصل) تتضمن معلومات عن تطورات الحالة في الاقليم .

٤ - وقد اشترك ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، بصفتها الدولة القائمة بالادارة المعنية ، في أعمال اللجنة الخاصة لدى نظرها في البند .

باء - قرار اللجنة الخاصة

٥ - قررت اللجنة الخاصة ، بدون اعتراض ، على أثر بيان ألقاه الرئيس (A/C.109/FV.1054 and corrigendum) في الجلسة المعقودة في ١٠ أيلول/سبتمبر ، أن تحيل الى الجمعية العامة ورقة العمل المشار اليها في الفقرة ٣ أعلاه وذلك تسهيلاً لنظر اللجنة الرابعة في المسألة ، وأن تنظر في البند في دورتها القادمة ، على أن تراعى في ذلك أية توجيهات قد تصدرها الجمعية العامة في هذا الصدد في دورتها الحادية والثلاثين .

مرفق*

ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢٦	١ - ٢	١ - لمحة عامة.....
٢٦	٣ - ٢٠	٢ - التطورات الدستورية والسياسية.....
٣٥	٢١ - ٤٣	٣ - الأوضاع الاقتصادية.....
٤٢	٤٤ - ٤٩	٤ - الأوضاع الاجتماعية والتعليمية.....

التذييلات

٤٣	الأول - مذكرة شفوية مؤرخة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ وموجهة من ممثل غواتيمالا الدائم لدى الامم المتحدة الى الامين العام
٤٥	الثاني - رسالة مؤرخة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ وموجهة من ممثل غواتيمالا الدائم لدى الامم المتحدة الى الامين العام
٤٨	الثالث - رسالة مؤرخة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ وموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لدى الامم المتحدة.....

* صدر سابقا تحت الرمز A/AC.109/L.1120 .

بليز (أ)

١ - لمحة عامة

١ - تقع بليز (المعروفة سابقا باسم هندوراس البريطانية) على الساحل الشرقي أو الكاريبي لأمريكا الوسطى ، وتحدها المكسيك من الشمال والشمال الشرقي وغواتيمالا من الغرب والجنوب . وتبلغ مساحة أراضيها حوالي ٢٢ ٩٦٣ كيلو مترا مربعا ، تضم عددا من الجزر الصغيرة الواقعة على مقربة من الساحل .

٢ - ووفقا للتعداد الأخير ، الذي أجري في عام ١٩٧٠ ، يبلغ العدد الجمالي لسكان الاقليم ٨٦٣ ١١٩ ، من بينهم ٣٩ ٣٣٢ يعيشون في مدينة بليز . أما مدينة بلموبان ، العاصمة ، فقد بلغ عدد سكانها في عام ١٩٧٢ حوالي ٣ ٠٠٠ نسمة . وقد عدد السكان في منتصف عام ١٩٧٤ بـ ١٣٦ ٠٠٠ نسمة ، ينتمون أساسا إلى المولدين والهنود الأمريكيين (المايا) والهنود الكاريبيين .

٢ - التطورات الدستورية والسياسية

ألف - الدستور

٣ - ترد لمحة عن الترتيبات الدستورية المنصوص عليها في مرسوم عام ١٩٦٣ الخاص بدستور هندوراس البريطانية ، بصيغتها المعدلة في عام ١٩٧٣ وعام ١٩٧٤ ، في تقرير اللجنة الخاصة المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين (ب) . وباختصار ينص دستور بليز على أن تتألف حكومة الاقليم من حاكم تعينه الملكة ومجلس للوزراء وجمعية تشريعية ثنائية التمثيل تتألف من مجلس للشيوخ ومجلس للنواب . ويعين الحاكم (السيد بيتر ماكنتي) خمسة من أعضاء مجلس الشيوخ الثمانية بناء على مشورة رئيس الوزراء (السيد جورج برايس) ، واثنين بناء على مشورة زعيم المعارضة (السيد دين ليندو) وواحد بعد المشاورات التي يراها الحاكم مناسبة . ويتألف مجلس النواب من

(أ) المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من التقارير المنشورة ومن المعلومات التي بعثت بها حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إلى الأمين العام في ٥ حزيران / يونيه ١٩٧٥ عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ ، بموجب الفقرة (هـ) من المادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9623/Rev.1) ، المجلد السادس ، الفصل السابع والعشرون ، المرفق ، الفقرات ٣ و ٤ و ١٠ إلى ١٤ .

١٨ عضواً ينتخبون لمدة خمس سنوات بالاقتراع العام للبالغين . وفي الانتخابات العامة الأخيرة ، التي نظمت في ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٤ أحرز حزب الاتحاد الشعبي ١٢ مقعداً ، وهو أقل عدد من المقاعد يحرزه الحزب منذ ٢٠ عاماً ، ونال باقي المقاعد التحالف المسمى باسم حزب الاتحاد الديمقراطي . ومنذ الانتخابات ، انضم عضو من حزب الاتحاد الديمقراطي الى حزب الاتحاد الشعبي الذي يحظى الآن بـ ١٣ مقعداً .

٤ - ويتولى الحاكم شؤون الدفاع والشؤون الخارجية والا من الداخلي (بما في ذلك القـــوات المسلحة) والخدمة المدنية . ويجوز للحاكم بمقتضى المراسيم الصادرة من عام ١٩٦٤ الى عام ١٩٧٤ ، بعد استشارة رئيس الوزراء ، أن يسند الى رئيس الوزراء أو الى أى وزير آخر مسؤولية أية إدارة حكومية التي لم تسند بعد الى أحد فضلاً عن اختصاصات دائرة النائب العام . ويجوز للحاكم أيضاً بشروط يفرضها هو ، أن يفوض لوزير يغتاره بعد استشارة رئيس الوزراء ، المسؤوليات المتعلقة بالشؤون الخارجية ، ويخضع هذا التفويض لموافقة مسبقة من وزير الدولة للمملكة المتحدة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث .

٥ - وتتألف الحكومة من رئيس الوزراء والوزراء الآخرين (١٠ وزراء حالياً) .

باء - مواقف الاحزاب السياسية الرئيسية بشأن مستقبل الاقليم

٦ - اختلف الحزبان السياسيان الرئيسيان المتنافسان في الانتخابات العامة لعام ١٩٧٤ ، اختلافًا شديدًا حول تحديد موعد استقلال الاقليم ، كما لوحظ ذلك آنفاً (ج) . وتعاون الحزبان وتقدما بموقف مشترك في الدورة الثلاثين للجمعية العامة ، علي الرغم من أن وجهتي نظرهما بشأن موعد وشروط الاستقلال ظلت مختلفة في بعض الجوانب . وقد أعلن حزب الاتحاد الشعبي في " البيان من أجل استقلال بليز " ان أهدافه تتمثل في حصول الاقليم على استقلاله بسرعة ، في ظل جو من الا من الذى يساعد على صيانة هذا الاستقلال ، والحصول على اعتراف المجتمع الدولي بهــــــذا الاستقلال ومساندته له والتعاون مع البلدان الاخرى في جو يسوده السلم والوثام .

٧ - وذكر من الناحية الاخرى ، ان حزب الاتحاد الديمقراطي يؤمن بأن اقليم بليز غير مستعد بعد للاستقلال . وبناءً على لائحة الحزب وبيانه الانتخابي الذى نشره في ٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٤ ، يتمثل أحد أهدافه الاساسية في ايجاد تسوية عادلة لمسألة مطالبة غواتيمالا باقليم بليز . وفي بيان نشرته صحيفة " ريبورتر " ، وهي صحيفة محلية ، في ٨ شباط / فبراير ١٩٧٦ ، أعلن حزب الاتحاد الديمقراطي ادخال تغييرات معينة على موقفه بشأن مسألة الاستقلال ، من بينها ما يلي :

(ج) المصدر نفسه ، الفقرة ٨ .

- (أ) ان الحزب سيناضل للحصول على " فترة اعداد " قبل الاستقلال ، ولن يقبل تحديد تاريخ للاستقلال الا في ظل الشروط التالية : (١) انشاء جيش بليزى بسيط وحرس سواحل فعال ؛ (٢) وتحقيق ظروف اقتصادية معقولة ؛ و (٣) ازالة فعلية " للتهديد " الغواتيمالي ؛
- (ب) ولن يتفاوض الحزب مع غواتيمالا الا في ظل الشروط التالية : (١) ان تسمـح غواتيمالا وبقية أمريكا اللاتينية لبليز بأن تكون دولة مستقلة حقيقة ؛ و (٢) أن يبقى اقليم بليز سليما .

جيم - نظر الجمعية العامة في المسألة

٨ - أجرت حكومتا غواتيمالا والمملكة المتحدة وممثلو الحكومة الاقليمية مباحثات ، خلال الفترة الممتدة من شباط/فبراير الى تموز/يوليه ١٩٧٦ ، بشأن مستقبل بليز ، ولكن لم يتم التوصل الى اتفاق . تقدم ممثلو الاطراف المعنية بعد ذلك ، في الدورة الثلاثين للجمعية العامة ، بوجهات نظرهم الخاصة بشأن هذه المسألة ، والموجزة فيما يلي .

المملكة المتحدة

٩ - أدلى ممثل المملكة المتحدة الدائم لدى الامم المتحدة ببيانين بشأن مسألة بليز ، احدهما أمام الجمعية العامة في جلستها ٢٣٧٢ المصقدة في ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٥ والثاني أمام اللجنة الرابعة في جلستها ٢١٦٢ المصقدة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ . وفيما يلي النقاط الرئيسية الواردة في هذين البيانين :

(أ) تعد مطالبة غواتيمالا باقليم بليز " مفارقة تاريخية ومجردة من أى أساس قانوني " .

(ب) وتتمثل الاختلافات الاساسية بين غواتيمالا والمملكة المتحدة فيما يتعلق بموقفيهما بشأن بليز فيما يلي :

' ١ ' ان غواتيمالا " قبلت بأنها لم تحتل في أى وقت الاقليم المسمى الآن باسم بليز احتلالا فعليا ، ولم تمارس أية سلطة مباشرة على الاقليم منذ انشاء جمهورية غواتيمالا في عام ١٨٢١ . كما ، في الواقع لم تقم اسبانيا ، الدولة الامبريالية السابقة ، باحتلال الاقليم على نحو فعال لسنوات عدة قبل ذلك " .

' ٢ ' وفي عام ١٨٥٩ ، وقعت غواتيمالا والمملكة المتحدة معاهدة حدود كانت بمثابة اعتراف واضح من جانب غواتيمالا بالحدود القائمة من قبل وبالسيادة البريطانية القائمة من قبل على بليز . وفي عام ١٨٦٣ ، وقع الجانبان اتفاقية لانشاء طريق منصوص عليه في المعاهدة ، ولكن لم يصدق على الاتفاقية أبدا . وفي عام ١٩٣٩ ، ومرة ثانية في عام ١٩٤٦ ، " أبرزت غواتيمالا فجأة مطالبتها ببليز بحجة أن معاهدة

١٨٥٩ قد خرقت وأن المعاهدة ذاتها باطلة ، وأنه ليس للمملكة المتحدة ، بناءً على ذلك ، سيادة على الاقليم ” .

(ج) وسعت حكومتا غواتيمالا والمملكة المتحدة ، خلال عدة سنوات ، لحل المسألة عن طريق المفاوضات ، “ وكانت الصعوبة هي أن غواتيمالا ، على الرغم من الحلول الممكنة الكثيرة التي تم بحثها ، كانت تتقدم دائما بطلبات لم يكن يوسع حكومتي المملكة المتحدة أو بليز أن تقبلها ” .

(د) وفيما يختص بحكومة وشعب بليز ، فإن المسألة موضع الخلاف هي انكار حقوقهما في تقرير المصير والاستقلال . وقد تمتع الاقليم بالحكم الذاتي المحلي الكامل منذ عام ١٩٦٤ . وكان سيتقدم ، وفقا للممارسة العادية لحكومة المملكة المتحدة ، نحو الاستقلال في غضون سنوات قلائل . وان حكومة المملكة المتحدة على استعداد لمنحه الاستقلال في أى وقت تطلب حكومة وشعب بليز ذلك . وقد لقي موقفها تأييدا اجماعيا في عام ١٩٧٥ ، في مؤتمر رؤساء حكومات الكومنولث الذي عقد في جامايكا وفي مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز الذي عقد في ليما (انظر A/10217 and Corr.1 ، المرفق) . وان العقبة الوحيدة أمام استقلال بليز هي رغبة غواتيمالا المستمرة في تأكيد سيطرتها على شعب يختلف عنها تماما ، شأنه في كل وقت ، في تاريخه وثقافته وطريقة حياته .

(هـ) وبين يدي اللجنة الرابعة مشروع قرار (د) اشتركت في تقديمه المملكة المتحدة و ٦١ دولة أخرى ، يدعو حكومة المملكة المتحدة الى العمل ، بالتشاور الوثيق مع حكومة بليز ، وكذلك حكومة غواتيمالا على متابعة مفاوضاتهما على وجه الاستعجال بغية حل الخلافات في السرى بينهما بشأن مستقبل بليز في أقرب وقت ممكن ، وذلك لازالة العوائق التي حالت حتى الآن دون ممارسة شعب بليز لحقوقه ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال ، بحرية ودون خوف . والا مل معقود على أن تستأنف المفاوضات بعد الدورة الحالية للجمعية العامة بين المملكة المتحدة وغواتيمالا ، مع اشتراك ممثلي بليز فيها .

(و) وفي أيلول / سبتمبر وتشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٥ ، عززت القوات المسلحة الغواتيمالية في المنطقة القريبة من الحدود البليزية بقوات نقلت اليها من أجزاء أخرى من البلاد . وحدث هذا النشاط في أعقاب بيانات أدلى بها وزراء غواتيماليون محلنة عن نيتهم ورغبتهم في دمج بليز في غواتيمالا . وفي مواجهة هذه التحركات العسكرية ، قررت حكومة المملكة المتحدة على مضض ، بتأييد كامل من حكومة بليز ، تقوية قوات المملكة المتحدة المرابطة للدفاع عن الاقليم عن طريق زيادة الحماية

(د) للاطلاع على مقدي ونص مشروع القرار ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، المرفقات ، البند ٢٣ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/10427 ، الفقرتان ٣٩ و ٧٢ ، مشروع القرار التاسع ، انظر أيضا الفقرة ١٩ أدناه .

العسكرية في بليز وتوفير غطاء جوى أكثر كفاءة وشمولا . بيد ان القوات الاضافية ستسحب حالما يصبح وجودها غير ضروري (هـ) .

(ز) وان اقتصاد بليز قابل للنمو ، وكان يمكن نموه على نحو أكثر سرعة ، لو لم تعلق عليه غواتيمالا بظلالها . ويعتقد ان حكومة بليز ترغب باخلاص في توسيع روابطها الاقتصادية مع غواتيمالا وبلدان أمريكا الوسطى الاخرى وهي على استعداد تام للدخول في مفاوضات في هذا الشأن . ولكن ينبغي أن تقام أية ترتيبات مثل هذه على أساس الاستقلال والمساواة السيادية بين الدول (و) .

١٠ - وفي رسالة مؤرخة في ٢٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ ، موجهة الى الامين العام ، أعلن الممثل الدائم للمملكة المتحدة أن حكومته لا تقبل البيانات التي أدلى بها الممثل الدائم لغواتيمالا (انظر الفقرة ١٤ أدناه) نظرا لانها تتنازع المملكة المتحدة سيادتها على بليز ، تلك السيادة التي تحتفظ بحكومته رسميا بحقوقها بشأنها (انظر المرفق الثالث أدناه) .

بليز

١١ - بعد أن أعرب رئيس وزراء بليز عن كامل اتفاقه مع وجهات نظر الممثل الدائم للمملكة المتحدة بشأن المسألة قيد النظر (انظر الفقرة ٩ أعلاه) ، علق على الحالة مرة أخرى عندما تكلم أمام اللجنة الرابعة في جلستها ٢١٦٢ ، المنعقدة في ٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ ، بدعوة من رئيسها . ومن بين النقاط التي أدلى بها ما يلي :

(أ) ما تزال بليز مستعمرة ، ورغم مرور ١٢ عاما على حكمها الذاتي الداخلي الكامل ، وما تزال العقبة الوحيدة التي تعترض طريق ممارسة حقها في الاستقلال هي : " الخوف على بقائها بعد الاستقلال ، وهو خوف ناجم عن مطالبية غواتيمالا ، غير العادلة والتي ليس لها أى أساس من الصحة باقليم بليز والتهديدات المستترة بقناع رقيق بمتابعة هذه المطالبة بالقوة عند الاقتضاء " .

(ب) وقد كانت بليز في الازمة السابقة لكولومبوس جزرا من حضارة المايا التي شملت أيضا غواتيمالا والمكسيك الجنوبية الشرقية وهندوراس الشمالية الغربية . وانا كانت غواتيمالا تعتبر نفسها

(هـ) عقب اتخاذ الجمعية العامة القرار ٣٤٣٢ (د - ٣٠) المؤرخ في ٨ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٥ والبيان الذي صدر حوالي ذلك الوقت بأن المملكة المتحدة وغواتيمالا قد اتفقتا على استئناف المفاوضات بشأن مستقبل الاقليم ، بدأت المملكة المتحدة في سحب تعزيزاتها من بليز (انظر أيضا الفصل الخامس من هذا التقرير ، المرفق الثالث ، الفقرات من ٣ الى ٥ (A/31/23/ Rev.1 ، المجلد الاول) .

(و) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الجلسات العامة ، الجلسة ٢٣٧٢ ؛ والمصدر نفسه ، اللجنة الرابعة ، الجلسة ٢١٦٢ .

الوريثة الشرعية الوحيدة لامبراطورية المايا ، فمن المنطقي أن تطالب بأجزاء من المكسيك وهندوراس كذلك ، وهو ، بالتأكيد ، أمر محال .

(ج) ولد أكثر من ٩٥ في المائة من سكان بليز الحاليين في البلد ذاته "وعبر القرون تجمع الناس من أصول شتى وكونوا شعبا واحدا له طريقته الخاصة بالحياة ، وأدركوا أن امتصاص غواتيمالا لبليز يعني انقراض المجتمع البليزي وانكار حقوق الانسان لشعب تحدده هوية وطنية فريدة . وهذا هو السبب في وحدة البليزيين في مقاومتهم لمطالبة غواتيمالا التي ليس لها أى أساس من الصحة " .

(د) ويمكن لبليز المستقلة أن تسهم في تأسيس النظام الاقتصادي الدولي الجديد في أمريكا الوسطى ، ولا سيما عن طريق عضويتها في المجتمع الكاريبي . وعلى النقيض من ذلك ، فإن بليز غير المستقلة ، التي سيملاأ الحقد والمعاداة شعبها والذي لا يمكن أن يقهر الا بقوة ساحقة ، ستكون "شوكة في جنب غواتيمالا " .

(هـ) وترغب بليز في التوصل الى حل سلمي للخلافات القائمة بين المملكة المتحدة وغواتيمالا والتي مازالت تعرقل تقدمها نحو تكونها كأمة . وقد تعاونت مع المملكة المتحدة في كافة محاولاتها للتوصل الى تسوية على أساس شرطين فقط غير قابلين للتفاوض هما : عدم المساس بسيادة بليز أو استقلالها والحفاظ على سلامتها الإقليمية . ويطبق مبدأ السلامة الإقليمية ، وفقا لممارسة الامم المتحدة المقررة في الحالات " التي تواجه فيها دولة قائمة بانفصال جزء من اقليمها يقع ، أو كان واقعا ، تحت سيطرتها " . وبليز هي " أرض فيها شعب يشكل أمة " . ومن شأن هذا المبدأ ، اذا طبق على نحو سليم في هذه الحالة ، أن يضمن ويحمي سيادة بليز .

(و) وبعد سنوات عدة من المسعى الدؤوب ، أصبح شعب بليز على قناعة بأنه لن يكسر الجمود ويسمح لبليز بنيل استقلال مضمون الا تأكيد صريح من جانب الامم المتحدة لحقه في تقرير المصير والسلامة الإقليمية . وقد أحاط شعب بليز علما بمشروع القرار المعروض أمام اللجنة الرابعة (انظر أيضا الفقرة ٩ (هـ) أعلاه) الذي تضع به الجمعية العامة الاقتراح المذكور أعلاه موضع السريان ، وتدعو الى اجراء مفاوضات بين المملكة المتحدة وغواتيمالا لحل الخلافات في الرأي القائمة بينهما بشأن مستقبل بليز . ويتأييد البليزيين الدعوة الى اجراء المفاوضات ، فانهم يعترفون بأن التوصل الى تسوية عن طريق التفاوض تحترم حقوقهم غير القابلة للتصرف احتراما كاملا ، هي أفضل حل للحالة (ز) .

غواتيمالا

١٢ - أثار وزير الشؤون الخارجية لغواتيمالا ، في بياناته أمام الجمعية العامة في جلستها ٢٣٧٢ ، المنعقدة في ٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٥ ، النقاط الرئيسية التالية :

(ز) المصدر نفسه ، اللجنة الرابعة ، الجلسة ٢١٦٢ .

(أ) تعتبر حكومته اقليم بليز جزءاً لا يتجزأ من غواتيمالا ، واضعة في الاعتبار أن "صلاتهما التاريخية . . ترجع الى أزمنة ما قبل كولومبوس عندما كانت غواتيمالا وبليز جزءاً من امبراطورية المايا القديمة " وأن الصلات " لا تزال قائمة اليوم على الرغم من اغتصاب الاقليم في القرن الماضي " .

(ب) ورثت غواتيمالا ، بعد نيلها استقلالها في عام ١٨٢١ ، اسبانيا في " حقوقها على بليز " بمقتضى مبدأ وجوب احتفاظ كل فريق محارب بما استولى عليه من الاراضي بالقوة أثناء الحرب . وفي عام ١٨٥٩ ، وقعت غواتيمالا والمملكة المتحدة اتفاقية ، وردت كلمة " حدود " فـي عنوانها ، ولكنها استتبعته " التخلي عن الاقليم بالاكراه " . وفي عام ١٩٤٦ ، أعلنت غواتيمالا أن الاتفاقية باطلة بسبب " امتناع بريطانيا العظمى عن الوفاء بالالتزام التعويضي الذي التزمت به " ، أى بناء طريق كان يعتبر حينئذ ذا أهمية حيوية لغواتيمالا . ونتيجة لذلك " لم يتوصل الطرفان قط الى اتفاق بشأن تعيين حدود الارض موضع النزاع " .

(ج) واستقصى الطرفان المعنيان ، أثناء المفاوضات التي أجريها سابقا ، مختلف الصيغ للتوصل الى تسوية . ويصرف النظر عن النزاع الاقليمي ذاته ، أخذت هذه الصيغ في الاعتبار " مصالح " شعب بليز . " ويدل التجاذب المتبادل بين مجموعتي السكان ومصالحهما المتكاملة على أن السبيل الوحيد القابل للحياة الذي من شأنه أن يضمن انماءهما في المستقبل يكمن في تكاملهما الاقتصادي والسياسي " . وبرغم فشل الجهود المبذولة حتى الآن ، وأصل الطرفان السعي للتوصل الى حل عن طريق التفاوض " يوفق بين المصالح القائمة " وينهي النزاع .

(د) ومن الناحية القانونية ، فان مطالبة غواتيمالا باقليم بليز " التي ما زالت تؤكد عليها دون انقطاع طوال أكثر من قرن لا يمكن اعتبارها مفارقة تاريخية ، ولا سيما حينما تكون قائمة على أساس مستندات عادلة وحقوق شرعية " (انظر أيضا الفقرة ٩ أعلاه) . ولا يمكن تسوية مشكلة بليز " تسوية سلمية ودائمة الا بالطرق القانونية المنصوص عليها في القانون الدولي " .

(هـ) " ولا يمكن تطبيق مبدأ تقرير المصير على ما يعتبر جزءاً من أرضنا الوطنية التابعة لغواتيمالا " . وعلى الرغم من بيانات الحزب الحاكم في بليز ، فان رغبة شعبها في الاستقلال هي موضع الشك ، نظرا لان ثمة " نسبة مئوية من سكان بليز منحدرية من أصل غواتيمالي وعليه تعتبر نفسها مرتبطة ببلدنا . . . " . وما كان لمؤتمر وزراء الشؤون الخارجية لبلدان عدم الانحياز ، المنعقد في ليما في آب/اغسطس ١٩٧٥ ، ان يعتمد اعلانا (انظر A/10217 and Corr.1 ، المرفق ، الفقرة ٨٦) يؤيد فيه موقف بليز من أجل الاستقلال ، لو انه استمع الى غواتيمالا في المؤتمر (ح) .

١٣ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ ، موجهة الى الامين العام ، وجه الممثل الدائم لغواتيمالا لدى الامم المتحدة انتباه الجمعية العامة الى الاعلان المشترك لرؤساء

(ح) المصدر نفسه ، الجلسات العامة ، الجلسة ٢٣٧٢ .

دول برنخ أمريكا الوسطى الصادر في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٥ (انظر التذييل الأول أدناه) . وأعرب رؤساء الدول في هذا الاعلان ، في جملة أمور ، عن تأييدهم للمفاوضات التي تقوم بها غواتيمالا في النزاع بشأن مطالبتها ببليز ، وطلبوا الى حكومات الدول الأمريكية ودول أخرى أن تؤيد مشروع القرار بشأن الاقليم المقدم الى اللجنة الرابعة للجمعية العامة في دورتها الثلاثين من جانب مجموعة كبيرة من الدول الأمريكية اللاتينية (ط) .

١٤ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة في ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، موجهة الى الأمين العام برسالة تحمل التاريخ ذاته ، أشار الممثل الدائم لغواتيمالا ، الى المعلومات المقدمة عن بليز الى اللجنة الخاصة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الامم المتحدة بالرغم من التحفظات الرسمية لحكومته (انظر التذييل الثاني أدناه) . وبين أن بليز " لم تكن مستعمرة أبدا " ولكنها " أرض محتلة على نحو غير قانوني " من جانب المملكة المتحدة دونما أى أساس من حق الا حق الانتفاع بمساحة صغيرة محدودة ، وسع نطاقها بعد على نحو غير قانوني بحيث شملت مناطق تؤثر على " السلامة الإقليمية الوطنية والجغرافية والاقتصادية لغواتيمالا وأمريكا الوسطى " . وأعرب ممثل غواتيمالا الدائم ، بصورة رسمية في رسالته التي تحمل التاريخ ذاته ، عن تحفظات حكومته بشأن صلاحية الجمعية العامة واللجنة الرابعة للنظر في مسألة بليز أو السعي لايحان حل سياسي لمشكلة قانونية معقدة ، ينبغي أن تسوى بين الاطراف بالطرق السلمية المنصوص عليها في الميثاق .

١٥ - وتمسك ممثل غواتيمالا ، في خطابه أمام اللجنة الرابعة في جلستها ٢١٦٢ و ٢١٦٣ ، المعقودتين في ٧ و ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، بموقف حكومته المذكورة أعلاه الذي يؤيده رؤساء دول بلدان أمريكا الوسطى ومنظمة الدول الأمريكية . وبعد أن عرض وصفا شاملا لاصول النزاع الاقليمي بين غواتيمالا والمملكة المتحدة وتطوراته اللاحقة ، قدم استعراضا كاملا للمفاوضات التي أجريتها ولا سيما منذ عام ١٩٥٧ ، باشتراك بليز . وبين ان هذا المفاوضات قطعت مرارا بسبب تصرفات المملكة المتحدة .

١٦ - وأشار ممثل غواتيمالا الى ان الاقليم لا يقع في أمريكا الوسطى فحسب بل انه موجود داخل النظام الاقليمي الأمريكي . وقال ان هذا النظام ، الذي يعترف ميثاق الامم المتحدة به ، درس منذ وقت طويل حياة ومشاكل الجمهوريات الأمريكية بروح من التفاهل والتعاون ، واتخذ عددا من القرارات بشأن ضرورة انتهاء الاستعمار في أمريكا و " احتلال الاراضي الأمريكية من جانب بلدان من خارج القارة " . وأشار في هذا الصدد الى الرسالة التي وجهها مؤخرا ممثل غواتيمالا الدائم الى رئيس المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية والتي يؤكد فيها انه " مازالت حكومة دولة من خارج القارة ، هي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، تشن ، منذ ٤ تشرين الثاني /

(ط) للاطلاع على مقدي ونص مشروع القرار ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق ، البند ٢٣ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/10427 ، الفقرتان ٣٨ و ٤٤ . انظر ايضا الفقرة ١٨ أدناه .

نوفمبر ١٩٧٦ حملة مكثفة من التخويف والتهديدات المسلحة ضد بلدى ، فأنزلت في أرض بلــــيز الغواتيمالية ، التي تحتلها دونما مبرر ، عددا ضخما من الجنود من كافة الانواع مع الاسلحة والذخيرة للقوات البرية والبحرية والجوية . . . " وتؤكد الرسالة أيضا أن ثمة " جهدا يبذل لتبرير الاجـــرا" التخويفي والتهديدات المسلحة عن طريق التأكيد على نحو زائف بأن غواتيمالا تستعد لغزو بلـــيز ، في حين ان هذه الاستعدادات المزعومة ليست سوى تحركات روتينية للقوات الغواتيمالية داخل الارض الغواتيمالية في ١٠ عربات نقل نظامية ، بغية تغيير الحامية في قلعة عسكرية في بوبوتون ، التي هي مدينة تقع على بعد ٢٠ كيلو مترا من بليز " وأضاف " ان المملكة المتحدة هي التي تسعى لاخـــفاء عزمها على اكمال سلب الارض الغواتيمالية عن طريق القيام ، من طرف واحد ومن وراء ظهر غواتيمالا ، بوضع الترتيبات اللازمة لاستقلال هذه الارض التي اغتصبتها انكلترا بطريقة تعسفية " .

١٧ - ومضى ممثل غواتيمالا يقول ان " حكومته قد حذرت مرارا وتكرارا من أنها لن تتسامح باجـــرا أى تغيير من طرف واحد في وضع بليز أو أى تغيير آخر يجرى من وراء ظهر غواتيمالا " . وان أشـــار الى أن غواتيمالا مازالت منذ عدة سنوات ترفض كافة الضغط والتخويف ، اكد وكرر من جديد موقفها القائل بأن المملكة المتحدة " مسؤولة مسؤولية تامة وكاملة ومطلقة عن أى خرق للسلم في منطقة بلـــيز وامريكا الوسطى " . ووجه انتباهها خاصا الى البيانات التي أدلى بها مؤخرا وزير الشؤون الخارجية لغواتيمالا (انظر الفقرة ٢١ أعلاه) ، وقال ان حكومته مستعدة للتفاوض والى السعي لتسوية النزاع بالطرق السلمية . بيد انه اضاف ان حكومته لا تقبل أى شكل من أشكال الاكراه أو " صحة التصرفات والقرارات التي لا تستند الى أساس متين من القانون ولكنها تقوم على أساس معايير أيديولوجية " . وبين أيضا ان غواتيمالا قلقة بشأن حدوث تحول اقتصادى جديد في الاقليم وبشأن " الاجـــراء الدفاعي الذى يتابع حاليا لانشاء مؤسسات اقتصادية يبدوا انها تهدف - وهي بدون شك تهدف - الى الدفاع عن المصالح الاقتصادية للطبقات المتميزة " . وقال ان الجهود تبذل حاليا " للاستعاضة عـــن الاستغلال السابق للغابات بالنظام الزراعي التقليدى القديم الذى عفا عليه الزمن ، والذى يعتــبر حلقة اتصال بالمصالح الاقتصادية خارج أمريكا " (ي) .

المقررات

١٨ - شرعت اللجنة الرابعة ، في ختام نظرها في مسألة بليز ، في اتخاذ الاجـــراء اللازم بشــأن مشروع القرار المشار اليهما أعلاه . وأعيد تنقيح مشروع القرار الاول (انظر الفقرة ١٣ أعلاه) المقدم من ١٣ عضوا ، بما فيهم غواتيمالا ، من جانب مقدميه فيما بعد . وفي ٢١ تشرين الثاني /نوفــمــبر

(ي) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، اللجنة الرابعة ، الجلسة

٢١٦٢ و ٢١٦٣ .

١٩٧٥ ، رفضت اللجنة مشروع القرار المنقح بندا ٤ الاسماء بأغلبية ٦٢ صوتا مقابل ٢٢ صوتا ، وامتناع ٤١ عضوا عن التصويت .

١٩ - وفي اليوم ذاته ، رفضت اللجنة الرابعة ، بالتصويت المسجل بأغلبية ١٠٨ أصوات مقابل ١١ صوتا ، وامتناع ٨ أعضاء عن التصويت ، اقتراحا مقدا من غواتيمالا ، يدعو لاتخاذ قرار بشأن صلاحية اللجنة لاعتماد المقترحات الواردة في مشروع القرار الثاني (انظر الفقرة ٩ (هـ) أعلاه) المقدم من ٦٢ عضوا ، بما فيهم المملكة المتحدة . ووافقت اللجنة بعد ذلك على مشروع القرار الثاني بالتصويت المسجل بأغلبية ١٠٣ أصوات مقابل ١٢ صوتا ، وامتناع ١٣ عضوا عن التصويت . وفي ٨ كانون الاول / ديسمبر ، اعتمدت الجمعية العامة القرار المقدم اليها من اللجنة الرابعة بندا ٤ الاسماء بأغلبية ١١٠ أصوات مقابل ٩ أصوات ، وامتناع ١٦ عضوا عن التصويت (ك) . ولم تشترك غواتيمالا في التصويت في الجمعية العامة .

دال - المباحثات بين الحكومات المعنية-----

٢٠ - استؤنفت المباحثات بشأن مسألة بليز في ٢٦ نيسان / ابريل ١٩٧٦ في نيواورليانز (لوبيزيانا) بين ممثلي حكومتي المملكة المتحدة وغواتيمالا ، مع اشتراك ممثلين بليزيين . وتولى رئاسة وفد المملكة المتحدة وغواتيمالا على التوالي السيد ادوارد رولانز ، الوكيل البرلماني للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث والسيد أدولفو مولينا أورانتيس ، وزير الشؤون الخارجية . ورأس رئيس الوزراء جورج برايس وفدا بليزا مؤلفا من أربعة أعضاء ، بما فيهم السيد دين ليندو ، زعيم المعارضة . وفي ٦ ايار / مايو ، ذكرت صحيفة الفاينانشيال تايمز اللندنية أن السيد مولينا أورانتيس أعلن بعد المباحثات أن " شمة احتمالات للتوصل الى اتفاق ، على الرغم من وجود خلافات أساسية لا تزال قائمة " . ويتبين من بيان رسمي أعلن في الشهر التالي ، انه " اجتمع مسؤولون بريطانيون وغواتيماليون وبليزيون في نيويورك من ١٥ الى ١٧ حزيران / يونيو - لمواصلة المباحثات التي كانت قد بدأت في نيواورليانز في ٢٦ نيسان / ابريل " . وعقد اجتماع آخر في نيويورك من ٣ الى ٥ آب / اغسطس . وكان الهدف من الاجتماعين التحضير لعقد اجتماع وزاري آخر .

٣ - الاوضاع الاقتصادية

ألف - لمحة عامة-----

٢١ - كان اقتصاد الاقليم في الماضي يقوم بصورة كلية تقريبا ، على تصدير منتجات الغابات . الا ان الزراعة قد أصبحت منذ منتصف الخمسينات أهم قطاع نتيجة الاستنزاف السريع لموارد الغابات .

(ك) القرار ٣٤٣٢ (د - ٣٠) .

ويوفر هذا القطاع القوة الدافعة الرئيسية للنمو ، وأهم مفتحات التصدير هي السكر والحفصيات . وينتج معظم هذين المحصولين التصديريين في مزارع واسعة يمتلكها ويديرها الا جانب ، ولكن منذ عام ١٩٧٢ اشترى المزارعون المحليون بعض مزارع السكر وأخذوا في الحصول على مزارع الحفصيات . وتظهر أنشطة زراعية أخرى ، ولا سيما الموز والارز ، إمكانات للتوسع ؛ وعلى الرغم من أن قدرا كبيرا من العمل الزراعي لا يزال على مستوى الزراعة المعيشية ، فإن عددا متزايدا من المزارع الجيدة المتوسطة الحجم تزرع على الطرق الحديثة . وأخذ الاقليم أيضا في انماء صناعة التبناك .

٢٢ - ورغم ان الاحراج ، لم تعد تلعب الدور الرئيسي في الاقتصاد ، فقد بدأت تعيد تدريجيا الى الانتعاش بفضل الطلب المتزايد على الاخشاب في السوق العالمية ، ويفضل ما تنتجه الحكومة من سياسة مراقبة الغابات واستغلالها بصورة منتظمة وتجديد تشجيرها باستمرار . وتتألف الصناعات التحويلية الرئيسية ، التي تمتلك المصالح الاجنبية معظمها أيضا ، من الصناعات التي تعتمد على منتجات التصدير الرئيسية في الاقليم ، وهي مصانع تكرير السكر وتعليب الحفصيات ومصانع نشا—الاخشاب . وتشجع الحكومة ، بنشاط ، تحقيق مزيد من الانماء الصناعي والزراعي على نحو ناشط . وتتزايد صناعة الاثواب أهمية وتشهد على ذلك الزيادة الكبيرة في مبيعات التصدير في السن—وات الاخيرة . ويوجد في بليز أيضا عدد من المؤسسات الصغيرة التي تنتج سلعا مصنعة أخرى كثيرة من أجل السوق المحلية . وتعمل الحكومة الى انماء مرفق السياحة ، بفرض تمكين البليزيين من الاحتفال بالسيطرة على هذه الصناعة وملكيته . وختاما ، فان ثمة فرصا لمزيد من استغلال موارد بليز الطبيعية وهي : الاسماك والماشية وربما البترول .

٢٣ - ويعتمد الاقليم اعتمادا كبيرا على المصادر الخارجية في معظم انماؤه الانتاجي وعلى الواردات في سد معظم احتياجاته من السلع المصنعة وغيرها من السلع . ووفقا للاحصاءات التجارية لعام ١٩٧٤ المقدمة من الحكومة ، زادت الواردات بنسبة ٣٣ في المائة بلغت قيمتها ١١.٠٢ ملايين دولار بليزي (ل) ، وزادت الصادرات بنسبة ٥٠ في المائة بلغت قيمتها ٩٩.٧ مليون دولار بليزي . وبهذا انخفض العجز في الميزان التجاري الى ١.٥ ملايين دولار بليزي (وكان يبلغ ٣.٠٢ مليون دولار بليزي في عام ١٩٧٣) . وجرى معظم التبادل التجاري ، كما كان الحال في الماضي ، مع الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة .

٢٤ - وبعد أن درست الحكومة الوضع التجاري لبليز والتطورات النقدية المحلية والدولية ، أعلنت ، في ١١ ايار/مايو ١٩٧٦ ، قرارها بشأن حماية مصالح الاقليم بفصم الارتباط بين الدولار البليزي والجنه الاسترليني وثبتت سعر الدولار البليزي مقابل دولار الولايات المتحدة بحيث يعادل كـل

(ل) الوحدة النقدية هي الدولار البليزي . وحتى ١١ ايار/مايو ١٩٧٦ ، كانت كـل أربعة دولارات بليزية تعادل تقريبا جنيتها استرلينيا واحدا . وللاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن العملة ، انظر الفقرة ٢٤ أدناه .

دولار بليزى واحد . . ٥٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة . واسترعت الحكومة ، في إصدارها هذا الاعلان ، الانتباه بصفة خاصة الى : (أ) استمرار التقلبات في العملات الاجنبية ؛ (ب) وان الواردات البليزية تأتي بصورة رئيسية من الولايات المتحدة والضرورة الناجمة عن ذلك لوقف تعويم — الدولار البليزى في مواجهة دولار الولايات المتحدة ؛ (ج) والتدهور الاضافى الاخير في سعر صرف الاسترليني .

٢٥ - وأعلن كل من ممثلي المملكة المتحدة وبليز وفواتيمالا ، في الدورة الثلاثين للجمعية العامة ، موقفه فيما يتعلق بالاقتصاد البليزى ، وقد ورد موجز عن ذلك في الفصل السابق (انظر الفقرات ٩ (ز) و ١١ (د) و ١٧ أعلاه) .

٢٦ - وقد م رئيس الوزراء ، برايس ، المسؤول أيضا عن المالية ، في خطابه بشأن الميزانية الذى ألقاه أمام مجلس النواب في ٢٨ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٧٥ ، الوصف التالى للحالة الاقتصادية العامة خلال عام ١٩٧٥ . فقال ان الاقليم قد تضرر من جراء الجفاف غير العادى الذى حدث والمشاكل الدولية ، بما فيها بوجه خاص التضخم والكساد والبطالة والاضطراب في المال وأسس — وأساس المال في العالم . ومن المتوقع ، نتيجة لذلك ، أن يكون معدل نمو الاقتصاد المحلى ، اذا حدث ، ضعيفا (أو على أدنى مستوى منذ عام ١٩٧١) .

٢٧ - وقد م السيد برايس معلومات عن السلع الاساسية الرئيسية المنتجة في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ والتي يرد موجز عنها في الجدول التالى :

بليز - السلع الاساسية الرئيسية ١٩٧٤ - ١٩٧٥

الكمية		مبيعات السلع التصديرية		السلعة الرئيسية
(بالملايين)		(بملايين الدولارات البليزية)		
١٩٧٤	١٩٧٥ (أ)	١٩٧٤	١٩٧٥	
٨٠٦ (ب)	٧٥٢ (ب)	٥٩٠	٧٥٢	السكر (أطنان متريّة)
١٥	١٣	٠٠٠	٠٠٠	الحمضيات (صناديق)
٣٩	٥٤	—	—	الارز (ج) (كيلوغرامات)
١٢٧	١٠٤	—	—	الذرة (كيلوغرام)
٠٩	٠٩	—	—	الفاصولياء الحب الحمراء
٠٧ (ب)	٠٨ (ب)	—	—	(كيلوغرامات)
		—	—	المانجو (أطنان متريّة)

(يتبع)

بليز - السلع الأساسية الرئيسية ١٩٧٤ - ١٩٧٥ (تابع)

<u>مبيعات السلع التصديرية</u>		<u>الكمية</u>		
(بملايين الدولارات البليزية)		(بالملايين)		
<u>١٩٧٥</u>	<u>١٩٧٤</u>	(أ) <u>١٩٧٥</u>	<u>١٩٧٤</u>	<u>السلعة الرئيسية</u>
٤٠	٣٦	٠٠٠	٠٠٠	الاسماك
—	—	٠٧	٠٩	الماشية (كيلوغرامات)
٠٠٠	٠٠٠	٤٠	٣٠	الأخشاب (ألواح بالامتر)
٧١	٧٦	٠٠٠	٠٠٠	الملابس
—	—	٤٨	٤٨	السجائر (علب ٢٠ سيجارة)
—	—	٤٥	٣٢	البيرة (ليترات)
—	—	٦٥	—	الدقيق (ب) (كيلوغرامات)

(أ) كميات تقديرية باستثناء السكر والحمضيات .

(ب) الكمية بالآلاف .

(ج) انتاج مزرعة بيغ فولز رائسن من حقولها المرواة فقط . ومن المتوقع أن يكون انتاج المزارعين المحليين أقل من ١٤ مليون كيلو غرام ، أدنى كثيرا من المتوسط في الاعوام القلائل الماضية ، وذلك في الدرجة الاولى ، بسبب الجفاف غير العادي وغزو الديدان .

(د) من المتوقع ، بافتتاح مطحنة للدقيق في أوائل عام ١٩٧٥ ، أن تحل واردات القمح للطحن محل كافة واردات الدقيق بحلول نهاية ذلك العام .

٢٨ - ورغم الضغوط التضخمية الشديدة ، تدل المؤشرات الأولية على أن المخرجات الصناعية ارتفعت خلال الأشهر التسعة الاولى من عام ١٩٧٥ . وبغض النظر عن المطحنة المؤسسة حديثا ، وسعت بعض الصناعات التحويلية القائمة عملياتها في ذلك العام ، وبصفة خاصة منها هي صناعات الملابس والاسمدة والورق . واستمر مرفق السياحة في الاتساع مع وجود عدد من الفنادق قيد الانشاء . واستمر حفر الآبار الاستكشافية بحثا عن البترول خلال الفصول الثلاثة الاولى من العام ، واستمر العمل التحفيزي في المناطق الجنوبية . ومنحت رخصة تعدين للتقيب عن المعادن غير البترول . هذا علاوة على برامج الانماء الاقتصادي والاجتماعي التي اضطلعت بها الحكومة ، مع التأكيد على التوسع في المرافق الأساسية .

٢٩ - وأشار السيد برايس الى ان المرتقب أن يتأثر الاقتصاد المحلي في عام ١٩٧٦ بالحالة الاقتصادية العالمية وبآثار الجفاف المفرط . ومع الهبوط المتوقع في انتاج السكر وأسعاره ، يمكن أن ينخفض الدخل الاجمالي من الصناعة بنسبة ٦٠ في المائة تقريبا ليبلغ ٣٠ مليون دولار بليزي . ويعتبر من غير المحتمل ان يتحسن وضع الحمضيات . بيد ان من المعتقد ان تستمر منتجات الموز والارز والماشية ومسايد الاسماك والاخشاب والسياحة جميعها في زيادة مساهمتها في الاقتصاد وان يتمتع قطاع الصناعات التحويلية بعام طيب آخر .

باء - السياسات الاقتصادية

٣٠ - قدم السيد برايس ، في خطابه الاخير عن الميزانية ، سلسلة من الاقتراحات لتنشيط الانماء الاقتصادي ، اليكم فيما يلي موجزا عنها .

٣١ - ينبغي أن توجه جهود أكبر نحو : (أ) زيادة انتاج الحبوب ؛ و (ب) انشاء مزيد من الصناعات لصنع بدائل الواردات والمنتجات التامة الصنع ؛ و (ج) التوسع في مرفق السياحة بما فيها بناء فندق يضم . . . (غرفة وفندق صغير في بيلمويان . وينبغي أن تعتمد الحكومة ، لاجتذاب مزيد من الصناعات وتوسيع الانتاج الزراعي ، الى الاستثمار في منح الامتيازات الضريبية وانما المرافق الاساسية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة ، وتكثيف الجهود لتشجيع الاستثمارات .

٣٢ - وينبغي أن تعمل الحكومة على تقليص التضخم اللولبي بخفض مصروفاتها المتكررة ، المحافظة على فعالية الخدمات ، وبإبقاء زيادات الاسعار على أدنى حد وبالحذر من زيادات المرتبات والاجور للمكاسب الانتاجية . ورغم الحاجة الى وضع قيود كبيرة على مواجهة مطالب زيادة الاسعار والاجور ، فينبغي أن تسجل المجموعات ذات الدخل المنخفض معدل زيادة في دخلها أسرع من معدل دخل المجموعات ذات الدخل المرتفع .

٣٣ - وينبغي ان تولي الحكومة قدرا أكبر من جهودها المتجمعة فيما يتعلق بالاقتراض وأعمال التوسيع وترتيبات التسويق ومرافق النقل وأسعار الاستهلاك الى البرامج الرامية لتحسين انتاج الارز والذرة والخضار والماشية والاخشاب للاستهلاك المحلي . والتصدير . وفي هذا الصدد ، ينبغي أن تشدد الحكومة على الحاجة لمزيد من المدخرات الفردية والجماعية من أجل الاستثمار ، وخلق مزيد من فرص العمل وممارسة البليزيين لسيطرة أكبر على مقومات اقتصادهم .

٣٤ - وينبغي أن تسعى الحكومة الى تحسين قدرات البليزيين على زيادة مساهمتهم في امتلاك وإدارة الاقتصاد . واقترحت الحكومة ، كيما تتحقق هذه الاغراض ، جعل النظام التعليمي أكثر تمشيا في أهدافه مع احتياجات بليز ولا سيما ظروفها وتوفير مرافق اسكان وخدمات طبية أفضل للبليزيين .

جيم - الخطة الاقتصادية الجديدة

٣٥ - أعلن حزب الاتحاد الشعبي في "البيان الرسمي من أجل استقلال بليز" الذي أصدره أثناء الحملة الانتخابية في عام ١٩٧٤ (انظر الفقرة ٦ أعلاه) ، ان الخطة الاقتصادية الجديدة للحزب تضع النمو المستمر والمتسارع للاقتصاد البليزي هدفا رئيسيا لها . وستواصل الحكومة ، بموجب الخطة ، توفير المقومات الأساسية والمؤسسات الاقتصادية اللازمة وتنشيط القطاع الخاص . وهي ترحب بالاستثمارات والتكنولوجيا الأجنبية وتعتبرها لازمة لانماء الاقليم ، مع تأكيد خاص على تحقيق زيادة في اشتراك البليزيين في نشاط الاعمال التجارية ، حيثما يمكن ذلك .

٣٦ - وفي اواخر عام ١٩٧٤ ، انشئت وزارة جديدة للتخطيط الاقتصادي لتحل محل وحدة مماثلة في وزارة المالية والادارة الاقتصادية . وتتألف الوظائف الأساسية للوزارة الجديدة من التخطيط -النامائي ، وتقديم المشورة بشأن الامور الاقتصادية واجراء الدراسات اللازمة كأسس لتوصيات السياسة الاقتصادية وجمع وتفسير البيانات الاقتصادية وتنسيق الأنشطة والبرامج لكافة الوزارات الاخرى .

٣٧ - وقال رئيس الوزراء برايس ، في خطابه الاخير بشأن الميزانية ، انه ثمة تدابير اضافية -تتخذها الحكومة لتنفيذ الخطة المذكورة أعلاه تشمل ما يلي : (أ) تحسين نظم الاتصالات والنقل ؛ (ب) وتوسيع قدرة القوة الكهربائية ؛ (ج) وخلق فرص للتسويق بموجب ترتيبات تفضيلية (بلدان الكومنولث الكاريبية والمجتمع الاقتصادي الاوروبي) ؛ (د) ومنح امتيازات جذابة للصناعة ؛ (هـ) وقرار سياسة حماية ليبرالية ؛ (و) وتأسيس نظام للتعريفات الجمركية يرمي الى تشجيع الانماء الاقتصادي ؛ (ز) وتوفير قروض استثمارية للقطاع الخاص عن طريق شركة التمويل الانمائي التي تملكها الحكومة ، والتي انشئت في عام ١٩٧٢ ، وبنك الاداء الكاريبي (الذي وافق على منح الشركات الخاصة قروضا بلغت في مجموعها ١١ مليون دولار بليزي) .

٣٨ - وبين السيد برايس ان مؤسسة التمويل الانمائي ، التي تعد أهم مصدر لرأس المال المتوسط الاجل والطويل الاجل لصغار المستثمرين ومتوسطيهم ، واصلت توسيع وتنويع أنشطتها . وقد زادت مواردها بنسبة ٣٣ في المائة لتبلغ ١١ مليون دولار بليزي خلال الاثنى عشر شهرا المفتحة فـي تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ . وقد تمت حتى ايلول /سبتمبر من ذلك العام قروضا أربت في مجموعها على ٩ ملايين دولار بليزي لقطاعات الزراعة والسياحة والصناعات التحويلية وصيد الاسماك والاخراج وغير ذلك . وبالإضافة الى ذلك ، تقوم مؤسسة التمويل الانمائي بإنشاء شركة استثمارية بفرض الاشتراك في الأنشطة الاقتصادية المرغوب فيها عن طريق الاستثمارات المباشرة في شكل أسهم عادية . وتم التوصل الى ترتيب مع شركة "صناعات سكر بليز المحدودة" لشراء أسهم من هذه الشركة قيمتها ١ مليون دولار بليزي ، يوفر نصفها للشراء من قبل البليزيين .

٣٩ - وأكد السيد برايس أيضا على أهمية الاستثمار الا مثل للفوائد التي تتحقق من الاستثمار الخاص . وقال ان الحكومة تعترف بأنه ينبغي أن يكون ثمة التزام وطني كامل بتشجيع مشاريع الاستثمار الخاصة الجديدة بالاهتمام وانه ينبغي انماء العلاقات المتناسقة والتعاون فيما بين كافة المجموعات

٤ - الأوضاع الاجتماعية والتعليمية

٤٤ - بين رئيس الوزراء برايس ، في خطابه بشأن الميزانية في ٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ ، أن الحكومة ، في صياغتها سياساتها وبرامجها الاقتصادية الحالية ، أخذت في الاعتبار "معدل البطالة الواضح الذي لا يدعو الى الارتياح " . وأكد على أن الحكومة ملتزمة بتوفير مرافق سكنية وخدمات طبية محسنة ، وعلى أنه ينبغي تكثيف الجهود لتحسين النظام التعليمي بحيث يعد الشبان على نحو أفضل للعمالة المنتجة المتمشية مع ما يتطلبه الاقتصاد من يد عاملة .

٤٥ - والتعليم الزامي للأطفال من سن السادسة حتى الرابعة عشرة . وفي عام ١٩٧٤ كان يوجد ١٠ مدارس ابتدائية حكومية (مقابل ٩ في عام ١٩٧٣) و ١٦٣ مدرسة ابتدائية معانة من الحكومة (مقابل ١٦٢ في عام ١٩٧٣) توفر التعليم المجاني لـ ٦١٠ ٣١ تلميذا (٣٢ ٥٠٨ في عام ١٩٧٣) هذا علاوة على أن ثمة ١٠١٨ تلميذا (٦٠٠ في عام ١٩٧٣) يدرسون في ١٣ مدرسة ابتدائية خاصة غير مجانية (بيانات عام ١٩٧٣ غير متوفرة) . وتدير السلطات جميع المدارس الابتدائية باستثناء ١٠ منها .

٤٦ - ويتلقى معظم تلاميذ المدارس الثانوية مقررات دراسة لمدة أربع أو خمس سنوات تؤدى الى امتحان المستوى العادى لشهادة جامعة كبرج العامة في التعليم أو الى امتحان الآداب الذى تنظمه الجمعية الملكية . ويتابع عدد متزايد من التلاميذ الدراسة في الصف السادس . ففي عام ١٩٧٤ ، سجل ٥٠٢٥ طالبا (مقابل ١٧٠ ٥ في عام ١٩٧٣) أسماؤهم في ٢١ مدرسة ثانوية (٢٢ في عام ١٩٧٣) وتلقوا الدراسة على أيدي ٣١٥ معلما (مقابل ٢٩٦ في عام ١٩٧٣) . ومن هذه المدارس ٤ مدارس تديرها الحكومة (التعليم مجاني في اثنتين منها) و ١٥ مدرسة تديرها السلطات . أما الاثنتان الاخرى فيديرها أفراد يعملون لحسابهم الخاص ويتضمن طلاب المدارس الثانوية ٣٣٣ طالبا حائزين على منح دراسية حكومية (مقابل ٣٥٥ في عام ١٩٧٣) . ويوجد ٣٧٠ طالبا في كلية بليز التقنية ، وهي احدى أربع مؤسسات حكومية (٣٦٥ طالبا في عام ١٩٧٣) .

٤٧ - وبلغ مجموع عدد الطلاب المسجلين في كلية بليز للمعلمين ١٢٠ طالبا في عام ١٩٧٤ (دون تغيير عن عام ١٩٧٣) . ولا توجد أية مؤسسات للتعليم العالي في الاقليم ، ولكن جامعة جـزر الهند الغربية تقدم دورسا اضافية . كما تتوفر للطلاب ذوى المؤهلات المناسبة فرص الدراسة فى الجامعات وغيرها من المؤسسات في الخارج . وفي عام ١٩٧٤ ، كان يوجد ٢٢٤ طالبا بليزيا (دون تغيير عن عام ١٩٧٣) يتابعون دراساتهم الجامعية بموجب منح تعليمية وتضطلع شركة التمويل الانمائي ، باسم الحكومة ، ببرنامج منح قروض للطلاب . وبموجب هذا البرنامج ، منح ١٦ طالبا قروضا في عام ١٩٧٥ لمواصلة تدريبهم في الخارج .

٤٨ - وأعربت الحكومة عن تأييدها للنظام التعليمي المشترك بين الكنيسة والدولة . وهي تسعى الآن لرفع مستوى هذا النظام كيما يمكن تحسين قدرات البليزيين ولا سيما الشبان (انظر أيضا الفقرتين ٣٤ و ٤٤ أعلاه) . ولتحقيق هذه الغاية ، تواصل الحكومة توسيع المرافق التعليمية وتعديل المناهج الدراسية بما يتفق مع الاحتياجات الخاصة للاقليم .

٤٩ - وتقدر النفقات الحكومية على التعليم لعام ١٩٧٦ بـ ٨٣ ملايين دولار بليزى . وقد بلغت النفقات الفعلية في عام ١٩٧٥ ، من حيث المجموع ، ٦٦ ملايين دولار بليزى .

التذييل الاول*

مذكرة شفوية مؤرخة في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥
موجهة من الممثل الدائم لغواتيمالا لدى الامم المتحدة
الى الامين العام

يهدى الممثل الدائم لغواتيمالا لدى الامم المتحدة تحياته الى الامين العام للامم المتحدة ، ويرجوه اصدار تعليماته بتعميم الاعلان المشترك الصادر عن رؤساء دول برزخ امريكا الوسطى بتاريخ ٣١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٥ في غواتيمالا سيتي ، والمرفق نصه بهذه المذكرة ، كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، نظرا لان هذه الوثيقة العامة ذات اهمية كبيرة وينبغي استرعاؤها نظر الوفود اليها .

الاعلان المشترك الصادر عن رؤساء دول برزخ امريكا الوسطى

ان رؤساء دول برزخ امريكا الوسطى ، وفاء منهم لصلات التضامن القائم بينهم في الدفاع عن سيادة بلدانهم وسلامتها الاقليمية ، واقتناعا منهم بالضرورة التاريخية للقضاء على الجيوب الاستعمارية في منطقة برزخ امريكا الوسطى ، واعترافا منهم بأن تسوية مشكلتي بليز وقناة بنما لا تهماان غواتيمالا وبنما وحدهما فحسب وانما ايضا امريكا الوسطى كافة ،

يعلنون تصميم حكوماتهم الجازم على البقاء متحدين في تأييد المفاوضات التي تجريها حاليا جمهورية غواتيمالا بشأن النزاع على المطالبة باقليم بليز ؛

ويرجون حكومات الدول الامريكية والبلدان الصديقة الاخرى ان تؤيد مشروع القرار الخاص ببليز الذي قدمته الى اللجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثلاثين مجموعة كبيرة من دول امريكا اللاتينية (١) ؛

ويحيطون علما بالرغبة التي أبدتها مرارا كل من جمهورية بنما والولايات المتحدة الامريكية في مواصلة المفاوضات بغية التوصل الى تسوية لمشكلة القناة ، وهي قضية تعتبرها امريكا الوسطى بل كل امريكا اللاتينية قضيتها ، وترى انها تتطلب حلا فوريا . كما يعربون عن ثقتهم في ان تتضمن المعاهدة الجديدة التطلعات المشروعة للامة البنمية حيال قناتها .

صدر في غواتيمالا سيتي في ٣١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٥ .

الجنرال كخيل اوجينولا وغيرود غارثيا
رئيس جمهورية غواتيمالا

الكولونيل ارتورو آرماندو مولينا
رئيس جمهورية السلفادور

الكولونيل خوان البرتو ملغار كاسترو
رئيس الدولة لجمهورية هندوراس

الجنرال انستاسيو سوموزا ديبايلي
رئيس جمهورية نيكاراغوا

دانيال اود ويريكيروس
رئيس جمهورية كوستاريكا

الجنرال عمر توريوخوس هريرا
القائد العام للحرس الوطني ورئيس حكومة جمهورية بنما .

التذييل الثاني *

رسالة مؤرخة في ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ موجهة من
الممثل الدائم لغواتيمالا لدى الامم المتحدة الى الامين العام

يشرفني ، بناءً على تعليمات من حكومتي ان احيل اليكم رفق هذه الرسالة مذكرة شفوية موجهة اليكم تتضمن بعضاً من الملاحظات الاساسية لحكومتي بشأن الوضع في اقليم بليز .

وبلاحظ من هذه المذكرة ان حكومتي تعتقد بأن مسألة بليز لا تقع ضمن اختصاص اللجنة الرابعة ولا الجمعية العامة فيما يتعلق بإمكانية اتخاذ قرار أو اصدار توصية في نطاق موضوع انهاء الاستعمار ، لان من شأن ذلك ان ينتهك ميثاق الامم المتحدة ، والقرار ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ والقرار ٢٦٢٥ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٠ ، من بين قرارات أخرى . وقد قدمت الى اللجنة الرابعة ، رغم تحفظات غواتيمالا واحتجاجها ، تقارير ووثائق تتعلق ببليز ، التي تشكل جزءاً من السلامة الإقليمية والوحدة الوطنية لجمهورية غواتيمالا .

فأرجو الامين العام ان يعمل على تعميم الرسالة المرفقة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، وان يحيط علماً ، للاغراض المناسبة ، بأن حكومتي تعرب رسمياً عن تحفظاتها تجاه اختصاص الجمعية العامة أو اللجنة الرابعة في النظر في هذا الموضوع ، وكذلك تجاه محاولتهم ايجاد تسوية سياسية لمشكلة قانونية معقدة ، ينبغي ان تتم تسويتها بين الاطراف المعنية بالوسائل السلمية المبينة في ميثاق الامم المتحدة .

(توقيع) اليخاندرو مالدونادو - اغيري
الممثل الدائم لغواتيمالا

مذكرة شفوية مؤرخة في ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥
موجهة من الممثل الدائم لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة
الى الأمين العام

يهدى الممثل الدائم لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة تحياته الى الأمين العام ويشرفه أن يشير الى تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ويوجه خاص الى المعلومات التي ارسلت الى اللجنة ، وفقا للمادة ٢٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة ، عن اقليم بليز رغم التحفظات الرسمية المتكررة التي أبدتها حكومتى ، وذلك نظرا لان بليز لم تكن في يوم من الايام مستعمرة بل اقليم تحتله المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بصورة غير شرعية ودون ان تستند في ذلك الى حق سوى حق الانتفاع الواهي المقتصر على تقطيع الاشجار للاستفادة من اخشابها في منطقة صغيرة من الاقليم ثم توسعت فيه ، بعد ذلك ، بصورة غير مشروعة ، بحيث شمل مناطق تؤثر على السلامة الوطنية الاقليمية والجغرافية والاقتصادية لغواتيمالا وأمريكا الوسطى .

وقد سعت حكومة غواتيمالا ، مرارا وتكرارا ، على مدى سنوات عديدة ، ولا تزال تسعى ، الى ايجاد تسوية سلمية لهذا النزاع مع المملكة المتحدة بمختلف الوسائل ، ولجأت هذا العام الى المفاوضات المباشرة . وتشير الفقرة ٢٣ من ورقة العمل التي اعدتها الامانة العامة لهذه الدورة الواردة في الوثيقة A/10023/Add.8 (الجزء الثالث) (١) الى تلك المفاوضات اشارة صريحة بقولها ما يلي :

” ٢٣ - وفي ٢١ شباط / فبراير ١٩٧٥ اصدرت وزارت خارجية غواتيمالا والمملكة المتحدة البلاغ المشترك التالي :

’ لقد اتفقت المملكة المتحدة وغواتيمالا على استئناف مناقشة مسألة بليز . فجرت محادثات استطلاعية بين وفدى البلدين هذا الاسبوع في نيويورك . واتفق الجانبان على البقاء على اتصال فيما بينهما بشأن هذه المسألة ’ .

وقد اعلنت وزارة الشؤون الخارجية في غواتيمالا في ٢٨ شباط / فبراير ١٩٧٥ انها اشتركت في هذه المفاوضات بنية ايجاد تسوية عاجلة وسلمية وبناءة لهذه المشكلة ، التي لم تعد مجرد نزاع اقليمي بين المملكة المتحدة وغواتيمالا ؛ ونتيجة لذلك ، تم تقصي صيغ تراعى فيها حقوق غواتيمالا

(١) للرجوع الى النص النهائي ، انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/10023/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل الثلاثون المرفق ، الفقرة ٢٣ .

الاقليمية ، وتأخذ بعين الاعتبار ، في الوقت ذاته مصالح شعب بليز ، حيث يسعى زعماء الحكومة المحلية وقطاعات من السكان الى ممارسة حق تقرير المصير . وقد اخذت تلك الصيغ جميع هذه الحقائق بعين الاعتبار وشملت عددا من الحلول المحتملة ، تراوحت بين استعادة الاقليم دون قيد او شرط وبين عرض القضية على محكمة العدل الدولية ، او على التحكيم او عرضها على الوساطة من جديد ، الى جانب مقترحات اخرى تقوم على اساس ترتيبات اتحادية ، او كونفيدرالية ، او مجتمعية ، مبنية على الانماء المشترك والاندماج التجارى والثقافى مع بليز .

وفي الامم المتحدة ، تمسكت حكومة غواتيمالا تمسكا واضحا وقاطعا منذ انشاء المنظمة في سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥ فيما يتصل بذلك الفصل من الميثاق الذى يتناول نظام الوصاية الدولية وفي جميع اجراءات الجمعية العامة الاخرى التي اسفرت عن وضع القواعد التي تحكم عملية انهاء الاستعمار ، بموقف يقول ان بليز ليست مستعمرة ولم تكن في يوم من الايام مستعمرة تنطبق عليها عملية انهاء الاستعمار هذه ، وان محاولة اعتبارها مستعمرة هي محاولة لانتهاك سلامة بلدى الاقليمية ولذلك فهي تتنافى تماما مع مقاصد ومبادئ الامم المتحدة ، كما تثبتته بوضوح كبير الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ١٥١٤ المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ . وبالمثل ، يتوجب على جميع الدول منفردة أو مجتمعة ، ان تمتنع عن القيام بأى عمل يستهدف التفويض الجزئى أو الكلى للوحدة القومية والسلامة الاقليمية لاية دولة أو بلد آخر (قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٠) . كذلك فان القرار اشترط عدم تأويل حق تقرير المصير على انه يجيز او يشجع القيام بأى عمل من شأنه ان يمزق او يخلل جزئيا او كليا بالسلامة الاقليمية او الوحدة السياسية للدول المستقلة ذات السيادة .

وقد تم اخطار وفد غواتيمالا رسميا بمشروع القرار الذى قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وبلدان اخرى والذى يقضي بأن تقوم اللجنة الرابعة ومن بعدها الجمعية العامة باعلان حق بليز ، التي هي جزء من وحدتنا القومية ، في الاستقلال .

وفي رأى حكومة غواتيمالا ان اتخاذ مثل هذا الاجراء ليس من اختصاص اللجنة الرابعة ولا الجمعية العامة ، وان اولئك الذين يقترحون قيام اللجنة والجمعية بذلك ، قد يدفعون الجمعية العامة الى ممارسة سلطاتها ممارسة اعتبارية تتمثل في اتخاذ اجراء في مسألة هي موضوع مفاوضات جارية بين الاطراف المعنية فضلا عن ان حلها ينطوى على مضامين قانونية وغير قانونية معقدة لا يمكن ان تسوى باعلان سياسي تصدره الجمعية العامة ؛ وبذلك فانهم بدلا من ان يتيحوا تسوية سياسية عاجلة وفعالة للمشكلة ، سيعملون ولاشك على خلق مصدر دائم للاضطراب في المنطقة .

وبناء على ذلك فان حكومتى لن تمتثل ولن تستجيب لاي قرار قد تتخذه الجمعية العامة وتتخطى فيه حدود اختصاصها او تتدخل فيه بطريقة غير مشروعة في العملية الطبيعية الجارية لتسوية هذا النزاع الاقليمي بالوسائل السلمية المنصوص عليها في الميثاق .

التذييل الثالث*

رسالة مؤرخة في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ موجهة
الى الامين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لدى الامم المتحدة

أتشرف بأن اشير الى الرسالة المؤرخة في ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ الموجهة الى
معاليكم من ممثل غواتيمالا الموقر ، والمعجمة بوصفها الوثيقة A/C.4/796 ، (١) والتي وردت فيها
الاشارة الى بليز .

فقد وجهتني حكومتي بأن أنهي الى معاليكم انها لا تقبل العبارات الواردة في رسالة الممثل
الموقر ومرفقها باعتبارها تشكك في سيادة المملكة المتحدة على بليز . ولن أتناول الجوانب التاريخية
والقانونية لهذه العبارات التي هي غير صحيحة لا في الواقع ولا في القانون . فلا يخامر حكومتي
أى شك في سيادتها على اقليم بليز ، وأود رسميا ان احتفظ بحقوق حكومتي بشأن هذه المسألة .
لقد حاولت المملكة المتحدة ، لسنوات عديدة ، ان تسوى خلافاتها مع غواتيمالا بشأن
مستقبل بليز ، وما زالت سياستها قائمة على مواصلة السعي لايجاد حل عن طريق المفاوضات مع
غواتيمالا .

وسأكون ممتنا لو امكن تعميم هذه الرسالة بوصفها احدى وثائق اللجنة الرابعة .

(التوقيع) آيفور ريتشارد

* سبق صدوره تحت الرمز A/C.4/806 .

(أ) انظر التذييل الثاني السابق .

الفصل السابع والعشرون

برمودا

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - قررت اللجنة الخاصة ، في جملة أمور ، باعتمادها التقرير الثامن والسبعين للفريق العامل (A/AC.109/L.1066) في جلستها ١٠٢٧ المعقودة في ١٨ شباط/فبراير ١٩٧٦ ، احالة مسألة برمودا الى اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة للنظر والافادة .
- ٢ - ونظرت اللجنة الخاصة في مسألة هذا الاقليم في جلستها ١٠٤٢ و ١٠٤٣ المعقودتين في ١٩ و ٢٠ آب/اغسطس .
- ٣ - وأخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار ، لدى نظرها في البند ، احكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع ، بما في ذلك على وجه الخصوص القرار ٣٤٨١ (د - ٣٠) المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ ، بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة ، في الفقرة ١١ من هذا القرار ، " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذا فوريا تاما في جميع الاقاليم التي لما تنل بعد استقلالها ، والقيام خاصة بوضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار واعلام الجمعية العامة بذلك في دورتها الحادية والثلاثين " . كما اخذت اللجنة بعين الاعتبار قرار الجمعية العامة ٣٤٢٧ (د - ٣٠) المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ ، بشأن اربعة اقاليم ، من بينها برمودا ، الذي طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة في الفقرة ٩ منه " ان تواصل التماس افضل الطرق والوسائل لتنفيذ الاعلان فيما يخص برمودا . . . ، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثات زائرة بالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة . . . " .
- ٤ - وكان بين يدي اللجنة ، اثناء نظرها في مسألة الاقليم ، ورقة عمل اعدتها الامانة العامة (انظر المرفق بهذا الفصل) تحتوي على معلومات عن آخر التطورات الحاصلة في الاقليم .
- ٥ - وشارك ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة المعنية القائمة بالادارة ، في اعمال اللجنة الخاصة اثناء نظرها في هذا البند .
- ٦ - وفي الجلسة ١٠٤٢ المعقودة في ١٩ آب/اغسطس ، قدم مقرر اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة ، في بيان ادلى به امام اللجنة الخاصة (A/AC.109/PV.1042 and Corrigendum) ، تقرير اللجنة الفرعية (A/AC.109/L.1111) الذي يحوى وصفا لنظر اللجنة في مسألة الاقليم .
- ٧ - وفي الجلسة ١٠٤٣ المعقودة في ٢٠ آب/اغسطس ، اعتمدت اللجنة الخاصة ، بدون اعتراض عقب بيان ادلى به ممثل الصين (A/AC.109/PV.1043) ، تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم

الصغيرة وأقرت النتائج والتوصيات الواردة فيه (انظر الفقرة ٩ التالية) ، على ان يرد في محضر الجلسة اى تحفظ يبديه اى عضو .

٨ - وفي ٢٣ آب/اغسطس ، احيل نص النتائج والتوصيات الى الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الامم المتحدة بغية اطلاع حكومته عليه .

باء - قرار اللجنة الخاصة

٩ - يرد فيما يلي نص النتائج والتوصيات التي اعتمدتها اللجنة الخاصة في جلستها ١٠٤٣ المعقودة في ٢٠ آب/اغسطس ، والمشار اليها في الفقرة ٧ السابقة :

(١) تؤكد اللجنة الخاصة من جديد حق شعب برمودا غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ .

(٢) وادراكا منها ادراكا تاما لظروف برمودا الخاصة ، التي تعزى الى حجم هذا الاقليم ، وموقعه الجغرافي ، وسكانه وموارده المحدودة وغير ذلك من العوامل المماثلة ، تكرر اللجنة الخاصة الرأى القائل بأنه لا ينبغي لهذه الظروف ان تعطل ، بأى حال ، التنفيذ السريع لعملية تقرير المصير وفقا للاعلان الوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، الذى ينطبق على الاقليم انطباقا كاملا . وفي هذا الصدد ، يترتب على الدولة القائمة بالادارة ان تواصل ، بالتشاور مع اهالي الاقليم واللجنة الخاصة ، التماس نهج بناء لحل مشاكل الاقليم .

(٣) وترحب اللجنة الخاصة مرة اخرى بالتعاون المتزايد الذى تبديه المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية سواء باشتراكها في اعمال اللجنة ، أو بالسماح للبعثات الزائرة بالوصول الى الاقليم الصغيرة الخاضعة لادارتها .

(٤) وترحب اللجنة الخاصة ايضا ببيان ممثل الدولة القائمة بالادارة الذى قال فيه ان حكومته لن تقف في طريق استقلال اى من الاقليم الواقعة تحت ادارتها ، اذا كانت هذه هي رغبة غالبية سكانه ، وان سياسة المملكة المتحدة تقوم على تشجيع نمو مؤسسات سياسية محلية سليمة . وتؤمن اللجنة ايمانا راسخا بان الدولة القائمة بالادارة اقليم غير متمتع بالحكم الذاتى ملزمة بتأمين اطلاع شعب الاقليم على حقه في تقرير المصير اطلاقا تاما بمقتضى قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) وتأمين ايضا جميع الخيارات المتاحة له من اجل تطوره السياسي .

(٥) وتلاحظ اللجنة الخاصة من البيان الذى ادلى به ممثل الدولة القائمة بالادارة أن المؤسسات السياسية الديمقراطية في برمودا قد بلغت في نموها حدا لا يتطلب لنيل الاقليم الاستقلال سوى احراز تقدم دستورى بسيط .

(٦) وتعرب اللجنة الخاصة عن قلقها حيال النظام الانتخابي القائم وتحت الدولة القائمة بالادارة على ان تتخذ ، بالتشاور مع السلطات المحلية ، التدابير المناسبة لادخال الاصلاحات الانتخابية اللازمة في برمودا ولا سيما تنقيح ذلك الجزء من الدستور الذي يتعلق بتصويت الغرباء ، عند الاقتضاء ، بحيث يضمن عدم تأثير تصويت الغرباء تأثيرا حاسما على مسألة المركز المقبل للاقليم .

(٧) وتكرر اللجنة الخاصة مرة اخرى توصيتها بتشجيع قادة الاحزاب وممثليها على اطلاع اللجنة الفرعية المعنية بالاقليم الصغيرة بمواقفهم من مسألتي الاستقلال والتحرر ، وفي هذا الصدد ، تكرر اللجنة مرة اخرى رأيها بالنسبة لاهمية السماح لبعثات الامم المتحدة الزائرة بالدخول الى برمودا بغية تمكين اللجنة من الحصول على معلومات كافية ، مستقاة من مصادرها الاصلية ، عن الحالة السائدة في الاقليم والتأكد من آراء شعب الاقليم في مركزهم السياسي المقبل .

(٨) وتلاحظ اللجنة الخاصة كذلك ان الانتخابات العامة التي حدثت في ايار/مايو ١٩٧٦ قد اتاحت الفرصة لاجراء مناقشة تامة للمسائل المتعلقة بالمركز السياسي المقبل للاقليم . وتعرب اللجنة عن املها في ان تستمر الدولة القائمة بالادارة بالتعاون مع حكومة الاقليم في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين تمكن شعب برمودا من تقرير مركزه السياسي المقبل ، بحرية بمقتضى احكام القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، بيد ان اللجنة تبدي اسفها لانها ليست في وضع يمكنها من تقييم نتائج هذه الانتخابات العامة تقييما تاما دون ان تتاح لها الافادة من اشتراك قادة الشعب البرمودي وممثليه في اعمال اللجنة او الافادة من تقرير بعثة زائرة .

(٩) وتشير اللجنة الخاصة الى ان رئيس وزراء برمودا آنذاك قد اعلن في المجلس التشريعي في آذار/مارس ١٩٧٥ ان المحافظ سيعهد ببعض من سلطاته الدستورية المتعلقة بالشرطة الى عضو في الوزارة يكون مسؤولا عن برمجة قوة الشرطة وعن التوظيف والعلاقات العامة . وترى اللجنة ضرورة تنفيذ هذا الاقتراح ، دون مزيد من الابطاء مراعاة للتأييد المتزايد الذي ابداه حزبا الاقليم السياسيان في المجلس التشريعي خلال حزيران/يونيه ١٩٧٤ ، لنقل السيطرة على الشرطة الى الحكومة البرمودية نقلا نهائيا .

(١٠) وتعرب اللجنة الخاصة عن املها في الا يشكل وجود القواعد العسكرية الاجنبية في برمودا عاملا يحول دون السماح لشعب الاقليم بممارسة حقه في تقرير المصير .

(١١) وبالنظر الى ان الدولة القائمة بالادارة قد اعلمت اللجنة الخاصة بأنه قد قدم الى المجلس التشريعي مشروع قانون بتوسيع نطاق حق الانتخاب بحيث يشمل جميع المكلفين بدفع الضرائب في مدينة هاملتون ، ترى اللجنة الخاصة انه ينبغي لحكومة البلدية الاستجابة لرغبات جميع البرموديين الذين يبلغون سن الانتخاب والذين يقيمون في البلدية . وترى كذلك ان اقترح يقل عن حق الراشدين التام في الانتخاب ، اقترح لا يمكن تبريره ومناقض لاحكام القرار ١٥١٤ (د - ١٥) .

(١٢) وترى اللجنة الخاصة ان من مسؤولية الدولة القائمة بالادارة ان تضع ، بالتشاور مع الحكومة المحلية ، نظاما للحكم يتمكن ، بموجبه ، البورموديون انفسهم من المشاركة التامة فسي انماء الحكم في اقليمهم على جميع المستويات ، على كلا الصعيدين المركزي والمحلي .

(١٣) وتؤكد اللجنة الخاصة مرة اخرى على اهمية تنويع الاقتصاد البرمودي ، على نحو يخفف من اعتماده بصورة رئيسية على السياحة والخدمات المالية ، وتدعو الدولة القائمة بالادارة الى العمل ، بالتشاور مع السلطات المحلية ، على اتخاذ الخطوات اللازمة في هذا الصدد .

(١٤) وتلاحظ اللجنة الخاصة ان مستشار الحكومة الاقتصادي لم يؤيد ، في تقريره الذي بحثه المجلس النيابي خلال شباط/فبراير ١٩٧٥ ، فكرة ادخال الصناعات التحويلية الى الاقليم على نطاق واسع لعدة اسباب . بيد ان اللجنة تعتقد بانه يمكن ايجاد خيارات اخرى في مجالات الزراعة وتربية الاسماك في مياه البحار وصيد الاسماك ، بالاضافة الى الصناعة التحويلية الخفيفة . وتشجع اللجنة برمودا على استطلاع امكانية انماء مواردها الواقعة ضمن ولاية رقعتها البحرية على نطاق واسع من اجل مضاعفة اقتصادها .

(١٥) وبالاستناد الى المعلومات التي وفرتها الدولة القائمة بالادارة ، تلاحظ اللجنة الخاصة انه من اصل مجموع السكان العاملين الذين بلغ عددهم ٣٩٩ ٢٧ في عام ١٩٧٠ ، يوجد ٥٨٥ ٤ شخصا يشتغلون في حرف مهنية وتقنية وادارية وان مستوى البطالة في عام ١٩٧٥ كان منخفضا نسبيا . وترى اللجنة ان مشكلة وجود فروق شاسعة في الاجور هي مشكلة مستمرة في الاقليم وانه لا يمكن اعتبار التطور الاقتصادي والاجتماعي مرضيا الا اذا تم ادخال تحسين ظاهر في مستويات معيشة غالبية السكان المحليين عن طريق اتخاذ تدابير فعالة ترمي الى توزيع الدخل القومي توزيعا اكثر انصافا .

(١٦) وتلاحظ اللجنة الخاصة انه يوجد ١٩٢٤ برموديا بالولادة من اصل ٥٨٥ ٤ عاملا مدريا (انظر أعلاه) وان الباقيين الذين يبلغ عددهم ٢٦٦١ مولودون في الخارج (ويتمتع الكثيرون منهم بمركز برمودي) . وترى اللجنة ان من المحال احداث نمو اقتصادي مستمر ومتسم بالاكثفاء الذاتي على اي صعيد يذكر دون ان تكون هناك قاعدة عريضة من اليد العاملة الماهرة ، وبناء على ذلك فان التوسع في نشر المهارات التنظيمية والادارية والتقنية بين السكان المحليين شرط لتحقيق هذا النمو .

(١٧) وتدعو اللجنة الخاصة الدولة القائمة بالادارة الى ان تعمل ، بالتشاور مع السلطات المحلية ، على ضمان عدم مساس اية ترتيبات جديدة تتخذ لتمويل المشفيين في برمودا ، بالخدمات الصحية المتاحة الآن للناس عموما ، وانما ينبغي ان تؤدي تلك الترتيبات الى احداث مزيد من التحسين في هذه الخدمات ولا سيما الخدمات المقدمة للعاطلين عن العمل ولذوي الدخل المنخفض .

مرفق *

ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>		
٥٤	٢- ١		١ - لمحة عامة
٥٤	٢٨- ٣		٢ - التطورات الدستورية والسياسية
٦٢	٥٩-٢٩		٣ - الأوضاع الاقتصادية
٧٠	٧٥-٦٠		٤ - الأوضاع الاجتماعية
٧٥	٨٠-٧٦		٥ - الأوضاع التعليمية

* صدر من قبل تحت الرمز A/AC.109/L.1071 .

برمودا (أ)

١ - لمحة عامة

١ - برمودا أو جزر سامرز هي عبارة عن مجموعة منعزلة من حوالي مائة وخمسين جزيرة في غربي المحيط الأطلسي ، تقع على مسافة ٥٧٠ ميلا بحريا شرق ساحل كارولينا الشمالية في الولايات المتحدة الأمريكية . وترتبط الجزر العشرة الرئيسية بعضها ببعض بجسور أو معابر يمتد طولها على نحو ٣٥٤ كيلومترا ويتراوح معدل عرضها بين ٠.٨ و ١.٦ كيلومترا . وتبلغ مساحة الاقليم في مجملها ٥٣٣ كيلومترا مربعا ، ٩٠ كيلومترا مربعة منها مؤجرة في الوقت الراهن لحكومة الولايات المتحدة للقواعد العسكرية . وتمتد أكبر جزيرة على طول ٢٢٥٥ كيلومترا مع عرض أقصى يصل الى ٣٢ كيلومترا ، وتقع تقريبا وسط المجموعة وتحتل مساحة تبلغ نحو ٣٦٤ هكتارا .

٢ - واستنادا الى آخر احصاء سكاني أجري في عام ١٩٧٠ ، يتكون السكان المدنيون المقيمون في الاقليم من ٣٠.٨٩٧ من غير البيض و ٤٣٣ ٢١ من البيض وغيرهم . ومن مجموع السكان الذين يبلغ عددهم ٥٢.٣٣٠ نسمة ولد ١٤.٤٩٦ نسمة خارج برمودا (بما فيهم ٤٣٨ ١٠ مهاجرين لا يتمتعون بالجنسية البرمودية) . وفي منتصف عام ١٩٧٤ ، قدر مجموع عدد السكان المدنيين بـ ٥٥.٠٠٠ .

٢ - التطورات الدستورية والسياسية

ألف - الدستور

٣ - يتضمن التقرير الأخير للجنة الخاصة بيانا بالتدابير الدستورية المنصوص عليها في مرسوم دستور برمودا لعام ١٩٦٨ ، بصيغته المعدلة في عام ١٩٧٣ (ب) . وباختصار ، تتكون حكومة

(أ) ان المعلومات الواردة في هذا الفرع مستمدة من التقارير المنشورة عن الموضوع وما أرسلته حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية في ٦ آب/اغسطس ١٩٧٥ من معلومات الى الأمين العام ، بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة ، عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، المجلد الخامس ، الفصل الثالث والعشرون ، المرفق ، الفقرات من ٥ الى ١٤ ومن ٢٢ الى ٢٥ .

برمودا من حاكم تعيينه الملكة ، ونائب للحاكم ، ومجلس للحاكم ، ومجلس للوزراء ، وهيئة تشريعية مكونة من مجلسين هما المجلس التشريعي والمجلس النيابي . ويتألف المجلس التشريعي من ١١ عضواً ، يعين الحاكم (السير ادوين ليدر) خمسة منهم وفقاً لتقديره هو ، بينما يتم تعيين أربعة منهم بناءً على مشورة رئيس الوزراء (السيد ج . هـ . شارب ، وزير المالية السابق ، الذي خلف السير ادوارد ريتشارد في ٢٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥) ، عندما استقال هذا الأخير لأسباب صحية) ويتم تعيين اثنين بناءً على مشورة زعيم المعارضة (السيد ولتر روبنسون) . ويتألف المجلس النيابي من ٤٠ عضواً ينتخبهم الناخبون البالغون بالاقتراع العام لمدة ٥ سنوات . وينقسم الاقليم الى ٢٠ دائرة انتخابية ، يمثل كل واحدة منها عضوان في المجلس النيابي . ويشترطُ للتسجيل كناخب في دائرة من الدوائر الانتخابية ما يلي : (أ) أن يكون الشخص من الرعايا البريطانيين الذين بلغوا سن الواحدة والعشرين وما فوقها ، (ب) أن يكون من حملة الجنسية البرمودية أو أن يكون قد أقام إقامة عادية في الاقليم طوال مدة ثلاث سنوات قبيل ذلك مباشرة ، (ج) أن يكون مقيم في الدائرة ، عادة ، في تلك الدائرة . وخلال الانتخابات العامة الأخيرة التي جرت في ٧ حزيران / يونيو ١٩٧٢ ، فاز حزب برمودا المتحد بالمقاعد الثلاثين التي كانت له من قبل . كما احتفظ حزب العمال التقدمي أيضاً بالمقاعد العشرة التي كانت له من قبل .

٤ - تتمتع برمودا بالحكم الذاتي الداخلي ، حسب ما افادت به الدولة القائمة بالادارة ؛ ويحتفظ الحاكم بالمسؤولية عن الدفاع ، والشؤون الخارجية ، والأمن الداخلي ، والشرطة . وعليه ان يتشاور في هذه الأمور مع مجلس الحاكم ولكنه ليس ملزماً بقبول مشورة أعضاء المجلس .

٥ - ويتكون مجلس الحاكم من الحاكم ، بوصفه رئيساً له ، ورئيس الوزراء وما لا يقل عن وزيرين ولا يزيد عن ثلاثة وزراء آخرين (اثنين في عام ١٩٧٥) يعينهم الحاكم بعد التشاور مع رئيس الوزراء . وخلال مناقشة الميزانية لفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٦ في المجلس النيابي في ١ آذار / مارس ١٩٧٥ ، أعلن سير ادوارد ريتشارد ، وكان يشغل آنذاك منصب رئيس الوزراء ، ان الحاكم سوف يفوض بعض سلطاته الدستورية في مجال الشرطة الى عضو من مجلس الوزراء ، يتولى مسؤولية " برمودة " قوات الشرطة والتوظيف والعلاقات العامة .

٦ - ويتألف مجلس الوزراء من رئيس الوزراء وعلى الأقل ستة أعضاء آخرين من الهيئة التشريعية . ويعين الحاكم زعيم الأغلبية في المجلس النيابي رئيساً للوزراء ، الذي يعين بدوره الأعضاء الآخرين في مجلس الوزراء . وكان مجلس الوزراء يتكون ، حتى كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ ، من رئيس الوزراء و ١١ عضواً ، أنيطت بكل واحد منهم مسؤولية ادارة احدى الوزارات التالية : التربية ، المالية ، الصحة والخدمات الاجتماعية ، العمل والهجرة ، الخدمات البحرية والجوية ، التنظيم ، التخطيط ، السياحة ، النقل ، الأشغال العامة والزراعة والشباب والرياضة . وفي ٣١ كانون الأول / ديسمبر ، أعلن رئيس الوزراء شارب ان الحاكم وافق على اعادة تنظيم مجلس الوزراء وذلك (أ) بنقل مسؤوليات وزارة الشباب والرياضة الى وزارة التربية ومسؤوليات وزارة التنظيم الى وزارة المالية ؛ و (ب) انشاء منصب جديد للناطق باسم الحكومة في المجلس التشريعي .

باء - الحكم المحلي

٧ - يحكم كلا من العاصمة هاملتون ومدينة سانت جورج مجلس بلدى ، مكون من رئيس بلدية منتخب ، ونائب للملكة ومستشارين . والمصدر الأساسي لل دخل هو الضرائب البلدية والرسوم المفروضة على استعمال منشآت أحواض السفن . والوحدة الحكومية المحلية ، في باقي أنحاء الاقليم ، هي الدائرة القروية . وحتى نهاية عام ١٩٧١ ، كانت الدوائر القروية التسع تنتخب سنوياً مجالسها ، التي تتمتع بسلطة جباية الضرائب وإدارة الشؤون المحلية . وبمقتضى أحكام مشروع قانون أصبح سارى المفعول في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٢ ، استبدلت الحكومة مجالس الدوائر بمجالس قروية ذات وظائف استشارية واسعة ، يعين الحاكم أعضاؤها .

٨ - وقال الحاكم في خطاب ألقاه في الجلسة الافتتاحية للمجلس التشريعي ، في ٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ ، ان المشاورات قد جرت خلال السنة الماضية بين الحكومة والمجلسين البلديين بشأن توسيع نطاق حق التصويت في الانتخابات البلدية وان مشروع قانون في هذا الصدد سيوضع عما قريب . ولدى عرض مشروع القانون للمداولة الثانية في المجلس النيابي في ١٢ كانون الأول /ديسمبر صرح السيد أ.و.ب. فيزى ، وزير التخطيط حينئذ ، بأن نقابات التصويت سوف تُلغى ، طبقاً للمقترحات الجديدة ؛ وأن أصحاب الأملاك العقارية أو من يشغلونها أو كلاهما هم وحدهم الذين سيسمح لهم بالتصويت ؛ وان الانتخابات سوف تجرى كل ثلاث سنوات عوضاً عن سنتين . ورد عليه السيد روبنسن ، من حزب العمال التقدمي ، وزعيم المعارضة ، فأعلن ان مشروع القانون ، في صيغته الحالية لا يولي أى اهتمام للسكان العاديين الذين يقيمون في البلديتين ويحرم ، في الحقيقة المقيمين من حق التصويت . وأضاف قائلاً ان البيض هم الذين يضطلعون بمعظم الأعمال التجارية وما ان جلّ أصحاب المحلات التجارية يتمتعون بحق التصويت ، فان ذلك من شأنه أن يزيد من سلطة الجالية البيضاء . وأعرب السيد روبنسن ، الذى أيدته في رأيه ثلاثة أعضاء من حزب برمودا المتحد ، عن أمله في أن يعيد الوزير النظر في مشروع القانون ، وأكد من جديد معارضته لأي تشريع قد " يزيد من تعزيز سلطة البيض في هذا المجتمع المحلي " . وارتأى عضو آخر ان حزب العمال التقدمي انه يجب ان يمنح حق التصويت لمن يبلغون ٢١ سنة من العمر ويقيمون في المنطقتين الحضريتين ، عوضاً عن أصحاب الأملاك العقارية . وأجاب السيد فيزى على ذلك ، فقال انه تم اقتراح مشروع القانون بناءً على توصية من المجلسين البلديين . وقد تقرر ارجاء النظر في التشريع المقترح الى حين الحصول على التعليقات على التقرير المرحلي الذى من المقرر ان يعده الوزير .

جيم - مركز الاقليم مستقبلاً

لمحة عامة

٩ - نسب الى المصادر الرسمية ، في نيسان /ابريل ١٩٧٥ ، قولها ان وفداً عن برمودا سيتوجه الى لندن عما قريب لالتماس تغيير مركز الاقليم . وان الهدف من ذلك هو " التوصل الى نوع من

الارتباط مع المملكة المتحدة ، ولو انه يوجد هناك من يؤثرون استقلال برمودا الكامل " . ويعتقد معظم البرموديين انه يجب السماح للاقليم " بأن يتعامل مباشرة مع الحكومات الأخرى في الأمور المتعلقة باقتصاده الداخلي " . وقال ناطق باسم الحكومة بعدئذ ان سيراد وارد والسيد شارب قد أجريا " مناقشات استطلاعية غير رسمية واسعة النطاق حول المسائل الدستورية مع موظفي وزارة الخارجية والكونولث " خلال الأسبوع المنتهي يوم ١٤ حزيران / يونيه ؛ وان هذه المناقشات تناولت أيضا أمورا متصلة بالطيران المدني والملاحة .

١٠ - وقال حزب العمال التقدمي ، في بيان أصدره يوم ١٣ حزيران / يونيه ، ان " أية أمـور تمت بـصلة الى دستور برمودا هي أمور تهم البلد بأسره " ، وان " ذلك يهم حزب المعارضة أيضا " . وأكد على انه يجب ألا يناقش الأفراد أى أمر يتعلق بالدستور ، وانه لا ينبغي النظر في أية تغييرات دستورية الا بحضور ممثلي المعارضة . وزعم حزب العمال التقدمي ، في البيان الذى أصدره ، ان رئيس الوزراء " لا يتحدث باسم المجتمع المحلي بأكمله " .

١١ - وأدت رحلة رئيس الوزراء الى لندن ، التي عاد منها يوم ١٨ حزيران / يونيه ، الى تبادل عبارات قاسية بين السيد شارب وممثلي حزب العمال التقدمي . وأصدر حزب العمال التقدمي في أعقاب ذلك بيانا أشار فيه الى ان حزب العمال التقدمي ، في محاولاته لتحقيق استقلال برمودا ، " سوف يضمن حقوق وحرية كل فرد من الأفراد . . . وان الهوية التي تفصل بين الأغنياء والفقراء يجب تضيقها " .

١٢ - وعلى اثر اعلان السيد ك . ف . ولردج ، وزير العمل والهجرة ، في شهر تموز / يولييه ، ان من الممكن ادخال تغييرات على الدستور الحالي ، علق حزب العمال التقدمي قائلا انه لم تجر أية مشاورات في هذا الصدد مع أى عضو من حزب المعارضة ، وان " المقررات الكبرى التي تمس حياة كافة البرموديين تتخذها حفنة من الأشخاص على مستوى مجلس الوزراء " . وأشار الى ان كل اجراء اتخذته الحكومة من قبل قد برهن على انها تنوى " السير على النهج المرسوم لصيانة وتحسين مستوى معيشة قلة مختارة " . وان يعتقد الحزب ان الدستور الحالي " لا يمكن بأى وجه من الوجوه ان يعتبر وثيقة عادلة وديمقراطية " فهو يقترح " وضع دستور جديد بأكمله ، يكون أكثر تمثيلا لرفبات السكان " .

١٣ - ويتبين من التقارير الصحفية ان عمال برمودا قد أظهروا درجة ملحوظة من الوعي السياسي . ففي ١٧ آب / اغسطس ، قام الاتحاد الصناعي لبرمودا ، وهو أكبر منظمة عمالية منفردة في الاقليم ، بمسيرة للاحتجاج على ظروف عمل البرموديين الذين يشتغلون في المحطة البحرية الجوية للولايات المتحدة (انظر كذلك الفقرة ٦٥ أدناه) . وتزعم المسيرة السيد أ . أ . سيمونز رئيس الاتحاد الصناعي لبرمودا ، الذى هو أيضا عضو في حزب العمال التقدمي في المجلس التشريعي . وارتدى كثير من المتظاهرين قمصانا قصيرة الأكمام كتبت عليها العبارة التالية " الاستقلال لبرمودا " ، بينما حمل آخرون لافتات كتب عليها " بلدنا ، عمالنا " ، و " من الذى يحكم برمودا ، الشعب أم المال الأجنبي ؟ " .

١٤ - وفي اجتماع عام عقد يوم ٢٢ آب/أغسطس ، ألح مندوبان من حزب العمال التقدمي كانا قد حضرا المؤتمر الدستوري لعام ١٩٦٦ في لندن (وهما السيد روبنسن والسيدة د وروثي طومسون ، وهي عضو برلماني سابق في حزب العمال التقدمي) ، على ضرورة اصلاح الدستور .

١٥ - وأشارت السيدة طومسون الى ان اللورد مارتون مير ، الحاكم السابق حذر ، في ذلك المؤتمر ، ستة من أعضاء حزب العمال التقدمي قائلا " اجلسوا ، ولا تعكروا الجو ولا تحاولوا المضى بأسرع مما ينبغي " (ج) ، وقالت ان " الواقع اننا لم نشأ الجلوس ولم نفكر في أن من الممكن المضى بخطى أبطأ " . وان لاحظت ان مجموعة التجار البيض كانت ولا تزال مصممة على الا تسمح لفـيـر البيض بالسيطرة على ثروة الاقليم ، قالت انها ترى من الضروري عقد مؤتمر جديد في لندن لمراجعة دستور الاقليم .

١٦ - ورأى السيد روبنسون ، ردا على الأسئلة التي طرحت أثناء المناقشة التي دارت فيما بعد بين المتكلمين ، انه ليس هناك سبب يمنع برمودا من البقاء اقتصاديا ، كدولة مستقلة . وعلق على التقارير التي تذهب الى ان صفة الدولة الشريكة يمكن أن تعرض ضمن برنامج حزب برمودا المتحد الحاكم في الانتخابات العامة القادمة ، فقال : " سيكون ذلك بمثابة تبدل نير بنير آخر . ان أقلية التجار البيض الذين يملكون كل الثروة محتاجون الى شخص من الخارج لا بقائهم في مركزهم " .

١٧ - واتخذ المشاركون في الاجتماع العام ، بعد ذلك ، بالاجماع قرارا يسمح للجنة التنفيذية لحزب العمال التقدمي " بتقديم التماس الى وزير الدولة الرئيسي للشؤون الخارجية لصاحبة الجلالة ، والسعي لديه لعقد مؤتمر دستوري في أجل قريب لوضع دستور لبرمودا يمكن تلك الجزر ، في جملة أمور ، من أن تصبح بلدا مستقلا " .

١٨ - وفي ندوة للشباب ، نظمت برعاية حزب برمودا المتحد في اليوم ذاته ، تحت شعار " وجهة نظر ١٩٧٥ " ، أجاب ستة من وزراء الحكومة على الأسئلة التي طرحت ، فقال السيد شارب ردا على سؤال يتعلق بالاستقلال ، ان الاقليم لا يعتمد اقتصاديا على المملكة المتحدة وليس بتابع من الناحية السياسية الا الى درجة محدودة (أنظر الفقرة ٤ أعلاه) . واسترسل يقول ان حزب برمودا المتحد لم يغلق الباب أمام الاستقلال ولكننا لم نتخذ بعد أية خطوة نهائية نحوه " . وسئل عما اذا كان يجب على برمودا أن تطلب منحها مركز الدولة الشريكة ، فأجاب السيد شارب : " ان لهذا كثيرا من الحسنات . فهو يزيد من مسؤوليتنا مع الاحتفاظ بمركزنا " . وصرح السيد ك . ل . ايدنيس ، وزير الخدمات البحرية والجوية ، ان هذه المسألة هي الآن قيد بحث حثيث .

(ج) يرد وصف للأحداث التي أدت الى عقد المؤتمر الدستوري لعام ١٩٦٦ وموجـز للتقرير الصادر عنه في وثائق الجمعية العامة ، الدورة الثانية والعشرين ، المرفقات ، الاضافة الى البند ٢٣ من جدول الأعمال (الجزء الثالث ، الفصل الثامن والعشرين ، الفقرات من ٢٥-٤٦٧) .

١٩ - وقال ممثل المملكة المتحدة في بيان أدلى به أمام اللجنة الرابعة للجمعية العامة يوم ١٣ تشرين الثاني /نوفمبر (د) ان حكومة برمودا مازالت متحكمة في شؤونها الاقتصادية والمالية منذ عدة سنين ، وان الآراء المتضاربة للحزبين الرئيسيين في مسألة الاستقلال سوف توضع ، ولا شك ، موضع الاختبار خلال الانتخابات العامة التي ستجرى في عام ١٩٧٦ .

اصلاح النظام الانتخابي

٢٠ - من الجدير بالذكر (هـ) ان حزب العمال التقدمي نادى في الانتخابات العامة التي جرت في ١٩٧٢ باصلاح النظام الانتخابي كخطوة أولى نحو تحقيق استقلال برمودا . وخلال ١٩٧٤ ، سعى الى منع مواطني الكومنولث الذين لا يحملون الجنسية البرمودية من التأثير على عطية الانتخاب والى خفض سن التصويت من ٢١ سنة الى ١٨ سنة . ولكن ، من جهة أخرى ، عارض حزب برمودا المتحد ادخال أى تغيير في القوانين الانتخابية من شأنه أن يحرم هؤلاء المواطنين من حقوق التصويت ورفض كذلك انزال سن التصويت الى ١٨ سنة . واختلف الحزبان أيضا في اثر تصويت المفترين في الاقليم على انتخابات ١٩٧٢ . فقد ذهب حزب العمال التقدمي الى ان حكومة مختلفة عن هذه كانت ستصل الى الحكم لو لم يسمح للمفترين في المشاركة في انتخابات ١٩٧٢ ، وأنكر حزب برمودا المتحد هذا الادعاء . وفي أواخر عام ١٩٧٥ ، أكد الحزبان مرة أخرى موقفيهما وقدم كل واحد منهما سلسلة جديدة من الأرقام حول اثر تصويت المفترين على انتخابات عام ١٩٧٢ .

٢١ - وحدث تطور هام في أواخر تموز/يوليه وأوائل آب/اغسطس تمثل في انتشار حركة كره الأجانب في الاقليم . وحث كل من الاتحاد الصناعي لبرمودا وفريق جديد يعرف باسم (برمودا للبرموديين) ، شكله الطلبة المحليون ، على احداث تغيير في قوانين التصويت .

٢٢ - وفي مذكرة أحييت الى حكومة المملكة المتحدة ، عن طريق عضو عمالي في البرلمان ، طلب الاتحاد الصناعي لبرمودا ، في جملة أمور ، مراجعة ذلك الجزء من دستور الاقليم الذى يتناول مسألة تصويت المفترين . وذكرت " ان من الواضح جدا ، حتى في حال قبول أكثر أرقام الاحصائيات محافظة ، انه لا يمكن لأى حزب وطني معارض الا أن يقف عاجزا كليا أمام هذه الدفعة الكبيرة من الأصوات المستوردة " . وانتقدت النقابة ، علاوة على ذلك ، أحكام الدستور التي تحظر على بعض الفئات المعينة من العمال ولا سيما مستخدمي الدولة ، أن يصبحوا مشرعين واتهمت الحكومة الاقليمية بتقسيم البلاد الى دوائر انتخابية على نحو يحقق مصالحها . ومضت تقول ان الحالة

(د) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، للجنة الرابعة ، الجلسة

٢١٦٦ .

(هـ) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٢٣ (A/10023/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل

الخامس والعشرون ، المرفق ، الفقرات من ١٣ الى ١٧ .

الراهنة في برمودا " لا بد وأن تؤدي الى مجابهة خطيرة بين العمال واولئك الذين يعارضون مصالحهم " (أنظر أيضا الفقرتين ١٣ أعلاه و ٥٩ أدناه) .

٢٣ - وقيل عن فريق " برمودا للبرموديين " انه قدم التماسا يحتوى على . . . ٣ توقيع الى رئيس الوزراء ، التمس فيه سن تشريع جديد يجرّد المغتربين من حق التصويت . وقال الفريق ، في بيانين أدلى بهما للصحافة ، " ان البرموديين ، البرموديين وحدهم دون سواهم ، هم الذين يجب أن يقرروا مصير برمودا " ، وانه " اذا أخفق حزب برمودا المتحد في الغاء امتياز التصويت الممنوع للرعايا البريطانيين غير البرموديين ، فان رياح القومية التي تتحرك في الأفق ربما تتحول الى زوبعة " . وما لم ينهج الحزب سياسة " أشد حزما في " برمودة " الدولة " ويدخل الاصلاحات الدستورية اللازمة ، " فان عددا متزايدا من الناهخين الواعين سيعربون عن اشمئزازهم لـ لى الاقتراع " .

٢٤ - وكرر السيد روينسون ممثل حزب العمال التقدمي ، في كلمة ألقاها في نهاية شهر آب/ أغسطس ، طلب حزب العمال التقدمي ، الذي تقدم به الحزب ، في الأصل ، بأن انعقاد المؤتمر الدستوري لعام ١٩٦٦ في لندن ، بأن تكون لكل الأصوات قيمة متساوية . وذكر أيضا انه :

" لا يمكن القول ان الديمقراطية الحقيقية موجودة حقا في برمودا في الوقت الذي تقوم فيه المناطق القروية الأربعة التي تحتوى ثلاثة أرباع السكان بانتخاب نصف أعضاء البرلمان (٩) . لقد باعنا اولئك الذين يحلولي أن أسميهم بمتشردى فرونت ستريت (وهو المركز التجارى والمالي للاقليم ويقع في هاملتون) لأن البيض كانوا خائفين مما سيفعله الملونون بأصواتهم . وقد وضع الدستور الحالي للابقاء على طغمة معينة في الحكم عن طريق خلق دوائر انتخابية سقيمة " .

دال - المنشآت العسكرية

القاعدتان العسكريتان التابعتان للولايات المتحدة

٢٥ - تحتل القاعدتان العسكريتان التابعتان للولايات المتحدة (القاعدة الجوية البحرية وقاعدة كينغز بوينت البحرية) حوالي عشر مساحة الاقليم . وكما لوحظ سابقا (ز) ، فقد أنكر السيد دونالد ماكيو ، القنصل العام للولايات المتحدة في برمودا ، في شهر أيار/ مايو ١٩٧٣ ،

(و) من بين الدوائر الانتخابية العشرين التي يمثل كلا منها نائبان ، توجد أربعة في منطقة بمبروك ، واثنان في كل من المناطق الثمانية الأخرى .

(ز) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (١٠٠٢٣/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل السادس ، المرفق ، التذييل الرابع ، الفقرة ٦ .

تقريراً مفاده ان الجانب الشرقي من قاعدة كينغز بوينت البحرية كان يهيأ لاعادته الى الاقليم ، ولكنه لم ينف امكانية اجراء مناقشات في الموضوع مستقبلاً . وكشف السيد ماكيو في عدد مجلة The Bermudian " البرمودي " الصادر في شهر أيلول /سبتمبر ١٩٧٥ النقاب عن ان محادثات غير رسمية قد جرت بين حكومتي برمودا والولايات المتحدة بشأن امكانية اعادة المساحات غير المستعملة من القاعدتين الى الاقليم . وقال ان المحادثات سوف تستمر وأعرب عن أمله في أن يتم اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة عام ١٩٧٦ .

٢٦ - ولاحظت اللجنة الخاصة ان شركة كيمونز ويلسن للبناء التابعة للولايات المتحدة قد بدأت ببناء مشروع سكني في القاعدة الجوية البحرية بكلفة تقدرية تبلغ تسعة ملايين دولار برمودي (ح) . وفي آب/اغسطس ١٩٧٥ ، قام أعضاء نقابة العمال الصناعيين في برمودا بمظاهرة احتجاج بغية لفت الأنظار الى نزاعه مع الشركة (أنظر الفقرة ٦٥ أدناه) .

قاعدة جزر الهند الغربية التابعة للمملكة المتحدة

٢٧ - تحتفظ المملكة المتحدة بقاعدة جزر الهند الغربية في جزيرة ايرلندا تحت قيادة القائد الأعلى لبحرية جزر الهند الغربية ، الذي تشمل مسؤولياته الأقاليم الواقعة تحت ادارة المملكة المتحدة في منطقة الكاريبي . وقال وزير الدفاع في بيان ألقاه أمام البرلمان عن مشروع ميزانية دفاع المملكة المتحدة لعام ١٩٧٥ (ط) ان الحكومة " شرعت ، في آذار/مارس ١٩٧٤ ، في استعراض التزامات الدفاع الحالية وقدراته بالمقارنة مع الموارد التي يمكن أن نسمح لأنفسنا بتخصيصها للدفاع ، نظراً للامكانيات الاقتصادية للبلاد " . وأضاف قائلاً " ان الحكومة قد قررت ، بنتيجة هذا الاستعراض ، انه ينبغي أن تحظى منظمة حلف شمالي الأطلسي ، التي هي عماد الأمن البريطاني ، على الدوام بالقسط الأول والأوفر من الموارد المتوفرة للدفاع " ، " وانه يجب تخفيض التزاماتنا خارج الحلف ، الى أدنى حد ممكن ، تلافياً لتشتيت قوانا " . وأعلنت الحكومة ، في أعقاب هذا القرار ، أن الوجود الدائم لزورقين حربيين في مياه جزر الهند الغربية سوف ينتهي في ١٩٧٦ ، وسيتم سحب القائد الأعلى لبحرية جزر الهند الغربية .

٢٨ - وقال الرائد البحري روبرت جودفري ، القائد البحري المقيم ، في بيان أدلى به يوم ٢٣ أيلول /سبتمبر ١٩٧٥ في هاملتون ان البحرية الملكية سوف تظل ممثلة في برمودا ، وان كانت

(ح) يساوي كل دولار برمودي دولاراً أمريكياً واحداً .

(ط) Statement on the Defense Estimates, 1975, Cmnd. 5976 (London, HM Stat-

ionery Office, March 1975 .

حكومة المملكة المتحدة سوف تسحب الزورقين البحريين المشار اليهما أعلاه . وسوف يتم هذا التمثيل بواسطة ضابط بحري كبير وسرية " بعدد جد محدود " على متن السفينة مالا بار . ونسب اليه أيضا قوله " ان برمودا ستبقى قاعدة ذات قيمة قصوى في منطقة منظمة حلف شمالي الأطلسي وان سفن صاحبة الجلالة ستستمر ، مع سفن حلفائنا ، في الاستفادة من منشآت الأحواض [في جزيرة ايرلندا] . وسيبقى المقر العام لقيادة حلف شمالي الأطلسي في الجزيرة قائما " . ومضى يقول ان الموعد الفعلي للانسحاب سيكون يوم ٣١ آذار/مارس ١٩٧٦ .

٣ - الأوضاع الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٢٩ - شهدت برمودا ، كما سبقت ملاحظة ذلك (٥) توسعا اقتصاديا سريعا خلال الفترة الممتدة من ١٩٦٦ الى ١٩٧١ أعقبه تدهور في عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ ، ويعزى الى حد بعيد ، الى عجز الحكومة عن كبح التضخم المتصاعد في الأسعار . وفي عام ١٩٧٣ ، أحرز عمادا الاقتصاد الرئيسيان ، وهما السياحة والتجارة الدولية ، تقدما جديدا ، غير ان النشاط الاقتصادي كان في مجمله بطيئا . وخلال شهر آذار/مارس من ذلك العام ، تم تعويم دولار الولايات المتحدة ، الذي ترتبط به العملة المحلية . ومنذئذ ، وبرمودا تواجه عدم الاستقرار فيما يتعلق بالحالة النقدية الدولية .

٣٠ - وأعطى السيد شارب في خطاب ألقاه عن الميزانية أمام المجلس النيابي يوم ٢٨ شباط/فبراير ١٩٧٥ ، وكان حينئذ وزيرا للمالية ، الايضاحات التالية عن الحالة الاقتصادية العامة .

٣١ - في عام ١٩٧٤ ، واجهت البلدان الصناعية الرائدة تضخما سريعا ، وركودا اقتصاديا متزايدا ومشاكل تهدد الاستقرار النقدي الدولي بالخطر . وقد تضررت برمودا من تلك المشاكل ، غير انها عانت من ذلك أقل من معظم البلدان ، بفضل حسن فعالية اقتصادها نسبيا . وأظهرت الأرقام القياسية لأسعار التجزئة زيادة بنسبة ١٥ بالمائة بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، مما يدل على ان وضع برمودا الاقتصادي كان جيدا بدرجة معقولة ، لاسيما اذا قورن بأوضاع بعض بلدان منطقة الكاريبي .

٣٢ - وفي عام ١٩٧٤ ، استمر الاقليم في استيراد السلع بأسعار تضخمية ، ربما ارتفع مجموع تكاليفها بمقدار ٢٣ مليون دولار برمودي بحيث بلغ ١٥٠ مليون دولار برمودي . وقد أدى الارتفاع الكبير في قيمة الوحدات الى انخفاض حجم الواردات . ويبدو أن معظم الانخفاضات في الواردات تناول مواد البناء ، والأجهزة الانتاجية والبضائع الاستهلاكية الدائمة . وأصبحت الملابس والأفذية

(٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (١/10023/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل الخامس والعشرون ، المرفق ، الفقرات ٢٣ الى ٢٨ .

المستوردة باهظة الثمن . وفيما يتعلق بالايادات غير المنظورة ، استمر الدخل الناتج عن صناعة السياحة في الارتفاع لأن عدد الزوار قد ارتفع بنسبة تقرب من ٩ في المائة عما كان عليه في العام السابق . وتدل الزيادة في تشكيل الشركات المعفاة من الضرائب على استمرار نمو القطاع المالي الدولي . وأرسل المقيمون في برمودا الى الوطن قسطا من دخولهم الأجنبية أكثر مما فعلوه في السنوات السابقة ، ولكن حدث توسع كبير في تدفق التحويلات الشخصية . وبالنظر للمصاعب التي واجهها الاقليم في عام ١٩٧٤ ، فان حالة ميزان مدفوعاته لم تكن سيئة .

٣٣ - وفي موضوع ميزان المدفوعات ذكرت هيئة النقد البرمودية في تقريرها السنوي لعام ١٩٧٤ (الذي نشر في آب/اغسطس ١٩٧٥) ان الحساب الجارى كان تقريبا متوازنا ، بالمقارنة مع العجز الطفيف في ١٩٧٣ ، بالرغم من العجز المتوقع في التجارة الخارجية نتيجة لارتفاع أسعار الواردات ، ولا سيما منها النفط . وعزت هيئة النقد البرمودية هذا الاتجاه المعاكس الى حدوث تحسن ظاهر في الايرادات غير المنظورة (قطاع السياحة هو أهم مساهم) ، التي عوضت عن الزيادة الحاصلة في المدفوعات غير المنظورة ، وأفاضت .

٣٤ - ولفت الحاكم النظر في الخطاب الذي ألقاه يوم ٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ أمام الهيئة التشريعية ، على الخصوص الى مشكلتين د وليتين كبيرتين كان لهما أثر شديد في برمودا : هما الركود الاقتصادى والتضخم المالى . وأشار الى ان الركود الاقتصادى في الولايات المتحدة ، الذى يعتبر أسوأ انتكاسة منذ الثلاثينات ، قد انعكس في الاقليم بتضاؤل عدد السياح (انظر الفقرة ٣٧ أدناه) وانخفاض النفقات التي أثرت بدورها ، على الدخل المحلى فأدت الى انخفاض الحركة التجارية . ورأى الحاكم انه توجد أسباب تدعو الى التفاؤل بأن الركود الاقتصادى أخذ ينحسر عن الولايات المتحدة ، ولو ان نسبة سرعة الانتعاش لا تزال غير مؤكدة . ولذلك فقد أكد على ضرورة تحلي كل فرد بالصبر ، والحذر وضبط النفس .

٣٥ - وتكلم وزير المالية ، امام المجلس النيابي في اليوم ذاته ، فقال ان الانتعاش البطيء في اقتصاد الولايات المتحدة طوال عام ١٩٧٦ يساعد على تحسين الحالة الاقتصادية في برمودا . ولا حظ السيد شارب ان ارتفاع الأسعار في برمودا قد اعتدل كثيرا خلال عام ١٩٧٥ ، مما يدل على تحسن الاستقرار في أسعار المواد الغذائية وكثير من الخدمات الأساسية . وتظهر الأرقام القياسية لأسعار التجزئة ، خلال الاثني عشر شهرا المنتهية في ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ زيادة بنسبة ٥ر٤ في المائة فقط . وهو يرى ان المشكلة في برمودا سهلة الحل ، اذا ظل معدل التضخم المالى في الولايات المتحدة في حدود ٧ في المائة خلال عام ١٩٧٦ ، حسب التكهينات في ذلك البلد .

باء - السياسات والبرامج

٣٦ - ذكر الحاكم في خطابه (انظر الفقرة ٣٤ أعلاه) ، ان الحكومة تعمل على الحد من النفقات وانها عازمة على ألا تدع النفقات تتجاوز في السنة المالية الجارية المبلغ الاجمالي الذى

سبق اعتماده في الميزانية ، الا اذا اقتضت الضرورة أن تفي بالالتزامات الناتجة عن المفاوضات التي جرت مؤخراً بشأن أجور موظفيها . وقال ان النفقات الانتاجية قد أقيمت في حدها الأدنى ، وسيؤجل تشييد الكلية الجديدة للتدريب الفندق في ومرب حافلات نقل الركاب (انظر الفقرة ٤٩ أدناه) . وسوف تعلن الحكومة عن مقترحاتها بشأن تحديد موقع الكلية ، الذي أثار شيئاً من القلق عند الناس ، في بيان وزارى تدلي به لدى استئناف المجلس النيابي أعماله . وسوف يصدر قانون لتحديث قانون رسوم الدمغة لعامي ١٩١٢ و ١٩١٩ . وترد المقترحات الاضافية التي تقدم بها الحاكم فيما يخص مختلف قطاعات الاقتصاد في الأجزاء الفرعية التالية ذات الصلة .

جيم - السياحة

٣٧ - استمر مرفق السياحة ، الذي هو دعامه الاقتصاد البرمودى ، في التحسن عام ١٩٧٤ ، ان زاد عدد الزوار بنسبة ٩ في المائة . وكان للركود الاقتصادى في الولايات المتحدة (مصدر غالبية السياح) ، طيلة معظم عام ١٩٧٥ ، أثر سيء على السياحة . الا ان الحالة بدأت تتحسن في تشرين الأول / اكتوبر وهبطت نسبة الانخفاض عن السنة السابقة الى ٤٤ في المائة بعد أن ارتفع عدد زوار الاقليم في تشرين الثاني / نوفمبر ، بشكل لم يسبق له مثيل في ذلك الشهر . ويتبين من الأرقام الصادرة عن المصادر الحكومية لشهر تشرين الثاني / نوفمبر ان مجموع عدد الزوار قد بلغ ١٩٥ ٤١ زائراً (بما فيهم ٨ ٦٤٨ زائراً قدموا في رحلة بحرية) ، ويمثل هذا الرقم زيادة بنسبة ١٦٤ في المائة على شهر تشرين الثاني / نوفمبر من عام ١٩٧٤ (٣٣١ ٣٦) ، من بينهم ٦ ٧٧٠ زائراً في رحلة بحرية) . ويتجلى من البيانات التي جمعتها رابطة فنادق برمودا اتجاه ماثـل ، ان بلغت نسبة الزوار الذين حلوا في الفنادق في شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ٦٧٩ في المائة ، وهذا هو أعلى معدل بالنسبة لذلك الشهر منذ عام ١٩٦٨ .

٣٨ - ويعزى الارتفاع المفاجئ في السياحة خلال الفصل الرابع من عام ١٩٧٥ الى عاملين ساهما في ذلك : (أ) المشاريع التشجيعية التي اضطلعت بها وزارة السياحة ورابطة الفنادق وشركتان تجاريتان هامتان للخطوط الجوية ؛ و (ب) الانتعاش الاقتصادى في الولايات المتحدة . ودرت صناعة السياحة في ذلك العام على برمودا قرابة ١٤٤ مليون دولار برمودى . وذكر وزير السياحة ، ان بشائر المستقبل القريب ، بالنسبة لهذه الصناعة ، تبدو وحسنة .

٣٩ - وأعرب وزير السياحة ، أثناء مناقشة خطاب الحاكم (انظر الفقرة ٣٤ أعلاه) ، عن قلقه لانعدام التحسن في تدريب البرموديين وعن أملهم في ألا يرجأ تشييد كلية التدريب الفندقى الى ما لا نهاية .

دال - التطورات المالية ، النقد والائتمان

٤٠ - تقوم هيئة النقد البرمودية ، في جملة أمور ، باصدار العملة المحلية واستردادها ، وتشرف على المصارف وعلى المؤسسات المالية الأخرى ، وتتحكم في الصرف نيابة عن الحكومة وتسدى النصـح

لها في الشؤون المصرفية والنقدية . ويوسع قانون شركات الودائع ، الذي أصبح ساريا منذ ١ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٤ ، دور هيئة النقد البرمودية في ممارستها لسلطات الاشراف على مثل هذه الشركات توسيعا كبيرا . (انظر الفقرة ٤٣ أدناه) .

٤١ - وتؤدي المصارف المحلية شتى الخدمات للشركات الدولية العاملة في برمودا ، وتشمل أنشطة هذه الشركات ادارة الأموال ، والتأمين والاستثمار ، والملاحة البحرية ، وتسيير العمليات التجارية والمستندات المالية . وفي عام ١٩٧٥ ، بلغ عدد ها ٢٧١ ٣ (٢٨٥٢ في ١٩٧٤) ، ٢٦٣٩ شركة منها معفاة من الضرائب . وقال الحاكم ، في خطابه الأخير ، ان الهيئة التشريعية ستدعى للنظر في أمر اتخاذ تدابير جديدة فيما يتصل بالتجارة الدولية .

٤٢ - وكما لوحظ ذلك سابقا (ك) ، فقد ذكر مصرف برمودا المحدود ومصرف ن . ت . باترفيلد آند صن ، المحدود (وهما أكبر مصرفين في الاقليم ويخضعان أساسا لمراقبة البرموديين ، أن نمو محدودا قد حصل في مواردهما الاجمالية خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٤ . ويتبين من التقرير السنوي لبنك برمودا المحدود ، عن فترة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ان موارده الاجمالية قد ازدادت بمقدار ٢١٩ مليون دولار برمودي فبلغت ٥١٩ مليون دولار برمودي وازاد دخله بمقدار ٥٠٠ ٤٤٤ دولار برمودي فبلغ ٢٣٣ مليون دولار برمودي . وأعرب المصرف عن ارتياحه لهذه النتائج ، " اذا أخذنا بعين الاعتبار التدور العنيف الذي حدث في نسبة الفائدة في الخارج خلال النصف الأول من عام ١٩٧٥ واستمرار ارتفاع نفقات التشغيل " . ولم يتنبأ المصرف بأى توسع جوهري في القطاع المصرفي والقطاعات الأخرى في الاقتصاد البرمودي خلال الشهور المقبلة . وفي فترتي ١٩٧٣ - ١٩٧٤ و ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ، ازدادت الموارد الاجمالية لمصرف ن . ت . باترفيلد آند صن ، المحدود من ٣٦٣ مليون دولار برمودي الى ٣٧٥ مليون دولار برمودي وازداد دخله من ١٠ ملايين دولار برمودي الى ١١٢ مليون دولار برمودي . وذكر المصرف ، في تقريره عن فترة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ، ان المقومات الرئيسية التي أدت الى زيادة الدخل خلال ذلك العام شملت اعادة مبالغ كبيرة من الأموال التي استخدمت في أسواق النقد الدولي وادارة الموجودات بطريقة محافظة ، والزيادة المستمرة في كل أنواع الأعمال التجارية . وورد في التقرير أيضا ان من المعقول أن يتطلع الاقليم الى امكانية الانتفاع من انتعاش الاقتصاد في الولايات المتحدة ، الذي هو انتعاش مستمر ولكن بطيء .

٤٣ - ويمتلك مصرف باركليز الدولي ، المحدود ، التابع للمملكة المتحدة ، ٣٢ في المائة من أسهم مصرف برمودا بروفيدنت ، المحدود ، وهو أصغر مصرف في الاقليم ، بينما تمتلك شركة بروفيدنت المحدودة للاستثمارات والأسهم ٣١ في المائة من الأسهم . وجدير بالذكر انه قدمت مقترحات شتى بين أواخر ١٩٧٤ وأوائل ١٩٧٥ ، لحل المشاكل المالية التي كانت تعاني منها الشركة الأخيرة (ل) . وقد اعتمد أحد تلك المقترحات . وتم تعيين هيئة النقد البرمودية لكي تدير

(ك) المرجع نفسه ، الفقرة ٣٤ .

(ل) المرجع نفسه ، الفقرة ٣٥ .

مؤقتا شؤون شركة بروفيدنت المحدودة للاستثمارات والأسهم بموجب مشروع قانون أصبح سارى المفعول في أوائل شهر أيار/مايو . وخلال تلك الفترة المؤقتة ، التي ينتظر ان تستمر خمس سنوات ، ستحاول هيئة النقد البرمودية ترتيب وحماية ممتلكات شركة بروفيدنت المحدودة للاستثمارات والأسهم والحصول على أقصى الأرباح الممكنة من استثماراتهما بأمل ان يوفر بيع الموجودات في النهاية أموالا كافية لتسديد ديون شركة بروفيدنت المحدودة للاستثمارات والأسهم لأصحاب الودائع والدائنين . وصرح مصرف برمودا بروفيدنت ، في تقريره السنوى لعام ١٩٧٥ ، الذى نشر فى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ، انه قد تكبد خسارة طفيفة بسبب شراكته مع شركة بروفيدنت المحدودة للاستثمارات والأسهم . غير انه بدد كل الشكوك التي كانت تخامر أصحاب الأسهم والجمهور فيما يتعلق بتدخل شؤونها مع شؤون شركة بروفيدنت المحدودة للاستثمارات والأسهم ولذلك فهو يتطلع الى الاضطلاع بدور أهم في انماء برمودا .

هـ - التنوع الاقتصادى

الصناعات التحويلية

٤٤ - استرعى السيد شارب ، وزير المالية ، في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٧٥ ، أنظار المجلس النيابي الى مرفق لبيانه عن الميزانية ، أعده السيد فيليب مار ، المستشار الاقتصادى للحكومة ، يتعلق بتطوير الصناعات التحويلية في برمودا . ويرى السيد مار ، انه لا بد من تحقيق توازن بين تنوع الاقتصاد والتركيز على الأنشطة التي تمتاز بها برمودا نسبيا عن البلدان الأخرى ، وفي المقام الأول أنشطة قطاع الخدمات . فيوجد في الاقليم عدد من الشركات الصناعية ، غير ان مساهمتها في الانتاج المحلى الاجمالي ضئيلة بالمقارنة مع السياحة والتجارة الدولية الى درجة انه حتى لو اتخذت الحكومة أشد التدابير في هذا الصدد ، فلن يؤدى ذلك الى تغييرات طفيفة في الأهمية النسبية للصناعات التحويلية المحلية . ومن بين العوامل التي ذكر السيد مار انها تعرقل توسيع نطاق عمليات الصناعات التحويلية ضيق الأسواق المحلية ، وقلة المواد الأساسية ونقص الأراضي والأيدى العاملة الرخيصة وعدم كفاية موارد الطاقة والمياه . وقال ان نظام الضرائب الحالي لا يتيح مجالات كثيرة ، لاعطاء أصحاب الصناعات مزايا ضريبية هامة . ولا تزال الاعفاءات من الرسوم الجمركية الشكل الرئيسى للمساعدة الحكومية . واذا كان في وسع البلدان الأخرى انتاج سلع بسعر أرخص من سعر انتاجه محليا ، فينبغي ان تكون العوامل المرتبطة (العمالة ، والبيئة ، والعمالة الأجنبية) قوية فعلا لتعويض أضرار التكاليف .

٤٥ - وأعلم السيد شارب المجلس النيابي ان الحكومة عاكفة على دراسة حسنة وسيئات انشاء صناعات تحويلية جديدة بشكل عام ومصنع للجنة بشكل خاص ، قد تلقت طلبا بشأنه . وسوف تأخذ الحكومة في دراستها هذه بعين الاعتبار الملاحظات التي أبداهها السيد مار . وتدرک الحكومة ان بعض الصناعيين المحليين ، ولا سيما العاملين في صناعة المشروبات الغازية غير الكحولية ،

يعانون من مصاعب مالية من جراء النفقات العامة وتكاليف الانتاج والمنافسة الأجنبية . بيد أن السيد شارب ، قال ان الحكومة قد تضطر الى النظر في انتهاج سياسات مختلفة تجاه الصناعات الموجودة من جهة وانشاء صناعات رائدة من جهة أخرى ، رغم ان كل حالة سوف تدرس على حدة حسب ميزاتها ، في نطاق سياسة عامة .

الزراعة وصيد الأسماك

٤٦ - قال السيد شارب ، في بيانه ذاته عن الميزانية ، ان الحكومة تحاول بنشاط اعانة جميع المشتغلين في الصناعتين الرئيسيتين للاقليم : الزراعة وصيد الأسماك ، سواء كانوا أفراد أو منظمات .

٤٧ - وتتولى وزارة الأشغال العامة والزراعة مسؤولية الاشراف على مصائد الأسماك بمساعدة لجنة استشارية في مصايد الأسماك تابعة في ادارتها الى وزارة الزراعة . وفي ٧ آب/اغسطس ١٩٧٥ قال السيد ج . أ . بيرمان ، وهو عضو في حزب برمودا المتحد ورئيس اللجنة الاستشارية لمصائد الأسماك ، في اجتماع عام ان نقص الأموال اللازمة يحول دون انماء هذه الصناعة . والأمل معقود على ان تقوم الحكومة ، في عام ١٩٧٦ " بدفع عجلة هذا القطاع المهم " وذلك بتوفير مبلغ الـ ١٠٠٠٠ دولار برمودي الذي التمسته اللجنة . وأشار الى ان هذا المبلغ سوف يستعمل للاغراض التالية : (أ) الشروع في بناء رصيف نموذجي لتسويق الأسماك لصيادي الأسماك قرب مبنى وزارة البحرية والموانئ ؛ (ب) شراء سفينة أبحاث ؛ و (ج) ادخال الآلات الحاسبة الآلية في وضع احصائيات صيد الأسماك في برمودا . ولا حظ ان الحكومة قد قررت انتهاج سياسة ترمي الى منح الصناعة " قدرا من التأييد " ، وأن خبيرين من الأمم المتحدة أوفدا في الآونة الأخيرة الى الاقليم لاعانة في اعداد طلب رسمي للمساعدة من تلك المنظمة .

واو - الاتصالات وغيرها من المرافق الأساسية

٤٨ - واصلت الحكومة في عام ١٩٧٥ ايلاء اهتمام خاص لشبكة الطرق والمرور وشؤون الطيران المدني ، والملاحة البحرية الدولية والموارد المائية .

٤٩ - وفي أواخر عام ١٩٧٢ (٢) ، نشرت الحكومة تقريرا يتضمن دراسة استقصائية عن مشاكل الطرق والمرور التي يعاني منها الاقليم . ومن بين الخطوات المتخذة على أساس ذلك التقرير ، المقترح الرامي الى تحسين نظام سير الحافلات واتمام بناء محطة مركزية للحافلات . وكما لوحظ في الفقرة ٣٦ أعلاه ، أجل بناء مرآب الحافلات لأسباب اقتصادية . ويجرى الآن اعداد تقرير يحتوى

(م) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (L/5023/Rev.1)، المجلد الخامس ، الفصل الثالث والعشرون ، المرفق ، الفقرة ٤٦ .

على مقترحات بانزال عقوبات مختلفة ، وذلك في محاولة للحد من السرعة ومنع مخالفات المرور الأخرى التي قيل انها تسبب الى مفاتن برمودا وتزيد من الخطر على الأرواح .

٥٠ - وفي عام ١٩٧٤ (ن) ، عدلت أنظمة الطيران المدني بحيث تخوّل السلطة المحلية منح بعض الرخص . وخلال مناقشة خطاب الحاكم ، ذكر السيد ايد نيس ، وزير الخدمات البحرية والجوية ، للمجلس النيابي انه يجري الآن وضع تشريع فيما يتعلق برخص النقل الجوي والملاحة الجوية وإدارة المطارات وتنظيمها . وسوف يمثل هذا التشريع الجديد مراجعة كاملة لكل التشريعات الجوية المتعلقة بالاقليم ، بغية ادخال تغييرات سريعة على هذا المرفق ، وسوف يتضمن بعض الأحكام المتصلة باستئجار الطائرات للرحلات الجماعية ، وبالنقلين غير المباشرين ، مثل وكلاء الشحن .

٥١ - وأعلن رئيس الوزراء ، أثناء هذه المناقشات أن مداولات رسمية تجرى الآن مع حكومة المملكة المتحدة حول مشاكل وضع سجل للملاحة والشحن بهدف انشاء مؤسسة للملاحة البحرية الدولية . ومن أهم النقاط التي هي قيد البحث ، اعادة النظر في القانون الحالي الذي يقضي بأن يكون كبار الموظفين من رعايا المملكة المتحدة اذا ما أرادت سفينة مسجلة في برمودا الوقوف في مرافئ برمودا ، أو المملكة المتحدة أو موانئ أخرى للكومنولث .

٥٢ - وفي عام ١٩٧٥ ، كانت برمودا تستهلك موارد هائلة بمعدل مائة مليون جالون سنوياً . واذا استمرت في الاستهلاك على هذا المعدل يمكن استنفاد مياه الخزانات الطبيعية في ديفونشاير في غضون عشرين سنة . ولتفادي هذا الخطر والأخطار الأخرى التي تهدد البيئة ، صادقت الهيئة التشريعية في بداية ذلك العام ، على مشروع قانون للسيطرة على استخراج المياه الموجودة في ديفونشاير وأربعة خزانات طبيعية أخرى تغطي مساحة ٩٩١ هكتارا . وذكر الحاكم في خطابه انه ستوضع الأنظمة اللازمة لذلك ، وأن ثمة مشروع قانون جديد لمراقبة التزويد بالماء وتوزيعه على السكان سوف يحال الى الهيئة التشريعية للنظر فيه (أنظر الفقرة ٥٣ أدناه) .

زاي - المالية العامة

٥٣ - ذكر السيد شارب وزير المالية في خطاب ألقاه في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٧٥ (أنظر الفقرة ٤٤ أعلاه) ، ان النفقات ، حسب تقديرات الميزانية لفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٦ تبلغ ٦٢٤ مليون دولار برمودي (٤٦٠ . ٠٠٠ دولار برمودي أقل من التقديرات المنقحة لفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٥) ، منها ٥٩٥ مليون دولار برمودي للنفقات المتكررة و ٢٩٩ مليون دولار برمودي للنفقات الانتاجية . وتشمل تقديرات

(ن) المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ ، (A/10023/Rcv.1) ، المجلد الرابع ، الفصل الخامس والعشرون ، المرفق ، الفقرة ٥٢ .

النفقات المتكررة للاعتمادات التالية : التعليم ، ١١٢ مليون دولار برمودي ؛ الخدمات الصحية والاجتماعية (بما فيها المستشفيات) ٩٨ ملايين دولار برمودي ؛ الأشغال العامة ، ٦٣ ملايين دولار برمودي ؛ الشرطة ، ٥٥ ملايين دولار برمودي ؛ السياحة ، ٩٤ ملايين دولار برمودي ؛ الديون العامة ، ٢٣ مليون دولار برمودي ؛ النقل العام ، ٢٦ مليون دولار برمودي ؛ السجون ، ٢٢ مليون دولار برمودي ؛ الزراعة ومصائد الأسماك ، ٢١ مليون دولار برمودي . واقتصرت النفقات الانتاجية لفترة ١٩٧٥-١٩٧٦ ، بوجه عام ، على اتمام الأشغال الضرورية التي تم الشروع فيها خلال العام السابق ، وتحسين المساكن الحكومة التي لا تبلغ المستوى المنشود وتعزز بعض المرافق الأساسية ، بما في ذلك استخراج المياه وتطوير الموارد المائية وحماية البيئة . ولن ترصد سوى مبالغ زهيدة لمشروعين هامين مستقبليين ، هما مشروع الكلية الجديدة للتدريب الفندقية وبناء مرأب للحافلات ، باعتبار ان من غير المحتمل امكن وضع الخطط اللازمة لذلك والموافقة عليها خلال السنة المالية الجارية .

٥٤ - وقال السيد شارب أيضا ان الإيرادات سوف تظل تستند أساسا ، دون اعتبار التدابير الضريبية الجديدة التي اقترحتها الحكومة ، من الرسوم الجمركية ، والضرائب المفروضة على المؤسسات التجارية وضريبة الأرض . ومن المتوقع أن تصل الإيرادات الى ٦٠٩ مليون دولار برمودي ، تاركة بذلك عجزا يقدر بـ ١٦ مليون دولار برمودي . وقال ان من المفروض تغطية هذا العجز عن طريق فرض ضرائب جديدة أو زيادة الضرائب القائمة ، نظرا لأن الأحوال غير ثابتة ولأن الزيادة في الديون العامة غير مستحبة . وتشمل الاجراءات الضريبية المقترحة : (أ) فرض رسم بنسبة ٥ في المائة على أى مبلغ من العملة الأجنبية التي يشتريها احد المقيمين للاستثمار في الخارج ؛ (ب) فرض ضريبة بنسبة ٥ في المائة على مراهنات سباق الخيل ومراهنات كرة القدم ؛ و (ج) زيادة رسوم الدفقة والرسوم الجمركية المفروضة على المراكب ، والسجائر ، والمشروبات الكحولية .

٥٥ - وختم السيد شارب بيانه مكررا رغبة الحكومة في اعداد ميزانية متوازنة لفترة ١٩٧٥-١٩٧٦ دون زيادات كبيرة في الضرائب . وقال ان الحكومة قررت علاوة على ذلك ما يلي : (أ) تخفيض النفقات دون تعريض الخدمات أو السياسات الضرورية الى الخطر ؛ (ب) تفادي زيادة خطر التضخم المالي المحلي ؛ (ج) اتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع استبقاء الأموال البرمودية في الاقليم لتلبية احتياجات الاقليم .

٥٦ - وخلال مناقشة الميزانية في المجلس النيابي ، تحدث أعضاء حزب برمودا المتحد فأيدوا مقترحات السيد شارب . وعلاوة على ذلك ، أعرب السيد شارب عن ارتياحه لخلو حديث أعضاء حزب العمال التقدمي المعارض من أى انتقاد تهجمي . وبعد اختتام المناقشة يوم ١٧ آذار/مارس ، صادق المجلس النيابي على مشاريع القوانين المالية اللازمة لوضع الميزانية موضع التنفيذ .

٥٧ - وقال السيد شارب ، في بيان أدلى به أمام المجلس النيابي يوم ٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ فيما يتعلق بالوضع المالي الحالي للحكومة (أنظر كذلك الفقرة ٣٥ أعلاه) ، ان الدخل

العام سوف ينخفض بحوالي ٢٥ مليون دولار برمودي في فترة ١٩٧٥-١٩٧٦ ، ويعكس هذا الانخفاض تدهور حالة الاقليم الاقتصادية . وقال انه ما لم يتخذ اجراء ما للتعويض ، فمن المحتمل توقع عجز يتجاوز ثلاثة ملايين من الدولارات البرمودية خلال العام . ولذلك فهو يقترح تحقيق ايرادات اضافية بزيادة الرسوم الجمركية على جل الواردات ، وخصوصا السجائر والنفط وبعض المشروبات الكحولية .

٥٨ - وانتقد حزب العمال التقدمي المعارض ، خلال مناقشة خطاب الحاكم ، الحكومة لأنها ، بتخفيضها لنفقاتها الخاصة أو تقييد ها ، انما تعمل على اطالة أمد الركود الاقتصادي في الاقليم . ورأى الحزب ان الأثر الذي سيتراكم بنتيجة اتباع هذه السياسة الضريبية يمثل في زوال القاعدة الضريبية لبرمودا بسرعة ، ذلك لأن الركود الاقتصادي يؤدي الى انخفاض محسوس في الايرادات المستمدة من الرسوم الجمركية ، التي تقوم عليها سياسة الحكومة بصورة رئيسية . واعترف السيد شارب ، في رده ، " بأن الايرادات المستمدة بصفة خاصة من الرسوم الجمركية ، قليلة لا تسد الحاجة " . ولكنه أكد ان " الاختيارات الوحيدة الممكنة هي قبول العجز أو زيادة الايرادات " . وقال انه يعتقد ان التدابير الضريبية المقترحة سوف تكون ذات " منفعة كبيرة للمجتمع المحلي بأسره " .

٥٩ - وفي مذكرة قدمت الى حكومة المملكة المتحدة في آب/اغسطس ١٩٧٥ (أنظر الفقرة ٢٢ أعلاه) ، اتهم الاتحاد الصناعي لبرمودا الحكومة الاقليمية بفرض ضرائب تثقل كاهل المجموعات ذات الدخل المنخفض ودعت الى وضع نظام مباشر وتدرجي للضرائب في برمودا .

٤ - الأوضاع الاجتماعية

ألف - اليد العاملة

٦٠ - يتبين مما ذكرته الدولة القائمة بالادارة ان عدد العمال العاطلين عن العمل عام ١٩٧٤ بلغ ٥٠٠ شخص من مجموع ٢٧٠٠٠ شخص الذين تتكون منهم اليد العاملة . ومع ذلك ، فبالنظر لنقص البرموديين المدربين تدريباً جيداً ، فقد استمر غير البرموديين في الاضطلاع بمعظم الأعمال التي تتطلب مهارات ادارية وتقنية . وتصنف أرقام العمالة على النحو التالي : الفنادق ، ٥٣٣ ؛ عامل ؛ الحكومة ، ٣٠٠ ؛ الشركات المعفاة ، ٢٧٣٧ ؛ البناء ، ٤٥٠ ؛ والمهن الأخرى المتنوعة ١٦٢٨٠ . وخلال مناقشة خطاب الحاكم في المجلس النيابي ، أشار رئيس الوزراء الى ان عدد العاطلين عن العمل الذين سجلوا أسماءهم في منتصف عام ١٩٧٥ قد بلغ ٢٨٣ شخصاً من أصل زهاء ٢٦٠٠٠ شخص تتكون منهم اليد العاملة وعلق حزب العمال التقدمي على هذا البيان ، فأكد على ضرورة تحقيق ما يلي : (أ) وضع مشروع لمكافحة البطالة ؛ (ب) انشاء

مؤسسات لتدريب البرموديين بهدف تمكينهم من تولي المناصب ذات الرواتب الأعلى عوضاً عن غير البرموديين ؛ (ج) جمع احصائيات أدق وذات مغزى أكبر عن البطالة . وقال وزير التعليم رداً على ذلك ، ان الحكومة قد شرعت ، رغم قرارها بتأجيل بناء الكلية الجديدة للتدريب الفندقى ، في تنفيذ برنامج تدريبي لمستخدمى الفنادق (أنظر الفقرة ٧٧ أدناه) .

٦١ - وفي أواخر شهر تشرين الثانى /نوفمبر ، أعلن وزير العمل والهجرة عن انشاء لجنة حكومية تحت رئاسة رئيس دائرة العلاقات العمالية لدراسة مدى انتشار البطالة فى الاقليم . وأضاف قائلاً ان عدد الأشخاص الحائزين على رخص عمل قد خفض الى ما يقدر بـ ٥٠٠ شخص (وكان عدد هم حوالي ٩٠٠ فى منتصف ١٩٧٤) أغلبيتهم من الموظفين الحكوميين ، والعاملين فى الفنادق ، وموظفى الشركات المعفاة ، والمرضات ، وضباط الشرطة ، والمعلمين .

٦٢ - وتتفاوت الأجور ، المبنية أساساً على المهارة ، حسب الصناعات ودخل كل صناعة على حدة . ولا يزال أسبوع العمل يتفاوت تفاوتاً كبيراً حسب المهنة . وتوجد فى الاقليم سبع نقابات تتألف من ثلاث رابطات لأرباب العمل ، واثنين للمستخدمين أساساً فى القطاع الخاص ورابطة لموظفى الحكومة وأخرى للمعلمين . ويبلغ مجموع عدد النقابيين المسجلين ٦٢٦ ٧ شخصاً ، منهم ٧٧٧ ٥ عضواً مسجلين فى الاتحاد الصناعى لبرمودا . وزاد عدد المرات التى توقف فيها العمال عن العمل من مرة واحدة فى عام ١٩٧٣ (شارك فيها ٤٩٤ عامل وتسببت فى ضياع ٦١٣ ٣ ساعة عمل فرد) ، الى ٥ مرات فى عام ١٩٧٥ (شارك فيها ٥٥٦ عاملاً ، تسببت فى ضياع ٤٤٤ ٨ ساعة عمل فرد) .

٦٣ - وفى يومي ٣ و ٢٤ آذار/مارس ١٩٧٥ على التوالي ، صادق المجلس النيابى والهيئة التشريعية على مشروع قانون بعنوان " قانون العلاقات العمالية ، لعام ١٩٧٥ " وذلك على الرغم من الاعتراضات الشديدة التى لقيها من جانب حزب العمال التقدمى المعارض . وأهم ابتكار ورد فى هذا القانون هو انشاء محكمة تحكيم دائمة للنظر فى المنازعات فى الخدمات الأساسية وأيضاً فى تلك التى يحيلها اليها وزير العمل والهجرة بموافقة الأطراف المعنية . ويقضى هذا القانون بتوسيع الخدمات الأساسية الى ثلاثة عشر ، وذلك باضافة ما يلي : (أ) خدمات الموانئ وأحواض السفن بما فى ذلك ارشاد السفن وعملية قطر السفن وتصفيقها (لا علاقة لها بسفن الرحلات البحرية) ؛ (ب) المنارات ؛ (ج) مراقبة حركة المرور الجوية والبحرية ؛ (د) تزويد الطائرات بالوقود وصيانتها (حسب ما تقتضيه الضرورة للمحافظة على الخدمات الأساسية) ؛ (هـ) شحن وتفريغ البريد ، والمؤونات الطبية ، والمواد الغذائية ، وعلف الأبقار والدواجن وجميع التوريدات اللازمة للمحافظة على أية من الخدمات الأساسية المحددة ؛ (و) النقل وصيانة وسائل النقل اللازمة لاستمرار أية خدمة أساسية ؛ (ز) الهاتف والبرق والمواصلات السلكية واللاسلكية مع ماوراء البحار .

٦٤ - وينبغى بموجب القانون ، الاشعار بنية الاضراب فى خدمة من الخدمات الأساسية قبيل

تنفيذه بواحد وعشرين يوما ، ولكن يجب أن يحدد الاشعار أيضا " نوع الاجراء الصناعي الذى سيتخذ ، ما اذا كان ذلك اغلاقا للمصنع ، أو اضرابا أو عدم انتظام في العمل الصناعي دون الاضراب " . ويحرم هذا القانون الاضراب ، أو اغلاق المصنع أو عدم انتظام العمل الصناعي في احدى الخدمات الأساسية الا اذا تم اطلاق رئيس دائرة العلاقات العمالية على ذلك النزاع ولم يحله الوزير الى المحكمة قبل انتهاء مدة الاشعار . ويحق للوزير ان يحيل مثل هذا النزاع الى المحكمة للتحكيم الالزامي .

٦٥ - وبعد صدور القانون ، حدثت بضع منازعات عمالية ، بقيت اثنتان منها بدون حل حتى نهاية كانون الأول / ديسمبر . وأسفرت احدى المنازعات عن قيام حوالي ٥٠٠ عامل من الاتحاد الصناعي لبرمودا بتنظيم مسيرة احتجاج تحت قيادة رئيس الاتحاد ، من هاملتون الى القاعدة الجوية البحرية التابعة للولايات المتحدة ، مطالبين بالاعتراف باتحادهم وبحقوق البرموديين الذين تستخدمهم شركة كيمونز ويلسون للبناء في الأجازة المرضية والعطلة والتقاعد . وانتهت المسيرة بتدخل حكومتى لبرمودا والولايات المتحدة ومفاوضات مطولة ، فيران هذه المفاوضات لم تسفر عن أية تسوية حتى نهاية كانون الأول / ديسمبر . وتنازع الاتحاد الصناعي لبرمودا أيضا مع مجلس النقل العام . وقد رفض المجلس طلب الاتحاد الصناعي لبرمودا إعادة أربعة عمال كانوا قد فصلوا لأسباب تأديبية . وأدى هذا العمل الى اضراب شنه مستخدمو الحافلات (الباصات) يوم ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر شمل الاقليم بأسره . وفي أواخر كانون الأول / ديسمبر ، تقدم الاتحاد الصناعي لبرمودا ببعض المقترحات لتسوية النزاع ، ومن بينها إعادة توظيف العمال المطرودين ، فيران المجلس رفض اعادتهم قبل استكمال اجراءات الوساطة او التظلمات .

باء - الاسكان

٦٦ - بدأت مؤسسة الاسكان البرمودية ، وهي هيئة مؤسسية ، في العمل عام ١٩٧٤ ، اسندت اليها مسؤولية ايجاد حل للنقص الذى تعاني منه برمودا فيما يتعلق بالمساكن . ويقوم بتنظيم شؤونها مجلس ادارة يتألف من تسعة أعضاء على رأسهم القائد جوفرى كيتسون .

٦٧ - وفي ٨ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٥ ، نشرت جريدة محلية أول تقرير سنوى لمؤسسة اسكان برمودا عن الفترة الممتدة من تاريخ تعيين المجلس في ١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٤ وحتى نهاية السنة المالية الأولى الكاملة في ٣١ آذار / مارس ١٩٧٥ . وذكر رئيس مجلس الادارة ، ان النقص الكبير في المنازل المعدة للايجار ، سيتم تداركه الى حد بعيد ، بواسطة المائتين وخمسين منزلا التي هي الآن قيد البناء في القاعدة الجوية البحرية التابعة للولايات المتحدة والستين منزلا الأخرى التي ينتظر أن تشيد في دنييلز هيد في سومرست من أجل الجنود الكنديين .

٦٨ - وجاء في التقرير ان مؤسسة الاسكان البرمودية ستركز جهودها ، في أول الأمر ، على توفير مساكن جديدة للملكية الخاصة . وقد اتخذت الحكومة خطوة هامة في هذا المضمار فشيدت قرابة

١٥٠ وحدة سكنية ببروسبكت وسيدر بارك ، بيعت كلها على أساس عقود مدتها ٩٩ سنة مع رهون عقارية لمدة ٢٥ سنة وتعتزم مؤسسة الاسكان البرمودية الاستمرار في مساندة هذه الطريقة لتمويل المساكن الخاصة (شريطة ان تستجيب لمعاييرها وأن تكون ضمن حدود امكانياتها التمويلية) بمنحها لغاية ٨٥ في المائة من قيمة الملكية المعنية كرهن عقارى أول لفترة تمتد من ١٥ الى ٢٥ سنة . وقد رصدت الحكومة مبلغ ٥٠٠٠٠ دولار برموى لمؤسسة الاسكان البرمودية بالاضافة الى الدخل الزهيد الذى يتأتى من المجموعات السكنية في بروسبكت وسيدر بارك والذى حوّل اليها . واستعملت مؤسسة الاسكان البرمودية كل أموالها لمد من يشيدون مساكنهم الخاصة (٤٩ في المجموع) برهون عقارية طويلة الأجل . وبعد التشاور مع وزارة المالية ، قررت مؤسسة الاسكان البرمودية ان تقترض الأموال اللازمة على أساس سنوى لتلبية تقديرات احتياجاتها بأفضل فائدة يمكن الحصول عليها .

٦٩ - واستنادا الى المعلومات الصادرة عن وزارة المالية اقترضت مؤسسة الاسكان البرمودية ٣٥ ملايين دولار برموى في أواخر ١٩٧٥ ، وذلك بصورة أساسية لتزويد ذوى الدخل المتوسط المنخفض بالمساكن .

جيم - الصحة العامة

٧٠ - يوجد في برمودا مستشفيان : (أ) المستشفى التذكارى للملك ادوارد السابع (٢٣٠ سرير) وهو مستشفى عام ، يقدم خدمات طبية متخصصة وفيه جناح خاص للمرضى بأمراض الشيخوخة يضم ٩٠ سريرا . (ب) مستشفى سان برندان (١٧٠) سريرا ، يعالج الأمراض العقلية . وتتوفر العناية الطبية أيضا عن طريق أطباء يعملون لحسابهم الخاص ، وثلاث عيادات صحية حكومية . ويتعين على المرضى في المستشفيات دفع أجور المعالجة ولكن الذين لا يستطيعون دفع الأجور بالكامل يتلقون مساعدة ، من الاعانات الحكومية ومشاريع التأمين بصفة رئيسية .

٧١ - وتجدر الإشارة (س) الى ان وزير المالية أنهى الى المجلس النيابي في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ان الحكومة عاكفة على دراسة وسائل تمويل تكاليف تشغيل المستشفى لمعرفة ما اذا كان من الممكن تمويل المستشفيات دون الاعتماد على الاعانة التي تقدمها الحكومة ، وربما عن طريق اشتراكات تأمينية يدفعها أصحاب العمل والعمال على السواء ، شريطة تكييفها لمواجهة التكاليف المتصاعدة .

٧٢ - وفي ٢٥ تموز / يولييه ١٩٧٥ ، صدر كتاب أبيض يهتم على الاستنتاجات التي خلصت اليها الحكومة بالنسبة لتقرير أعدته مستشارها ، السيد اوستن بييج يتعلق ببرنامج التأمين الاجتماعي ، وعلى الخصوص الرعاية الطبية . وأجرى السيد اوستن بييج ، عند نظره في وسائل تمويل هذه الرعاية الطبية ، دراسة مقارنة لثلاثة نظم بديلة للاشتراكات التأمينية :

(س) المرجع نفسه ، الفقرة ٧٢ .

(أ) قسط موحد للتأمين يدفعه العمال ، يضاف اليه مبلغ مقطوع لتغطية نفقات الأشخاص الذين يتلقون اعانات من الحكومة ؛

(ب) قسط موحد تضاف اليه نسبة من الاشتراك تحسب على أساس الأجور والرواتب — ويدفعها العمال لتغطية نفقات الأشخاص الذين يتلقون الآن اعانة من الحكومة ؛

(ج) اشتراك محسوب على أساس الأجور والرواتب ، بنسبة ثابتة تطبق على كل الأجور والرواتب التي تتراوح بين ١٣٠٠ دولا ر برموى و ١٥٠٠ دولا ر برموى كل سنة .

ويعتقد السيد بيچ ان البديل الثالث من شأنه ان يوزع الأعباء فيما يتعلق بمستويات الأجور والرواتب توزيعا عادلا دون أن يثقل كاهل اى من المستويات بعبء لا لزوم له . وهو يوصي ، ففي جملة أمور ، بأن يدفع كل من صاحب العمل والعامل ٢٥ في المائة من راتب العامل كاشتراك في التأمين الطبي ، كما ينبغي للعامل الذى يعمل لحسابه ان يدفع مثل هذا التأمين . وقد وجدت الحكومة في توصيات السيد بيچ مزايا عظيمة ووافقت على ان يدفع غير المقيمين رسوما اضافية لخدمات الطبية .

٧٣ — وتقدم السيد بيچ ، في تقريره ، بتوصيات تتعلق بأمر أخرى ، بما في ذلك التعويضات الممنوحة للعاملين ، والمعاشات ، والرعاية الطبية ، والصيديليات ، والمساعدة الاجتماعية ، وخدمات العناية . وصرحت الحكومة ، في تعليق عام ، على التقرير ، بأن كل توصيات السيد بيچ ، باستثناء تلك التي تتعلق بالرعاية الطبية ، " يجب ان تعتبر جزءا من برنامج طويل الأجل ستتابع دراسته " ، وبأن الهدف منه أولا وقبل كل شيء هو وضع " برنامج للتأمين الاجتماعي يتكيف ويمول ، اقتصاديا ، من ذاته " .

٧٤ — وصرح الحاكم ، في خطابه الأخير ، ان الكتاب الأبيض قد أثار مناقشة هامة بين أفراد المجتمع ، وقد أدى الى توضيح الغرض من التوصيات الواردة في تقرير السيد بيچ وكذلك الى بلورة مواقف الجمهور تجاه البرنامج المقترح . وقال ان الحكومة عاكفة الآن على اعداد مشروع قانون أخذ بعين الاعتبار جميع هذه الظروف . وسوف يحال الى الهيئة التشريعية لتوسيع نطاق أحكام التشريع الحالي المتعلق بالتأمين الطبي وتعديله . وتقضي الترتيبات المقترحة بان يدفع جميع المقيمين البالغين قسطا موحدا لقاء الرعاية الطبية وبأدخال نظام ينبغي بموجبه لجميع العاملين ان يدفعوا رسما اضافيا يقطع من أجورهم . وسوف تستمر الحكومة في مواجهة تكاليف رعاية الأطفال في المستشفيات . وقال الحاكم كذلك ان التشريع المتعلق بتنظيم الصيدليات ، والصيدالة والمستحضرات الصيدلانية سوف يقدم بعد حين .

٧٥ — وفي حزيران / يونيه ١٩٧٥ ، قدم برنامج الأمم المتحدة الانمائي مساعدة بمبلغ ٢٠٠ ٥٤٩ دولا ر أمريكي لتغطية جزء من تكاليف المشروع الاقليمي لتعليم وتدريب المساعدين الصحيين (الخدمات شبه الطبية) في بلدان الكومنولث الكاريبي . ويبلغ مجموع تكاليف هذا المشروع ٢٥٥ مليون دولا ر من دولا رات الولايات المتحدة ، تتكفل البلدان ال ١٧ المساهمة فيه (ومن بينها برموى) بدفع الفرق ، ومن المنتظر أن ينتهي المشروع في غضون سنتين .

٥ - الأوضاع التعليمية

٧٦ - التعليم في برمودا مجاني والزامي بالنسبة لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٦ عاما . وتشرف الحكومة على معظم المدارس الموجودة في الاقليم . وفي نهاية عام ١٩٧٤ ، كان يوجد في الاقليم ١٨ مدرسة حكومية وأربعة مدارس خاصة للتعليم الابتدائي الذي يغطي السنوات السبع الأولى من الدراسة ، وبلغ مجموع عدد التلاميذ المسجلين فيها ٧٠٠٠ تلميذ . وعلى مستوى التعليم الثانوي كان هناك تسع مدارس ثانوية حكومية وخمسة مدارس خاصة بلغ مجموع عدد التلاميذ المسجلين فيها ٥٠٠٠ تلميذ . أما نسبة المدرسين بالمقارنة مع التلاميذ فقد كانت في المدارس الابتدائية والثانوية الحكومية ١ لكل ٢٥ و ١ لكل ١٥ على التوالي . وتشمل المعاهد المتخصصة ١٠ دور حضانة لما قبل سن المدرسة تديرها الحكومة ، وتضم ٥٠٠ طفل في سن الرابعة ؛ ومركزا تدريبيا نهائيا وورشة مسقوفة للتدريب العملي للأولاد المعوقين الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و ٢١ سنة .

٧٧ - ومرافق التعليم العالي في الاقليم محدودة . وتضم كلية برمودا ثلاثة أقسام (الدراسات الأكاديمية ، التجارة والتكنولوجيا وتكنولوجيا الفنادق) وتوفر تعليمًا على مستوى عال . وفي عام ١٩٧٤ ، كانت الكلية تضم ٤٦ طالبا متفرغين للدراسة . وقد أرجئ بناء كلية التدريب الفندقية الجديدة ، نظرا لنقص الأموال اللازمة لذلك . وخلال مناقشة خطاب الحاكم في المجلس النيابي ، عارضت وزيرة التعليم تأجيل المشروع الى ما لا نهاية ، وألحت على الحاجة الماسة الى توفير التدريب الأساسي في هذا الميدان من أدنى مستوى الى مستوى الادارة المتوسطة وما فوقها . وأكدت على ان التدريب العملي قد بدأ بالفعل في اطار البرامج الصيفية التي تنظمها كلية برمودا . وأعلنت أيضا ان الحكومة سوف تفسح المجال للطلبة البرموديين المؤهلين يتابعوا مقررا تدريبيا عن المهارات الادارية والتنظيمية لمدة ثلاث سنوات في جامعة كورنيل بالولايات المتحدة . وذكرت الوزيرة ، ان ايفاد عشرين طالبا كل سنة الى الجامعة يكلف الحكومة مبلغ ٥٠٠٠٠ دولار برمودي ، في حين ان انشاء كلية في الاقليم لـ ٢٥٠ طالبا على أساس تكفلهم بدفع أجور التعليم بكلف أقل من ذلك .

٧٨ - ولا يوجد في برمودا معهد لتدريب المعلمين ، ولكن الحكومة تقدم ٧٥ منحة دراسية لتدريب المعلمين في الخارج (٢٠٠٠ دولار برمودي في السنة لمدة ثلاث سنوات كحد أقصى) . كما تقدم أكثر من ٤٠٠٠٠ دولار برمودي سنويا في صورة منح دراسية وقروض للطلاب الذين يتلقون تعليمًا عاليًا في الخارج . وتعطى هذه المنح الدراسية للطلاب الذين يتمتعون بأعلى درجة من المؤهلات الأكاديمية . وبناء على اقتراح من حركة "برمودا للبرموديين" ، ستأخذ الحكومة ، على كل حال ، بعين الاعتبار الاحتياجات المالية للطلاب الذين يرغبون في متابعة دروسهم في الجامعات ابتداءً من منتصف عام ١٩٧٦ .

٧٩ - وأعلن وزير التعليم ، خلال عام ١٩٧٥ ، عن ادخال اصلاحات على النظام التعليمي . وتستهدف المقترحات الأساسية في هذا الصدد : (أ) الزيادة من فعالية ومسؤولية إدارة التعليم ؛ (ب) تحسين سلوك التلاميذ وتعزيز الانضباط في المدارس ؛ (ج) اعطاء دروس في المدارس الثانوية عن تاريخ برمودا ، ونظام حكمها واقتصادها ؛ (د) مواصلة التقدم في عملية ادماج النظام الدراسي للاقليم ، التي بدأت في عام ١٩٧١ .

٨٠ - وقد ر مجموع النفقات الحكومية على التعليم في عام ١٩٧٥ - ١٩٧٦ بمبلغ ١١٢ مليون دولار برمودي ، أي بزيادة ٧٥ في المائة على العام السابق .

الفصل الثامن والعشرون
(A/31/23/Add.9 (Part II))

جزر فرجـن البريطانية

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٧٨	١٣-١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٧٩	١٤	باء - قرار اللجنة الخاصة
		مرفق : تقرير بعثة الامم المتحدة الزائرة الموفدة لجزر فرجـن
٨٢		البريطانية ، ١٩٧٦

الفصل الثامن والعشرون

جزر فرجن البريطانية

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - قررت اللجنة الخاصة ، بموافقتها في جلستها ٢٧٠ المعقودة في ١٨ شباط /فبراير ١٩٧٦ على التقرير الثامن والسبعين للفرق العامل (A/AC.109/L.1066) ، في جملة أمور ، أن تحيل مسألة جزر فرجن البريطانية الى اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة للنظر فيها وتقديم تقرير بشأنها .
- ٢ - ونظرت اللجنة الخاصة في البند في جلساتها ٢٥١ و ٢٩١ و ٥٤١ الى ٥٦١ المعقودة بين ١٠ شباط / فبراير و ١٧ أيلول /سبتمبر .
- ٣ - وأخذت اللجنة الخاصة في الاعتبار ، عند نظرها في البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، بما في ذلك على وجه الخصوص القرار ٣٤٨١ (د - ٣٠) المؤرخ في ١١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٥ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وفي الفقرة ١١ من هذا القرار طلبت الجمعية العامة ، في جطة أمور ، الى اللجنة الخاصة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذاً فورياً وتاماً في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها والقيام خاصة ... بوضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين " . وقد أخذت اللجنة بعين الاعتبار قرار الجمعية العامة ٣٤٢٧ (د - ٣٠) المؤرخ في ٨ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٥ بشأن أربعة أقاليم ، بما فيها جزر فرجن البريطانية ، الذي رجحت الجمعية العامة للجنة الخاصة في الفقرة ٩ منه " أن تواصل التماس أفضل الطرق والوسائل لتنفيذ الاعلان فيما يخص ... جزر فرجن البريطانية ... ، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثات زائرة ، بالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة " .
- ٤ - وفي الجلسة ٢٥١ المعقودة في ١٠ شباط /فبراير ، أخطر الرئيس للجنة الخاصة أنه لاحقاً لمشاوراته مع مثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة بشأن مسألة ايفاد بعثات زائرة الى " الأقاليم " (انظر الفصل الثالث من هذا التقرير (A/31/23/Rev.1 ، المجلد الأول)) فقد دعت حكومة المملكة المتحدة اللجنة الى ايفاد بعثة زائرة مؤلفة من ثلاثة أعضاء الى جزر فرجن البريطانية .
- ٥ - في الجلسة ٢٩١ المعقودة في ١ نيسان /ابريل أعلن الرئيس أن مندوب سيراليون الدائم لدى الأمم المتحدة سيرأس البعثة . وفي الجلسة ذاتها قررت اللجنة الخاصة أن تطلب الى الرئيس أن يجري المشاورات اللازمة بغية تعيين عضوي البعثة الآخرين وايفادها في وقت مبكر الى جزر فرجن البريطانية .

- ٦ - ووفقا للمقرر المتخذ في الجلسة ١٠٢٩ ، أعلن الرئيس بعد ذلك أن البعثة الزائرة ستتألف من مثليي سيراليون والجمهورية العربية السورية وفيجي .
- ٧ - وقد شارك ممثل المملكة المتحدة ، بوصفها الدولة المعنية القائمة بالادارة ، في عمل اللجنة خلال نظرها في الهند .
- ٨ - وفي الجلسة ١٠٥٤ المعقودة في ١٠ أيلول/سبتمبر وفي ضوء المشاورات التي أجراها الرئيس ، ناقشت اللجنة الخاصة مسألة جزر فرجن البريطانية مباشرة في جلسة عامة وذلك على أساس قرار اتخذته اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة في جلستها ٢٦٤ المعقودة في ٢٤ آذار/مارس.
- ٩ - وفي الجلسة ذاتها ، قدم ممثل سيراليون ، بوصفه رئيس البعثة الزائرة ، تقرير البعثة (انظر مرفق الفصل الحالي) . وفي نفس الجلسة أيضا رحب الرئيس بالسيد و. و. والاس ، حاكم جزر فرجن البريطانية ، والسيد ويلارد ويتلي ، وزيرها الرئيسي (A/AC.109/PV.1054 and Corrigendum).
- ١٠ - وفي الجلسة ١٠٥٥ المعقودة في ١٣ أيلول/سبتمبر ، أدلى مثلا الجمهورية العربية السورية وفيجي ، بوصفهما عضوين في البعثة الزائرة ، ومثلانندونيسيا ببيانات (A/AC.109/PV.1054 and Corrigendum).
- ١١ - في الجلسة ١٠٥٦ المعقودة في ١٣ أيلول/سبتمبر ، عرض ممثل استراليا مشروع قرار (A/AC.100/L.1134) اشتركت في تقديمه اثيوبيا ، واستراليا ، واندونيسيا ، وترينيداد وتوباغو ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والجمهورية العربية السورية ، وسيراليون ، وفيجي ، والهند .
- ١٢ - في الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة الخاصة مشروع القرار (A/AC.109/L.1134) دون اعتراض (انظر الفقرة ١٤ أدناه) .
- ١٣ - في ٢٣ أيلول/سبتمبر أحيل نص القرار (A/AC.109/542) الى الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة لاستعراضه نظر حكومته اليه .

باء - قرار اللجنة الخاصة

- ١٤ - فيما يلي نص القرار (A/AC.109/542) الذي اعتمدته اللجنة الخاصة في جلستها ١٠٥٦ المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر والمشار اليه في الفقرة ١٢ أعلاه :
- ان اللجنة الخاصة ،
- ان تشير الى قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،
- وقد درست تقرير البعثة الزائرة التابعة للأمم المتحدة والموفدة الى الاقليم في أيار/

مايو ١٩٧٦ (١) بدعوة من الدولة القائمة بالادارة ، وهي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، وقد استمعت الى بيان رئيس البعثة الزائرة (٢) ،

وقد استمعت أيضا الى بياني (٣) الدولة القائمة بالادارة والوزير الرئيسي لجزر فرجن البريطانية ،

وان ترحب باستمرار مشاركة الدولة القائمة بالادارة في عمل اللجنة الخاصة المتعلقة بالأقاليم الواقعة تحت ادارة المملكة المتحدة وباستعداد الدولة القائمة بالادارة للسماح بدخول البعثات الزائرة التابعة للأمم المتحدة الى الأقاليم الواقعة تحت ادارتها ،

١ - تقر تقرير البعثة الزائرة التابعة للأمم المتحدة الى جزر فرجن البريطانية ، ١٩٧٦ ، والنتائج والتوصيات الواردة فيه ؛

٢ - وتعرب عن تقديرها لأعضاء البعثة الزائرة لما أنجزوه من عمل بناءً للدولة القائمة بالادارة ولحكومة جزر فرجن البريطانية لتعاونهما الوثيق مع البعثة ولما قدمته من مساعدة لها ؛

٣ - وتؤكد من جديد ، حق شعب جزر فرجن البريطانية ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفق اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

٤ - وترجو ، من الدولة القائمة بالادارة أن تواصل اتخاذ كافة التدابير اللازمة للاسراع بعملية إنهاء الاستعمار في الاقليم وفقا للاحكام ذات الصلة بهذا الموضوع من ميثاق الأمم المتحدة والاعلان ؛

٥ - وتلاحظ أن الدستور المعدل لجزر فرجن البريطانية ، الذي سيدخل حيز النفاذ في وقت لاحق من هذا العام ، يمثل خطوة هامة في تحقيق عملية إنهاء الاستعمار ؛

٦ - وتعرب عن الأمل في أن تبيّن الخبرة المكتسبة في المرحلة الدستورية التالية الطريق نحو المشاركة المستمرة التزايد لأهالي الجزر في الهيئات المركزية للحكومة ونحو البلوغ السريع لمقاصد الاعلان المتضمن في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ ؛

(١) انظر المرفق لهذا الفصل .

(٢) A/AC.109/PV.1054 and Corrigendum .

(٣) المرجع نفسه .

٧ - وتلخيص وجهة نظر البعثة الزائرة القائلة بأن التدابير الرامية الى النهوض بالانماء الاقتصادي لجزر فرجن البريطانية هي عنصر هام في عملية تقرير الحسير ، وتعرب عن أملها في أن توالي الدولة القائمة بالادارة تعزيز وتوسيع برنامجها للمعونات المالية والانمائية ؛

٨ - وترجو من الدولة القائمة بالادارة ، في ضوء النتائج والتوصيات التي خلصت اليها البعثة الزائرة ، أن تواصل استخدام المساعدة التي تقدمها الوكالات المتخصصة والهيئات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة في انماء اقتصاد الاقليم وتقويته ، وترجو من الوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى الاستجابة بشكل مناسب لاحتياجات الانماء في فرجن البريطانية ؛

٩ - وترجو كذلك من الدولة القائمة بالادارة أن تعتمد ، بالتشاور مع حكومة جزر فرجن البريطانية ، الى ايلاء اهتمام خاص لسألة تدريب الموظفين المحليين المؤهلين ؛

١٠ - وتقرر ، مع مراعاة أية توجيهات قد تصدرها الجمعية العامة بهذا الخصوص في دورتها الحادية والثلاثين ، أن تستمر في دراسة هذه المسألة على نحو كامل في دورتها التالية في ضوء النتائج التي خلصت اليها البعثة الزائرة ، ومن بينها امكان ايفاد بعثة زائرة أخرى في وقت مناسب ، بالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة .

مرفق *

تقرير بعثة الامم المتحدة الزائرة الموفدة الى
جزر فرجن البريطانية عام ١٩٧٦

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٨٤	١٠ - ١ مقدمة
٨٦	٩٢ - ١١ ألف - معلومات عن الاقليم
١٠٥	١٥٣ - ٩٣ با* - برنامج الزيارات والاجتماعات
١١٥	١٧٠ - ١٥٤ جيم - الملاحظات والنتائج والتوصيات

التذييلات

١١٩	الأول - برنامج زيارة البعثة الزائرة التابعة للأمم المتحدة الموفدة الى جزر فرجن البريطانية ، عام ١٩٧٦
١٢٣	الثاني - اقتراح بتعديل أمر " دستور " جزر فرجن لعام ١٩٦٧ ، بصيغته المعدلة ، أقره المجلس التشريعي يوم ٣٠ نيسان / ابريل ١٩٧٦
١٢٥	الثالث - جزر فرجن البريطانية : الايرادات والنفقات الحكومية ، ١٩٠٠ - ١٩٧٤
١٢٦	الرابع - جزر فرجن البريطانية : موجز المعونة المقدمة من الدولة القائمة بالادارة عن الفترة ما بين عامي ١٩٧٠ - ١٩٧٥
١٢٧	الخامس - جزر فرجن البريطانية : تكون الصادرات المحلية وقيمتها في الفترة ما بين عامي ١٩٦٠ - ١٩٧٤
١٢٨	السادس - جزر فرجن البريطانية : منشأ المستوردات في الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٤

المحتويات (تابع)

الصفحة

١٣٠	السابع - جزر فرجن البريطانية : الميزان التجارى ، ١٩٦٠ - ١٩٧٤
	الثامن - جزر فرجن البريطانية : عدد الموظفين حسب الجنسية
١٣١	والصناعة ، حزيران / يونيه ١٩٧٣ ، وحزيران / يونيه ١٩٧٤
	التاسع - جزر فرجن البريطانية : المعدل المقدر لدخل الموظفين
	حسب الصناعة ، حزيران / يونيه ١٩٧٣ ، وحزيران / يونيه
١٣٢	١٩٧٤
	العاشر - جزر فرجن البريطانية : شهادة الثقافة العامة (G.C.E.) :
١٣٣	نتائج امتحانات المستوى "المادى" ١٩٦٥ - ١٩٧٤
	الحادى عشر - مذكرة قدمتها السيدة فوكنر من جزيرة انيفادا الى البعثة
	الثاني عشر - مقالة افتتاحية نشرتها جريدة "ايلاند صن" (جزر فرجن -
١٣٥	البريطانية في عددها الصادر يوم ٨ ايار / مايو ١٩٦٧
	الثالث عشر - مذكرة حول معونة مالية قدمتها الدولة القائمة بالادارة الى
١٣٧	البعثة
١٣٩	الرابع عشر - خريطة لجزر فرجن البريطانية

مقدمة

١ - الاختصاص

١ - اتخذت الجمعية العامة ، في دورتها الثلاثين ، القرار ٣٤٢٧ (د - ٣٠) المؤرخ في ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ ، بشأن أربعة أقاليم واقعة في منطقة الكاريبي (بما فيها جزر فرجن البريطانية) ، الذي ورد في جزء منه ما يلي :

" وان تضع نصب عينيها النتائج البناءة التي تحققت نتيجة لزيارات البعثات الزائرة السابقة التي أوفدت الى الأقاليم المستعمرة ، وان تكرر اعلان اقتناعها بأن ايغاد مثل هذه البعثات أمر لا غنى عنه لتأمين الحصول على المعلومات الكافية والمباشرة فيما يتعلق بالأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذه الأقاليم ، وبآراء شعوب تلك الأقاليم ورغباتها وأمانيتها ،

...

" ٧ - وترحب بالموقف الإيجابي الذي تتخذه الدولة القائمة بالادارة بشأن استقبال بعثات زائرة تابعة للأمم المتحدة في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها ، وترجو من رئيس اللجنة الخاصة مواصلة مشاوراته بقصد ايغاد بعثة زائرة ، حسب المقتضى ؛ "

٢ - وفي الجلسة ١٠٢٥ للجنة الخاصة ، المعقودة في ١٠ شباط / فبراير ١٩٧٦ ، أعلن الرئيس أنه استنادا الى المشاورات التمهيدية مع الدول المعنية القائمة بالادارة (بما في ذلك حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) ، على اللجنة أن تفكر في ايغاد بعثة زائرة الى جزر فرجن البريطانية (A/AC.109/PV.1025) .

٣ - وفي الجلسة ١٠٢٩ ، المعقودة في ١ نيسان / ابريل ، أعلن الرئيس أن السيد ادوارد ويلموت بلايدن الثالث ، الممثل الدائم لسيراليون لدى الأمم المتحدة ، قد وافق على ترؤس البعثة الى جزر فرجن البريطانية . وعقب اختتام المشاورات ذات الصلة ، تمت تسمية العضوين الآخرين في البعثة وفق القرارات التي اتخذتها اللجنة في جلستها ١٠٢٥ (A/AC.109/PV.1029) .

٢ - تكوين البعثة

٤ - تألفت البعثة على النحو التالي :

السيد ادوارد و. بلايدن الثالث	سيراليون (رئيسا)
السيد سامي خليل	الجمهورية العربية السورية
السيد اريوداي لال	فيجي

٥ - وقد رافق البعثة موظفو الأمانة العامة التالية أسماؤهم : السيد أ. ز. نسيلاوسواي ، أميناً رئيسياً للبعثة ؛ والسيد كينيث ن . جوردان موظفاً سياسياً / إدارياً لها ؛ والسيدة دافني طومسون ، سكرتيرة .

٦ - ورافق البعثة المفودة الى الجزر أيضاً السيد توماس ل . ريتشاردسون ، السكرتير الأول في البعثة الدائمة للمملكة المتحدة الى الامم المتحدة ، وقدم لها مساعدة قيمة للغاية .

٣ - برنامج الزيارة

٧ - وصلت البعثة الى رود تاون ، العاصمة ، في ٢ أيار / مايو ١٩٧٦ وبقيت في الاقليم حتى ٩ أيار / مايو . وأثناء اقامتها ، زارت البعثة جزر تورتولا وانيغادا وفرجن كوردا ويوست فان دايك . وبعد عودتها الى نيويورك زارت البعثة لندن فيما بين ١٦ و ١٩ أيار / مايو للتشاور مع حكومة المملكة المتحدة . ويرد برنامج زيارة البعثة في التذييل ١ لهذا التقرير .

٤ - شكر وامتنان

٨ - تود البعثة أن تسجل تقديرها العميق لما أبدته نحوها حكومة المملكة المتحدة من حفاوة ولما قدمته اليها من تعاون وثيق ومساعدة خلال المشاورات التي جرت في لندن .

٩ - ويود أعضاء البعثة أيضاً أن يعربوا عن عميق امتنانهم لحكومة وشعب جزر فرجن البريطانية لما أبدياه نحوهم من تعاون وحفاوة بالغة أثناء اقامتهم في الاقليم .

١٠ - وتود البعثة أن تعرب بشكل خاص عن تقديرها للسيد و . و . والاس ، الحاكم ، والسيد ويلارد ويتلي ، الوزير الرئيسي ، وزملائه في المجلسين التنفيذي والتشريعي لتيسيرهم عمل البعثة .

ألف - معلومات عن الاقليم

١ - وصف عام

١١ - تتألف جزر فرجن البريطانية من حوالي ٣٦ جزيرة وجزيرة ، منها ١٦ جزيرة مأهولة فقط . وتغطي هذه الجزر مساحة مجموعها ١٥٢٨ كيلومترا مربعا وتقع على مسافة نحو ٩٦ كيلومترا شرقي بورتوريكو و ٢٢٥ كيلومترا الى الشمال الغربي من سانت كيتس . وأهم هذه الجزر هي تورتولا (٥٤ كيلومترا مربعا) وهي أكبر الجزر في المجموعة ، وانيفادا ، وبيف ايلاند ، وفرجن غوردا ، ويوست فان دايك ، وبيترايلاند ، وكوبرايلاند (أنظر الخريطة) .

١٢ - وباستثناء جزيرة انيفادا ، وهي منبسطة وتتكون من الحجر الجيري ، فان الجزر كثيرة التلال التي ترتفع ارتفاعا حادا من المحيط ، ومن أصول بركانية . ففي تورتولا ، على سبيل المثال ، هناك سلسلة طويلة من التلال لا يقطعها أى واد أو مر معترض . ونتيجة لذلك ، ومع انـه ليس هناك جزر من الجزيرة يتجاوز عرضه حوالي خمسة كيلومترات فمن المحال العبور من شاطئ الى شاطئ دون الارتفاع الى ارتفاع ٣٦٥ مترا . ويبلغ ارتفاع أعلى نقطة ، وهي جبل سيج ، ٥٢٥ مترا . وتماثل جزيرتا يوست فان دايك وفرجن غوردا جزيرة تورتولا من الناحيتين الجيولوجية والطبوغرافية .

١٣ - وتقع الجزر داخل نطاق حزام الرياح التجارية وتتمتع بمناخ شبه مدارى . أما تربتها فصخرية وحجرية وشحيحة ، ولا توجد فيها مياه سطحية تستحق الذكر أو جداول دائمة .

١٤ - واستنادا الى المعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالادارة ، فان النتائج النهائية لتعداد السكان الذى جرى عام ١٩٧٠ أظهرت أن مجموع عدد السكان يبلغ ١٠٤٨٤ نسمة ، ينحدر معظمهم من أصل افريقي . وكان ٤٩٧ في المائة من السكان في ذلك الوقت دون العشرين من العمر بينما تراوحت أعمار ٣٨ في المائة من السكان بين عشرين عاما وأربعة وخمسين عاما . ويعيش نحو ٦٧٦ ٨ نسمة في تورتولا (٣٥٠٠ في رود تاون) ، ويعيش ٩٠٤ نسمة في فرجن غوردا ، و ٢٦٩ في انيفادا و ١٢٣ في يوست فان دايك والباقي في الجزر الأخرى . وقد قدر عدد السكان في منتصف عام ١٩٧٤ بحوالي ١١٠٠٠ نسمة .

٢ - التطورات الدستورية والسياسية

الدستور

١٥ - عدل قانون (دستور) جزر فرجن ، لعام ١٩٦٧ ، في عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ . وباختصار ينص الدستور على وجود حاكم تعينه الملكة ومجلس تنفيذي ومجلس تشريعي . والحاكم مسؤول عن شؤون الدفاع والأمن الداخلي ، والشؤون الخارجية ، والخدمة المدنية ، وإدارة القضاء والمالية . ويتمتع أيضا بسلطات تشريعية مخصصة لممارسة مسؤولياته الخاصة . أما في الشؤون الأخرى ، فيتوجب عليه ، عادة ، العمل وفقا لمشورة المجلس التنفيذي . ويتألف المجلس التنفيذي من الحاكم ، رئيسا ، والوزير الرئيسي ووزيرين حكوميين آخرين ومن عضوين بحكم المنصب (هما النائب العام وأمين الشؤون المالية) . ويتألف المجلس التشريعي من رئيس يختار من خارج المجلس ، وعضوين بحكم المنصب (هما النائب العام وأمين الشؤون المالية) وعضو يعينه الحاكم بعد التشاور مع الوزير الرئيسي ، وسبعة أعضاء منتخبين عن سبعة دوائر انتخابية .

التطورات الدستورية الأخيرة

١٦ - ترد المعلومات المتعلقة بالتطورات الدستورية في الفترة السابقة لشهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ وخلالها في تقرير اللجنة الخاصة الأخير إلى الجمعية العامة (١) . وكان وزير الدولة للشؤون الخارجية ولشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة قد عين في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ لجنة لدراسة التطور الدستوري المقبل المحتمل لجزر فرجن البريطانية ، أخذة بعين الاعتبار رغبات الشعب والأحوال المحلية . وقد زارت اللجنة المؤلفة من عضوين الإقليم في الفترة الواقعة بين ١٣ و ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ . وقد تقدمت اللجنة ، في التقرير الذي رفعتة إلى وزير الدولة في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ، بسلسلة من التوصيات المبنية على اعتقادها بأن أغلبية مواطني الإقليم لا يرون أن الوقت مناسب لنيل الحكم الذاتي الداخلي التام . بيد أن الوزراء الثلاثة في الحكومة وعضوا منتخبا في المجلس التشريعي قد مواذكروا إلى اللجنة تطالب بالحكم الذاتي الداخلي التام .

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣

(١) A/10023/Rev.1 ، المجلد الرابع ، الفصل السابع والعشرون ، المرفق ، الفرع ألف ، الفقرات

من ٥ إلى ١٤ .

١٧ - واتخذ المجلس التشريعي في جلسة عقدها بتاريخ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٧٥ قراراً يتضمن اقتراحات بشأن نيل الحكم الذاتي الداخلي التام . وكانت نتيجة التصويت ٤ أصوات (أصوات موقعي المذكرة) مقابل ٣ أصوات (جميع أعضاء المعارضة) وامتناع ٣ عن التصويت (النائب العام ، وأمين الشؤون المالية ، والعضو المعين) . وفي الشهر التالي ذكر أن حزب جزر فرجن قد قدم احتجاجاً إلى الحاكم ضد القرار وطالب بحالة احتجاجه إلى وزير الدولة في المملكة المتحدة .

١٨ - في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٥ نشرت صحيفة " ايلاند صن " ، وهي جريدة محلية ، تقريراً أعدته حكومة الاقليم عن الاقتراحات الخاصة بالتقدم الدستوري . وحسبما جاء في التقرير ، فقد تبادلـت حكومتا جزر فرجن البريطانية والمملكة المتحدة الآراء بشأن التغييرات المقترحة ادخالها في أمر (دستور) جزر فرجن البريطانية ، لعام ١٩٦٧ ، بصيغته المعدلة . وقد أعلنت حكومة المملكة المتحدة في بداية هذا التبادل للآراء أن الاختيارات التالية متاحة لها وذلك بتوقف على رفضات حكومة الاقليم وشعبه :

- (أ) الحفاظ على الوضع الراهن ؛
- (ب) درجة من التقدم الدستوري تقصر عن بلوغ الحكم الذاتي المحلي التام ؛
- (ج) الحكم الذاتي المحلي التام في اطار برنامج وجدول زمني يؤديان إلى انهاء مركز الاقليم التابع .

١٩ - وقد انتقت حكومة الاقليم الاختيار (ب) باعتباره الحل الأنسب للحالة المالية والسياسية في الاقليم والرأي الذي أعرب عنه الجمهور للجنة .

٢٠ - وأجاز المجلس التشريعي ، في جلسة عقدها بتاريخ ٣٠ نيسان/أبريل عام ١٩٦٧ ، بالاجماع اقتراحاً تقدم به الوزير الرئيسي . وكانت المعالم الدستورية الرئيسية لهذا الاقتراح هي : (أ) أن تكون الشؤون المالية مسؤولية وزير منتخب ؛ (ب) أن يكون مطلوباً من الحاكم التشاور مع الوزير الرئيسي عند ممارسته لسلطاته المخصصة (انظر التذييل الثاني لهذا التقرير) .

٢١ - وعلمت البعثة من ممثلي الدولة القائمة بالادارة ، خلال المشاورات التي أجرتها في لندن بتاريخ ١٧ أيار/مايو ١٩٧٦ ، أن الترتيبات الدستورية الجديدة ، المبينة فيما سبق ، ستدخل حيز النفاذ في وقت لاحق من العام وأنه من المتوقع أن تظل سارية حتى عام ١٩٨٠ ، وهو الموعد المقرر للانتخابات المقبلة . واطلعت البعثة أيضاً على أن الحكم الذاتي الداخلي التام ، وهو المرحلة الدستورية المنطقية التالية ، سيعقبه الاستقلال بعد فترة تتراوح بين ١٢ و ١٨ شهراً . ومن ثم فإن الحكم الذاتي الداخلي التام يكون الخطوة ما قبل الأخيرة ، وهو مركز لا يعتبر من الحكمة أن يظل أي اقليم فيه لفترة أطول من ١٨ شهراً قبل نيله الاستقلال .

الأحزاب السياسية والانتخابات

٢٢ - في الانتخابات التي جرت في شهر حزيران/يونيه ١٩٧١ فاز الحزب الديمقراطي ، الذي يترأسه السيد ك. ويليام أوسبورن بثلاثة مقاعد ؛ وفاز حزب جزر فرجن ، الذي يترأسه السيد هـ. لافيتي ستاوت ، بمقعدين ؛ وفاز الحزب المتحد ، الذي يترأسه السيد كونراد مادورو ، بمقعد واحد . وحصل السيد ويلارد ويتلي ، الذي خاض الانتخابات بوصفه مرشحا مستقلا ، على المقعد السابع فدعي بعد ذلك للانضمام الى ائتلاف مع الحزب الديمقراطي وأصبح الوزير الرئيسي . وقد شكلت حكومة ائتلافية جديدة في شهر نيسان/ابريل ١٩٧٢ عندما عين السيد مادورو (من الحزب المتحد) وزيرا ، خلفا للسيد أوسبورن .

٢٣ - وفي الانتخابات العامة الأخيرة التي جرت بتاريخ ١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ كان لحزبين فقط نشاط في الاقليم وهما : الحزب المتحد ، وحزب جزر فرجن المعارض . وقد خاض الحزبان الانتخابات العامة للمجلس التشريعي الثالث كما خاضها ثلاثة أشخاص بوصفهم مرشحين مستقلين .

٢٤ - وقد بنى الحزب المتحد حملته الانتخابية أساسا على منجزاته الأخيرة ، بما في ذلك التعجيل بالانماء الاقتصادي ، واستعادة ثقة المستثمرين بالحكومة ، وتوفير فرص متزايدة للشبان لمتابعة دراساتهم في مؤسسات التعليم العالي في الخارج . وذكر الحزب أيضا أنه سيسعى الى زيادة الاستثمارات الأجنبية في الاقليم زيادة كبيرة ، وإلى تحسين العلاقات مع جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، والدفاع عن الحكم الديمقراطي .

٢٥ - وادعى حزب جزر فرجن ، كجزء من حملته الانتخابية ، أن الحكومة الحالية لم تفعل أكثر من تنفيذ الخطط التي وضعتها الحكومة السابقة التي كان وزيرها الرئيسي السيد ستاوت ، وتعهدها بزيادة مشاركة أهالي جزر فرجن البريطانية في جميع مراحل الانماء الاقتصادي وبإقامة العدل والمساواة فيما بين السكان المحليين . وذكر السيد رالف أونيل ، الذي فاز فيما بعد في الانتخاب عن دائرته ، أنه يهدف احراز المزيد من التقدم في مختلف ميادين الانماء . وشدد بوجه خاص على الحاجة للعمل المبكر من أجل : (أ) تشجيع انشاء شركات الاقليم للتنقيب في المناطق المفمورة ؛ (ب) وجعل الاقليم مركزا ماليا . واقترح أيضا وجوب تولي ممثلي الشعب المنتخبين المسؤولية عن شؤون الخدمة المدنية والشؤون المالية والداخلية .

٢٦ - وفي النتائج النهائية للانتخابات ، فاز كل من الحزبين بثلاثة مقاعد وحصل السيد أونيل على المقعد الآخر . وتاريخ ٣ أيلول/سبتمبر أعلن الحاكم تشكيل حكومة ائتلافية تتألف من أعضاء فسي

الحزب المتحد وحزب جزر فرجن وأعاد تعيين السيد هيتلي (من الحزب المتحد) وزيرا رئيسيا . وعين وزيران من أعضاء حزب جزر فرجن في المجلس التنفيذي وهما : السيد ستاوت ، وقد عين وزيراً للموارد الطبيعية والصحة العامة ، والسيد البان انتوني ، وقد عين وزيراً للمواصلات والأشغال والصناعة . وفي وقت لاحق من الشهر ذكر أن السيد هيتلي قد تحول من الحزب المتحد الى حزب جزر فرجن . وعين السيد هينلي (من الحزب المتحد) فيما بعد زعيماً للمعارضة . وأعلن السيد أوليفر سيلز والسيد أونيل (وكلاهما مستقلان) أنهما لا يعارضان الحكومة .

العلاقات مع جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

٢٧ - عقب انهيار نظام المزارع ، ومن ثم منذ الحرب العالمية الثانية نزحت أعداد كبيرة من سكان جزر فرجن البريطانية الشبان الى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وبشكل رئيسي الى جزيرة سانت توماس حيث كانت فرص العمالة متوفرة على نطاق واسع نتيجة للاندماء الجارى هناك . وبالنظر الى هذا الاتجاه العام والى أهمية سانت توماس بوصفها ميناءً لاعادة التصدير ومركز للتسوق والسياحة ، ارتبط اقتصاد جزر فرجن البريطانية وما زال مرتبطا ارتباطا وثيقا باقتصاد جارتها . ولا تزال جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة الأمريكية مصدرا هاما للتجارة والعمالة بالنسبة الى جزر فرجن البريطانية (وللاطلاع على التطورات الأخيرة المتعلقة بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة انظر الفقرات من ٢٨ الى ٨٠ أدناه) .

٢٨ - وقد احتفل بيوم الصداقة الأول بين جزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة يوم ٢١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٢ عندما حل حاكم جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة والزعماء السياسيون وموظفو الحكومة وممثلو مختلف المنظمات ضيوفا على اقربائهم في جزر فرجن البريطانية . وتقام الاحتفالات بهذه المناسبة في كل من الاقليمين سنويا بالتناوب .

٢٩ - واحتفل بيوم الصداقة السنوى الرابع في ٢٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٥ ، فقام أعضاء المجلس التشريعي في جزر فرجن البريطانية ، يرافقتهم ممثلو منظمات أخرى بزيارة سانت توماس في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة . وخلال احتفالات ذلك اليوم تلى قرار رقم (6879 B.11 769) كان المجلس التشريعي في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة قد أجازه في الآونة الأخيرة وقدم الى الوزير الرئيسي في جزر فرجن البريطانية . ويتعهد القرار ، في جملة أمور أخرى ، وبمنفس روح الاعلانات السابقة ، باستمرار الصداقة والتعاون بين الاقليمين .

الخدمة المدنية

٣٠ - تجدر الإشارة (ب) الى أن حكومة المملكة المتحدة كانت قد عينت في عام ١٩٧٣ السيد

(ب) المرجع نفسه ، الفقرة ٦٣ .

هارولد والر في عام ١٩٧٣ لاعادة النظر في المرتبات وشروط العمل الأخرى في الخدمة المدنية . ونتيجة لتوصياته نالت الخدمة المدنية زيادة متواضعة في المرتبات بأثر رجعي اعتبارا من تموز/ يولييه ١٩٧٣ . وأوصى التقرير أيضا بأن تضطلع الحكومة بالتفتيش على الموظفين لتقرير الحاجة الى الحجم الحالي لملاك الخدمة ومنحه ورتبه . وتفيد التقارير أن الحكومة واجهت بعض التأخير في ايجاد الشخص المناسب لتعيينه للاضطلاع بالتفتيش على أساس اقليمي .

٣١ - وفي نهاية عام ١٩٧٤ كان هناك ٤٦٩ شخصا في الخدمة المدنية ، بينهم ١٠٨ من المفتربين من غير رعايا جزر فرجن البريطانية ، ويشغل مغتربون من غير أهل الجزر ١٠ من أصل ١٩ من المناصب العليا . وفي عام ١٩٧٥ كان هناك ٤٨٨ شخصا يعملون في الخدمة المدنية ، منهم ١١٦ شخصا من غير رعايا جزر فرجن البريطانية ، وتنص الاقتراحات الدستورية الأخيرة على استشارة الحاكم قبل تعيين بعض كبار الموظفين في الخدمة المدنية .

٣٢ - وفي ١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٥ عين الحاكم الأمانة الاداريين في وزارات الحكومة الثلاث أمانة دائمين . وبالإضافة الى ذلك أقر التغييرات في المناصب التالية :

من	الى
الأمين الادارى ، مكتب الأمين الرئيسي	نائب الأمين الرئيسي
الأمين الادارى ، ادارة المالية	نائب أمين الشؤون المالية
الأمين الادارى ، دائرة الايراد الداخلي	مفوض الايراد الداخلي

٣ - الأوضاع الاقتصادية

لمحة عامة

٣٣ - يعتمد اقتصاد جزر فرجن البريطانية بشكل أساسي على السياحة والأنشطة المتصلة بالسياحة من قبيل أعمال البناء والاعمار العقارى . أما الزراعة وتربية المواشي وصيد الأسماك وكذلك الصناعة التحويلية والتعدين فلا تزال متخلفة نسبيا . وتبذل الحكومة محاولات لتنويع الاقتصاد ، وبصورة رئيسية عن طريق التحسينات في الانتاج الزراعي وانتاج الماشية .

٣٤ - ويعود تاريخ الهيكل الحالي للاقتصاد الى أوائل الستينات عندما أعطيت الأولوية لاستغلال صناعة السياحة بحيث يمكن في نهاية الأمر تحقيق التوازن في ميزانية الاقليم دون حاجة الى الاغانات المالية من حكومة المملكة المتحدة . وقد استمر الازدهار الاقتصادي الذى بدأ في الاقليم مع تعمير مشجع بلغت تكاليفه ٧ ملايين من دولارات الولايات المتحدة (ج) في ليتل ديكس في جزيرة

(ج) العملة المحلية في الجزر هي دولارات الولايات المتحدة (انظر ايضا الفقرة ٦٣

أدناه .

فرجن غوردا ، حتى أواخر الستينات ، أعقبه تدهور بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٢ . وخلال النصف الثاني من عام ١٩٧٣ بدأ النشاط الاقتصادي يتجه صعودا واستمر في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ .

٣٥ - وذكر الوزير الرئيسي السيد ويتلي في خطابه عن الميزانية لعام ١٩٧٦ الذي ألقاه أمام المجلس التشريعي في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ، أن المؤشرات الاقتصادية تفيد أن اقتصاد الاقليم قد أحرز تقدما خلال عام ١٩٧٥ ؛ إذ أن الأموال التي أنفقها السياح في النصف الأول من عام ١٩٧٥ قد أظهرت زيادة عما بلغت في نفس الفترة من عام ١٩٧٤ ، وقد استقرت العمالة على المستوى الذي كانت عليه عام ١٩٧٤ وانخفضت نسبة التضخم من ١٦ في المائة في عام ١٩٧٤ الى ما دون ٦ في المائة .

السياحة

٣٦ - واصلت السياحة ، وهي الدعامة الأساسية للاقتصاد ، اظهار نمو مضطرب في الجزر رغم أنها أخذت في التباطؤ ، على ما يبدو ، في مناطق كاريبية أخرى . وبالإضافة الى السياحة التقليدية واصلت صناعة جديدة قائمة على القوارب المؤجرة كانت قد بدأت قبل خمسة أعوام ، الازدهار وتقديم فوائد عديدة للاقتصاد من حيث العمالة والدخل . وقد أصبحت رياضة صيد السمك من الأنشطة الرئيسية التي تجذب السياح وقد قدم معظم السياح في عام ١٩٧٤ من أمريكا الشمالية (٦٨ في المائة) ومنطقة البحر الكاريبي (٢٧ في المائة) وقدمت نسبة صغيرة منهم (٣ في المائة في عام ١٩٧٤) من أوروبا .

٣٧ - وقد ارتفع عدد السياح القادمين في الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٧٥ وزاد معدل طول مدة الإقامة أيضا . وفي نفس الفترة بلغت الأموال التي أنفقها السياح ٦٦ ملايين من دولارات الولايات المتحدة ، أي بزيادة ١٦ في المائة عما أنفقوه في نفس الفترة من عام ١٩٧٤ . وكان مجموع الأموال التي أنفقها السياح في عام ١٩٧٤ قد بلغ ٩٣ ملايين من دولارات الولايات المتحدة (٧٩ من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٧٣) . وقد رعد الأشخاص العاملين في صناعة السياحة خلال عام ١٩٧٤ بنحو ٦٠٠ شخص بلغ ما حصلوا عليه من أجور وفوائد حوالي ٢٦ مليون من دولارات الولايات المتحدة .

٣٨ - وشرح الحاكم ، في الخطاب الذي ألقاه أمام المجلس التشريعي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ ، الخطوط الرئيسية لسياسات الحكومة وخططها لعام ١٩٧٦ وذكر أن الحكومة ستواصل دعمها للسياحة عن طريق : (أ) احداث زيادة كبيرة في ميزانية مجلس السياحة لانفاقها على أنشطة تشجيع السياحة في داخل الاقليم وخارجه ؛ (ب) والحصول على معونة من الوكالات الدولية للنهوض بالتدريب في صناعة السياحة .

٣٩ - وخلال الفترة الواقعة بين شباط/فبراير وآب/أغسطس ١٩٧٥ أجريت دراسة استقصائية لتحديد قيمة السياحة بالنسبة لجزر فرجن البريطانية (د) وقد جاء في الدراسة ما يلي :

(د) " دراسة استقصائية لنفقات الزائرين في جزر فرجن البريطانية من شباط/فبراير الى آب/أغسطس ١٩٧٥ ، مكتب الاحصاء ، دائرة المالية .

" لقد حققت نسبة تغطية عينية خلال الموسم تبلغ ١٨ في المائة من حيث السياح المقيمون في الفنادق و ٢٣ في المائة من حيث أولئك الذين يستأجرون القوارب ، مع ١٦ في المائة للفترة الأولى و ٩ في المائة للفترة الثانية خارج الموسم السياحي .

" وقد بلغ متوسط معدلات الانفاق اليومي . ٦٦ دولارا للفترة الأولى و ٣٨٨.٠ دولارا للفترة الثانية خلال الموسم و ٤٧٨.٠ دولارا و ٣٣٣.٠ دولارا خارج الموسم . واما بالنسبة الى الارقام المسقطه للماضي فقد قدرت الأموال التي أنفقتها السياح في عام ١٩٧٤ داخل جزر فرجن البريطانية بنحو ١٠ ملايين دولار ، كان نصيب الفنادق ٥١ في المائة منها ، ونصيب القوارب المؤجرة ٣٨ في المائة منها . ومن هذا المجموع دخل مبلغ ٥٤ مليون دولار مباشرة في الدخل الوطني لجزر فرجن البريطانية مما قارب ٢٦ في المائة من مجموع الدخل الوطني . وجاء في التقديرات أن السياحة كانت مسؤولة عن ٣٠ في المائة مما جمعتة الحكومة من دخل تحت بنود الجمارك ، والرسوم ، والضرائب ، والرخص . وأخيرا عزي الى السياحة تمويل ٦٧ في المائة من مجموع تدفق خارجي للأموال من جزر فرجن البريطانية اليها ، ويعتبر اسهام السياحة في اقتصاد جزر فرجن البريطانية هاما جدا في ضوء هذه الارقام .

" وما أسفرت عنه الدراسة من أرقام مثيرة للاهتمام أن حوالي ٤٥ سنتا من كل دولار ينفقه الزائر داخل جزر فرجن البريطانية تصل في النهاية الى الناتج المحلي الاجمالي او الدخل الوطني لجزر فرجن البريطانية .

" ان هذه الارقام مشجعة بوجه خاص ، ذلك أنه رغم كون جزر فرجن البريطانية تسعى لادخال بعض الصناعات الخفيفة ، فلا بد للجزر أن تظل معتمدة على السياحة من أجل معيشتها في المدى البعيد " .

اعمار الأراضي

٤٠ - مع أنه تم استثمار مبالغ كبيرة في أعمار الأراضي خلال الستينات فقد أخذ الاتجاه بالتباطؤ منذ ١٩٧٠ وذلك بسبب صعوبة الحصول على القروض الائتمانية والتكلفة العالية لمواد البناء المستوردة بصورة رئيسية . بيد أن شراء الأراضي ومشاريع البناء ، وبشكل رئيسي بناء الفنادق ، استمر على نطاق واسع في جزر بيتر ايلاند وفرجن غوردا وتورتولا .

٤١ - ويقدر مجموع مساحة اراضي الاقليم بنحو ٦٢٠ ١٥ هكتارا . وتشمل الملكية الخاصة ١٤٠ ٩ هكتارا بينما يملك التاج ٦٢٠ ١٥ هكتارا . وتستعمل الحكومة ١٨٥ هكتارا من أراضي التاج وتؤجر أو تمنح للاشغال خلافا لذلك حوالي ١٩١٤ هكتارا لسكان جزيرة فرجن و ١٠٤ هكتارا لرعاية الكومنولث من غير الاهالي المحليين و ٣٠٧ هكتارا للأجانب ، أما المساحة المتبقية فليست مستخدمة . وتشمل سياسة اعمار الاراضي التي تتبعها الحكومة حاليا

تدابير من أجل إدارة الأراضي واستخدامها بشكل أكثر فعالية . ويتراوح سعر الأرض في الاقليم بين ٣٠٠٠ و ٧٠٠٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة للآكر الواحد (أى بين ٢١٤ و ٨٣٣ دولارا من دولارات الولايات المتحدة للهكتار) بالنسبة للأراضي الغير معمرة وبين ٠٠٠ و ٢٠٠٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة للآكر (أى بين ٤٠٤٧ و ٨٠٩٤ دولارا من دولارات الولايات المتحدة للهكتار) بالنسبة للأراضي الواقعة ضمن الممتلكات المعمرة .

٤٢ - وقد ذكر الحاكم في خطابه الأخير (انظر الفقرة ٣٨ أعلاه) ان ٢٣ في المائة من الأراضي الخاصة الملكية تخص أجانب وأنه أصبح من الملائم تعديل قانون تنظيم الملكية الاجنبية للأراضي بغية السيطرة بشكل أكثر فعالية على تملك الأجانب لمزيد من الأراضي .

الزراعة

٤٣ - لا يزال القطاع الزراعي متخلفا في معظمه . فترية الجزر خفيفة ، والتضاريس كثيرة التلال بوجه عام . وتقع أخصب أراضي الاقليم في جزيرتي تورتولا وبيوست فان دايك وفي منطقة الوادي في جزيرة فرجن غوردا . ويمارس العمل بالزراعة على نطاق ضيق ان يبلغ متوسط مساحة قطعة الأرض حوالي سبعة هكتارات . أما ما ينتج حاليا من محاصيل فيشمل قصب السكر (الذي يستخدم محليا لصنع الروم) والليم ، والموز ، وجوز الهند ، والفواكه ، والخضار ، والجذريات . ولا تزال المواد الغذائية تشكل أكبر بند في قائمة المستوردات ان بلغت قيمتها ٣٤ ملايين من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٧٣ (بينما بلغ مجموع قيمة الصادرات الزراعية ٩٠٢ ٤٩ مليون من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٧٤) (مقابل ٢٤١ ٥١ مليون من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٧٣) وذكر الحاكم في الخطاب الذي ألقاه في افتتاح المجلس التشريعي يوم ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ أن هناك سوقا محلية واسعة لكل الانتاج الزراعي ونتاج الماشية .

٤٤ - وتتألف المشاكل التي تواجه انماء الزراعة من مجموعة عناصر ، بما في ذلك التسهيلات الائتمانية المحدودة المتوفرة للمزارعين ، والأحوال المناخية والطبوغرافية وأحوال التربة والتكلفة المرتفعة للبيد العاملة . وقد حاولت الحكومة انعاش القطاع الزراعي في السنوات الأخيرة فاعتمدت خطة زراعية تستهدف في جملة أمور أخرى النهوض بأعباء (أ) بناء سدود في ثلاث مناطق وحفر بئرين جديدين في محطة بارا كيتاباي الزراعية ؛ (ب) وشراء جرارات ومعدات للرى . وبالإضافة الى ذلك فان للحكومة مشتلين صغيرين حيث يجرى انتاج أنواع كثيرة من شتل الخضار والفواكه ومواد زراعية أخرى لأغراض الأبحاث وللتوزيع على المزارعين وعلى من لديهم حدائق منزلية . وتوفر المنح والمساعدة التقنية التي تقدمها المملكة المتحدة والقروض التي يقدمها المصرف الانمائي الكاريبي مصادر للتمويل الائتماني للمزارعين . وتعكف الحكومة بغية التغلب على بعض هذه المشاكل ، على انشاء شركة للتسويق ومصرف للانماء .

الماشية :

- ٤٥ - انخفضت قيمة صادرات الماشية ، التي كانت البند الرئيسي في الصادرات فيما مضى ، من ١٢٧ .٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٦٠ الى ٦ .٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٧١ . وقد قضى الجفاف الشديد في عام ١٩٧٢ على اعداد كبيرة من الماشية ونتج عن ذلك شطبها من قائمة الصادرات والتوسع في استيراد لحم البقر الطازج . وقد بلغت قيمة المستوردات من لحم البقر ٣٩٢ ١٢٧ دولار من دولارات الولايات المتحدة خلال الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٧٤ بالمقارنة مع ٦١٧ ٨٦ دولار من دولارات الولايات المتحدة لنفس الفترة من عام ١٩٧٣ .
- ٤٦ - وقد عجلت الحكومة ببرنامجها للنهوض بإنتاج الماشية بسبب التكلفة العالية للحوم البقر المستوردات وتوسع السوق المحلية والسوق الخارجية وملاءمة الطبوغرافيا والمناخ . ونتيجة لهذه العوامل ، زاد كثير من المزارعين الى إنتاج الماشية في عام ١٩٧٤ بعد أن كانوا قد تخلوا في ذلك . وما زالت أهجنة ردبول / برهام ، التي تجمع بين خاصيتين إنتاج لحم البقر والقدرة على تحمل الأحوال المناخية المدارية القاسية هي أنواع البقر الرئيسية التي تجرى تربيتها في الاقليم . وأخذ إنتاج الماشية الصغيرة (الضأن والماعز) والدواجن يزداد أيضا .
- ٤٧ - وحرصا على تحسين وزيادة الإنتاج المحلي اضطلعت الحكومة بما يلي : (أ) الانفاق على مزرعة حكومية للماشية تبلغ مساحتها ٢٨ هكتارا في باراكيتاهاى بفرض إنتاج ماشية للتربية (ماشية من نوعي رودبول وسينيپول ، وضأن من نوعي باربادوس بلاك بيلي وتورتولا وايت) لتوزيعها على المزارعين ؛ (ب) برنامج مراعى من عشب الفيل وعشب بانغولا وعشب فينيا لتستخدمها مزرعة الماشية الحكومية ولتوزيع الكلال على المزارعين في فصل الجفاف . وقد تم الى حكومة المملكة المتحدة اقتراحات لبناء سلع .
- ٤٨ - وتكثر في مياه الاقليم الساحلية أنواع مختلفة من الأسماك توفر مصدرا من أكبر مصادر البروتين في الغذاء المحلي وأكبر بند من بنود الأغذية المصدرة . وتقع المراكز الرئيسية لصيد الأسماك قرب سواحل انيفادا ، وجزيرتي بيتر وسولت ، ووست اند (تورتولا) ووست فان دايك . ويميل صيادو الأسماك المحليون الى اقتناء زوارق صغيرة وتشغيلها بمحاذاة الشهاب ، بينما تقوم مجموعة من غير رهايا جزر فرجن البريطانية ، مستخدمة زوارق أكبر ومعدات أفضل ، بصيد الأسماك في المياه العميقة والبعيدة عن الشاطئ لتزويد الفنادق بالأسماك بصورة رئيسية . ولا يزال تسويق الأسماك غير منظم إذ يقوم الصيادون ببيع الأسماك مباشرة الى المستهلكين .
- ٤٩ - وتواصل الحكومة تقديم المساعدة عن طريق مشروع الاقراض الائتماني لصيادى الأسماك الذى أحدث للمساعدة على شراء الزوارق والمعدات . وتقوم الحكومة بدراسة مشروع لائتمان مصادد الأسماك يحوله برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمصرف الانمائي الكاريبي . وقد قدمت الحكومة طلبا الى شعبة التنمية البريطانية في منطقة البحر الكاريبي لاسداء المشورة بشأن انشاء صناعة صيد السمك .

اعمار جزيرة انيفادا وويكها ماز كاي

٥٠ - منذ عام ١٩٧١ واعمار جزيرة انيفادا والجزء المعروف باسم ويكها ماز كاي من جزيرة تورتولا وتحويلهما الى مجتمعين سياحيين وسكنيين وتجاريين يعتبر من السياسات النشطة للحكومة. ففي عام ١٩٧٣ ، أنشأت شركة ستيرلنغ بنك اند ترست المحدودة لمنشأة في جزر كايمان فرعاً لها في تورتولا (شركة اعمار انيفادا المحدودة) لتولي عملية اعمار انيفادا . وقد أتمت الشركة دراسة جدوى وقد مت تقريراً عن نتائج هذه الدراسة الى الحكومة في مطلع عام ١٩٧٤ . ونشرت الحكومة في تقرير عن المشروع المقترح في حزيران/يونيه ١٩٧٤ قالت فيه ان تنفيذ المقترحات سيؤدي الى توظيف استثمارات يبلغ مجموعها حوالي ١٤٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية توزع على فترة تمتد من ١٥ الى ٢٠ عاماً ، سينفق منها نحو ٢٩ مليون دولار في الاقليم كل عام . وفي وقت لاحق من ذلك العام ذكر أن الشركة الأم لشركة اعمار انيفادا المحدودة ، قد قامت بتصفية أعمالها ، وانها توقفت فيما بعد عن العمل مما أدى الى اهمال خطط اعمار انيفادا .

٥١ - وأعلن الحاكم في خطابه الاخير ، ان الحكومة ستفرج قريباً عن " فندق انيفادا " الذي تملكته باعتباره جزءاً من موجودات شركة اعمار انيفادا المحدودة . وقال أيضاً ان " مؤسسة موارد الجزر " تقوم باعداد دراسة شاملة لانيفادا وأعرب عن أمله في أن تؤدي التوصيات التي تخلص اليها الدراسة الى انماء الجزيرة بما يخدم أفضل مصالحها ومصالح الاقليم .

٥٢ - وقد سار اعمار ويكها ماز كاي على نحو أكثر ثباتاً بكثير مما سارت عليه عملية انماء انيفادا . فقد قبلت الحكومة ، في حزيران/يونيه ١٩٧٢ ، تقرير الخبير الاستشاري الذي عين للقيام بهذه المهمة بموجب المساعدة التقنية المقدمة من المملكة المتحدة بوصف التقرير وثيقة عمل تشكل أساساً سليماً لتخطيط وانماء ويكها ماز كاي ، وهو موقع مستصلح مساحته ٢٨ هكتاراً مجاور لروود تاون . وكان في جملة ما اقترحه الخبير الاستشاري : (أ) تعمير الموقع ليكون مركزاً للتسوق ولأنشطة التجارة والترفيهية ؛ (ب) وتقسيم الأراضي الى قطع متنوعة الأحجام لمشاريع الاعمار ؛ (ج) وانفاق مبلغ كبير على انماء المقومات الهيكلية .

٥٣ - وقد أقر المجلس التشريعي ، في آذار/مارس عام ١٩٧٥ ، مشروع قانون ينص على انشاء سلطة تعمير ويكها ماز كاي . وذكر الوزير الرئيسي ، الذي اقترح مشروع القانون ، من بين أمور أخرى ، أن المبلغ الذي تم اقتراضه من حكومة المملكة المتحدة عام ١٩٧١ وقدره ٨٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لشراء ويكها ماز كاي وجزء من جزيرة انيفادا من شركة تعمير تابعة للمملكة المتحدة سيسدد من موجودات ويكها ماز كاي وليس من إيرادات الضرائب . وأضاف أن تعمير ويكها ماز كاي يسير بشكل مرض .

٥٤ - وبحلول آب/أغسطس ١٩٧٥ كان برنامج التجميل قد بدأ وطرحت المطاوعة لعمال تصريف المياه في الجزيرة ولامال المجارى الاخرى كما كان قد تم توقيع العقود بين الحكومة وأصحاب الاستثمارات الخاصة للقيام بمشاريع التعمير التي كان بعضها قد أكمل بالفعل وبعضها الآخر

في مراحل مختلفة من الانجاز . وشملت هذه المشاريع استصلاح أراضي لتوسيع مرافق فندق " تريجر آيل " وأنشاء مصنع أثاث ، وشركة بناء ، وتعمير مجمع من الأبنية التجارية والسكنية والفنادق وكذلك إنشاء أكبر حوض في منطقة البحر الكاريبي . وأفاد مدير مشروع ويكهامز كاي بأن المواقع متوفرة لمختلف المشاريع بما في ذلك الصناعة الخفيفة (أنظر التذييل الثالث لهذا التقرير) . وتملك المصارف الرئيسية الثلاثة في الاقليم فروعا تعمل في ويكهامز كاي .

الانماء الصناعي

٥٥ - لا يسهم القطاع الصناعي اسهاما كبيرا في الاقتصاد ، ففي عام ١٩٧١ كان يتألف من سبعة معامل لتقطير الروم ، وثمانية معامل لانتاج قوالب الأسمت ، ومعملين لانتاج المرطبات ومعمل لانتاج قوالب الثلج ومشاريع حرف يدوية محلية . وتملك شركة شل للبتترول عددا من الخزانات في الاقليم . أما الحكومة فتواصل اتباع سياسة اجتذاب الصناعة الخفيفة التي تنطوى على استخدام كثيف لليد العاملة الى الاقليم . وقد منحت عدة رخص تجارية وجددت أخرى ، معظمها لصناعة النسيج ومراكز التسلية وصناعة الأغذية . وقد أنشأ معمل لصناعة الأثاث في عام ١٩٧٤ . وواصل المستثمرون الاستفادة من الامتيازات الممنوحة بموجب نظام الخدمات والمشاريع الرائدة ونظام تشجيع الصناعات .

التعدين

٥٦ - نتيجة لتزايد عدد طلبات الرخص للتنقيب عن النفط والغاز في المياه الاقليمية استعانت الحكومة بخدمات خبير تقني قدم توصياته في تقرير عنوانه " مدونة البترول لجزر فرجن البريطانية " . وقد ذكر الحاكم ، في الخطاب الذي ألقاه مؤخرا في المجلس التشريعي ، ان الحكومة كانت تنظر ، بالإضافة الى ذلك ، في طلبات قدمتها عدة شركات مهتمة بالتنقيب عن النحاس في فرجن غوردا وبكرادة الرمال من قاع البحر ، وأن الحكومة ستعدل التشريع القائم لضم الرمل الى قائمة المعادن ولتقديم تشريع جديد لإدارة موارد الاقليم الطبيعية بشكل فعال .

النفط

٥٧ - في كانون الثاني /يناير ١٩٧٥ ذكر انه تم تأسيس شركة خاصة ، هي شركة هورسشوس-اكسلوريشنز المحدودة ، للاطلاع بالتنقيب عن النفط في المياه الاقليمية قرب انيفادا . وأعلنت الشركة فيما بعد أن النتائج التي خلص اليها خبراءها الاستشاريون تفيد بأن الاقليم يقع قرب تكوين نفطي يعرف باسم حدة الحصان الهيدروكربونية الكاريبية . وقال متحدث باسم الشركة ان التمويل الأولي لعمليات التنقيب (يقدر بمليون من دولارات الولايات المتحدة) سيتم جمعه محليا . ودعا المستثمرين المحليين الى المساهمة في المشروع ولكنه حذر من أن التنقيب عن النفط يتسم بالمضاربة الى درجة كبيرة وان المشروع ، اذا نجح ، سيكون له تأثير عظيم على اقتصاد الاقليم ، بما في ذلك توفير وظائف في انيفادا .

الاتصالات والمرافق الأساسية الأخرى

٥٨ - واصلت الحكومة العمل في برنامج توسيع وتحسين قاعدة المقومات الهيكلية للاقليم كوسيلة من وسائل تعزيز الانماء الاقتصادي والاجتماعي . وقد اشتمل برنامج الطرق على توفير طريق كامل حول جزيرة تورتولا وتحسين شبكات الطرق في فرجن غوردا ويوست فان دايك وشبكة الطرق الثانوية في كافة أنحاء الاقليم .

٥٩ - ويعتبر مطار جزيرة بيف ايلاند ، الذي يبلغ طول مدرجه ١٠٩٧ مترا ، المطار الرئيسي في الاقليم . ويوجد مهبطان للطائرات في فرجن غوردا (٩٦٣ مترا) وانيفادا (٩١٤ مترا) وتقوم شركتا (AIR B.V.I) و (PRINAIR) بتسيير رحلات جوية منتظمة الى شرق الكاريبي ، وبورتوريكو ، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة . وبالإضافة الى ذلك يوجد عدد من الطائرات الصغيرة تعمل بمثابة تاكسي جوى وطائرات للتأجير .

٦٠ - يعتبر بورت بورسيل ميناء الدخول الرئيسي وفيه مراسي مهيئة للسفن عابرة المحيطات التي تصل الاقليم بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأوروبا .

٦١ - وتواصل شركة كابل اند وايرلس (جزر الهند الغربية) المحدودة تشغيل الخدمات الهاتفية وشبكة الاتصالات اللاسلكية الخارجية مع كافة أنحاء العالم ، ولها خطوط مباشرة مع الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة . اما محطة الاذاعة في الاقليم (ZBVI) فهي محطة خاصة الملكية ، وقد تم تلزيم دراسة جدوى لانشاء محطة تلفزيون تبت برامجها الى المشتركين عن طريق خطوط خاصة .

٦٢ - وتأتي معظم امدادات المياه في الاقليم من الآبار والمستجمعات السقوية . وتزود رود تاون بالمياه المعالجة بالكور عن طريق شبكة أنابيب . وقد استمر العمل في انماء شبكة المياه وتوسيعها وفي المرحلة الأولى من مشروع مجارى رود تاون خلال عام ١٩٧٥ . وتمتد الطاقة الكهربائية الآن الى كل من تورتولا ، وفرجن غوردا وانيفادا وبعض الجزر الأخرى نتيجة لبرنامج انماء الطاقة الكهربائية . وكان شراء مولد جديد للطاقة الكهربائية ، بتكلفة ٣١٦ .٠٠ من دولارات الولايات المتحدة ، البند الرئيسي من الانفاق الرأسمالي على المقومات الهيكلية خلال عام ١٩٧٦ .

النقد والأعمال المصرفية

٦٣ - أصبح دولار الولايات المتحدة النقد القانوني في الاقليم منذ عام ١٩٥٩ . وقد أدى تحويل الاسترليني الى دولارات أو الى موجودات بالدولار لفايات الانماء ، معفى من علاوات الدولار الخاصة بالاستثمار ، بموجب اتفاق خاص مع مصرف انكلترا ، الى انتعاش في اعمار الأراضي وازدهار البناء في الاقليم . ومنذ أن استثنى الاقليم مؤخرًا من منطقة الاسترليني انخفضت فرص الاستثمار في الاقليم انخفاضًا كبيرًا بالنسبة للحائزين على أموال بالاسترليني . وفي عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ ، أصدر الاقليم قطعه النقدية الخاصة به وهي بنفس قيمة قطع الولايات المتحدة النقدية وبنفس فئاتها . وأصدر الاقليم في عام ١٩٧٥ قطعة نقدية ذهبية بقيمة ١٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة . وكانت

هذه الاصدارات لصالح هواة جمع القطع النقدية في المقام الأول ، فحصل الاقليم على ايرادات كبيرة من هذا المصدر خلال ذينك العامين - ٢٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٧٣ و ٤٥٠٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٧٥ .

٦٤ - وفي عام ١٩٧٤ كانت ست مؤسسات مالية عاملة في الاقليم ، وهي المصرف الوطني لجزر فرجن (تأسس عام ١٩٦١) ومصرف باركليز الدولي المحدود (١٩٦٥) ، ومصرف نوفاسكوشيا (١٩٦٩) ، ومصرف تشيز منهاتن (١٩٦٨) ، والمصرف التجاري المحدود لتورتولا (١٩٧٢) ، وشركة بروفيدنت تراست (تورتولا) المحدودة (١٩٦٩) . وتوفر هذه المؤسسات الخدمات المصرفية على نطاق عالمي وتقدم قروضا مقابل رهن العقار . وتتوافق معدلات الفائدة عادة مع المعدلات العليا في نيويورك .

٦٥ - وحافظ الاقليم على عضويته في مصرف الانماء الكاريبي . وقد أجاز المجلس التشريعي ، خلال عام ١٩٧٤ ، نظام المصرف الانمائي لجزر فرجن لعام ١٩٧٤ ، الذي ينص على انشاء مصرف انمائي في الاقليم .

٦٦ - وستكون أهداف المصرف الحصول على أموال للنهوض بالانماء الزراعي والصناعي والاقتصادي في الاقليم .

المالية العامة

٦٧ - واصل الاقليم تلقي المساعدات المالية ومساعدات الانماء من المملكة المتحدة (أنظر التذييلين الرابع والخامس لهذا التقرير) . ومع ان الحكومة تعترف بأن الاستقلال التام عن هذه المساعدة لا يمكن تحقيقه في السنوات القليلة التالية فان سياستها المعلنة هي تقليص المساعدة المالية ومن ثم الاستغناء عنها في النهاية وبأسرع وقت ممكن . ونتيجة لذلك واصلت الحكومة تنشيط الاستثمار ، واستعراض السياسات المتعلقة بجمع الايراد المحلي وتحصيله ، وفي الوقت نفسه ، فرض رقابة مشددة على الانفاق . وقد لاحظ الوزير الرئيسي ، في خطابه عن ميزانية عام ١٩٧٥ ، ان الاعانات المالية للميزانية كنسبة مئوية من النفقات المتكررة ، انخفضت من ٢٤ في المائة في عام ١٩٧١ الى ١٠ في المائة في عام ١٩٧٥ .

٦٨ - وذكر الوزير الرئيسي ، عند تقديمه مشروع تقديرات الميزانية لعام ١٩٧٦ في المجلس التشريعي يوم ٢٩ كانون الثاني / ديسمبر ١٩٧٥ ، ان مشروع الايرادات المتكررة (٩٠٥ ملايين من دولارات الولايات المتحدة) كان أعلى بنسبة ١١ في المائة من تقديرات عام ١٩٧٥ وان الانفاق (٦٦٦ ملايين من دولارات الولايات المتحدة) قد زاد بنسبة ١٠ في المائة . ومثل أكثر من ٥٠ في المائة من الزيادة ، أو ٣٨٠٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة ، علاوة تكلفة المعيشة التي ستدفع لموظفي الحكومة في عام ١٩٧٦ . وأضاف الوزير الرئيسي ان العجز المقدّر بمبلغ ١٤٨ ٧٣٤ من دولارات الولايات المتحدة لن يتم تغطيته بالضرورة عن طريق الاعانات المالية مع ان المسألة موضع نظر حكومة المملكة المتحدة وان مجالي الخيار المفتوحين للحكومة هما : (أ) أن تلتزم من الدولة القائمة

بالإدارة زيادة الإعانة المالية ، مما يناقض سياسة الحكومة وسياسة الحكومة السالفة في تخفيض الاعتماد على الإعانات المالية ؛ (ب) أو ان تبدأ العمل بتدابير ضريبية مناسبة لمواجهة النفقات الإضافية .

٦٩ - وقد قررت الحكومة اعتماد الاختيار (ب) وزادت ضريبة العمالة من ٣ في المائة إلى ٥ في المائة وضريبة الشركات من ١٢ إلى ١٥ في المائة على أساس القدرة على الدفع وإيماناً منها بأن هذا سيسبب أقل المصاعب . وقد زادت ضريبة الركاب خلال عام ١٩٧٥ . وقد ران هذه التدابير الضريبية مجموعة معاً ستنتج مبلغاً إضافياً قدره ٣٣٩ . ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة خلال عام ١٩٧٦ .

٧٠ - وقد رانفاق الرأسمالي ب ٢٦٦ مليون من دولارات الولايات المتحدة (كان المتوقع أن تمول حكومة المملكة المتحدة ٢٣٦ مليون دولار منها) ، واشتمل على ما يلي : المقومات الهيكلية ٩٠٤ . ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة ، والتعليم والصحة ٥٤٥ . ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة ، والموارد الطبيعية ٢٦ . ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة ، والإدارة والنفقات المختلفة ١٠٠ . ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة .

٧١ - فيما يلي الأرقام الموجزة للميزانية المتكررة للفترة فيما بين ١٩٧١ - ١٩٧٦ :

<u>الايرار</u>	<u>الانفاق</u>	<u>العجز</u>	<u>الإعانات المالية</u>
(بدولارات الولايات المتحدة)			
١٩٧١	٣٠٧٤	٤٠٢٤	٩٧٧
١٩٧٢	٣٥٧٦	٤٦٤١	١٠٥٦
١٩٧٣	٤٦٠٥	٤٩٦٨	٣٦٣
١٩٧٤	٥٠١٧	٥٩٩٩	٩٨٢
١٩٧٥	٥٣٧٤	٦٠٢٣	٦٥٠ (أ)
١٩٧٦	٥٩٠٠	٦٦٠٠	٧٣٤ (أ)
			—

المصدر : معلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة .
(أ) مؤقت .

التجارة الخارجية

٧٢ - لا يزال الإقليم يستورد أكثر بكثير مما يصدر (أنظر التذييل الخامس لهذا التقرير) . وقد جاءت معظم المستوردات ، وهي مواد غذائية ومواد بناء بصورة رئيسية ، من الولايات المتحدة وبورتوريكو وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة والمملكة المتحدة (أنظر التذييل السادس لهذا

التقرير) . ومع ان التجارة مع بلدان الكومنولث الأخرى معتدلة الا انها أخذت بالازدياد مع تحسن خدمات الشحن البحري . وقد زادت المستوردات سعرا وحجما على السواء خلال عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ . وفي عام ١٩٧٥ انخفض حجم الواردات بـ ٢٠ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٧٤ ولكن من المتوقع أن تقلل أسعار السلع المرتفعة من تأثير ذلك على القيمة .

٧٣ - وقد ازدادت الصادرات التي تتألف بصورة رئيسية من السمك الطازج والفواكه والخضروات ، بالإضافة الى السلع المعاد تصديرها ، في السنوات الأخيرة . أما تصدير الحصى والرمال ، وهو بند أساسي في قائمة الصادرات ، فقد خفض عن عمد نتيجة لسياسة الحكومة (أنظر التذييل الخامس لهذا التقرير) .

٧٤ - ويموّض الاختلال في ميزان التجارة ، الذي بلغ ١١٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٧٤ ، عادة بالنقد الأجنبي الناتج عن المعونة المالية والأموال التي ينفقها السياح وتدفق رأس المال الاستثماري على الاقليم والتحويلات من الخارج (أنظر التذييل السابع لهذا التقرير) .

٤ - الأحوال الاجتماعية

اليد العاملة

٧٥ - في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية ، كانت القوة العاملة في الاقليم تعمل جريداً على العادة في الزراعة . وبعد الحرب ، أدى الطلب على اليد العاملة في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة المجاورة من أجل بناء منشآت عسكرية ومن أجل صناعة السياحة فيما بعد الى هجرة اعداد كبيرة من سكان جزر فرجن البريطانية الشبان . فكان من نتيجة ذلك ان تدهور الانتاج الزراعي ونتاج العاشية . وفي الستينات عندما مر الاقليم بانتعاش في حركة البناء سمح بدخول العمال من شرق منطقة البحر الكاريبي لتعزيز القوة العاملة المحلية المستنزفة . وتفيد المعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالادارة بأن اتجاه القوة العاملة المحلية نحو الهبوط توقف في عام ١٩٧٣ ثم ارتفع في عام ١٩٧٤ واستقر في عام ١٩٧٥ (انظر التذييلين الثامن والتاسع لهذا التقرير) .

٧٦ - وفي هذا الصدد أعلن الحاكم في خطابه الأخير أن الحكومة تعتبر فرض القيود على السماح بدخول الأجانب ضروريا لحماية فرص السكان المحليين في العمالة وفي الأعمال التجارية ولا عاقبة نمو عنصر كبير من المعالين بدون وسائل اعالة كافية .

٧٧ - وتعتبر جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، كما هو مبين أعلاه ، مصدرا أساسيا للعمالة بالنسبة لسكان جزر فرجن البريطانية . وقد قدم اقتراح بتعديل قوانين الولايات المتحدة للهجرة تقتصر بموجبه زيارات الاجانب الى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وبورتوريكو على الحائزين على التأشيرات التي تعطى لغير المهاجرين .

٧٨ - وفي الشهر التالي قام السيد ويتلي ، الوزير الرئيسي ، بزيارة الى واشنطن أجرى خلالها مباحثات مع اثنين من كبار المسؤولين في حكومة الولايات المتحدة تتعلق بإمكانية اعفاء سكان جزر فرجن البريطانية من المتطلبات المقترحة ، مراعاة للعلاقات الوثيقة القائمة بين الاقليم وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة .

٧٩ - وفي أوائل ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ أعلن أن أنظمة هجرة جديدة تتعلق بدخول الأجانب الى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ستصبح نافذة المفعول في ٧ تشرين الاول / اكتوبر . وبموجب هذه الانظمة ، سيطلب الى الوافدين من بلدان اخرى غير جزر فرجن البريطانية ان يكونوا حائزين لتأشيرات صالحة من التي تمنح لغير المهاجرين أو أن يكون بحوزتهم اثبات على أن لديهم اذونات عمل غير محددة وصالحة او اثبات علي انهم من معالي اجانب تنطبق عليهم هذه الشروط . ولن يطلب من مواطني جزر فرجن البريطانية الأهليين عند سفرهم الى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة أن يحملوا معهم سوى جواز سفر صادر عن المملكة المتحدة وبطاقة هوية صادرة عن حكومة جزر فرجن البريطانية . بيد ان جميع الأجانب ، بما في ذلك سكان جزر فرجن البريطانية ، المسافرين الى بورتوريكو سيكونون ملزمين بحيازة تأشيرات غير مهاجر صالحة عند تقديم طلبات دخول تلك الجزيرة .

٨٠ - وفي الشهر التالي ، أعرب الحاكم عن سروره بنتائج المساعي التي قامت بها جزر فرجن -

البريطانية والتي أدت الى الغاء متطلبات التأشيرة لدخول جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة . بيد أنه سيتم القيام بمزيد من المساعي لدى وزارة خارجية الولايات المتحدة بهدف الاعفاء من شرط الحصول على التأشيرة لدخول بورتوريكو . وفي غضون ذلك ، قال ان الحكومة ستواصل السعي من أجل أن يقوم مسؤول قنصلي من الولايات المتحدة بزيارات دورية للجزيرة وذلك لتخفيف العبء عن كاهل أولئك الذين أصبح يتعين عليهم الحصول على تأشيرات للسفر الى سانت توماس وبورتوريكو .

الصحة العامة

٨١ - يقدم كبير الموظفين الطبيين ، وموظفوه البالغ عددهم ٦٦ شخصا خدمات الصحة العامة والرعاية الطبية والأعمال الصحية . ويقوم مستشفى بيلز (٣٤ سريرا بالاضافة الى عدد من الأسرة اقصاه ٤ لحالات العزل) في تورتولا بخدمة الاقليم كما توجد عيادات في الجزر الأخرى . وتعمل في هذه العيادات مرضات مسجلات ويزورها موظف طبي مرة كل شهر . وفي فرجن غوردا قامت منظمة طوعية ، وهي اللجنة الطبية لفرجن غوردا ، بتوفير خدمات طبيب . وتقدم الحكومة العيادة والنقل والسكن للطبيب .

٨٢ - وقد درست شعبة التنمية البريطانية مشروعا لتجديد مستشفى بيلز وتوسيعه وقدمت توصياتها الى حكومة المملكة المتحدة .

٨٣ - وخلال الزيارة التي قامت بها البعثة في شهر ايار/مايو ١٩٧٦ ، أوضح المهندس المعماري الحكومي أن أعمال البناء ستنفذ ، اذا تمت الموافقة عليه ، على ثلاث مراحل بحيث لا يوقف ذلك عمليات المستشفى . وسيستوعب المستشفى عند اكماله ، ٥٠ مريضا وسيكون فيه عيادة حديثة للمرضى الخارجيين وعيادة لطب الاسنان وقسم للأشعة السينية ومستوصف . وسيتم بناء غرفة عمليات ومطبخ ومغسل جديد وتوفير تسهيلات أفضل لمرضى الشيخوخة وللمصابين بأمراض عقلية .

٨٤ - وقد واصلت الصحة العامة التحسن إذ أشرفت حملة استئصال بعوضة الحمى الصفراء على الانتهاء . وانخفض مؤشر انتشار البعوضة بعد ثمانية دورات من المعالجة من ٤٧ الى ٠.٦ ، والأمل معقود على ان تستكمل دورتان اخريان البرنامج . وقد تحسنت كذلك عمليات جمع القمامة ، وخصص مبلغ ٣٠٠ . ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لبناء محطة ضخ ومركز معالجة جديدين لتصريف الفضلات في منطقة ايست رود تاون .

٥ - الأحوال التعليمية

٨٥ - توجد ٢٢ مدرسة ابتدائية وفوق الابتدائية في الاقليم ، منها ١١ مدرسة تديرها الحكومة ، و ٨ مدارس مستقلة و ٣ مدارس تتلقى معونة من الحكومة . في عام ١٩٧٤ ، كان ١٨١ ٢ تلميذا يتلقون دراساتهم في مدارس ثانوية وبلغت نسبة المعلمين الى التلاميذ ١ : ٢٠ .

٨٦ - ويقوم التعليم الثانوي الذي تقدمه المدرسة الثانوية لجزر فرجن البريطانية على نموذج المدرسة الشاملة . وتعطى المواد الدراسية بمستوى شهادة التعليم العامة (انظر التذييل العاشر لهذا التقرير) ، وتوفر المناهج المهنية تدريباً في اشغال الخشب والمعادن ، وميكانيكا السيارات والالكترونيات ، والتدبير المنزلي ، واعمال السكرتارية . وتمنح المدرسة دبلوم المدرسة الثانوية للطلبة الناجحين . وفي عام ١٩٧٤ ، بلغ عدد التلاميذ المسجلين في المدرسة ٧٩٦ طالبا وكانت نسبة المعلمين الى التلاميذ ١ : ١٧ .

٨٧ - ويتوفر التعليم للراشدين في المساء طوال العام في المدرسة الثانوية لجزر فرجن البريطانية التي تقدم مناهج في الثقافة العامة وتعد الطلاب لمختلف الامتحانات الخارجية .

٨٨ - وفي نهاية عام ١٩٧٤ كان ٤٦ طالبا من سكان جزر فرجن البريطانية ملتحقين بكلية جامعات في الخارج على النحو التالي : جزر الهند الغربية ، ٣٥ ، والولايات المتحدة وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ٥ ؛ والمملكة المتحدة ٥ ؛ وكندا ١ .

٨٩ - وما زال التعليم من اختصاص الوزير الرئيسي تساعده ، بالإضافة الى كبير المسؤولين التربويين واثنيين من موظفي التعليم (للتدريب والادارة) ، الهيئات الاستشارية الثلاثة التالية :

(أ) مجلس التعليم الذي يجتمع مرتين في العام ويترأسه الوزير الرئيسي ؛

(ب) لجنة المدرسة الثانوية في جزر فرجن البريطانية التي يرأسها كبير المسؤولين التربويين . وتضم اللجنة في عضويتها أربعة من أهالي الطلاب من مناطق مختلفة في الاقليم يستطيعون التحدث باسم المجتمع واسداء المشورة لرئيس المدرسة في الأمور التي تتعلق بعمل المدرسة وصالحها العام . وتنعقد الاجتماعات ثلاث مرات في العام ؛

(ج) لجنة المدارس الابتدائية . وفي عام ١٩٧٤ عقدت اللجنة ستة اجتماعات برئاسة كبير المسؤولين التربويين . وتتناول اللجنة شؤون ادارة الموظفين والامور التأديبية في ١٤ مدرسة ابتدائية ، منها ١١ مدرسة هي الآن مدارس حكومية .

٩٠ - والاقليم عضو في مجلس الامتحانات لمنطقة البحر الكاريبي .

٩١ - وتقوم الحكومة بدراسة مشروع قانون للتعليم يهدف الى انشاء خدمة تعليمية موحدة تعمل تحت اشراف لجنة خدمة مستقلة تكون مسؤولة عن تعيين ومراقبة وانضباط جميع المعلمين في المدارس الابتدائية والثانوية في الاقليم .

٩٢ - وحدثت زيادة مقدارها ٢٠ في المائة ضمن اطار الميزانية المتكررة لعام ١٩٧٤ ، كان معظمها بسبب تعديل المرتبات ، وقد بلغت النفقات لعام ١٩٧٤ ٦٨٥ ٩٣٨ دولارا من دولارات الولايات المتحدة تمثل ، حوالي ١٧ في المائة من ميزانية الاقليم مقابل ٦٥٠ ٧٧٧ دولارا في عام ١٩٧٣ . وفي عام ١٩٧٤ كانت التكاليف المتكررة لكل تلميذ في المدرسة الثانوية في جزر فرجن البريطانية تبلغ ٤٧٧ دولارا في السنة ، وتكاليف كل تلميذ في المدارس الابتدائية ٢٢٤ دولارا في السنة . وانفق على التعليم خلال تلك السنة ما مجموعه ٣١ ٥٨٣ دولارا من دولارات الولايات المتحدة من اموال المعونة الانمائية .

با* - برنامج الزيارات والاجتماعات

٩٣ - أجرت البعثة ، خلال الزيارة التي قامت بها الى الاقليم في الفترة بين ٢ و ٩ ايار/مايو باحثات مع الحاكم ومع اعضاء المجلسين التنفيذي والتشريعي ، واستمعت الى آراء الجمهور في اجتماعات عامة عقدت في تورثولا ، وانيفادا وفرجن غوردا ، ويوست فان دايك .

١ - الباحثات مع الحاكم

٩٤ - رحب الحاكم بالبعثة يوم ٣ ايار/مايو ١٩٧٦ ، ورد الرئيس باسم البعثة على الترحيب . وفي أثناء الباحثات قدم الحاكم سردا للأحوال الجغرافية والاقتصادية العامة في الاقليم وكذلك شرحا لأوضاع الخدمة المدنية فيه .

٩٥ - وقال ان جزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة تتعاونان في ميادين من مثل السيطرة على الأمراض البشرية والأمراض التي تصيب الماشية . وأضاف ان الهجرة تزداد مستقرة ، وأن مجموع اليد العاملة يبلغ ٣٠٠٠ شخص ، ٣٠ في المائة منهم من جزر كاريبية اخرى ، ان أن رعايا غير جزر فرجن البريطانية ينجذبون الى الاقليم لان الاجور أعلى نسبيا . وقد ركزت الحكومة جهودها على انما* السياحة مع أن الشعور السائد محليا هو أنه يجب السيطرة على معدل التوسع . وأوضح أنه سيكون على صناعة السياحة ، اذا تمت بسرعة اكبر مما يجب أن تعتمد على موظفين يأتون من خارج البلد وثمة شعور بأن ذلك لن يكون ، في المدى البعيد ، في مصلحة البلد ككل ، مضيفا ، ان هذا الموقف ينطبق أيضا على عمليات الانما* الواسعة النطاق الأخرى . وقد نمت السياحة بمعدل ١١ في المائة في عام ١٩٧٥ . وأعلن أنه زار الاقليم ، الذي يبلغ عدد سكانه ١١٠٠٠ شخص ، ٦٠٠٠ سائح في ذلك العام . وقال ان البلد لا يعرف " موارد طبيعية أفضل من الرمال والشمس " .

٩٦ - وقال الحاكم ان المناقشة التي جرت في المجلس التشريعي بشأن مزيد من التطورات الدستورية قد اختتمت يوم الجمعة الفائت (٣٠ نيسان/ابريل) ، وان اقتراحا باعتماد مقترحات دستورية مختلفة قد أقر بالاجماع . وكان من بينها اقتراح بأن يضطلع وزير منتخب بالمسؤولية عن الشؤون المالية وزيادة عدد النواب المنتخبين في المجلس التشريعي من سبعة الى تسعة ، قبل أن يحسم موعد الانتخابات التالية ، وأضاف أن العمل جار على شغل وظائف الخدمة المدنية بالعناصر المحلية مع أن الافتقار الى الخريجين ونوعية التعليم في المدرسة الثانوية لجزر فرجن قد سببا نقصا في المرشحين .

٢ - الباحثات مع اعضاء المجلس التنفيذي

٩٧ - قال الوزير الرئيسي ، بعد أن رحب بالبعثة ، أن أهالي الاقليم يتقدمون الى الامام تدريجيا وأنهم يتطلعون الى اليوم الذي يستغني فيه الاقليم عن الاعانات المالية التي تقدمها حكومة المملكة

المتحدة . وأضاف انه لا يعرف متى سيكون الاقليم في وضع يستطيع معه اتخاذ خطوة دستورية أخرى الى الامام .

٩٨ - وقال وزير الموارد الطبيعية والصحة العامة أن لاهالي الاقليم آراءهم الخاصة وانه ما من أحد يستطيع ارغامهم على عمل أى شيء ليسوا مستعدين لعمله . وأضاف ان البعثة سوف تتأكد من هذا الأمر الذى تتميز به جزر فرجن البريطانية التي هي جوهرة العالم .

٩٩ - وقال وزير الاتصالات والأشغال والصناعة أن عمليات الانماء في الاقليم تستند الى الاعانات المالية التي تقدمها المملكة المتحدة . وأضاف أن الحكومة لا تعتزم السير بالانماء بسرعة اكبر مما يجب بحيث يكون ذلك على حساب التضحية بالاستقرار . ورحب الوزير بزيارة البعثة قائلا انها تستطيع ان تبحث مع سكان جزر فرجن البريطانية مشاكلهم وتطورهم وكذلك آمالهم وخططهم للمستقبل .

١٠٠ - وقال أمين المالية أن تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني أدى الى تقلص قيمة الاعانات المالية الانمائية التي تدفع بهذه العملة . وأضاف أن الحكومة تحاول وضع تدابير معقولة تتعلق بالايرار من شأنها أن تحسن الحالة .

١٠١ - ولاحظ الحاكم ان الاعانة المالية لعام ١٩٧٥ كانت دون ١٠ في المائة من الميزانية المتكررة مما يشكل تحسنا بالمقارنة مع السنوات السابقة .

١٠٢ - وذكر ان البلد لم يحصل على معونة عن طريق المشاريع الاقليمية .

٣ - آراء الوزراء المنتخبين

١٠٣ - وقد عبر الوزير الرئيسي عن اتفاق آراء زملائه بقوله أن الجمهور راض عن المناقشة التي جرت في المجلس التشريعي حول الاقتراح بشأن ادخال تعديلات على الدستور . وأضاف أن ما يتطلع اليه الجمهور هو أكبر مدى من الحكم الذاتي الداخلي، وأنه بمجرد أن يحقق ذلك ، سيبدأ بالنظر في مسألة الاستقلال أو أى مجال خيار آخر مثل الاتحاد مع اقليم كاريبي آخر أو مع المملكة المتحدة أو الدخول في رابطة مع أى منهما . وأضاف أن المركز الخاص الذى سيتحقق في حوالي نهاية هذا العام سيقصر عن بلوغ الحكم الذاتي الداخلي التام ولكنه سيعطي الوزراء المنتخبين سيطرة ومسؤولية فيما يتعلق بمجال واسع من الشؤون الداخلية ، بما في ذلك المالية العامة . وبالإضافة الى ذلك ، سيكون على الحاكم أن يتشاور مع الوزير الرئيسي في ممارسته لسلطاته المخصصة . وفيما يتعلق بالتغيرات الأخرى المنوى اتخاذها بدا أن هناك ارتياحا عاما في الجبهة الدستورية .

١٠٤ - وقد أفاد الوزير الرئيسي بأن الاعانات المالية لن تكون ضرورية بعد فترة تتراوح بين أربعة وخمسة أعوام أخرى ، حين يتوقع أن يكون الاقليم عندها أو قبل انقضاءها ، قد اتخذ خطوة دستورية أخرى ، مما يزيد الى درجة أكبر مسؤوليات الممثلين المنتخبين .

١٠٥ - وقد أعرب الوزراء المنتخبون عن عدم الارتياح العام بشأن اجراءات ادارة الاعانات المالية وأعلنوا أن المشكلة تكمن في عدم استطاعة حكومة الاقليم وضع ميزانية تسفر عن فائض ، سواء بوضع الإيرادات غير المتوقعة في صندوق احتياطي او بالتماس وسائل أخرى غير فرض الضرائب لتحصيل الإيراد من قبيل اليانصيب . فعلى سبيل المثال حدث عندما اصدرت الحكومة قطع نقدية ذهبية بقيمة ١٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٧٥ ، مما زاد الإيراد بمبلغ ٤٥٠٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة (أنظر الفقرة ٦٣ اعلاه) انخفضت الاعانة المالية المتوقعة بمبلغ ٤٥٠٠٠٠ دولار . وقد جعل ذلك من العسير توفير ادارة مالية جيدة ، وجعل وزراء الاقليم يشعرون من الناحية النفسية ، انهم لا يسيطرون سيطرة تامة على الحالة المحلية . وقد أورد الوزراء المحليون مثالا آخر . ان من المتوقع أن تقدم لجنة استعراض مرتبات موظفي الخدمة المدنية توصياتها في أوائل عام ١٩٧٧ ، غير أن الحكومة لا تستطيع في غضون ذلك الاعداد لأية زيادة قد توصي بها اللجنة ، لانه اذا زادت الضرائب لتغطية زيادات المرتبات سيكون هناك تخفيض مقابل في الاعانة المالية . وذكر أن حكومة المملكة المتحدة تقوم باعادة النظر في اجراءات تقديم الاعانة المالية .

١٠٦ - وقال الوزراء المنتخبون أن انما المقومات الهيكلية في البلد - الطرقات ، والاتصالات ، والمدارس ، والاسكان ، والطاقة والمياه - يتطلب مزيدا من المساعدة للتعجيل بالنمو الاقتصادي والاجتماعي . وأضافوا أن الحكومة تقوم بتشجيع انما الزراعة ، وبوجه خاص زراعة الخضار والأشجار المثمرة وكذلك تربية الماشية . وبرزوا احتمالات زيادة تطور صناعة صيد الأسماك وتوسيعها معلنين ان الاقليم يحتاج الى موارد مالية ومساعدة تقنية لتحديث معدات وأساليب صناعات صيد السمك ، وحفظه وتسويقه . وقد قامت الحكومة ، في محاولة منها لحل بعض المشاكل التي يواجهها قطاعا صيد السمك والتسويق ، من بين قطاعات أخرى ، باقامة مصرف للانما ومجلس للتسويق .

١٠٧ - وذكر ان علاقات حسن الجوار بين جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وجزر فرج - البريطانية ستستمر مع أنه ليست هناك بوادر تشير الى وجود مزاج سياسي لتشكيل اتحاداً وفق بين الاقليمين . ومع ان جزر فرجن البريطانية عضو في المصرف الانمائي الكاريبي ، فانها لم تصبح عضوا في " المجتمع الكاريبي " (CARICOM) . فمنذ ان حل اتحاد جزر الهند الغربية في عام ١٩٦٢ ، ما زال الاقليم يتجنب القيام بمحاولات لاقامة تعاون اقليمي أوثق . فقد رأى الاقليم ان مستقبله يكمن مع جيرانه في الغرب اكثر مما يكمن مع جيرانه في الشرق .

١٠٨ - وتطرق الأعضاء المنتخبون الى ميدان التشقيف السياسي ، فأعربوا عن رأيهم بأن أعضاء الحكومة والزعماء السياسيين سيستفيدون من حضور جلسات معينة في الأمم المتحدة باعتبارهم جزءا من وفد المملكة المتحدة ومن القيام بزيارات لاقليم ولدان تماثل أحوالها الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية أحوال بلد هم .

١٠٩ - وأعرب الممثلون الحكوميون المنتخبون عن تصميم قوى على انما القوى العاملة المحلية بمزيد من التدريب كيما يتم شغل وظائف الخدمة المدنية بالعناصر المحلية ، غير أنهم يدركون أن عملية شغل وظائف الخدمة المدنية بالعناصر المحلية يجب ألا تستهدف الرتب العليا فحسب بل ينبغي

أيضا انما المهارات المحلية لاشغال مستويات الدرجات المتوسطة . وأشاروا ، على سبيل المثال ، الى أن ٥٠ في المائة من المعلمين في المدرسة الثانوية لجزر فرجن البريطانية من الأجانب كما هي الحال بالنسبة الى كثير من الموظفين في ميادين مثل المالية ، والجمارك ، والضرائب ، والمحاسبة ومراجعة الحسابات ، والاحصاء ، والاشغال العامة .

١١٠ - والى جانب الخدمة المدنية ، رأى الوزراء المنتخبون أيضا أن الأهالي المحليين بحاجة الى المشاركة مشاركة نشطة في ادارة وتنظيم المؤسسات في القطاع الخاص كيما يحصلوا على فائدة أكبر من الاستثمارات الاجنبية ولا سيما في السياحة . وأضاف الوزراء المنتخبون أن هناك حاجة الى تحسين المدرسة الثانوية لجزر فرجن البريطانية تحسينا كبيرا من حيث عدد الخريجين ونوعية التعليم على السواء وذلك لتوفير مرشحين مناسبين للتدريب على المهارات المطلوبة لادارة القطاعين العام والخاص في البلد . وأعرب الوزراء المنتخبون أيضا عن أملهم في أن يشارك الأهالي المحليون بنشاط أكبر في حياة البلد الاقتصادية عن طريق ملكية وسائل الانتاج والتوزيع .

١١١ - وأفاد الوزراء المنتخبون بأن عدة شركات نفط أبدت اهتماما بالتنقيب في المياه الساحلية وأن الحكومة ما زالت بانتظار المشورة القانونية بشأن سن التشريع المناسب للسيطرة على عمليات التنقيب عن موارد النفط والغاز في المياه الساحلية وتوجيهها وادارتها .

١١٢ - وفي ختام مهمة البعثة كانت الكلمات التي ودعها بها الوزير الرئيسي هي التالية :

" لقد استمتعنا الينا واستمعنا اليكم ، وانا أشعر الان بسعادة أكبر مما كنت اشعر بها في الأسبوع الماضي . فهناك بعثة تابعة للامم المتحدة ستحمل الى الأمم المتحدة آراء جزيرتنا الصغيرة . واننا نعتزم أن ندفع بهذا الاقليم الصغير الى الامام ولدينا أمور ندفع بها . اننا نهدف الى الوصول الى القمة . وسنخلص هذا البلد من الاعانة المالية خلال خمس سنوات ، وخلال تلك الفترة ، سيكون لنا دستور يمنح ممثلي الأهالي كلمة لها أثر أكبر في تسيير شؤون هذا البلد . ونحن عازمون على أن يتقدم ممثلو الشعب الى الامام بينما يتراجع ممثل المملكة المتحدة الى الوراء وأملنا معقود على أن يضطلع ممثلو الشعب المنتخبون بكثير من الأمور التي يضطلع بها حاليا ممثل المملكة " .

٤ - المناقشات مع أعضاء المجلس التشريعي

١١٣ - اجتمعت البعثة يوم ٦ ايار/مايو ١٩٧٦ ، مع أعضاء المجلس التشريعي الآتين : السيد ر . ت . اونيل ، والسيد أ . هينلي ، والسيد ل . سميث . وأثناء سير المناقشة برزت النقاط الآتية :

١١٤ - أعرب أحد الأعضاء عن خيبة أمله لعدم احتواء تقرير اللجنة الدستورية توصية بتمثيل جزيرة فرجن فوردا في الوزارة ، ورأى أنها تستحق التمثيل الوزاري لانها ثاني أكبر جزيرة في الاقليم .

وطبق على اقتراح تعديل أمر (دستور) جزر فرجن البريطانية قائلا انه مع أن حق التصويت سيمنح فقط للأشخاص المولودين في جزر فرجن البريطانية ، و "المنتخبين" ، فان ٧٥ في المائة من العمال في الاقليم ، وبوجه خاص أولئك الذين يشغلون الوظائف ذات الدخل المتوسط والمتدني هم ممن الأجانب . ونتساءل عما اذا كان نموذج وستمنستر القائم على نظام فيه مجلس للوزراء وفيه ترسيخ لمركز زعيم المعارضة سينجح في بلد صغير يبلغ عدد سكانه ١١.٠٠٠ شخص . وقال انه يود رؤية نظام حكم أكثر ملائمة لجزر فرجن البريطانية وأن تكون هناك سيطرة أكبر على المالية العامة عن طريق قانون لوزارة المالية ومراجعة الحسابات .

١١٥ - وقال عضو آخر أن النظام الحزبي يبلغ أوج نشاطه خلال الانتخابات ، وفيما عدا ذلك فليس له نشاط يذكر .

١١٦ - وقال العضو الثالث ان شعب الاقليم لا يريد الاستقلال في الوقت الحالي ولا يستطيع تحمل أعبائه ، وأعلن أن جزر فرجن البريطانية لا تعتمز تشكيل رابطة مع جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة مع أن هناك من اقترح تشكيل رابطة مع المملكة المتحدة أو كندا .

٥ - الاجتماعات العامة

١١٧ - وصلت البعثة ، يوم ٥ ايار/مايو ، الى جزيرة انيفادا حيث زارت مدرسة انيفادا الابتدائية وشاركت في اجتماع عام عقد في المركز الاجتماعي .

١١٨ - وقدم الوزير الرئيسي أعضاء البعثة . ثم ألقى رئيس البعثة بيانا أوضح فيه غاية البعثة ودعا أهالي انيفادا للتحدث الى أعضائها بحرية وصراحة .

١١٩ - وتلت واحدة من الحضور بيانا معدا (أنظر التذييل الحادي عشر للتقرير الحالي) قالت فيه ان الأوضاع في انيفادا محفوفة بالخطر نظرا الى أن أهالي انيفادا يعتمدون على صيد السمك في معيشتهم ، فالقوارب غير كافية والأسواق غير ثابتة . وأضافت أن الهجرة في السنوات القليلة الأخيرة خفضت عدد السكان من حوالي ٤٠٠ شخص الى ١٦٥ شخصا . وأعلنت أن حل مشاكل انيفادا يعتمد على الاستثمار الرأسمالي لتحقيق الانماء الاقتصادي مما يوفر العمالة المحلية وسوقا جاهزة للمنتجات المحلية أيضا .

فرجن غوردا

١٢٠ - وعقد في نفس اليوم اجتماع عام في فندق "أوشين فيو" في جزيرة فرجن غوردا . وقد ترأس السيد ر . اونيل ، الممثل المنتخب لجزيرة فرجن غوردا ، الاجتماع .

١٢١ - وقد لاحظ السيد اونيل في بيانه الاستهلالي ، أن أهالي فرجن غوردا قوم أباه أرغموا على مصارعة التربة والبحر لكسب المعيشة . فقد نفذوا الكثير من مشاريع المساعدة الذاتية ، مثل بناء عيادة صحية ومركز اجتماعي ومكتبة دون أن يطلبوا المعونة الا عند الضرورة . وأضاف انهم لا يرغبون

في الانتقال من مركز المستعمرة الى الطفليان . ولاحظ أن فندق ليتيل ديس قد عاد على فرجن غوردا بغوائد كثيرة من حيث العمالة ومصادر الايراد الأخرى . وقال ان أكثر ما تحتاجه جزيرة فرجن غوردا في الوقت الراهن هو مدرسة اعدادية وتحسين الطرقات . وأعرب عن أمله في أن يواصل المزيد من سكان فرجن غوردا المشاركة في انماء الجزيرة . وأعلن أن هناك الآن فندقين هما -فندق "أوشين فيو" وفندق "فيشرزكوفبيتش" ، يملكهما ويديرهما اهالي فرجن غوردا .

١٢٢ - ورد رئيس البعثة شاكر السيد اونيل على بيانه الشامل وعلق على روح المساعدة الذاتية وتقرير المصير التي تسود جزيرة فرجن غوردا .

١٢٣ - وتطرق الأهالي المشتركون في الاجتماع الى بحث عدة مواضيع كان من بينها مسألة استقلال الاقليم وزيادة انماء فرجن غوردا . وكان من رأى أحد المتحدثين أن صناعة صيد السمك بحاجة الى تحسين .

١٢٤ - واختتم رئيس البعثة الاجتماع بقوله ان مستقبل فرجن غوردا ومستقبل الاقليم ككل يظل في أيدي الشعب وأن لهم وحدهم حق تقريره . وقال انه يتمنى ان يرى واحدا من أهالي جزر فيرجن البريطانية في عداد وفد المملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة .

تورتولا

١٢٥ - وفي مساء اليوم نفسه عقدت البعثة اجتماعا عاما في رود تاون ، عاصمة الاقليم . وتأس الاجتماع السيد هـ . ر . بن ، الرئيس السابق للمجلس التشريعي .

١٢٦ - وأوضح رئيس البعثة الزائرة ان الغاية من ايفاد البعثة هي جمع معلومات مباشرة عن الأحوال في الاقليم والتحقق من آراء ورغبات الأهالي فيما يتعلق بحقوقهم في تقرير المصير والاستقلال . وأضاف أن البعثة قد أجرت مناقشات مع الحاكم ، والممثلين المنتخبين ، ومع عدد كبير من الأهالي على أساس غير رسمي ، بيد أن الاجتماع يوفر فرصة لافراد الجمهور للمساهمة مساهمة فردية . ثم دعا الحاضرين الى الاعراب عن آرائهم بحرية .

١٢٧ - وأعقبته ذلك مناقشة حيوية شارك فيها مختلف المتحدثين . وكان من بين المسائل التي تطرق اليها البحث أمور تتصل بالمركز الدستوري المقبل للاقليم ، والمعونات المالية ، والتدريب الرامي الى تخفيض عدد الرعايا الأجانب العاطلين في الاقليم ، والانماء الاقتصادي العام .

١٢٨ - وفيما يتعلق بالمركز الدستوري ، أعرب المتحدثون عن رأيهم في أن الأشكال القائمة للمركز الاستعماري مثل مركز الدولة المرتبطة ومركز الكومنولث ومركز سورينام وغوادالوب ، وفي ظل مختلف الدول القائمة بالادارة ، قد أظهرت أنها غير مرضية .

١٢٩ - ورأى المتحدثون أن مستقبل الاقليم يكمن في تخفيض اعتماده على المعونة والمهارات الأجنبية ، وزيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد والتحرك نحو نيل درجة أكبر من تقرير المصير والاستقلال .

١٣٠ - وكان رأى عدد من المتحدثين أن على الاقليم ألا يرتبط مع جيرانه في المنطقة الكاريبية الشرقية وأن يدخل في رابطة فضفاضة مع جزر فرجين التابعة للولايات المتحدة . وكانت مسألة وجود مجموعة كبيرة من الأجانب موضع اهتمام بعض المتحدثين الذين قالوا صراحة انه لا بد من تدريب الأهالي المحليين ، باعتبار ذلك مسألة تدخل في مجال السياسة العامة ، ليحلوا محل الأجانب في المناصب الرئيسية ، وأعرب البعض عن اعتراضه على الدرجة العالية من الحوافز المتوفرة لبعض المستثمرين الأجانب الاغنيا ، ولا سيما تلك التي تتخذ شكل معونات تقدم للفنادق وأعمال ضريبية .

١٣١ - وقبل ان يختتم رئيس البعثة الاجتماع دعا السيد ريتشاردسون ، ضابط الارتباط التابع للمملكة المتحدة ، الى الاجابة على بعض الأسئلة التي طرحها الحضور . وأوضح السيد ريتشاردسون أنه متأكد ، رغم أنه لا يشترك في الأعمال اليومية المتصلة بإدارة الاقليم ، من أن حكومة المملكة المتحدة ستحترم رغبات الأهالي وتطلعاتهم بشأن مسألة التقدم الدستوري . وأضاف ان المملكة المتحدة ستسندهم ما يريدون . وأوجز المشاكل الدستورية التي تواجه الاقليم الصغيرة السبعة عشرة في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادى والمحاولات المختلفة التي بذلت لحلها ، وأضاف أن حكومة المملكة المتحدة قد واصلت تقديم الاعانة المالية الى الاقليم التي كانت تحت ادارتها سابقا ، وأشار أيضا الى حالة نيوزيلندا وتابعتها السابقة ساموا الغربية . واختتم كلمته بقوله أن حكومة المملكة المتحدة ستواصل ابداء الاهتمام بجزر فرجين البريطانية .

يوست فان دايك

١٣٢ - زارت البعثة يوم ٧ ايار/مايو جزيرة يوست فان دايك ، بعد القيام بجولة في المستوطنة والمدرسة الابتدائية والعيادة الصحية عقدت اجتماعا عاما في المدرسة .

١٣٣ - ورحب السيد ستاوت ، الممثل المنتخب لجزيرة يوست فان دايك ووزير الموارد الطبيعية والصحة العامة ، بالبعثة والحاكم والمسؤولين الحكوميين الآخرين ، في الجزيرة . وتحدث بايجاز عن المجالات التي يجرى فيها تنفيذ مشاريع المساعدة الذاتية وغيرها في الجزيرة ، بما في ذلك برنامج لتنظيف الشواطئ من أجل تعزيز السياحة ، وبناء سد لزيادة امدادات الجزيرة من المياه ، وساعدة مالكي الماشية . وبعد ذلك دعا الممثل المنتخب للجمهور للتحدث الى البعثة بصراحة وحرية .

١٣٤ - وخطب رئيس البعثة وعضاؤها في الاجتماع عن غاية البعثة وشجعوا الحاضرين على اطلاع البعثة على رغباتهم وأمانهم .

١٣٥ - وسأل أحد تلاميذ المدرسة البعثة عن انطباعاتها الأولية عن الاقليم وأجاب أعضاء البعثة على ذلك ، وسأل كبير المعلمين في المدرسة البعثة عن كيفية قيام الاقليم بتدبير أموره بعد الاستقلال . فدعا رئيس البعثة السيد ريتشاردسون الى الاجابة على السؤال .

١٣٦ - وسأل شاب ، كان خارج الجزيرة لمدة تسع سنوات أدى خلالها الخدمة في جيش الولايات المتحدة ، ان كان باستطاعة الاهالي انتخاب حاكمهم وما سيخلفه هذا الأمر من آثار على الاقليم .

ورد الحاكم ، الذي كان حاضرا ، على هذا السؤال فقال ان على الأهالي أن يقرروا نوع الدستور الذي يريدونه قبل بلوغ الاستقلال . وشرح الممثل المنتخب ، بتفصيل أكبر ، مراحل التقدم الدستوري التي مرت بها الاقليم وأثنى على روح الخدمة العامة التي يتحلى بها الشاب الذي كان مسؤولا الى حد كبير عن برنامج تنظيف الشواطئ وغيره من مشاريع المساعدة الذاتية .

١٣٧ - وشرح مزارعان محليان الصعوبات التي يواجهانها في تسويق الماشية . وذكر السيد ستاوت ان الحكومة قد اشترت ١٥ رأسا من الماشية من المزارعين المحليين في يوست فان دايك ، وانها تعمل على بناء مسلخ كجزء من سياستها الرامية الى تشجيع انتاج الماشية . ويجرى ، بالإضافة الى ذلك ، بناء سد لمساعدة المزارعين .

١٣٨ - وشاهدت البعثة والمجموعة المرافقة لها فيما بعد بعض الحرف اليدوية المحلية ، ثم ودعت سكان يوست فان دايك وعادت الى رود تاون بعد زيارة كين غاردين باي .

٦ - الاجتماع الذي عقد في وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث ، لندن

١٣٩ - في ١٧ ايار/مايو ١٩٧٦ ، رحب السيد ل . ن . لارمور ، وهو نائب وكيل وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث ، بالبعثة ودعا اعضاءها الى الافصاح عن الانطباعات التي خرجوا بها من زيارتهم لجزر فرجن البريطانية .

١٤٠ - وشرح الرئيس ، باسم اعضاء البعثة ، الانطباعات العامة التي تشكلت لديهم أثناء وجودهم هناك . وأدار تسجيلا صوتيا لخطاب الوزير الرئيسي خلال اجتماعهم الأخير به (أنظر الفقرة ١١٢ أعلاه) وشدد رئيس البعثة على كلمات الوزير الرئيسي التالية :

"فها هنا بعثة تابعة للأمم المتحدة ستحمل الى الأمم المتحدة آراء جزيرتنا الصغيرة . واننا نعتزم أن ندفع بهذا الاقليم الصغير الى الامام . ولدينا أمور ندفع بها ، اننا نهدف الى الوصول الى القمة . . . سيكون لدينا دستور يمنح ممثلي الأهالي كلمة لها أثر أكبر في تسير شؤون هذا البلد . ونحن عازمون على أن يتقدم ممثلو الأهالي الى الامام بينما يتراجع ممثل المملكة الى الوراء . وأملنا معقود على أن يضطلع ممثلو الشعب المنتخبون بكثير من الأمور التي يضطلع بها حاليا ممثل المملكة " .

١٤١ - وأورد رئيس البعثة أيضا كمثال السؤال الذي طرحه شاب في جزيرة يوست فان دايك عن الموعد الذي سينتخب فيه أهالي جزر فرجن البريطانية حاكمهم (أنظر الفقرة ١٣٦ أعلاه) وقرأ أيضا مقالة افتتاحية عن زيارة البعثة نشرت في جريدة " آيلاند صن " يوم ٨ ايار/مايو (أنظر التذييل الثاني عشر من هذا التقرير) .

١٤٢ - وباختصار ، لاحظ أن سكان الجزيرة يتمتعون بوعي حاد ويهتمون بالانما المقبل لبلدهم .

١٤٣ - وقال رئيس البعثة أن البعثة تود أن تتعرف على تفكير المملكة المتحدة فيما يتعلق بمستقبل جزر فرجن البريطانية وبوجه خاص أن تستفسر عما اذا كان من المحتمل أن يكون الدستور ، بصيغته

المعدلة ، التي ستدخل حيز النفاذ في وقت لاحق من عام ١٩٧٦ ، هو الخطوة الأخيرة قبل بلوغ الحكم الذاتي الداخلي .

١٤٤ - وأجاب السيد لارمور بقوله أن سياسة المملكة المتحدة لا تزال تتلخص في أنه إذا كانت أغلبية سكان اقليم تابع للمملكة المتحدة ترغب في أن تصبح مستقلة فإن المملكة المتحدة لن تسد الطريق عليها . وبالمثل ، فإن حكومة المملكة المتحدة ستحترم رغبات أهالي اقليم تابع إذا رأوا أن الاستقلال غير مناسب أو أنه سابق لأوانه .

١٤٥ - وأضاف السيد لارمور أن المجلس التشريعي المحلي وافق بالاجماع على الدستور بصيغته المعدلة وأن الدستور يلزم الحاكم بالتشاور مع الوزير الرئيسي بشأن المسائل الهامة قبل ممارستها سلطاته المخصصة بموجب المادة ١٧ من الدستور . غير أنه أعلن أنه ما دام وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث يحتفظ بمسؤولية تأمين حكومة صالحة للاقليم التابعة للمملكة المتحدة فلا بد أن يحتفظ بسلطة تعيين الحاكم .

١٤٦ - وتطرق السيد لارمور الى المستقبل الطويل الأجل لجزر فرجن البريطانية فقال ان أمر البت في هذه المسألة يعود بصورة رئيسية الى حكومة وشعب الاقليم . وأضاف ان المملكة المتحدة تحترم حق الاقليم في تقرير المصير ، ولكن السؤال هو أى شكل من أشكال تقرير المصير سيكون أكثر ملائمة لجزر فرجن البريطانية . فقد اختارت بعض الدول في منطقة البحر الكاريبي مركز الدولة المرتبطة بالمملكة المتحدة . وبموجب هذه الترتيبات احتفظت المملكة المتحدة بالمسؤولية عن الشؤون الخارجية والدفاع ، مع أن الدول المرتبطة حرة في اختيار الاستقلال في أى وقت بالطرق المبيّنة في قانون جزر الهند الغربية لعام ١٩٦٧ . ومن بين الاحتمالات الأخرى الاندماج مع المملكة المتحدة أو مع بلد ثالث ، أو إقامة علاقة تعهدية بين دولتين مستقلتين - ولمثلها سوابق في منطقة المحيط الهادى - تقوم المملكة المتحدة بموجبها بتصرف أمور معينة باسم الحكومة الأخرى . وأوضح السيد لارمور للبعثة أن سياسة المملكة المتحدة قائمة على اعتبار الحكم الذاتي الداخلي مرحلة نهائية قصيرة تسبق الاستقلال التام ، أى مرحلة تدوم لمدة اقصاها ١٨ شهرا . وأضاف أن لاعضاء المجلس التشريعي في جزر فرجن البريطانية الحرية بالتماس مزيد من التقدم الدستورى في الوقت المناسب ، ولكنه اذا اتخذ ذلك التقدم شكل الحكم الذاتي التام ، فمن الضروري أن تتأكد المملكة المتحدة أن الاقليم يرغب بالانتقال الى الاستقلال بعدها بفترة وجيزة .

١٤٧ - وتطرق رئيس البعثة الى المسائل الاقتصادية والسياسية ، فأوضح أن حكومة الاقليم مهتمة بالشروط التي تحدد منح المعونة المالية وتود أيضا أن تتلقى مزيدا من المساعدات الانمائية لاقامة المقومات الهيكلية تيسيرا لانماء البلد اقتصاديا واجتماعيا ، وتوسيع صناعة صيد السمك . وأضاف أن حكومة الاقليم قد أعربت عن رغبة شديدة في اضافة الصبغة المحلية على الخدمة المدنية عن طريق تدريب سكان جزر فرجن البريطانية وترقيتهم .

١٤٨ - وأوضح رئيس البعثة أن السبب الرئيسي لعدم ارتياح حكومة جزر فرجن البريطانية للاجراء المتبع حاليا في منح المعونة المالية هو أنه اذا زاد الايراد الحقيقي على التقديرات الاصلية ، فإن

الفائض يعود الى المملكة المتحدة وذلك من طريق الاعانة المالية بنفس مقدار الفائض . واذا بذلت حكومة جزر فرجن البريطانية جهدا لجمع إيرادات عن غير طريق فرض الضرائب فان الاعانة المالية تخفّض تبعاً لذلك . وأشار رئيس البعثة ، على سبيل المثال ، الى الحالة التي نجمت عن بيع قطع نقدية ذهبية بقيمة ١٠٠ دولار من دولارات المتحدة (انظر الفقرتين ٦٣ و ١٠٥ اعلاه) ، وقال ان حكومة الاقليم ترى ان مثل هذه الاموال الفائضة يجب ان توضع في حساب احتياطي . وأشار الرئيس أيضاً الى المخاوف التي أعربت عنها الحكومة الى البعثة من أن تتوقف المعونة المالية التي تقدمها المملكة المتحدة اذا أصبح الاقليم مستقلاً .

١٤٩ - وقدّم ممثلو المملكة المتحدة بعد ذلك مذكرة الى البعثة حول سياسة الدولة القائمة بالادارة بشأن المعونة المالية (انظر التذييل الثالث عشر لهذا التقرير) . واختصاراً لما جاء في المذكرة ، فان من المأمول فيه أن يتم وضع ترتيبات يسمح بموجبها لاقليم يحقق فائضاً ضمن سنة مالية بالاحتفاظ بجزء من الفائض لنفقات اضافية يجري الاتفاق عليها . وقد أدخل تعديل على الاجراء توضع بموجبه للاقليم التابعة في منطقة البحر الكاريبي ارقام ارشادية قصوى للمساعدات لمدة ثلاث سنوات سلفاً وذلك لمساعدة الاقليم في التخطيط للمستقبل . اما فيما يتعلق بزيادة مبالغ المساعدة الانمائية ، فان هناك في العديد من الاقليم حدا للطاقة الاستيعابية اللازمة للاضطلاع بمزيد من المشاريع ، بيد أنه يمكن النظر في مسألة تخصيص المزيد من الأموال اذا ما قام دليل على الحاجة الى مزيد من المساعدة الرأسمالية وعلى أنها ستخدم بصورة فعالة .

١٥٠ - وقال ممثلو المملكة المتحدة أن كون بلد ما يتلقى معونة مالية لا يشكل في حد ذاته عقبة في وجه الاستقلال . وقد سبق للمملكة المتحدة ان دعمت الميزانيات المتكررة لبلدان مستقلة لفترة من الوقت بعد نيل تلك البلدان الاستقلال . وبما انه ليس مناسباً ان يظل بلد مستقل معتمداً على المعونة المالية لمدة أطول مما يجب ، فقد وضعت ترتيبات تنفذ بموجبها دراسة اقتصادية مشتركة ، في السنة السابقة للاستقلال ، لتقييم احتمالات الإيرادات والنفقات للبلد المعني لفترة اربع او خمس سنوات تلي الاستقلال ، ومن ثم يتم الاتفاق مع ذلك البلد على ارقام المعونة المالية . وأورد ممثلو المملكة المتحدة حالي مالاوى ومالطة كمثالين على هذا النوع من الترتيب . وأضاف ممثلو المملكة المتحدة أن لا اعتراض لدى حكومتهم على تلقي اقليم مستقلة معونة ثنائية أو متعددة الأطراف من جهات متبرعة أخرى .

١٥١ - وحول مسألة اضافة الصيغة المحلية على الخدمة المدنية أوضح ممثلو المملكة المتحدة أن السياسة البريطانية ترمي ، بصورة عامة ، الى شغل المناصب التي يشغلها الأجانب بعناصر محلية في اسرع وقت ممكن ، شريطة أن يكون المرشحون المحليون حائزين على المهارات الضرورية . بيد أن هناك استثناءات من بينها المناصب العليا في القطاع المالي للحكومات المتسفيدة من المعونة المالية . وقالوا انه تتوفر ، في حالات عديدة ، اموال للتدريب التقني فيما وراء البحار .

٧ - الاجتماع مع ممثلي الامانة العامة للكونغولث

- ١٥٢ - قامت البعثة بزيارة مجاملة للامانة العامة للكونغولث يوم ١٧ ايار/مايو ١٩٧٦ خلال زيارتها للندن واجرت محادثات مع السيد ا . تاسكر مساعد الامين العام ، والسيد ج . سايسون المساعد الخاص للامين العام ، والسيد ج . كانيل ، وهو كبير الموظفين الاداريين ، والسيد ج . س . رينويك ، مساعد المدير (للشؤون الدولية) ، والسيد د . سانكي ، وهو موظف أبحاث .
- ١٥٣ - وقد تقصت المناقشة دور الكونغولث في عملية انهاء الاستعمار . ولاحظ رئيس البعثة أن جزر فرجن البريطانية لم تتلق مساعدة كبيرة عن طريق صندوق الكونغولث للتعاون التقني وطلب تقريراً عن الوضع . وذكر مساعد الامين العام أن الامانة تقوم باستعراض مشروعين : احدهما من اجل تعيين رئيس لفريق من الخبراء لاستعراض التعليم الثانوي والآخر لتوفير خدمات خبير قانوني لصياغة التشريع المتصل بالتنقيب عن النفط . وأضاف أن جزر فرجن البريطانية ستلقى مزيداً من المساعدة اذا طلبت ذلك رسمياً .

جيم - الملاحظات والنتائج والتوصيات

- ١٥٤ - توفرت للبعثة فرصة التعرف على آراء السكان المحليين في كل من الجزر الأربع التي زارتها ، سواء في الاجتماعات العامة التي عقدتها أو في المناسبات غير الرسمية . وقد كان أعضاء المجلس التشريعي أو المجلس التنفيذي أو كلا المجلسين حاضرين على الدوام تقريباً . وتعكس مواضع أخرى من هذا التقرير معظم الآراء التالية .

١ - الأحوال السياسية والدستورية

- ١٥٥ - بتاريخ ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٧٦ ، أي قبل وصول البعثة الى رود تاون بيومين ، اتخذ المجلس التشريعي بالاجماع قراراً بتعديل الدستور . وسيقصر المركز الدستوري الجديد الذي سيتم بلوغه في أواخر عام ١٩٧٦ ، عن الحكم الذاتي الداخلي التام . بيد أنه أي سيعطي الوزراء المنتخبين المسؤولية والسيطرة على مجال أوسع من الشؤون الداخلية للبلد ، بما في ذلك العالمة العامة . ويقتضي التعديل أيضاً على أن ينص الدستور على التقليد المتبع حالياً الذي يتشاور الحاكم بموجبه مع الوزير الرئيسي في ممارسته لسلطاته المخصصة .
- ١٥٦ - وعلمت البعثة أن حكومة الاقليم تعتزم الابقاء على المجلس التشريعي الحالي في ظل الدستور الجديد حتى انتهاء مدته العادية ما لم يحل قبل ذلك . وفي أول انتخابات عامة تجرى في ظل الدستور الجديد ستتغير عضوية المجلس وفقاً لاحكام الدستور الجديد .
- ١٥٧ - وقيل للبعثة ، في اثناء المشاورات التي أجرتها في لندن مع ممثلي حكومة المملكة المتحدة ، أنه وجد من المستصوب بل ومن المرغوب فيه سياسياً الا يبقى أي بلد ينال الحكم الذاتي الداخلي التام

في ذلك المركز لفترة تزيد على ١٨ شهرا قبل نيل الاستقلال التام والكامل . ولذلك ، فعندما يتخذ اقليم تابع قرارا بالتمسك بالحكم الذاتي الداخلي التام فلا بد له أن يتخذ في الوقت نفسه قرارا بالمضي قدما بعد ذلك الى الاستقلال .

١٥٨ - وطأنت حكومة المملكة المتحدة البعثة على انها ، كمسألة مبدأ ، أن تمنح الاستقلال لجزر فرجن البريطانية في أى وقت اذا رغبت اكثرية السكان في ذلك .

١٥٩ - بيد أن البعثة علمت من حكومة الاقليم ومن آخرين أن ثمة قيودا مالية واقتصادية تطوق تفكير الزعماء السياسيين وتحد منه . ويرى الزعماء أن البلد يجب أن يتخلص من الحاجة الى المعونة المالية ، باعتبار ذلك مسألة أولوية . وتأمل الحكومة في أن تتمكن من موازنة الميزانية ، فيما يتعلق بالحساب الجارى على الأقل ، بحلول عام ١٩٨٠ . كما أن الأمل معقود على أن تكون قد تمت خلال تلك الفترة اقامة جزء كبير من المقومات الهيكلية لتيسير عملية انماء البلد اقتصاديا واجتماعيا . ولكن الحكومة لم تكن قد اتخذت ، حتى ذلك الوقت ، قرارا بشأن وضع جدول زمني لتحقيق هدفها النهائي .

١٦٠ - تلاحظ البعثة أن دستور جزر فرجن البريطانية المعدل الذى يدخل حيز النفاذ في أواخر عام ١٩٧٦ ، يطلب من الحاكم أن يتشاور مع الوزير الرئيسي في ممارسة سلطاته المخصصة المتبقية ، بما في ذلك سلطاته في ميدان العلاقات الخارجية . وتشني البعثة على حكومة المملكة المتحدة والحاكم لا بد أنهما بالفعل علام التحرك في هذا الاتجاه ، واضعة في اعتبارها ما أوردته التقارير عن المفاوضات التي أجراها باسم جزر فرجن البريطانية الوزير الرئيسي مؤخرا في كل من عاصمة الولايات المتحدة ، واشنطن ، د . س . ، واجزاء من اوربا .

١٦١ - وفيما يتعلق بمسألة التثقيف السياسي ، تحيط البعثة علما بالرأى الذى أعرب عنه أعضاء حكومة الاقليم في أن الزعماء الحكوميين والسياسيين سيستفيدون من الانضمام الى وفد المملكة المتحدة في الامم المتحدة في مناسبات محددة ومن القيام بزيارات لاقليم وبلدان تماثل احوالها الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية احوال بلدهم . وترى البعثة ان لمشاركة ممثل الاقليم في اعمال اللجنة الخاصة واللجنة الرابعة اهمية كبيرة وتحث الدولة القائمة بالادارة على أن تقوم ، بالتشاور مع حكومة الاقليم ، بتيسير وتشجيع هذه المشاركة . وتعترف اللجنة أيضا بأهمية الزيارات التي اقترحها الزعماء المحليين ، والتي ستمكنهم من دراسة التطورات الاقتصادية والاجتماعية في الاقليم والبلدان الاخرى الشبيهة بلدهم ومقارنة الحلول وانتقاء أفضل الامثلة الممكن تطبيقها في جزر فرجن البريطانية . وایمانا من البعثة بان مثل هذه التيارات تشكل خطوات ايجابية في ميدان التثقيف السياسي فانها توصي الدولة القائمة بالادارة ببذل كل جهد ممكن في هذا الخصوص .

١٦٢ - وتوصي البعثة بأن يقدم لجزر فرجن البريطانية ، بسبب ما بلغته من نضوج سياسي وتطور دستوري ، كل تسهيل وتشجيع لتمكينها من أن تصبح مؤهلة ، في موعد مناسب ، لمركز العضوية المشاركة في منظمة العمل الدولية ومنظمة الاغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ، ومنظمة الأمم

المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الطيران المدني الدولية ، باعتبار ذلك في المقام الاول ، جزءاً من الاستراتيجية الكلية للمعونة في عملية انهاء الاستعمار والمساعدة على تحقيقها والتعجيل بها . وتأمل البعثة في ألا تعرض حكومة المملكة المتحدة عن وضع هذه التوصية موضع التنفيذ .

٢ - المعونة المالية

١٦٣ - لقد وجدت البعثة ، كما يظهر من الفقرة ١٥٩ اعلاه وفي مواضع اخرى من هذا التقرير ، انشغالا حقيقيا لدى زعماء الاقليم بمسألة المعونة المالية . وقد علمت البعثة ، خلال وجودها في لندن ، أن كون بلد ما يتلقى اعانات مالية لميزانيته يجب ألا يعيقه عن المضي نحو الاستقلال اذا كان يرغب في ذلك . ان يمكن ، اذا قرر ذلك البلد المضي قدما نحو الاستقلال ، وضع ترتيبات لمواصلة تقديم المعونة لفترة تقارب اربع سنوات ، يتم في نهايتها استعراض الموقف . وسيكون هذا البلد أيضا . وهلا لمواصلة تلقي المساعدة الانمائية .

١٦٤ - وتوصي البعثة بأن يحال هذا التأكيد الصادر عن حكومة المملكة المتحدة الى حكومة جزر فرجن البريطانية وشعبها .

٣ - الانماء الاقتصادي والمساعدة الانمائية

١٦٥ - قدمت المساعدة الانمائية الى الاقليم ، ولا تزال ، في شكل منح ، وقد استعملت لشق الطرق وبناء الموانئ والمدارس ، والمستشفيات . . . الخ . وهناك حاجة الى مزيد من المعونة للمساعدة على تنويع الاقتصاد الذي يغلب عليه الاعتماد على السياحة . وتتضافر طوبوغرافية الاقليم وخصائصه الطبيعية الأخرى على اعاقه انماء الزراعة على نطاق واسع ، مع أن هناك امكانية لزيادة الانتاج الزراعي ، وبوجه خاص انتاج الفاكهة والخضار . وكذلك زيادة انتاج مزارع تربية الماشية . وما زالت حكومة الاقليم تشجع المزارعين عن طريق مداهم بالاشغال وتوفير المراعي الجيدة وتزويدهم باليدور والسلالات المناسبة من الماشية . ويبدو أن لصناعة صيد الأسماك احتمالات كبيرة وهامة مع انها تحتاج الى استثمارات كبيرة ومساعدة تقنية . وسيجد الانتاج المتحسن للزراعة ولصيد الأسماك سوقا محلية وتصديرية جاهزة ، كما أن من شأنه أن يساعد في تقليص تكاليف استيراد الأغذية .

١٦٦ - وتوصي البعثة بقوة بالاستعانة بمزيد من المساعدة من الأمم المتحدة ، أي من الوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة في انماء اقتصاد الاقليم وتعزيزه .

٤ - اضافة الصيغة المحلية على الخدمة المدنية والقطاع الخاص

١٦٧ - أعربت الحكومة الاقليمية عن تصميمها القوي على شغل وظائف الخدمة المدنية بعناصر محلية، خاصة في الدرجات العليا . وتعتقد الحكومة أنه يمكن اعداد موظفين محليين للحلول مكان الموظفين الأجانب في الخدمة المدنية ، حسب الاقتضاء ، عن طريق برنامج تدريبي مكثف (هـ) .

١٦٨ - وترى البعثة أنه يجب استخدام الأهالي المحليين في ادارة وتنظيم المؤسسات الخاصة على الأقل على نحو أكثر فعالية ليستفيدوا بدرجة أكبر من الاستثمارات الأجنبية ، ولا سيما في ميدان السياحة . وهذا يتطلب تدريباً مناسباً وذا صلة بالموضوع .

١٦٩ - ولابد من تحسين نتائج المدرسة الثانوية لجزر فرجن البريطانية الى حد كبير سواء من حيث عدد الخريجين أو نوعية التعليم كيما يتوفر المرشحون المناسبون للتدريب في القطاعين الخاص والعام في البلد .

١٧٠ - وتوصي البعثة بوجوب الاضطلاع بدراسة استقصائية للمهارات التي تحتاجها كافة قطاعات الاقتصاد كيما تستخدم كأساس لاعداد وتنفيذ خطة لانماء القوى البشرية .

(هـ) في عام ١٩٧٤ ، كان يوجد ١٠٨ أجانب (أي ٢٣ في المائة) من مجموع ٤٦٩ موظفا حكوميا . ويعمل الأجانب في ميادين مثل المراقبة المالية ، والجمارك والضرائب ، والمحاسبة ومراجعة الحسابات ، والاحصائيات ، والأشغال العامة ، والمساحة التفصيلية ، وتسجيل الأراضي .

التذييل الأول

برنامج زيارة البعثة الزائرة التابعة للأمم المتحدة الموفدة الى جزر فرجن البريطانية ، عام ١٩٧٦

١ - وصلت البعثة الى الاقليم يوم ٢ أيار/ مايو ١٩٧٦ وكان في استقبالها السيد و.و. والاس ، حاكم الاقليم ، والسيد ويلارد ويتلي الوزير الرئيسي .

ألف - تورتولا ، ٣ أيار/ مايو ١٩٧٦

٢ - في الساعة التاسعة صباحا ، أجرت البعثة مناقشات مع الحاكم ، وفي الساعة العاشرة صباحا أجرت مناقشات مع أعضاء المجلس التنفيذي التالية اسماؤهم : السيد ويتلي الوزير الرئيسي ، والسيد أ. و. انتوني وزير الاتصالات والأشغال والصناعة ؛ والسيد لافيتي ستاوت وزير المـوارد الطبيعية والصحة العامة ؛ والآنسة بولا بهرون ، وزيرة العدل ؛ والسيد ج. أنتوني فروست الأمين المالي .

٣ - وفي الساعة ١١ / ٣٠ ، زارت البعثة مستشفى بيبلس وأجرت مناقشات مع الدكتور توماس ، كبير الموظفين الطبيين بالنيابة ؛ والدكتور تاترسال ، كبير الجراحين ؛ والسيدة ج. نورمان، رئيسة الممرضات ؛ وغيرهم من موظفي المستشفى . وقد أوضح السيد ايرا سميث ، مدير المشروع والمهندس المعماري الحكومي ، خطط تجديد وتوسيع المستشفى . وحضر هذه المناقشات أيضا السيد ستاوت .

٤ - وفي الساعة ١٥ / ١٤ ، أجرت البعثة مناقشات مع الوزير الرئيسي ، ومع وزير المـوارد الطبيعية والصحة العامة ، ووزير الاتصالات والأشغال والصناعة حضرها كذلك الدكتور ك. و. اوسبورن وهو عضو منتخب في المجلس التشريعي .

٥ - في الساعة ٣٠ / ١٥ ، زارت البعثة مجلس السياحة وأجرت محادثات مع السيد رالف . ت . أونيل رئيس المجلس ، والسيدة آيلين بارسونز ، الأمانة التنفيذية .

٦ - في الساعة ٣٠ / ١٨ ، حضرت البعثة حفل استقبال اقامه الحاكم .

باء - تورتولا ، ٤ أيار/ مايو ١٩٧٦

٧ - في الساعة ٩ / ٠٠ ، زارت البعثة مركز الحرف اليدوية في رود تاون بصحبة الوزير الرئيسي والسيد ي. جورجس ، الأمين الدائم في مكتب الوزير الرئيسي . وقد شاهدت البعثة عرضا للمصنوعات اليدوية المحلية وزارت المركز .

٨ - ثم انتقلت البعثة بالسيارة الى مدرسة " بل فيو " الابتدائية الجديدة والمدرسة الثانوية لجزر فرجن البريطانية . وقد رافق البعثة في المناسبتين الوزير الرئيسي ، الذي يتولى كذلك وزارة التربية والتعليم ، والأمين الدائم ، والآنسة انيد سكاتكليف ، كبيرة موظفي التعليم . وقد التقت البعثة بمديرة المدرسة الابتدائية ومدير المدرسة الثانوية وكذلك بالمعلمين والطلاب في كلتي المدرستين .

٩ - وفي الساعة ١٤ / ٠٠ ، زارت البعثة محطة التجارب الزراعية ومزرعة الماشية الحكومية في باراكويتا باي . وقد أجرت مناقشات حول مسائل تتصل بانماء الزراعة والماشية مع وزير الموارد الطبيعية والصحة العامة ، الذي يتولى كذلك وزارة الزراعة ، والسيد نويل فانترهول كبير الموظفين الزراعيين ، والسيد د . سميث المستشار في شؤون الماشية (الموفد من قبل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية في نطاق المساعدة التقنية المقدمة الى الاقليم) .

١٠ - وقد زارت البعثة المرسى الكاريبي لليخوت الشراعية وقامت بجولة فيه ثم أجرت مناقشات مع مدير المرسى حول صناعة تأجير القوارب . وفي الساعة ١٥ / ٣٠ ، زارت البعثة مشروع اعمار ويكها مزاكي حيث أجرت مناقشات مع السيد س . سيرز ، مدير المشروع (الموفد في مهمة للمساعدة التقنية من قبل المملكة المتحدة) .

١١ - في الساعة ١٦ / ٠٠ ، زارت البعثة منتجع " بروسبكت ريف " الذي ستبلغ تكلفته ، عند انتهاء العمل فيه ، ٧ ملايين من دولارات الولايات المتحدة .

جيم - انيفادا ، ٥ أيار/مايو ١٩٧٦

١٢ - في الساعة ٩ / ٠٠ ، سافرت البعثة بطريق الجو الى جزيرة انيفادا حيث كان في استقبالها الكابتن سميث ، وكيل الحكومة في انيفادا . وقد زارت البعثة مدرسة انيفادا الابتدائية وشاركت في اجتماع عام عقد في المركز الاجتماعي .

دال - فرجن غوردا ، ٥ أيار/مايو ١٩٧٦

١٣ - وصلت البعثة الى فرجن غوردا في صباح نفس اليوم حيث كان في استقبالها السيد رالف أونيل ، عضو المجلس التشريعي عن فرجن غوردا . وقد عقد اجتماع عام في فندق " اوشين فيو " وبعد ذلك زارت البعثة فندق " فيشرز كوف " والمدرسة الابتدائية في فرجن غوردا وفندق " ليتل ديس " . وغادرت البعثة فرجن غوردا متجهة الى رود تاون على متن زورق . وقد رافق الوزير الرئيسي البعثة طوال زيارتها لانيفادا وفرجن غوردا .

هـ - تورتولا ، ٥ أيار/مايو ١٩٧٦

١٤ - في مساء اليوم نفسه ، عقدت البعثة اجتماعا في قاعة كنيسة طائفة الميثوديست في رود تاون بجزيرة تورتولا .

واو - تورتولا ، ٦ أيار/مايو ١٩٧٦

١٥ - أثناء فترة الصباح ، أجرت البعثة باحثات منفصلة مع كل من الوزير الرئيسي ، ووزير الاتصالات والأشغال والصناعة ، ووزير الموارد الطبيعية والصحة العامة .

١٦ - وفي فترة ما بعد الظهر أجرت البعثة باحثات مع السيد فروست ، أمين الشؤون المالية ، والسيد دوجلاس ويتلي ، وكيل أمين الشؤون المالي ، تناولت المسائل الاقتصادية والمالية .

١٧ - وقد أجرت البعثة أيضا مناقشات مع أعضاء المجلس التشريعي الآتين : السيد ر. ت. أونيل (مستقل) ؛ والسيد أ. هينلي (من الحزب المتحد) وهو زعيم المعارضة ؛ والسيد ل. سميث ، وهو عضو معين .

١٨ - في الساعة ١٩/٤٥ ، حضرت البعثة حفل عشاء اقيم في مسكن الحاكم .

زاي - يوست فان دايك وتورتولا ، ٧ أيار/مايو ١٩٧٦

١٩ - انتقلت البعثة بواسطة زورق تابع للشرطة الى جزيرة يوست فان دايك ووصلتها في الساعة ٩/٠٠ . وقد رافقها في هذه الرحلة الحاكم ، ووزير الموارد الطبيعية والصحة العامة (وهو عضو في المجلس التشريعي عن المقاطعة الثانية التي تضم يوست فان دايك) ، ووزيرة العدل وأمين الشؤون المالية . وزارت البعثة العيادة الصحية ، والمدرسة الابتدائية ، وعقدت فيما بعد اجتماعا عاما في المدرسة الابتدائية .

٢٠ - في الساعة ١٢/٣٠ ، عند عودة البعثة من جزيرة يوست فان دايك ، قامت البعثة بزيارة " كين غاردن باي " حيث ودعت الحاكم رسميا ثم قامت بجولة في منطقة " كين غاردن باي " يرافقها السيد أ. هينلي ، ممثل المقاطعة المنتخب .

٢١ - وفي فترة ما بعد الظهر ، أجرت البعثة المناقشات النهائية مع الوزير الرئيسي ، ووزير الموارد الطبيعية والصحة العامة ، والاتصالات والأشغال والصناعة .

٢٢ - وزارت البعثة مشروع مساعدة ذاتية ينطوي على بناء مركز للشببية .

٢٣ - وفي المساء شاهدت البعثة مسرحية عنوانها " المقلع الافريقي " في المدرسة الثانوية لجزر فرجن البريطانية ، وحضرت حفل استقبال أقامته رابطة الخريجين .

٢٤ - وعادت البعثة الى نيويورك يوم ٩ أيار/مايو عام ١٩٧٦ .

حاء - لندن ، ١٧ أيار/مايو ١٩٧٦

٢٥ - وفي وقت لاحق ، زارت البعثة لندن ، حيث أجرت مباحثات مع المسؤولين التالية أسماؤهم في وزارة الخارجية والكونغرس : السيد ا.ن. لارمور نائب وكيل وزير الخارجية وشؤون الكونغرس ؛ السيد ستيفلز من وزارة الانماء لما وراء البحار ؛ السيد ويلسون ، من دائرة شؤون جزر الهند الغربية ومنطقة الاطلسي ؛ والسيد ماوي ، من دائرة شؤون الأمم المتحدة .

التذييل الثاني

اقتراح بتعديل أمر (دستور) جزر فرجن لعام ١٩٦٧ ،
بصيافته المعدلة ، أقره المجلس التشريعي يوم
٣٠ نيسان / أبريل ١٩٧٦

تقرر أن يوافق هذا المجلس على التعديلات المقترحة التالية في أمر (دستور) جزر فرجن لعام ١٩٦٧ ، بصيافته المعدلة :

١ ' يتولى وزير منتخب المسؤولية عن الشؤون المالية ، وبناءً على ذلك يفقد أمــــين الشؤون المالية عضويته في المجلس التنفيذي والمجلس التشريعي ؛

٢ ' يكون مطلوباً من الحاكم عند ممارسته لسلطاته المخصصة المتبقية ، أن يتشاور مع الوزير الرئيسي ؛

٣ ' على الحاكم ، عند ممارسته سلطة العفو الخ . ، أن يتشاور مع لجنة استشارية مؤلفة من النائب العام ، وكبير الموظفين الطبيين وأربعة أعضاء آخرين يعينهم الحاكم بعد التشاور مع الوزير الرئيسي ؛

٤ ' يغير اسم منصب الأمين الرئيسي الى نائب الحاكم ؛

٥ ' يعين الحاكم الوزير الرئيسي بناءً على توصية الأعضاء المنتخبين من حزب الأغلبية في المجلس التشريعي . فإذا لم يكن هناك حزب أغلبية ، قام الحاكم بتعيين العضو الذي يكون في رأيه أفضل من يستطيع تجميع أغلبية حوله ؛

٦ ' ينص على تعيين وزير لمنصب نائب الوزير الرئيسي ولتعيين وزير رئيسي بالنيابة كلما تغيّب الوزير الرئيسي عن جزر فرجن أو تغيب بسبب آخر عن العمل لمدة ٤٨ ساعة أو أكثر ؛

٧ ' اعتباراً من الانتخابات العامة التالية ، يزداد عدد الأعضاء المنتخبين في المجلس التشريعي من سبعة الى تسعة ينتخبون عن تسع دوائر انتخابية . وفي نفس الانتخاب يلغى الحكم الحالي الذي ينص على وجود عضو معين في المجلس ؛

٨ ' يقتصر أعضاء المجلس التشريعي المنتخبون على أهالي جزر فرجن البريطانية ، بما فيهم المنتمون اليها ؛

٩ ' يكون حق الانتخاب مقتصرًا على أهالي جزر فرجن البريطانية ، بما فيهم المنتمون مع انه للأشخاص الآخرين الذين قد يكونون مسجلين كناخبين في موعد دخول الدستور الجديد حيز النفاذ ان يحتفظوا بحق الانتخاب ؛

١٠ ' يخفض السن الذى يكون فيه الشخص مؤهلا للتسجيل كناخب من ٢١ سنة الى ١٨ سنة ؛

١١ ' يحق للأشخاص المسجلين في جزر فرجن البريطانية والمقيمين في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة الحق في أن يتسجلوا كناخبين (شريطة أن يجتازوا شروط الأهلية الأخرى) دون اعتبار لمدة إقامتهم في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ؛

١٢ ' يجوز تنحية رئيس المجلس التشريعي (ونائب الرئيس) عن منصبه اذا صوت ستة أعضاء منتخبين أو أكثر في المجلس التشريعي لصالح قرار يدعو الى تنحيته ؛

١٣ ' عند النظر في اجراء تعيينات في الخدمة العامة ، يستشار الوزير الرئيسي قبل أن يتم تعيين شخص في منصب أمين دائم أو رئيس دائرة ؛

١٤ ' ينص على تعيين زعيم للمعارضة ؛

ويتوجه هذا المجلس رسميا بدعوة حكومة صاحبة الجلالة في السلطنة المتحدة الى وضع هذه التغييرات موضع التنفيذ في أسرع موعد ممكن .

التذييل الثالث

جزر فرجن البريطانية : الايرادات والنفقات الحكومية ، ١٩٠٠-١٩٧٤

<u>العام</u>	<u>الايراد المتكرر</u>	<u>الانفاق المتكرر</u>	<u>الانفاق الرأسمالي</u>
	(بالجنيهات الاسترلينية)		
١٩٠٠	٢ ١١٧	٢ ١١٧	...
١٩١٠	٥ ٥٦٦	٥ ٤٨٦	...
١٩٢٠	١١ ٧١٥	٩ ٨١٦	...
١٩٣٠	٥ ٧٠٧	٧ ٠٢٧	...
١٩٤٠	٦ ٥١٦	٧ ٣٦٢	...
١٩٥٠	٢٦ ٢٩١	٥٤ ٧٥٩	...
	(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)		
١٩٦٠	١٨٦	٦٣٤	٢٣٧
١٩٦١	٢٦٩	٧٩٣	١٧١
١٩٦٢	٣٤٤	٨٩٦	٢٣٧
١٩٦٣	٥٨٠	٨٤٦	١٧٧
١٩٦٤	٦٥٢	٨٦١	٢٨٤
١٩٦٥	٦٧١	٩٦٣	١٠٢٤
١٩٦٦	٩٧٤	١ ٣٠٦	٢٨٩
١٩٦٧	١ ٢٢٠	١ ٤١٨	٦٥٧
١٩٦٨	١ ٣٥٧	١ ٦٢٥	١ ٢٢١
١٩٦٩	٢ ١٨٩	٢ ٥٦٧	١ ٢٢٩
١٩٧٠	٣ ١٤١	٣ ٤٤٩	٣ ٣٣٦
١٩٧١	٣ ٠٤٧	٤ ٠٢٤	٢ ٣٠٢
١٩٧٢	٣ ٥٧٦	٤ ٦٤١	١ ٣٦٤
١٩٧٣	٤ ٦٠٥	٤ ٩٦٨	١ ٤٣٣
١٩٧٤	٥ ٠١٧	٥ ٩٩٩	٧٦٨

المصدر : " ملخص الاحصائيات لجزر فرجن البريطانية " لعام ١٩٧٤ (Statistical Abstracts of the British Virgin Islands, 1974) ، الصادر عن دائرة المالية في الاقليم.

التذييل الرابع

جزر فرجن البريطانية : موجز المعونة المقدمة من الدولة
القائمة بالادارة عن الفترة ما بين عامي ١٩٧٠-١٩٧٥
 (بالآلاف الجنيهات الاسترلينية)

<u>المجموع</u>	<u>المساعدة التقنية</u>	<u>اعانة المشاريع</u>	<u>المعونة المالية</u>	
٦٣٦	٦٧	٥٦٩	—	١٩٧٠
٩٣٣	١٦٢	٥٦٣	٢٠٨	١٩٧١
١ ١٥٥	٨٠	٣٥٥	٧٢٠	١٩٧٢
٩٤٦	٥٦	٤٩٦	٣٩٤	١٩٧٣
٧٠٣	١٨١	١٩٥	٣٢٧	١٩٧٤
١ ٠٦٣	٨٩	٥٣٢	٤٤٢	١٩٧٥

المصدر : المعلومات المقدمة من الدولة القائمة بالادارة .

التفصيل العاشر

جزر فرجين البريطانية : تكون الصادرات المحلية
وفيقتها من الفترة ما بين عا.س. ١٩٦٠-١٩٧٤
(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموع	صادرات أخرى	فحم	زيت	حمص ورمال	فواكه طازجة خضار طازجة	سوز أخرى	سمك طازج	جوز البندق	حيوانات حبة	المعام
١٨٢٤	٢٩	٢٠	٦٢	٢٧	٩٢	٢٤	١٣٤	٢١	١٢٧٨	١٩٦٠
١٤٢٧	٢٨	٢٠	٢٠	٢٥	٩٢	٢٧	١٣٢	٢٥	١٠٢٢١	١٩٦١
١٣٥٧	٢٥	٢١	٢١	٢٥	٨٠	٢٥	١٤٤	٢٧	٩١٦١	١٩٦٢
١٣٤٦	٩١	٢٥	٢٥	١٢١	٢٧	٢٧	٢٠١	٢٢	٨٩٩١	١٩٦٣
١٠٦٥	٨٦	٢٥	١٨	٢٣	١٢١	٢١	١١٢	٢٤	٧٣٢٩	١٩٦٤
٩٨٨	٢٤	٢٠	-	٢٣	١٢٤	٢٥	١٥٢	٢١	٦٩٥	١٩٦٥
٧٠٥	٢٦	٢٤	٢٤	-	١٢٨	١٠٢٤	٢٩١	٦٩	١٨٢٨	١٩٦٦
٨٧٨	٢٥	٢٧	٢٣	٢٣	١٢١	٢٤	٢٢٦	٢٥	٢٩٢٨	١٩٦٧
١٤٤٩	٢١	٢٨	-	-	١٢١	٢٥	٧٨٠	٢٠	٤٥٥	١٩٦٨
٤٩٨	١٧٢	٢٢	-	-	١٢١	٢٧	١٨٤	١٧	٧٢٦	١٩٦٩
٤٢٦	٦٢	٢٤	-	-	١٢١	٢٢	٢١٦	٢٠	٦١	١٩٧٠
١٠٢٨	٢٥	١٢٠	-	٤٠٩١	٢٥	٢٨	٢٨٥	٢٧	٦٢٣	١٩٧١
٧١٨	٢٠	٦٢	-	٢٢٢	٢٧	٢٠	٢٩٠	٢٣	-	١٩٧٢
٩٨٤	١٧	١٢١	-	٢٥	١٢١	٢٤	٢١٨	٢٢	-	١٩٧٣
٥٢٩	٢٢	٢٢	-	٢٥	٢٥	٢٦	٢٨٥	٢٢	-	١٩٧٤

ملخص الإحصائيات لجزر فرجين البريطانية " ، لعام ١٩٧٤ . المصدر :

التذييل السادس

جزر فرجن البريطانية : منشأ المستوردات في الفترة ١٩٧١-١٩٧٤

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(أ)	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	بلد المنشأ
	٢ ٩٨٤	٢ ٢٨٤	٢ ٠٤٣	٢ ١٦٣	الولايات المتحدة الأمريكية
	٢ ٤٢١	١ ٨٠٠	١ ٢٢٢	١ ٢٤٩	بورتوريكو
	١ ٩٩٠	١ ٤١٦	٨٩٢	٨٥٠	جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة
					المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
	١ ٦٨٩	١ ٥٤٨	١ ٧٠٧	٢ ١٨٤	
	١ ٣٠٠	٧٢٣	٤٩٤	٤٨٣	ترينيداد وتوباغو
	٢٣٨	٢٤٠	٢٢٥	٢٦٨	هولندا
	١٤٤	١٦٣	١١٢	١١٣	الدانمرك
	١٠٧	١٦٣	١١٢	١١٣	فرنسا
	١٠٢	١٥٨	٦٤	٤١٩	النرويج
	٩٩	١١٥	١٠٧	١١١	كندا
	٧٨	١٧٠	١٤٠	١٣٥	ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)
	٧٠	٦٠	٤٦	٣٧	بربادوس
	٤٥	١	٣٣	٨٣	فنزويلا
	٤٤	٩٣	٤٧	٢٧	إيطاليا
	٣٤	٧	٢٠	-	البرازيل
	٣٣	٢٠	٢٦	١١	نيوزيلندا
	٣٢	٦٣	٥٤	٤٩	اليابان
	١٩	١٦	١١	٤	أسبانيا
	١٩	٣	٦	١٤	بلجيكا
	١٨	٢٦	٣٦	١٩	سانت كيتسي - نيفيس - انغيلا

(يتبع)

(أ)	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	بلد المنشأ
	١٨	٩	٢٦	٧	هونغ كونغ
	١٦	١٦	٢٠	١٩	غيانا
	١٤	١٣	١٧	٣١	السويد
	١٠	٣٥	٢٣	٣٤	استراليا
	٨	١٦	٦	٦٥	جامايكا
	٨	١٦	٤	—	الكسيك
	٦	٢	٤	١٤	الأرجنتين
	٢	٣	١٠	٧	سوراساو
	١	١٥٠	٥٨	٣	هندوراس
	١	١٧	١٦	١١	سورينام
	١	٣	—	٣١	فنلندا
	١	٢	٤	١٣	سويسرا
	—	٣٦	١١	٩	جزر البهاما
	—	٣٢	٤٤	٣٨	كولومبيا
	٥٤	٧٥	٤٢	٥٤	بلدان أخرى
	١١ ٦٠٦	٩ ٤٦٧	٧ ٦٥٢	٨ ٦٦١	

(أ) لمدة ثمانية أشهر بقيمة تسليم ميناء الوصول (سيف) .
المصدر : * ملخص الاحصائيات لجزر فرجن البريطانية * ، لعام ١٩٧٤ .

التذيل السابع

جزر فرجين البريطانية: الميزان التجاري، ١٩٦٠ - ١٩٧٤
(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المعام	المستوردات	المصادر المحلية	إعادة التصدير	مجموع الصادرات	المحز في الميزان التجاري
١٩٦٠	٨٥٦٦٦	١٨٢٤٤	٨٠٨	١٩١٢٢	٦٦٥٤٤
١٩٦١	١ ٣٢٥٥١	١٤٢٠٧	١١٤٤	١٥٤٠٠	١ ١٧١٠١
١٩٦٢	١ ٩٨٠٠٨	١ ٣٥٠٧	١٥٠٠	١٥٠٠٧	١ ٨٣٠٠١
١٩٦٣	٢ ٢٩١١٣	١ ٣٤٠٦	٢١١١	١٥٥٠٧	٢ ١٣٥٠٦
١٩٦٤	٢ ٤٣٦١١	١٠٦٠٠	٠٦	١١١١٦	٢ ٣٢٤٠٦
١٩٦٥	٢ ٩٦٠٠٨	٩٨٠٨	٣٠٨	١٠٢٠٦	٢ ٨٥٨٠٢
١٩٦٦	٤ ١٧٨٠٣	٧٠٥٠	٨٦٥٠	١٥٧٠٠	٤٠٢١٣
١٩٦٧	٣ ٨٩٠٠٠	٨٧٠٨	١٢٠١	٩٩٠٩	٣ ٧٩٠٠١
١٩٦٨	٦ ٢٠٧٤٤	١٤٤٠٩	٨٠٧	١٥٣٠٦	٦٠٥٣٨
١٩٦٩	٨٠٩٩٢	٤٩٠٨	١٢٠٨	٦٢٥٠	٨٠٣٦٧
١٩٧٠	١٠ ٢٢٣٠٦	٤٢٠٦	٢٢٠٧	٦٥٠٣	١٠ ١٥٨٠٢
١٩٧١	٨ ٨٤٩٠٦	١٠٣٠٨	٢٦٦٠٨	٣٧٠٥٠	٨ ٤٧٩٠٠
١٩٧٢	٧ ٦٥٢٠١	٧١٠٨	٩٧٠٨	١٦٩٠٦	٧ ٤٨٢٥٠
١٩٧٣	٩ ٤٦٧٣٤	٩٨٠٤	٣٤٣٠٠	٤٤١٠٤	٩٠٢٦٠
١٩٧٤	١١ ٦٠٦٠١	٥٢٠٩	٣٧١٠٨	٤٢٤٠٦	١١ ١٨١٥٠

١٠٠
٢٠٠
١٠٠

(١) لمدة ثمانية أشهر بقيمة تسليم ميناء الوصول (سيف) .
المصدر: " ملخص الإحصائيات لجزر فرجين البريطانية " لعام ١٩٧٤ .

التذييل الثامن

جزر فرجين البريطانية : عدد الموظفين حسب الجنسية
والمناعة ، جزيران / يونيه ١٩٧٣ ، وجزيران / يونيه ١٩٧٤

النسبة المئوية للتغير				جزيران / يونيه ١٩٧٤				جزيران / يونيه ١٩٧٣				
أهالي جزر		الرعايا		أهالي جزر		الرعايا		أهالي جزر		الرعايا		المصنعة
البريطانية	الأجانب	الفرجن	المجموع	البريطانية	الأجانب	الفرجن	المجموع	البريطانية	الأجانب	الفرجن	المجموع	الصناعات التحويلية
٢١	١٨	٢٤	١٨٢	٧٣	١٠٩	١٥٠	٦٢	٨٨	٢٢	٢٥٦	البناء والانشاءات	
١٩	٧٠	٢٨-	٥٠	٣٤	١٦	٤٢	٢٠	٢٢	٢٥٦	٢٢	تصليح المركبات	
٢٣	٣٣	٢٥	٤٩٦	١٧٥	٣٢١	٣٨٨	١٣٢	٢٥٦	٢٥٦	٢٥٦	البناء والانشاءات	
١٤	٣١	٦	٢٠٧	٨١	١٢٦	١٨١	٦٢	١١٩	١١٩	١١٩	بيع التجزئة	
٢٥	٦	٣٦	١٢٥	٣٨	٨٧	١٠٠	٣٦	٦٤	٦٤	٦٤	المصارف	
١٢-	٣-	٢٢-	١٨٢	٩٦	٨٦	٢٠٤	٩٩	١٠٥	١٠٥	١٠٥	النقل	
٤	١٦-	١١	٤٦٩	١٠٨	٣٦١	٤٥١	١٢٥	٣٢٦	٣٢٦	٣٢٦	الحكومة	
١-	٩-	٧	٩٠	٤٤	٤٦	٩١	٤٨	٤٣	٤٣	٤٣	السيدان السهني	
١٧	١٥	١٧	٥٧٢	١٩٤	٣٧٨	٤٩٠	١٦٨	٣٢٢	٣٢٢	٣٢٢	الفنادق	
٣٨	٤٠	٣٧	٥٤	٢٨	٢٦	٣٩	٢٠	١٩	١٩	١٩	صناعات أخرى	
١٤	١٣	١٤	٢٤٢٧	٨٧١	١٥٥٦	٢١٣٦	٧٧٢	١٣٦٤	١٣٦٤	١٣٦٤	المجموع	

ملخص الاحصائيات لجزر فرجين البريطانية " لعام ١٩٧٤ .

المصدر :

التذييل التاسع

جزر فرجين البريطانية : المعدل المقدّر لدخل الموظفين حسب
الصناعة ، حزيران / يونيه ١٩٧٣ ، وحزيران / يونيه ١٩٧٤

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

النسبة المئوية للتغير				حزيران / يونيه ١٩٧٤				حزيران / يونيه ١٩٧٣			
معدل	الأجور	الدخل	معدل	الأجور	الدخل	معدل	الأجور	الدخل	معدل	الأجور	الدخل
الموظفين	والمرتبات السنوي	الموظفين	والمرتبات السنوي	الموظفين	والمرتبات السنوي	الموظفين	والمرتبات السنوي	الموظفين	والمرتبات السنوي	الموظفين	والمرتبات السنوي
٢٥	٥١	٢١	٤٣	٧٨٤	١٨٢	٣٥	٥٢٠	١٥٠	المصناعة التحويلية		
١٥	٣٦	١٩	٣٥	١٧٤	٥٠	٣١	١٢٨	٤٢	تصليح المحركات		
٥	٣٤	٢٨	٤٤	٢١٥٢	٤٩٦	٤٢	١٦٠٥	٣٨٨	البناء والانشاءات		
١٣	٢٩	١٤	٣٦	٧٣١	٢٠٧	٣٢	٥٦٦	١٨١	بيع التجزئة		
٢	٣٠	٢٥	٥٨	٧٢٨	١٢٥	٥٧	٥٦٩	١٠٠	المصارف		
١	١٢-	١٢-	٤٠	٧١٧	١٨٢	٣٩	٨٠٠	٢٠٤	النقل		
١٤	١٩	٤	٤٤	٢٠٤٧	٩٦٤	٣٨	١٧١٤	٤٥١	المعزونة		
٦	٦	١-	٥١	٤٥٦	٩٠	٤٨	٤٣١	٩١	السيدان السهني		
٥	٢٤	١٧	٣٤	١٩٢٦	٥٧٢	٣٢	١٥٥٩	٤٩٠	الفنادق		
٥-	٣٢	٣٨	٣٢	١٧٣	٥٤	٣٤	١٣١	٣٩	صناعات أخرى		
٨	٢٣	١٤	٤١	٩٨٨٨	٢٤٢٧	٣٨	٨٠٢٣	٢١٣٦	المجموع		

ملف الإحصائيات لجزر فرجين البريطانية " لعام ١٩٧٤ . المصدر :

التذليل العائلي

جزر فرجين البريطانية : شهادة الثقافة العامة (G.C.P) :
نتائج امتحانات المستوى " السادس " ١٩٦٥ - ١٩٧٤

عدد السوان التي اجتازها كل المتقدمين	مقدم نايج	مجموع عدد السوان التي اجتازها المتقدمين	مجموع عدد السوان التي اجتازها المتقدمون	عدد السوان التي اجتازها المتقدمون ه أو أكبر	عدد السوان التي اجتازها المتقدمون	عدد المتقدمين للامتحانات	عدد السوان التي اجتازها المتقدمون
٢٠	١٨	٥٥	١	٢	٣	٢٧	١٩٦٥
١١	٢٠	٤٧	٢	١	٣	٣٠	١٩٦٦
٢٠	٢٠	٤٠	١	١	٢	٢٩	١٩٦٧
٣٤	٢٩	٥٣	١	٢	٣	٢٩	١٩٦٨
٢٨	٢١	٧٥	١	٢	٣	٥١	١٩٦٩
٥١	٢٦	٤٠	١	١	٢	٤١	١٩٧٠
٢٣	٢٦	٦٦	١	١	٢	٤٢	١٩٧١
٦٩	٢١	٦٠	١	٣	٥	٣٤	١٩٧٢
٣٢	٢٨	٥٧	١	١	٢	٣٦	١٩٧٣
٤١	٢٨	٥٧	١	٣	٦	٤٧	١٩٧٤

ملخص الاحصائيات لجزر فرجين البريطانية لعام ١٩٧٤ : الملحق :

التذييل الحادي عشر

مذكرة قدمتها السيدة فوكنر من جزيرة اينفادا الى البعثة

ان جزيرة اينفادا في وضع خطير للغاية . فأهلها يعتمدون على البحر في كسب معيشتهم . ورغم أن صيد السمك مهنة مربحة فان أوضاع التسويق غير ثابتة . وينطبق هذا بنفس الدرجة على سوق الماشية ، ذلك أن قوارب صيد السمك الصغيرة غير ملائمة لنقل المواشي . وقد خفضت الهجرة فسي السنوات القليلة الماضية عدد السكان من قرابة ٤٠٠ شخص الى ١٦٥ شخصا . وإذا ظلت الظروف الراهنة على حالها ولم يطرأ عليها أي تغيير فلن تكون هناك حاجة الى مدرسة حكومية لأن معدل الولادة " صفر " . ويمكن حل مشكلتنا في دخول المستثمرين الى الجزيرة ، وعليه ينبغي بذل كل جهد ممكن لتشجيع هذه الامكانية المحتملة لأن فيها يكمن أملنا الوحيد في توفير العمالة للجيش - الصاعد وتوفير سوق جاهزة للمنتجات المحلية وزيادة عدد السكان .

التذييل الثاني عشر

مقالة افتتاحية نشرتها جريدة " آيلاند صن " (جزر
فرجن البريطانية في عددها الصادر يوم
٨ ايار/ماي - ١٩٦٧

تصفية الأجواء

ان زيارة بعثة الأمم المتحدة لجزر فرجن البريطانية من ٢ الى ٩ ايار/مايو يجب أن تصفي
الأجواء بالنسبة الى كل من الاقليم ولجنة مناهضة الاستعمار التابعة للأمم المتحدة التي تمثلها
البعثة .

فأولا ، أعلنت البعثة ، التي يرأسها سعادة السيد ادوارد و. بلايدن ، سفير سيراليون
ومثلها الدائم لدى الأمم المتحدة ، على نحو مقنع ان اهتمام لجنة مناهضة الاستعمار لا يمكن في
فرض الاستقلال على أى بلد تتناقض رغباته وذلك وأن مهمة البعثة في هذه الجزر هي التحقق من
آراء الاهالي فيما يتعلق بمركزهم الحالي والمقبل بهدف تقديم المساعدة في بلوغ الهدف المنشود ،
وهو الاستقلال . وهذا أمر جدير بالثناء ويتشئ مع المثل السامية لميثاق الأمم المتحدة بشأن حقوق
الانسان .

وثانيا ، بيدولنا ، من الناحية الأخرى ، ان البعثة كونت صورة صادقة عن موقف جـزر
فرجن البريطانية ازاء جوهر الموضوع ، وهو أن الاهالي لا يرغبون في الاستقلال في هذا الوقت بل
يودون صب كل جهودهم في سبيل التقدم الاجتماعي والاقتصادي للاقليم تاركين المسائل
السياسية ، مثل الاستقلال ، معلقة مؤقتا .

لقد استمعنا بعناية كبيرة الى الخطاب البليغ الذي ألقاه سعادة السيد ادوارد و. بلايدن
في افتتاح الاجتماع العام مساء يوم الأربعاء من هذا الأسبوع ، الذي قال فيه رئيس البعثة ، من
بين أمور أخرى ، ان البعثة تريد أن تعرف من الاهالي ان كانوا يرغبون في الحصول على الاستقلال
الآن أو بعد سنوات خمس أو عشر أو عشرين من الآن أو عدم الحصول عليه على الاطلاق . وحصول
هذا الموضوع كان من الممكن استشفاف أمر واحد ، اتضح فعلا مع سير الاجتماع ، وهو ان الاهالي
لا يرغبون في الاستقلال في هذا الوقت ؛ أما بالنسبة الى المستقبل فلا يمكن حتى لقارئ الأفكار
أن يدلي بتكهن . بيد أن هذا ينبغي ألا يستبعد في رأينا ، امكانية قيام ظروف في المستقبل
قد يصبح الاستقلال فيها أمرا يقابل بالترحاب . اما في الوقت الحاضر فانه ليس أكثر من مسألة
مهمة .

وسيفهم أعضاء البعثة ، باعتبارهم رجالا ذوي خبرة وعلى قدر كبير من المعرفة ، لماذا
لا يحبذ أهالي جزر فرجن البريطانية الاستقلال الآن ؛ ان الاقليم يتمتع بقسط وافر من الحرية
وليس هناك اضطهاد أو حرمان من العدالة ، ومع أن الاقليم بحاجة الى المساعدة الاقتصادية فليس

فيه فقر من النوع الذى تتقطع له الافئدة ؛ كما تجدر الاشارة الى أن الحكومة في هذه الجزر مستقرة ومنتجة . وهذا القول لا ينطبق على كثير من الاقاليم الصغيرة التابعة الاخرى التي طالبت بمركز الاستقلال مطالبة صاخبة ونالتة ليجد الاهالي ان مستوى رفاههم لم يتحسن بل هو ، على النقيض من ذلك ، قد تردى . وتجاوز بالقوة بأن هذا ربما قد حصل باعتباره نتيجة لوضع الطموح السياسي قبل الحصافة في وقت كان ينبغي للحصافة فيه ان تلعب الدور الرئيسي . ويبدولنا أن الحصافة تؤدي دورها في جزر فرجن البريطانية فيما يتعلق بمسألة الاستقلال .

أما من حيث سياسة الحكومة البريطانية ، فاننا ندرك أن الاستقلال غير مقيد بشروط وما علينا الا أن نطلبه ، ولأن العرض مفتوح فلا حاجة بهذه الجزر الى الاندفاع نحو قبوله قبل أن تتاح لها الفرصة الكافية لكي تزن كل الحقائق والظروف التي سيكون لها أثر في المستقبل . وقد نوصف ، لذلك ، " بماكرين " وهذا أفضل بكثير من أن نكون " مغفلين " سياسيين .

ان اهتمام لجنة مناهضة الاستعمار التابعة للأمم المتحدة وعملها جديران بالثناء وقد حققا للشعوب في تقرير مصائرهما أهدافا كثيرة ، ربما لم تكن ممكنة التحقيق خلاف ذلك ، واننا متأكدون أن ايفاد بعثة الأمم المتحدة الى هذه الجزر لم يكن عبثا رغم أن زيارتها ربما أتت في حينها لو حدثت في مرحلة سابقة . اما وقد قدمت البعثة الآن ، فان جزر فرجن البريطانية تقدر لها هذه الزيارة نظرا الى ان البعثة قد فعلت الكثير ، على ما يبدو ، لتصفية الأجواء .

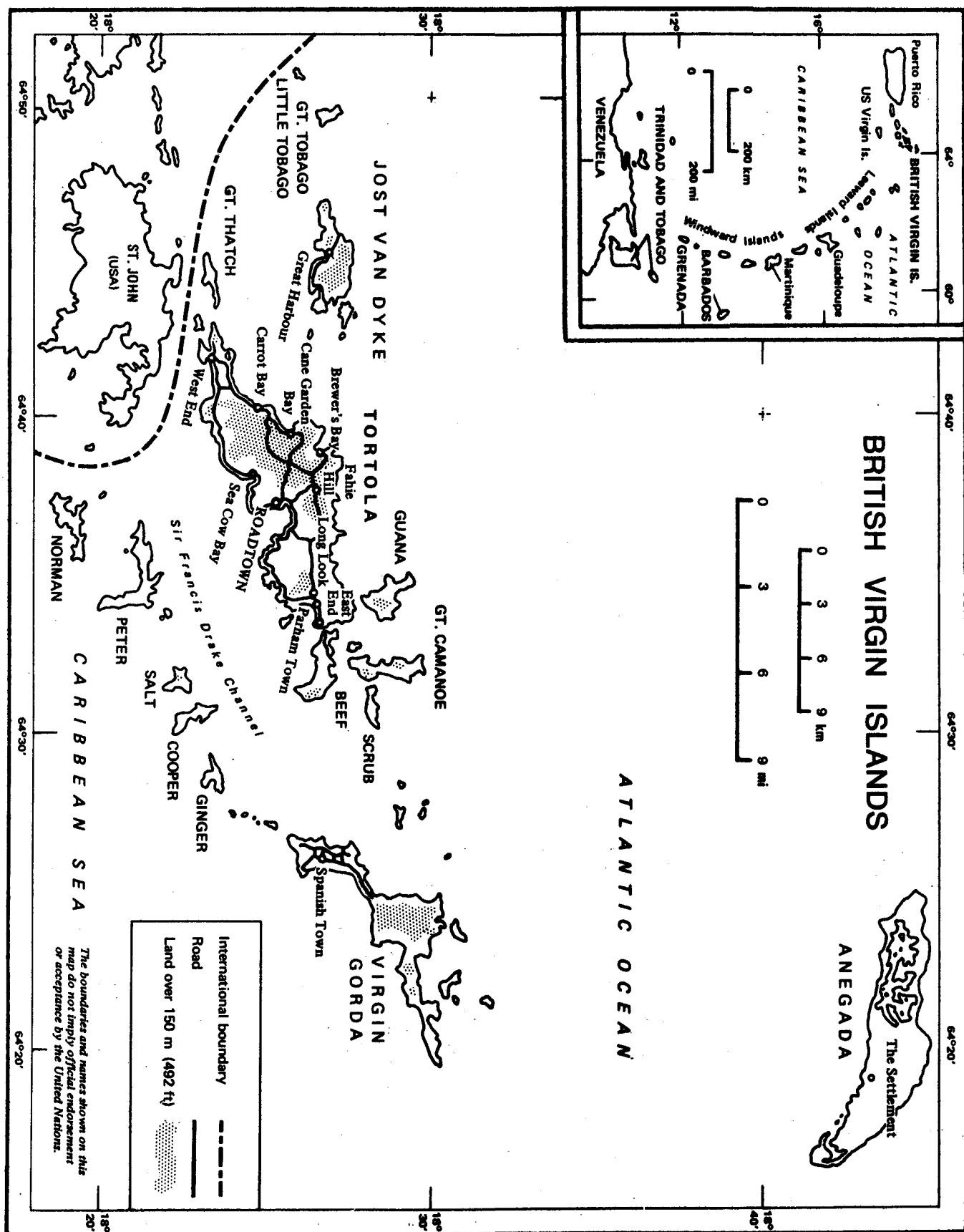
التذييل الثالث عشر

مذكرة حول المعونة المالية ، قدمتها الدولة القائمة بالادارة السي البهشية

- ١ - ان حكومة صاحبة الجلالة مستعدة للنظر في تقديم معونة مالية (المسماة أحيانا الاعانات المالية) لأحد الاقاليم التابعة لها حين تجد حكومة ذلك الاقليم ، عند اعداد الميزانية المتكررة ، ان الايراد المحلي لا يغطي الانفاق الأساسي وتتوقع أن يكون هذا الاختلال ظاهرة تستمر لعدة سنوات قادمة ودون أن تكون لديها أموال فائضة تستطيع الاستمانة بها . ويجوز عند ذلك أن تكون حكومة صاحبة الجلالة مستعدة لسد الفجوة بين الايراد والانفاق الأساسي المتكرر . وغير انه ينبغي عدم الخلط بين هذه المعونة والمعونة الانتاجية (أو الانمائية) التي تتركز على المشاريع الانتاجية خارج نطاق الميزانية المتكررة .
- ٢ - وتشترط حكومة صاحبة الجلالة ، عند قيامها بالنظر في طلب معونة للميزانية ، رؤية التقديرات المتكررة لكل من الايراد والانفاق وذلك من أجل ما يلي :
(أ) التأكد من أن الايراد المحلي قد استغل الى أقصى حد ، وانه ليس هناك ، على سبيل المثال ، مجالات للايراد الممكن لم تستغل وأن معدلات الضريبة تحدد بنسب معقولة ؛
(ب) وضمان عدم اقتراح انفاق غير أساسي .
- ٣ - وعقب استعراض من هذا النوع ، يتم الانفاق على أرقام لمستويات مقبولة من الايراد والانفاق ويشمل الرصيد السلبي عجزا متفقا عليه ومستوى المعونة المالية . ويتوقع من الدولة المعنية الالتزام بهذه المستويات ، اما اذا رغبت خلال المام في تحويل الانفاق من بند فرعي الى آخر وكانت تستطيع القيام بذلك دون تجاوز حد الانفاق والمجز المتفق عليه فستنظر حكومة صاحبة الجلالة عندئذ في طلب من هذا النوع .
- ٤ - وحتى هذا المام ، كانت الاجراءات التي تحكم تقديم المعونة المالية تقضي ، في حال تمكن بلد متلق لمعونة الميزانية أن يحصل على فائض للسنة اما عن طريق تخفيض الانفاق أو زيادة الايراد ، ان يحسم الفائض من المعونة المالية التالية وذلك لكون المعونة المالية تقدر فقط لتلافي فجوة لا يمكن تحاشيها بعد أخذ الايراد الأقصى والانفاق الأساسي بالاعتبار . وتقوم حكومة صاحبة الجلالة الآن بالنظر في تعديل اقترح ادخاله على الاجراءات يسمح بموجبه لبلد ما ، اذا استطاع تحقيق فائض للسنة ، بالاحتفاظ بجزء من الفائض لنفقات اضافية يتفق عليها .
- ٥ - وقد تمت الموافقة على ادخال تعديل آخر هذه السنة مؤداه أنه ينبغي اعطاء الاقاليم التابعة في منطقة البحر الكاريبي ، بناء على مشورة الشعبة الانمائية التي تقدم بعد اجراء مناقشات مع الحكومات ، ارقاما ارشادية قصوى للمعونة المالية لثلاث سنوات مقدما . ومن المعتقد ان هذا سوف يمكن البلدان من التخطيط للمستقبل على نحو أكثر فعالية ما يجري حاليا .

٦ - ويبدو أن هناك اعتقاد بأنه ليس في وسع إقليم تابع بتلقي معونة مالية الانتقال إلى الاستقلال دون أن يخسر الحق بتلقي معونة من هذا النوع ، وبتمبير آخر ، ان المعونة المالية تقف عائقا في وجه الاستقلال . ان هذا ليس صحيحا ، والشال على ذلك جزر سيشيل . ومن الناحية الاخرى ، لن يكون من المناسب لبلد مستقل مسؤول عن شؤونه الخاصة أن يعتمد على المعونة المالية لفترة أطول مما يجب . ولمواجهة ظروف من هذا النوع تم استحداث نظام يجري بموجبها الاضطلاع ، في السنة السابقة لنيل الاستقلال ، دراسة استقصائية اقتصادية مشتركة لتقييم فرص البلد في الإيراد والانفاق لفترة السنوات القليلة - ولنقل الأربع أو الخمس - المقبلة . وعلى أساس هذه الدراسة ، ومع مراعاة المصادر التمويل التي تتاح لبلد ما عند نيله الاستقلال ، يتم الانفاق على سلسلة من الأرقام مع البلد المعني . وتعلن هذه الأرقام باعتبارها حدا أقصى وتخضع تدريجيا إلى حين لا تعود هناك حاجة إلى المعونة المالية .

وزارة الانماء لما وراء البحار
تموز/يوليه ١٩٧٦



الفصول التاسع والعشرون الى الحادى والثلاثين

(A/31/23/Add.9 (Part III))

جزر كايمان ، ومونتسيرات ، وجزر تركس وكايكوس ، وجزر فالكلاند
(مالفيانس) وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

المحتويات

<u>الفصل</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الصفحة</u>
التاسع والعشرون - جزر كايمان ومونتسيرات وجزر تركس وكايكوس		
ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة	٨ - ١	١٤٢
باء - قرار اللجنة الخاصة	٩	١٤٣
مرفق : ورقة العمل التي أعدتها الامانة العامة		١٥٠
الثلاثون - جزر فالكلاند (مالفيانس)		
ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة	٧ - ١	١٩٠
باء - قرار اللجنة الخاصة	٨	١٩١
المرفقات		
الاول - ورقة العمل التي أعدتها الامانة العامة		١٩٣
الثاني - رسالة مؤرخة في ٢٧ كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ ، موجهة الى رئيس اللجنة الخاصة من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الامم المتحدة		٢٠٦
الثالث - رسالة مؤرخة في ٢٣ شباط / فبراير ١٩٧٦ ، موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الامم المتحدة		٢١٠
الرابع - رسالة مؤرخة في ٣ آذار / مارس ١٩٧٦ ، موجهة الى رئيس اللجنة الخاصة من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لدى الامم المتحدة		٢١٤

<u>الفصل</u>	<u>المحتويات (تابع)</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الصفحة</u>
الثلاثون (تابع)	المرفقات (تابع)		
	الخامس - رسالة مؤرخة في ٦ أيار/مايو ١٩٧٦، موجهة الى رئيس اللجنة الخاصة من الممثل الدائم للارجنتين لدى الامم المتحدة .		٢١٧
الحادي والثلاثون -	جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة		
	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة .	١ - ٨	٢٢١
	باء - قرار اللجنة الخاصة	٩	٢٢٢
	مرفق : ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة		٢٢٥

الفصل التاسع والعشرون

جزر كايمان ، ومونتسيرات وجزر تركس وكايكوس

الف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

١ - قررت اللجنة الخاصة في جلستها ١٠٢٧ ، المعقودة في ١٨ شباط/فبراير ١٩٧٦ ، في جملة أمور ، بعد موافقتها على التقرير الثامن والسبعين للفريق العامل (A/AC.109/L.1066) ان تحيل مسألة جزر كايمان ومونتسيرات وتركس وكايكوس الى اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة للنظر فيها وتقديم تقرير عنها .

٢ - ونظرت اللجنة الخاصة في المسألة في جلستها ١٠٤٢ و ١٠٤٣ المعقودتين في ١٩ و ٢٠ آب/اغسطس .

٣ - وأخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها لدى نظرها في المسألة احكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، بما في ذلك خاصة القرار ٣٤٨١ (د - ٣٠) المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وفي الفقرة ١١ من هذا القرار ، طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذا فوريا وتاما في جميع الاقاليم التي لم تنل بعد استقلالها والقيام خاصة بوضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار واعلام الجمعية العامة بذلك في دورتها الحادية والثلاثين " ، واخذت اللجنة ايضا في الاعتبار قرار الجمعية العامة ٣٤٢٧ (د - ٣٠) المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ المتعلق بأربعة اقاليم ، بما فيها جزر كايمان وجزر تركس وكايكوس . وفي الفقرة ٩ من هذا القرار ، طلبت الجمعية العامة الى اللجنة " مواصلة التماس افضل الطرق والوسائل لتنفيذ الاعلان فيما يخص . . . جزر كايمان وجزر تركس وكايكوس ، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثات زائرة ، بالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة . . . " وبلاضافة الى ذلك اخذت اللجنة بالاعتبار قرار الجمعية العامة ٣٤٢٥ (د - ٣٠) المؤرخ في التاريخ ذاته ، والمتعلق بمونتسيرات ، والذي تطلب الجمعية العامة الى اللجنة في الفقرة ٦ منه " ان تستمر في دورتها لعام ١٩٧٦ في دراسة هذه المسألة في ضوء النتائج التي خلصت اليها البعثة الزائرة ، ومن بينها امكان ايفاد بعثة زائرة اخرى الى مونتسيرات في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة . . . " .

٤ - وكان امام اللجنة ، اثناء نظرها في مشكلة الاقاليم ، اوراق عمل أعدتها الأمانة العامة (انظر المرفق التابع لهذا الفصل) ، تتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالاقاليم .

٥ - وقد اشترك ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بصفتها الدولة المعنية القائمة بالادارة ، في اعمال اللجنة اثناء نظرها في هذا البند .

- ٦ - وفي بيان الى اللجنة الخاصة (A/AC.109/FV.1042 and Corrigendum) ، قدم مقرر اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة في الجلسة ١٠٤٢ ، المعقودة في ١٩ آب/أغسطس ، تقرير تلك اللجنة الفرعية (A/AC.109/L.1112) ، الذي يتضمن عرضا لنظر اللجنة في مسألة الاقاليم المشار اليها اعلاه .
- ٧ - وفي الجلسة ١٠٤٣ المعقودة في ٢٠ آب/أغسطس ، اعتمدت اللجنة الخاصة دون اعتراض ، عقب بيان ادلى به ممثل الصين (A/AC.109/FV.1043) ، تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة ووافقت على النتائج والتوصيات الواردة فيه (انظر الفقرة ٩ ادناه) ، على ان تسجل التحفظات التي ابداهها احد الاعضاء في محضر الجلسة .
- ٨ - وفي ٢٣ آب/أغسطس ، احيل نص النتائج والتوصيات الى الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الامم المتحدة وذلك ليسترعى اليه انتباه حكومته .

باء - قرار اللجنة الخاصة

- ٩ - فيما يلي نص النتائج والتوصيات التي وافقت عليها اللجنة الخاصة في جلستها ١٠٤٣ ، المعقودة في ٢٠ آب/أغسطس والمشار اليها في الفقرة ٧ اعلاه :

لمحة عامة

- (١) تؤكد اللجنة الخاصة من جديد حق شعوب جزر كايمان ، ومونتسيرات وجزر تركس وكايكوس غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ .
- (٢) وان تدرك اللجنة الخاصة تمام الادراك الظروف الخاصة المحيطة بهذه الاقاليم ، والتي تعزى الى عدة عوامل كحجمها وموقعها الجغرافي وعدد سكانها ومواردها الطبيعية المحدودة ، تكرر وجهة النظر القائلة بأنه لا يجوز لهذه الظروف ان تعيق ، بأية حال من الاحوال ، تنفيذ عملية تقرير المصير بسرعة وفق الاعلان الوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) الذي ينطبق انطباقا كاملا على هذه الاقاليم الثلاثة .
- (٣) وترحب اللجنة الخاصة مرة اخرى بالتعاون المتزايد الذي تبديه المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، سواء بمشاركتها الفعالة في اعمال اللجنة او بسماعها للبعثات الزائرة بدخول الاقاليم الصغيرة الواقعة تحت ادارتها . وبالنظر لأن تقرير بعثة الامم المتحدة الزائرة الموفدة الى مونتسيرات (١) هو شهادة بليغة بقيمة هذه الممارسة ، تعرب اللجنة الخاصة عن أملها في ان تواصل الدولة القائمة بالادارة مشاوراتها مع اللجنة من اجل وضع الترتيبات اللازمة لايفاد بعثات زائرة الى الاقاليم المعنية في وقت مناسب .
- (٤) وان تضع اللجنة الخاصة نصب عينيه ان لم يشارك في اعمالها حتى الآن ممثلون من الاقاليم الثلاثة المذكورة اعلاه ، تعتبر ان لمشاركة مثلي هذه الاقاليم في المناقشات المتصلة بالموضوع اهمية كبرى ، وتحث الدولة القائمة بالادارة على ان تيسر وتشجع ، بالتشاور مع السلطات المحلية ، مشاركة هؤلاء الممثلين . ونظرا لانعدام هذه المشاركة حتى الآن ، تعتقد اللجنة ان

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/10023/) Rev.1 ، المجلد الرابع ، الفصل الثامن والعشرون ، المرفق .

تقرير بعثة الأمم المتحدة الزائرة قد اتاح صلة مفيدة بين اللجنة وبين شعوب هذه الأقاليم لم تكن متوفرة في السابق ، وساعد أيضا على تفتيت القوالب الجامدة للمشاكل القائمة في الأقاليم الكاريبية بتحديد الظروف والمشاكل الخاصة لكل اقليم .

(٥) وتلاحظ اللجنة الخاصة بسرور من البيان الذي ادلى به ممثل الدولة القائمة بالادارة ان سياسة حكومة المملكة المتحدة ازاء الأقاليم الثلاثة المعنية مازالت قائمة على منح الاستقلال لشعوبها اذا رغبت في ذلك . وبهذا الصدد تعتقد اللجنة اعتقادا راسخا بأن الدولة القائمة بالادارة هي المسؤولة عن توفير الظروف الملائمة التي يمكن في ظلها التحقق من رغبات شعوب هذه الأقاليم بشأن مركزها المقبل بحرية . وترى اللجنة ان هذا الالتزام من جانب الدولة القائمة بالادارة يزداد صلة بالموضوع عندما يدرس في ضوء النتائج والتوصيات التي خلصت اليها البعثة الزائرة الموفدة الى مونتسيرات عام ١٩٥٧ بشأن مستقبل الاقليم السياسي . فقد ذكرت البعثة ، في النتائج التي خلصت اليها ، ان ما من شخص مسؤول في ذلك الاقليم يعتبر الارتباط مع المملكة المتحدة امرا واقعيًا او عمليا . بيد انهم يرون الارتباط مع البلدان المجاورة امرا مستحسنا من حيث المبدأ ، ولكن ينبغي قبل ذلك ، التثبت عمليا من انه في مصلحة شعب مونتسيرات . وفي حين ان الاستقلال ، الذي هو امنية طبيعية ومشروعة ، قابل للتحقيق بصفته هدفا سياسيا ، فمن المسلم به في الوقت ذاته ان جزيرة مونتسيرات الصغيرة لا تستطيع ، بمواردها المحدودة ، ان تكون مستقلة اقتصاديا استقلالًا كاملا . وتنطبق هذه المعضلة التي تواجه مونتسيرات على غيرها من الأقاليم الجزرية التابعة الصغيرة . وتؤيد اللجنة رأي البعثة القائل ان هذه المشكلة تستأهل ان تدرس دراسة دقيقة داخل منظومة الأمم المتحدة .

(٦) وتلاحظ اللجنة الخاصة من المعلومات المقدمة اليها انه لم يتم احراز اي تقدم دستوري ذي شأن نحو تنفيذ احكام القرار ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذا تاما بالنسبة للأقاليم المعنية . وتطلب اللجنة الى الدولة القائمة بالادارة ان تواصل اتخاذ التدابير اللازمة للتعجيل بعملية انهاء الاستعمار في هذه الأقاليم وفق قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع وملاحظات البعثة الزائرة الموفدة الى مونتسيرات في عام ١٩٧٥ وكذلك وفق الرغبات التي اعربت عنها الشعوب المعنية .

(٧) وان تدرك اللجنة الخاصة الصعوبات الاقتصادية الخطيرة للغاية التي تواجهها هذه الأقاليم الثلاثة ، والتي تعزى في الدرجة الاولى الى اعتمادها جميعا على أنشطة اقتصادية متقلبة كالسياحة ، وناماء الملكية العقارية والتمويل الدولي ، تكرر الاعراب عن قلقها البالغ ازاء المركز الاقتصادي لهذه الأقاليم . وتحث الدولة القائمة بالادارة على اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لتعزيز اقتصاد هذه الأقاليم عن طريق التنوع بحيث يقع اعتمادها على الأنشطة الآتفة الذكر وضمان وكفالة

وتأمين حق شعوب هذه الاقاليم في مواردها الطبيعية ، وحققها في التصرف فيها وحققها ، كذلك في تحكمها في انمائها الاقتصادي وفي زيادة هذا التحكم .

(٨) وتحيط اللجنة الخاصة علما بعدد من المشاريع التي يستمر تنفيذها في الاقاليم برعاية الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . وهي تؤكد فائدة مثل هذه المساعدة بالنسبة للانماء الاقتصادي والاجتماعي لهذه الاقاليم ، وتعرب عن املها في ان تزداد هذه المساعدة اكثر من ذي قبل . وتعرب اللجنة ايضا عن املها ، بصفة خاصة ، في ان تتمكن منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) من تقديم المساعدة لجميع الشعوب والاقاليم المستعمرة وتزويدها بالتسهيلات التعليمية .

جزر كايمان

(٩) تلاحظ اللجنة الخاصة ان حاكم جزر كايمان قام من جديد ، في اوائل عام ١٩٧٤ ، بتوسيع نطاق مسؤوليات الاعضاء المنتخبين في المجلس التنفيذي ، وتعتبر اللجنة ان هذا العمل يمثل خطوة اضافية الى الامام نحو نيل هذا الاقليم الحكم الذاتي الداخلي التام .

(١٠) وتلاحظ اللجنة من البيان الذي ادلى به ممثل الدولة القائمة بالادارة ان الانتخابات ستعقد في جزر كايمان في اواخر عام ١٩٧٦ وانه بالرغم من ان الحديث يدور الآن حول التطور الدستوري ، فان اهالي الجزيرة انفسهم لا يمارسون ضغطا قويا من اجل تحقيقه . وتعتقد اللجنة ان هناك حاجة ماسة لان تتخذ الدولة القائمة بالادارة تدابير تهدف الى انماء الوعي السياسي لدى اهالي جزر كايمان وتشجيعه وذلك لتمكينهم من ممارسة حقوقهم غير القابلة للتصرف وفق الاعلان الوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) .

(١١) وتعرب اللجنة الخاصة عن ارتياحها للاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة في جزر كايمان . وتلاحظ اللجنة ، في هذا الصدد ، ان الاقليم شهد ، في الفترة الممتدة بين اواخر الستينات وعام ١٩٧٤ ، ازدهارا اقتصاديا قام الى حد كبير على السياحة والبناء والعمليات المالية الدولية ، وانه بالرغم من ان الركود الاقتصادي الخارجي الذي حصل خلال عام ١٩٧٤ كان ذا آثار ضارة بالاقتصاد ، فقد عانى اهالي جزر كايمان منه اقل مما عاناه غيرهم . وبما ان الانشطة الاقتصادية المشار اليها اعلاه تتأثر تأثرا شديدا بتقلبات الحالة الاقتصادية الدولية ، تلاحظ اللجنة ، مع الموافقة ، ان الحكومة الاقليمية تسعى الى انماء اقتصاد متنوع ، خاصة عن طريق توسيع قطاعات الزراعة ، وتربية الماشية ومصادر الاسماك ، وما يماثلها .

(١٢) وتلاحظ اللجنة الخاصة باهتمام ان مشروع الخطة الانمائية للفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٠ ، الذي اعدّه الخبراء (بعضهم من الامم المتحدة) ، كان موضع مناقشة عامة دقيقة وشاملة وسيعرض على الجمعية التشريعية للبت بشأنه .

(١٣) وتلاحظ اللجنة ، انه نظرا للتقدم الاقتصادي الذي احرزه الاقليم ، فلم يعد له حق في تلقي منح المعونة الانتاجية من المملكة المتحدة وان المعونة الانمائية التي تقدمها المملكة المتحدة الى جزر كايمان بشروط تسليف سهلة للفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٨ ، وتبلغ في مجموعها ٦٠٠ ٠٠٠ جنيه استرليني . وترى اللجنة انه ينبغي للدولة القائمة بالادارة ان تواصل تقديم المساعدة المالية للـ الاقليم ، لتمكنه بذلك من زيادة سرعة انماؤه الاقتصادي والاجتماعي .

مونتسيرات

(١٤) تحت اللجنة الخاصة الدولة القائمة بالادارة على اتخاذ تدابير ملموسة تهدف الى اعادة فرصة لشعب الاقليم لينظر بحرية في كافة الخيارات المتاحة له لتحقيق تطلعاته بالنسبة للمستقبل السياسي لاقليمه ، وذلك بهدف التنفيذ التام والسريع والفعال للاحكام المتصلة بالموضوع من ميثاق الامم المتحدة والاعلان الوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) .

(١٥) وتشير اللجنة الخاصة الى ان البعثة الزائرة الموفدة الى مونتسيرات في عام ١٩٧٥ قدمت الاقتراحين التاليين بشأن التطور الدستوري للاقليم : (أ) منح الاقليم الحكم الذاتي الداخلي التام بالقانون باعتبار ان هذه هي حالة الاقليم الآن بحكم الواقع ؛ و (ب) حضور النائب العام وأمين المالية اجتماعات المجلس التنفيذي فقط كمستشارين وليس بصفتهم عضوين كاملي العضوية . وفيما يتعلق بالاقتراح (أ) ، تحت اللجنة الدولة القائمة بالادارة على اتخاذ التدابير الفعالة اللازمة لنيل الاقليم المركز القانوني التام للحكم الذاتي الداخلي . وترى اللجنة وجوب تنفيذ الاقتراح (ب) اذا كان يتوافق مع رغبات حكومة مونتسيرات .

(١٦) وتلاحظ اللجنة الخاصة ان الاقليم يواجه عدة مشاكل اقتصادية ملحة ، بما في ذلك ندرة الموارد الطبيعية ، وعدم مؤاتاة معدلات التبادل التجاري ، وارتفاع مستوى البطالة ، وتخلف المقومات الهيكلية للاقليم وموارده من القوى البشرية ، وعدم كفاية التمويل الانمائي . ومن بين التدابير التي اتخذتها الحكومة الاقليمية لمعالجة هذه المشاكل : (أ) وضع برنامج للاصلاح الزراعي لتشجيع الاهالي المحليين على زيادة مشاركتهم في الانشطة الزراعية ؛ (ب) انشاء مرفق للسياحة والحرف اليدوية قابل للحياة ، وكذلك قطاع صناعي على نطاق ضيق ؛ و (ج) التخطيط لادخال تحسينات على المقومات الهيكلية للاتصالات . وبالنظر لأن هذه التدابير تدل على الجدية التي تنظر بها حكومة مونتسيرات وشعبها الى انماء الاقليم ، تحت اللجنة الخاصة الدولة القائمة بالادارة على مواصلة مساعدة الاقليم في حل مشاكله الاقتصادية الى ابعد حد ممكن وبأسرع ما يمكن .

(١٧) وتحيط اللجنة الخاصة علما بأن برنامج معونة الميزانية والمعونة الانمائية اللتين تقدمهما المملكة المتحدة الى مونتسيرات قد اظهر زيادة كبيرة في الفترة ما بين عام ١٩٦٧ وعام ١٩٧٥ (من ١٤ مليون دولار كاريبي شرقي الى ٥٠ مليون دولار كاريبي شرقي) (٢) وتقتـرح

(٢) العملة المحلية هي الدولار الكاريبي الشرقي . وفي عام ١٩٧٥ كان الجنيه الاسترليني الواحد يساوي ٤٨ دولار كاريبي شرقي .

اللجنة الخاصة على الدولة القائمة بالادارة ان تستمر في تقديم معونتها الانمائية الى الاقليم باعتبارها احدى الوسائل لمساعدة الاقليم على تحقيق اهدافه الانمائية . بيد ان بعض المشاكل المشار اليها في الفقرة (١٦) اعلاه ، والتي تعرقل الانماء الاقتصادي للاقليم ، مازالت قائمة بدون حل ، بالرغم من هذه الزيادة في المعونة الانمائية والجهود التي تبذلها الحكومة المحلية . وبهذا الصدد ، تحت اللجنة الدولة القائمة بالادارة على المضي في زيادة معونتها الانمائية للاقليم بهدف حل هذه المشاكل وتحسين الاوضاع الاقتصادية . وتشدد اللجنة ايضا على ضرورة استمرار الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في توفير المزيد من المساعدة الانمائية للاقليم وفق التوصيات الواردة في الفقرة ١٢٢ من تقرير بعثة الامم المتحدة الزائرة الموفدة الى الاقليم في عام ١٩٧٥ .

جزر تركس وكايكوس

(١٨) تلاحظ اللجنة الخاصة من البيان الذي ادلى به ممثل الدولة القائمة بالادارة انه تجرى ، بعد مناقشة طويلة واعداد دقيق ، صياغة الوثائق الدستورية الضرورية لتنفيذ التفسيرات التي تهدف الى ضمان مشاركة اهالي الجزر مشاركة اوسع في الهيئات المركزية للحكومة . ولم يتم بعد تحديد موعد لدخول الدستور الجديد حيز السريان . وتعرب اللجنة عن املها في ان توافيها الدول القائمة بالادارة بمعلومات كاملة عن التقدم الذي يتم احرازه ، وفي ان تمهد الخبرة المكتسبة في المرحلة الدستورية التالية الطريق نحو تزايد مشاركة اهالي الجزر في هيئات الحكومة المركزية تزايداً مطرداً ابداً ، ونحو الاسراع في بلوغ اهداف الاعلان الوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) .

(١٩) وتحيط اللجنة علماً بأن الاقليم يعتمد الى درجة كبيرة على ما تقدمه له الدولة القائمة بالادارة من معونة للميزانية ومعونة انمائية ، وذلك بالنظر الى ضآلة موارده الاقتصادية والى الاستثمار الخاص المحدود للغاية . وترحب اللجنة بالمساعدة التي تقدمها بالدولة القائمة بالادارة وتأمل في ان تواصل الدولة القائمة بالادارة زيادة معونتها الانمائية الهامة والهادفة بحيث يتمكن الاقليم ، في اسرع وقت ممكن ، من تنفيذ البرامج الرامية الى تحسين مرافق الاتصالات ، والرعاية الاجتماعية ، والتعليم والتدريب ، التي ترد في موجز الخطة الانمائية التي وافق عليها مجلس الدولة في عام ١٩٧١ .

(٢٠) وتعرب اللجنة الخاصة عن املها في ان لا يكون وجود القواعد العسكرية الاجنبية في جزر تركس وكايكوس عاملاً من عوامل اعاقا السماح لشعب الاقليم بممارسة حقه في تقرير المصير .

(٢١) وتلاحظ اللجنة الخاصة مع الموافقة ان الحكومة الاقليمية ، رغبة منها في تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية في الجزر ، قد اتخذت عدة تدابير هامة مثل انشاء مجلس للانماء ، كما اقترحت انماء السياحة باعتبارها قطاعاً قابلاً للنمو وكذلك صناعات معينة اخرى ، وبوجه خاص الزراعة وصيد الاسماك والحرف اليدوية . وتلاحظ اللجنة ايضا انه يجري توجيه مزيد من الاهتمام نحو تعزيز صناعة صيد الاسماك . وهي تعتقد ايضا ان بوسع الاقليم الانتفاع بموارده من مصاد الاسماك

انتفاعا اكبر وأفضل ، بالنظر لتوفر ظروف مؤاتية لذلك ، كقرب الجزر من اسواق التصدير وتوفر صائدى الاسماك المحليين المحنكين .

(٢٢) وترى اللجنة الخاصة انه مازالت هناك حاجة ماسة لأن تساعد الدولة القائمة بالادارة الحكومة الاقليمية في اتخاذ اجراءات فعالة في ميداني الانماء الاقتصادى والعمل ، يكون ——— اهدافها الرئيسية توسيع الفرص امام العمال المحليين للحصول على عمالة تامة مجزية ومنتجة ، لتأمين تقدمهم الاقتصادى والاجتماعي وثنيتهم عن النزوح الى الخارج باستمرار من اجل العمل .

مرفق

ورقة العمل التي اعدتها الامانة العامة

المحتويات

الصفحة

١٥١	 الف - جزر كايمان
١٦٦	 باء - مونتسيرات
١٧٧	 جيم - جزر تركس وكايكوس

الف - جزر كايمان*

المحتويات

الفقرات

١ -	لمحة عامة	١ - ٢
٢ -	التطورات الدستورية والسياسية	٣ - ٦
٣ -	الاضاع الاقتصادية	٧ - ٤١
٤ -	الاضاع الاجتماعية	٤٢ - ٤٧
٥ -	الاضاع التعليمية	٤٨ - ٥٢

* سبق صدوره تحت الرمز A/AC.109/L.1076 .

جزر كايمان (أ)

١ - لمحة عامة

١ - يتألف اقليم جزر كايمان من جزيرة غراند كايمان ، وجزيرة كايمان براك وجزيرة ليتل كايمان . وتعرف الجزيرتان الاخيرتان ايضا باسم جزر كايمان الصغرى . ويبلغ مجمل مساحة الاقليم حوالي ٢٦٠ كيلومترا مربعا . وتقع جزيرة غراند كايمان ، وهي الجزيرة الرئيسية ، على مسافة حوالي ٢٩٠ كيلومترا الى غرب الشمال الغربي من النقطة التي تقع في اقصى الغرب من جامايكا وعلى مسافة ٢٤٠ كيلومترا جنوبي كوبا . وتقع جزيرة كايمان براك على مسافة ١٤٣ كيلومترا الى شرق الشمال الشرقي من جزيرة غراند كايمان ، وتقع جزيرة ليتل كايمان على مسافة حوالي ٨ كيلومترات الى الغرب من كايمان براك وتقع جورج تاون ، وهي عاصمة الاقليم ، في جزيرة غراند كايمان .

٢ - وبلغ عدد سكان الاقليم ، لدى اجراء التعداد الاخير عام ١٩٧٠ ، ١٠٤٦٠ نسمة موزعين على النحو التالي : جزيرة غراند كايمان ، ٩١٥١ نسمة ؛ جزيرة كايمان براك ، ٢٨٩ نسمة ؛ وجزيرة ليتل كايمان ، ٢٠ نسمة . ويرجع ستون في المائة من السكان الى اصل مختلط ، و ٢٠ في المائة من اصل افريقي ، و ٢٠ في المائة من اصل اوروبي . وفي عام ١٩٧٤ ، قدر عدد السكان رسميا بـ ٣٦٣ ١١ نسمة .

٢ - التطورات الدستورية والسياسية

الف - الدستور

٣ - نجد موجزا للترتيبات الدستورية الواردة في امر (دستور) جزر كايمان ، الصادر في عام ١٩٧٢ ، في تقرير اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والعشرين (ب) . وبالاختصار ، يتألف الهيكل الحكومي من حاكم تعيينه الملكة ، ومجلس تنفيذي ، وجمعية تشريعية . وبمضطلع الحاكم بالمسؤولية في شؤون الدفاع ، والشؤون الخارجية ، وشؤون الشرطة والخدمة العامة ، كما يتمتع بسلطات تشريعية مخصصة ضرورية في ممارسته لمسؤولياته الخاصة . بيد انه ملزم ، عادة ، بالنسبة

(أ) المعلومات الواردة في هذا القسم مستمدة من وثائق سبق صدورها ومن المعلومات التي بعثت بها حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الى الامين العام في ٦ آب/اغسطس ١٩٧٥ ، بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الامم المتحدة ، وذلك بالنسبة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، المجلد الخامس ، الفصل الرابع والعشرون ، العرفق ، الفرع باء ، الفقرات من ٥ - ١٣ .

للمشؤون الأخرى ، بمشاورة المجلس التنفيذي في رسم السياسة العامة ، وفي ممارسة السلطات المنوطة به . ويتألف المجلس التنفيذي من الحاكم بصفته رئيساً له ، وثلاثة أعضاء بحكم المنصب يعينهم الحاكم (وهم الوزير الرئيسي ورئيس الأعمال الحكومية ، والنائب العام وأمين المالية) وأربعة أعضاء آخرين يختارهم الأعضاء المنتخبون في المجلس التشريعي من بين صفوفهم . وقد أعطى الحاكم حرية التصرف في تكليف أي من أعضاء المجلس بالمسؤولية عن أية مسألة أو إدارة حكومية (فيما عدا المسائل المخصصة له حصراً) .

٤ - وتتألف الجمعية التشريعية من : (أ) الحاكم أو رئيس الجمعية التشريعية ، عندما يكون هناك شخص يشغل منصب رئيس الجمعية التشريعية ، و (ب) ثلاثة أعضاء بحكم المنصب يعينهم الحاكم (هم الوزير الرئيسي ورئيس الأعمال الحكومية والنائب العام وأمين المالية) ، و (ج) ١٢ عضواً منتخبين انتخاباً مباشراً . وقد عقدت الانتخابات العامة الأولى بموجب الدستور الحالي في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ ولم يجر التنافس فيها على أسس حزبية . وكان من المسائل الهامة التي أثارت في الانتخابات مسألة الحكم الذاتي الداخلي . واند وضع الحاكم آنذاك ، وهو السيد كينيث ر . كروك ، ذلك في اعتباره ، أعلن في شهر شباط / فبراير ١٩٧٤ أنه وسع نطاق مسؤوليات الأعضاء المنتخبين في المجلس التنفيذي توسيعاً جديداً بحيث أصبحوا منذ ذلك الحين يضطلعون بالمسؤولية عن إدارة الإدارات الحكومية التالية : الاتصالات ، والاشغال والنقل العام ، والسياحة ، والأراضي ، والموارد الطبيعية ، والبحوث المتعلقة بالبعوض والسيطرة عليه وأجراء الدراسات الاستقصائية بشأنه ، والتعليم ، والخدمات الطبية ، والخدمات الاجتماعية والعمل ، والتنسيق ما بين الجزر والأعلام .

باء - الخدمة العامة

٥ - زادت الحكومة مرتبات موظفيها ثلاث مرات في الفترة ما بين شهر آب / أغسطس ١٩٧٢ وشهر كانون الثاني / يناير ١٩٧٥ ، بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة وضغط الطلب على اليد العاملة في القطاع الخاص .

٦ - وقد قال السيد ف . ج . جونسون ، أمين المالية ، في خطاب الميزانية الذي القاه أمام الجمعية التشريعية في ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، أن الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ، الذي نشرته الحكومة ، يسير في اتجاه تنازلي في النصف الأول من عام ١٩٧٥ ، وأن من المحتمل أن لا يطرأ أي تغيير هام على هذا الاتجاه في الأشهر المتبقية من تلك السنة . ولهذا فقد أوصى بعدم إجراء أية تعديلات في المرتبات في عام ١٩٧٦ . وقال أيضاً أن نسبة متوسط المرتبات (باستثناء المعاشات التقاعدية والمنح المجانية) تبلغ في الوقت الحالي ١٥ في المائة من النفقات الإجمالية . ولهذا السبب ، فقد طلب إلى حكومة المملكة المتحدة مساعدة الإقليم في إجراء دراسة استقصائية ، ربما في أوائل عام ١٩٧٦ ، بهدف تحديد الحجم الأمثل لملاكها المدني .

٣ - الأوضاع الاقتصادية

الف - لمحة عامة

٧ - ساعدت الاموال التي كان يحولها البحارة الكايمانيون الذين يعملون على السفن الاجنبية ، في دعم اقتصاد الاقليم الى حد كبير ، حتى وقت قريب . وقد شهدت اواخر الستينات بداية ازدهار اقتصادي قام ، بشكل رئيسي ، على السياحة وأعمال البناء والعمليات المالية الدولية . ونتيجة لذلك ، ارتفع مستوى الدخل المحلي ومستوى المعيشة ارتفاعا كبيرا . وتفيد التقديرات الرسمية ان الناتج المحلي الاجمالي للاقليم ارتفع من ١٠٣ ملايين من دولارات جزر كايمان في عام ١٩٧٠ (ج) الى ٢٨٠ مليون من دولارات جزر كايمان في عام ١٩٧٤ . وتشير هذه الارقام الى ان الاقليم قد اصبح احد اغنى البلدان في المنطقة الكاريبية . بيد انه اعقب هذا الارتفاع في الاقتصاد تدهور في عام ١٩٧٥ ، بسبب تأثير الانتكاسة الاقتصادية التي اصابته البلدان الصناعية المتقدمة .

٨ - وتضطلع الزراعة وصيد الاسماك واستغلال الاحراج والصناعة بدور ثانوي في الحياة الاقتصادية لجزر كايمان ولا توجد معادن ذات اهمية تجارية . ومع ان الاقليم يصدر منتجات السلاحف ، فهو يعتمد بشكل واضح على استيراد المواد الغذائية وبضائع اخرى . وقد ارتفعت قيمة الواردات من ١٥٥ مليون من دولارات جزر كايمان في عام ١٩٧٣ الى ٢٢ مليون من دولارات جزر كايمان في عام ١٩٧٤ بينما انخفضت قيمة الصادرات من ٦٥٠ . ٠٠٠ دولار من دولارات جزر كايمان الى ٢٨٦ ٦٩٩ دولار من دولارات جزر كايمان خلال هذه الفترة . وكان التبادل التجاري يجري ، بصورة رئيسية ، مع الولايات المتحدة الامريكية . والمشاكل الاقتصادية الرئيسية التي تعاني منها جزر كايمان هي التضخم المستمر ، والعجز المزمن في الميزان التجاري ، وندرة الموارد الطبيعية ، وضآلة رأس المال المحلي وعدم كفاية بعض المرافق الاساسية المعينة .

٩ - وقد قدم السيد جونسون ، في خطابه الخاص بالميزانية (انظر الفقرة ٦ اعلاه) العرض التالي للحالة الاقتصادية العامة . فقال ان الركود الاقتصادي الذي ساد البلدان الصناعيتين الرئيسيتين ، وخاصة بلدان امريكا الشمالية ، قد الحق ضررا بالاقتصاد المحلي منذ كانون الثاني / يناير ١٩٧٥ ، لا لأن الاقليم يعتمد على تلك المنطقة في جزء كبير من اعماله التجارية فحسب ، بل ايضا لأن السياحة والعمليات المالية الدولية ، وهما اهم مرفقين في اقتصاده واكثرها تطلعا ، لم تتمكنا من تجنب الآثار التي نتجت عن ذلك الركود الاقتصادي . ومع هذا ، فان مرفق العمليات المالية الدولية يسير على نحو حسن تماما . ومن المتوقع ان تبدي صناعة السياحة بعض التحسن

(ج) العملة المحلية هي دولار جزر كايمان وفي مطلع عام ١٩٧٤ ربطت هذه العملة بدولار الولايات المتحدة وأعيد تقييمها ، وبحسب سعر القطع الحالي ، فان الدولار الواحد من دولارات كايمان يساوي ١٢٠ من دولارات الولايات المتحدة .

بحلول نهاية العام . وتواصل الحكومة تشجيع التنوع الاقتصادي ، خاصة عن طريق توسيع الانتاج الزراعي . كما تتبع سياسة مالية تهدف الى توفير العمالة بقدر معقول للسكان المحليين ، واضعة في اعتبارها بطء حركة النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص . وفي وقت سابق من العام ، اعتدل ارتفاع الاسعار في جزر كايمان اعتدالا كبيرا ، ومن المحتمل ان يستمر هذا الاتجاه . ويعتبر معدل التضخم المحلي اعلى بقليل من التضخم المستورد ، الذي يقدر حاليا بـ ٥ في المائة . وتعتقد الحكومة انه لا يمكن تخفيف التضخم بفرض ضوابط على الاسعار ولكن بالتعاون بين المستهلكين والتجار . وبالرغم من الانتكاسة الاقتصادية الحالية ، فقد عانى الاقليم اقل مما كان يخشى . وما زال مستقبله الاقتصادي المباشر متقلبا مع ان هناك اسبابا تدعو للتفاؤل .

ب* - مشروع الخطة الانمائية

١٠ - قال السيد توماس راسل ، الحاكم ، في الخطاب الذي القاه بمناسبة افتتاح الجمعية التشريعية في ١٨ آذار/مارس ١٩٧٥ ، ان اهم حدث في هذا العام هو وضع مشروع الخطة الانمائية للفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٠ . وقال انه ستتاح الفرصة للشعب ، عقب نشر مشروع الخطة في اوائل نيسان/ابريل ، لأن يتقدم بأية اعتراضات الى محكمة مستقلة عملا بقانون الانماء والتخطيط ، الصادر عام ١٩٧١ . وأعرب الحاكم عن امله في ان تتمكن الجمعية التشريعية ، بالاستناد الى النتائج التي تخلص اليها المحكمة ، من مناقشة مشروع الخطة بعد ان يبين الشعب بكل وضوح ما اذا كانت ملائمة لاحتياجات الاقليم .

١١ - وقد اعد مشروع الخطة فريق من الخبراء ، (بما فيهم خبراء من الامم المتحدة) تحت رعاية سلطة التخطيط المركزية ، وهي هيئة قانونية انشئت بموجب القانون الصادر عام ١٩٧١ (انظر ايضا الفقرة ٢٨ ادناه) . وقد قرر الفريق ان يختار النمو المعتدل هدفا لجزر كايمان ، بالاستناد الى الرأي القائل ان استهداف معدل للنمو مفرط في الارتفاع لن يوفر الا فوائد ذات اجل قصير من شأنه ان يهدد الانسجام العنصري ، ويسبب ضغوطات تضخمية ، ويهدد موجودات الاقليم الطبيعية ويتجاوز قدرته على تقديم الخدمات الاساسية .

١٢ - وحسبما افاد الفريق ، فان مقصده الاساسي هو رسم خطة للانتفاع بالاراضي ، واضعا في اعتباره الحقائق الطبيعية والاقتصادية الحالية . ومن اجل تحقيق هذا الغرض ، حدد الفريق مواقع الطرق ، والابنية ، والاشغال العامة ، والمطارات ، والحدائق العامة ، وحدائق التسلية ، والمراتع الطبيعية وأمكنة مفتوحة اخرى . ويعتزم الفريق ايضا تخصيص مساحات من الاراضي للاغراض الزراعية والصناعية والسكنية والاعراض الاخرى .

١٣ - واقترح الفريق ايضا توجيه الجهود نحو ما يلي : (أ) المحافظة على الاستقرار السياسي بالحوول دون انخفاض نسبة الكايمنيين الى الاجانب في الاقليم الى اقل من ٣ الى ٢ ؛ (ب) السيطرة على الانماء السياحي المقبل لضمان نموه المنتظم وتأديته خدمات ذات نوعية عالية ؛ (ج) الحفاظ على

مستويات عالية للأعمال التجارية الدولية ؛ (د) حماية مشترى الأراضي من تشييد الممتلكات العقارية السكنية على نحو لا يدعو الى الارتياح ؛ (هـ) النهوض بالانماء الزراعي بهدف توسيع الاقتصاد وخفض الواردات ؛ (و) تشجيع الراغبين في الاستثمار في القطاعات الاقتصادية التي من شأنها ان تساعد على التنويع الى اقصى حد ممكن ؛ (ز) انشاء مشروع شامل لانماء المياه والمجارى ؛ (ح) توفير الاسكان للكايمايين ذوى الدخل المنخفض وكذلك توفير الخدمات الطبية والتعليمية للجميع .

١٤ - وفيما يتعلق بجزر كايمان الصغرى ، ذكر الفريق انه برغم ان على الحكومة ان تسعى لتشجيع الانماء الاقتصادي في الجزيرتين ، فسيستمر النمو المقبل في جزيرة كايمان براك بسرعة اقل من النمو المقبل في جزيرة غراند كايمان ، بالنظر لأن جزيرة كايمان براك هي اصغر حجما ونطاقا وذات قاعدة اقتصادية اصغر . وتتناول توصيات الفريق الرئيسية بالنسبة لهذه الجزيرة النهوض بانماء السياحة والاسكان وتوسيع الأنشطة التجارية والصناعية وتخصيص مناطق للزراعة والغابات . وقد تم وضع خطتين انمائيتين لجزيرة ليتل كايمان ، على ان ذلك يتوقف على ما اذا كان مشروع اقامة الميناء النفطي الذى اقترحه مستثمرون من الولايات المتحدة سيتحقق ام لا ؟ وقد اوصى الفريق ، في الخطتين على السواء بانماء السياحة بدرجة محدودة ، على ان يواكب ذلك توفير درجة عالية من حفظ البيئة .

١٥ - وبعد نشر مشروع الخطة الانمائية (انظر الفقرات ١ - ١٤ اعلاه) ، بفترة وجيزة ابدت جماعات معينة من الاهالي المحليين ، وخاصة اهالي جزيرة كايمان براك ، معارضة شديدة له . وقد خشى معظم اهالي الجزيرة ان تعوق الخطة المقترحة النمو الاقتصادي للجزيرة ، وتهدد الحرية الشخصية وأسعار الاراضي وتؤدي الى نزوح المزيد من السكان من جزر كايمان الصغرى . وأكدوا تدميرهم ، بوجه خاص ، من مقترحات تقسيم الاراضي الى مناطق ، التي ستخصص بموجبها ثلاثة ارباع الجزيرة للزراعة والحراجة . وتفيد التقارير ان ممثلي الفريق وممثلي السكان اتفقوا ، في ٢٤ نيسان / ابريل ١٩٧٥ ، عقب مناقشات اجروها في هذا الصدد ، على مبادئ توجيهية جديدة للجزيرة . وقد اقرت الجمعية التشريعية ، في جلستها الطارئة الاولى المعقودة في ١ ايار / مايو ، اقتراح السيد جونسون بتمديد الموعد النهائي لقبول اعتراضات الاهالي على مشروع الخطة حتى نهاية ذلك الشهر . وأكد السيد جونسون بأن الخطة لن تحرم الناس من حقوقهم ولن تعتمد دون التشاور مع الاهالي على نحو واف .

١٦ - وتفيد التقارير ايضا ان غرفة التجارة الاقليمية قد دعت في ١ ايار / مايو الى تقديم اقتراحات جديدة لانماء جزيرة كايمان براك . وقد رأت هذه المنظمة " ان تقسيم الجزر كليا الى مناطق لا استعمالات محددة غير مناسب في هذا الوقت " وان الاقتراحات الرامية الى الانماء الزراعي ، مع انها مرغوبة ، " ليست قابلة للتحقيق بالنظر الى سوء نوعية وقلّة مساحة الاراضي الزراعية القابلة للاستغلال الزراعي على نحو اقتصادي وتجاري " . وأعربت غرفة التجارة الاقليمية عن امليها في ان يزداد عدد السكان ويتوسع الاقتصاد اكثر مما هو وارد في مشروع الخطة كما انتقدت الفريق لقيامه سلفا بتحديد نسبة السواح والسكان المحليين ، التي ينبغي السماح بها ، في مرحلة لم تبلغ فيها صناعة السياحة بعد طاقتها الكاملة . وأخيرا ، حثت غرفة التجارة سلطة التخطيط المركزية " على اعداد خطة بديلة لزيادة الانماء في المناطق الوسطى والشرقية من جزيرة غراند كايمان فضلا عن جزيرة ليتل كايمان " .

١٧ - وشرح السيد جونسون ، في الخطاب الذي القاه امام الجمعية العامة في ١٧ تشرين الثاني /نوفمبر ، بمناسبة تقديمه الميزانية ، ان الحكومة لم تتمكن من تقديم الخطة المقترحة في منتصف عام ١٩٧٥ ، وذلك الى حد كبير بسبب صعوبة ايجاد رئيس للمحكمة التي ستدرس اعتراضات الشعب على الخطة (انظر الفقرة ١٠ اعلاه) ، ولكن من المحتمل تقديم الخطة في اوائل عام ١٩٧٦ . وبالرغم من انه لا يوجد احد في الحكومة يرغب في تقويض النمو الاقتصادي للاقليم ، فهو يعتقد انه لن تؤلف اية استثمارات اجنبية ذات قيمة في الجزر ولن يتم فيها اي انماء ملموس حتى يتم وضع خطة انمائية معقولة ومقبولة . وفي ٢٢ تشرين الثاني /نوفمبر ، اجتمع السيد كينيث رايت ، مستشار الحكومة لشؤون الانماء ، مع سكان جزيرة كايمان براك لبحث تقرير يتضمن الاقتراحات المشار اليها في الفقرة ١٦ اعلاه ، والتي سيجري مزيد من التشاور مع اهالي الجزر بشأنها قبل ان يتم نشرها .

جيم - التطورات المالية

١٨ - لقد ادى مركز الاقليم كملاذ ضريبي ، وسهولة الدخول اليه واستقراره ، الى نشوء مجتمع دولي فيه يتألف من مصارف تجارية ومؤسسات مالية اخرى تقدم مجموعة واسعة من الخدمات المتنوعة الى عملاء دوليين . وقد غدا هذا المجتمع احد اهم قطاعات اقتصاد الاقليم ، كما وردت اشارة الى ذلك في الفقرة ٧ اعلاه .

١٩ - ومن الجدير بالذكر (د) ان هذا المرفق اصيب بأول نكسة خطيرة في اواخر عام ١٩٧٤ ، عندما عمد مصرفان من المجموعة المصرفية انتربانك هاوس (وهما سترلينغ بانك آند ترست كومباني ، ليمتد وانترناشونال بانك) ، الى تصفية اعمالهما بسبب عجزهما في الدفع . وقد قام ، الحاكم تبعا لذلك بسحب ترخيصيهما (كما سحب ترخيص مصرف ثالث في المجموعة هو كايمان مورتكيج بانك ، ليمتد) بعد التشاور مع المجلس . وقد ادى انهيار هذه المجموعة ، التي شكلها السيد جان ايف دوسيه في عام ١٩٦٨ ، الى فقدان مصدر هام من مصادر العمالة وترك عدد من الشركات المحلية مؤقتا دون سند اقتصادي . بيد ان المخاوف من ان يكون للحادث آثار ضارة على سمعة الاقليم في الخارج بصفته ملاذا ضريبيا لم يكن لها اساس (انظر ادناه) .

٢٠ - وفي شهر ايار /مايو ١٩٧٥ ، تم اعتقال السيد دوسيه في موناكو وسلم للاقليم لتجري محاكمته بتهمة تتصف بتصفية المصرفين ، وكان قد غادر جزر كايمان بعد فشل المجموعة . وفي شهر كانون الاول /ديسمبر ، حكم على السيد دوسيه ، عقب محاكمته ، بالسجن لمدة تسعة اشهر . وقد انكر جميع التهم التي وجهت اليه وقدم طلبا باستئناف الحكم .

٢١ - وقدم السيد جونسون في خطابه بمناسبة تقديم الميزانية ، المعلومات التالية عن المجتمع

(د) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/10023/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل السابع والعشرون ، المرفق ، الفرع با ، الفقرات من ١٤-١٦ .

المالي الدولي (انظر الفقرة ٩ اعلاه) . فقد حدثت بضعة نكسات بدأت في اواخر عام ١٩٧٤ ، لكن الثقة في جزر كايمان بقيت قوية . وقد عززت الهيئة الحكومية المعنية بتفتيش المصارف في منتصف عام ١٩٧٥ ، بتعيين مفتش للمصارف ، وفي نهاية شهر ايلول /سبتمبر ، كانت توجد في الاقليم ٦٥١٦ شركة دولية (مقابل ٦٠٨٧ شركة في نهاية عام ١٩٧٤) و ٢٠٠ مصرف وشركة استثمارية (مقابل ١٨٨ في نهاية عام ١٩٧٤) مسجلة في الاقليم . ومن المتوقع ، بموجب اتفاق تم عقده مؤخرا بين المصارف ، ان تتوسع السوق المالية المحلية المشتركة بين المصارف .

دال - السياحة

٢٢ - افادت الدولة القائمة بالادارة انه تم احراز تقدم كبير في مجال النهوض بالسياحة ، عقب انشاء مجلس السياحة برئاسة السيد اريك ج . بيرغستروم في عام ١٩٦٦ . وكان السيد بيرغستروم قد عين مديرا للسياحة في اواخر عام ١٩٧٣ وكلف بالمسؤولية عن ادارة السياحة في اوائل عام ١٩٧٤ ، وتنتهج هذه الادارة سياسة تقوم على النمو المتدرج المتجه نحو النوعية لا الكمية والرامي الى تلبية احتياجات الاقليم دون اثقال كاهل المقومات الهيكلية واليد العاملة المحلية او الاضرار بالبيئة . وقد صدر تشريع ينص على مشاركة محلية كبيرة في انماء السياحة .

٢٣ - وكانت السياحة في الفترة بين ١٩٦٦ و ١٩٧٣ احد ركني الاقتصاد الاساسيين . وأربابا متوسط معدل نموها السنوي على ٥٦ في المائة . وقد ظهر ذلك في زيادة عدد الزائرين ، الذي ارتفع من ٢٤٤ ٨ زائرا الى ٤٥٧٥١ زائرا خلال تلك الفترة . وخلال عام ١٩٧٤ ، بلغ مجموع الاشخاص الذين زاروا الاقليم ١٠٤ ٥٣ شخصا ، مما يشكل زيادة بنسبة ١٦ في المائة عن العام الفائت . بيد ان مجموع الاموال التي انفقها السواح (ما يقارب ١٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة) بقي ، من حيث الاساس ، على ما كان عليه في عام ١٩٧٣ بسبب تدهور الحالة الاقتصادية في امريكا الشمالية ، التي هي مصدر اغلبيه السواح .

٢٤ - ويتبين مما قالته الدولة القائمة بالادارة ، ان المرافق السياحية قد ازدادت توسعا عند ما امكن توفير ٦٧ شقة جديدة للسكن في عام ١٩٧٤ . هذا ويوجد في الاقليم ١٦ فندقا (اكبرها هو غراند كايمان هوليداي . الذي يحتوى على ١٨٣ غرفة) وعدد غير معروف من البيوت الصيفية والشقق التي تؤجر للزائرين . ويبلغ مجموع الاسرة المتوفرة حوالي ٦٩٠ سريرا .

٢٥ - وكما اشار الى ذلك السيد جونسون في خطابه الخاص بالميزانية ، انخفض عدد السواح خلال الاشهر السبعة الاولى من عام ١٩٧٥ بمقدار ٤٣ في المائة عما كان عليه خلال الفترة ذاتها من عام ١٩٧٤ . بيد ان جزءا كبيرا من هذا الانخفاض قد حدث خلال الاشهر الاربعة الاولى من عام ١٩٧٥ وبعد ذلك عاد الوضع الى حالته الطبيعية ، ومن المتوقع ان تتحسن الحالة الاجمالية مع حلول آخر العام . وفي شهر تموز/يوليه ، بدأ عدد نزلاء الفنادق بالتزايد ، ولكن بمعدل اقل من معدل عدد الوافدين ، ويعزى ذلك بدرجة كبيرة الى انخفاض المعدل الوسطي لطول مدة الاقامة .

ومن المتوقع ان يرتفع عدد القادمين بالسفن في رحلات بحرية الى ما يقارب ٥٠٠ ٢٤ قادم في عام ١٩٧٥ (مقابل ٢٥١٣ في عام ١٩٧٤) وقد ساعدت دائرة الحجوزات الفندقية في جزر كايمان على تأمين اعمال تجارية تقدر قيمتها بحوالي ٥٠٠ ٠٠٠ من دولارات جزر كايمان لهذا العرف مع حلول شهر كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ .

هـ - الانماء العقارى

٢٦ - حدث في اواخر الستينات ، توسع كبير في نشاط البناء ، كان الحافز الرئيسي له الطلب على الفنادق ، والشقق ، والمنازل ، والمصارف الجديدة والمكاتب ، الذى رافقه ارتفاع حاد في اسعار الاراضي . وقد استمر الازدهار حتى عام ١٩٧٥ عندما اصيب القطاعان التجارى والسكني من صناعة البناء بانتكاسة اقتصادية . وقد قال السيد جونسون ، في خطابه الذى قدم به الميزانية ، ان الحكومة تقوم باعداد برنامج خمسي للانماء الرأسمالي سيشرع في تنفيذه عقب اكتمال البرنامج الموضوع للفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ ، ويشتمل على تشييد المباني المخصصة للجمعية التشريعية والمحاكم والادارة ، ومقر قيادة الشرطة والسجن ومحطة للارسال الاناعي .

٢٧ - وقد أثر انهيار مجموعة انتربانك هاوس المصرفية في اواخر عام ١٩٧٤ (انظر الفقرتين ١٩ و ٢٠ اعلاه) على عدة مشاريع انمائية تقوم مجموعة انتربانك بتمويلها كلها او جزئيا . ويتبين من التقارير ان كثيرا من هذه المشاريع قد وجدت مصادر جديدة للتمويل بعد ذلك بفترة وجيزة ، ولكن العمل في احد اهم هذه المشاريع ، وهو مشروع مينسيلز كريك غاردنز ، قد توقف في تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٤ ، بناء على طلب القائمين بتصفية المجموعة . وفي شهر شباط /فبراير ١٩٧٥ ، افادت التقارير ان القائمين على التصفية وافقوا على الدخول في شراكه مع السيد دوايت كريتر من نورث كارولينا (في الولايات المتحدة) . وبموجب هذا الاتفاق ، ستقوم الشركة التي انشأها هذا الاخير حديثا ، وهي شركة ذى تالما انتربرايز (كايمان) ، المحدودة بادارة وتمويل المشروع . ويمكن استئناف العمل في هذا المشروع في وقت لاحق من هذا العام شريطة موافقة الحكومة على ذلك .

٢٨ - وتتولى سلطة التخطيط المركزية مسؤولية اقرار او رفض الاقتراحات الخاصة بالمشاريع الانشائية المحددة وتقديم التوجيهات العامة بمساعدة خبير في التخطيط العمراني من الامم المتحدة . وقد قال السيد جونسون ، في خطابه الذى قدم به الميزانية ، ان سلطة التخطيط المركزية تستخدم خطة انمائية مؤقتة ، اجيزت بموجب قانون الانماء والتخطيط الصادر عام ١٩٧١ ، وذلك كدليل تهتدى به في معالجة شؤون الاراضي والانتفاع بالاراضي في مسائل التخطيط العمراني ، وذلك ريثما تقرر الجمعية التشريعية مشروع الخطة الانمائية (انظر الفقرات ١٠ الى ١٧ اعلاه) .

٢٩ - وعينت الحكومة في عام ١٩٧٣ فريقا للمسح العقارى لتأمين نمو الصناعة العقارية بطريقة منتظمة . ومع حلول نهاية عام ١٩٧٤ ، كان هذا الفريق قد انتهى مسح وتدوين وتسجيل ٢٠٠ ٥ قطعة ارض تبلغ مساحتها ٦٠٧٥ هكتارا في جزيرة غراند كايمان وجزيرة كايمان براك .

واو - الزراعة وتربية المواشي وصيد الاسماك

- ٣٠ - من العوامل الهامة التي تعرقل الانماء الزراعي في جزر كايمان ندرة الاراضي المناسبة الصالحة للزراعة (وهي حاليا مقصورة على ٥٠٠ هكتار من مجموع مساحة الاراضي البالغة ٢٥٩٠٠ هكتار) ، والافتقار الى العمال الزراعيين المهرة ، وعدم توفر طرق الوصول الى المناطق الريفية . وتحاول الحكومة ، بهدف التغلب على هذه العقبات ، زيادة معدل النمو الزراعي .
- ٣١ - وتعتبر شركة مزرعة بوثويل للدجاج والبقر ومزارع كاليدونيا ، وهي شركة متنوعة الانشطة المنتجين الزراعيين الرئيسيين في الاقليم . وقد قررت الشركة الاخيرة وقف عملياتها في مجال منتجات الالبان في شهر تشرين الثاني /نوفمبر عام ١٩٧٥ لأنها لم تتمكن من مواجهة منافسة مستوردي منتجات الالبان . وقد صرحت الشركة ، لدى اعلانها هذا القرار ، انها ستحصر اهتمامها بتربية المواشي ونتاج الفواكه والخضار التي تلقى طلبا اكبر في الاقليم . ومن المؤسسات الزراعية الاخرى شركة منتجات سانبرست ، المحدودة ، وشركة هايدروبونيكس (كايمان) ، المحدودة . وتعتمد كلتا هاتين في عملياتهما على الاستنبات المائي وليس على زراعة التربة .
- ٣٢ - وقد افاد السيد جونسون ان الحكومة تدعو الى اتباع سياسة زراعية تهدف في المقام الاول الى : (أ) استبدال الواردات بالمنتجات المحلية ؛ (ب) تنويع الاقتصاد لجعل الزراعة جزءا بارزا منه ؛ (ج) الانتفاع بالمنتجات المتوفرة حاليا بكميات جيدة والاستفادة منها ، و (د) انتاج سلع زراعية للتصدير .
- ٣٣ - وفي شهر شباط /فبراير ١٩٧٥ ، لم تعد شركة ماريكولتور ، المحدودة ، التي تملك مزرعة السلاحف الخضراء ، قابلة على الاستمرار ماليا وتولت شركة كومنولث للتمويل الانمائي ، المحدودة ، وفيرست ناشونال سيتي بانك في نيويورك (واصبحت الآن سيتي بانك) تمويل عملياتها بمساعدة مجموعة مؤسسات مالية اوروبية . وفي شهر ايار /مايو قام المصرف ، في محاولة منه لمواصلة عمليات تربية السلاحف ، بممارسة الحقوق المخولة له بموجب سند وعين حارسا قضائيا . وقد افادت التقارير ان شركة كومنولث للتمويل الانمائي ، المحدودة ، ومجموعة المؤسسات المالية يخططان لتشكيل شركة جديدة لشراء جميع موجودات شركة ماريكولتور ، المحدودة .

زاي - وسائل المواصلات والمرافق الاساسية الاخرى

- ٣٤ - ذكر السيد جونسون ، في خطابه الذي قدم به الميزانية ، ان جميع بنود برنامج الانماء الانتاجي الموضوع للفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ (انظر الفقرة ٢٦ اعلاه) قد انجزت او ان العمل جار على تنفيذها فيما عدا شبكتي المجارى والمياه . وان فريقا من شركة ريتشارد زانند داميلتون

انترناشونال ، وهي شركة مهندسين استشاريين عينتهما حكومة المملكة المتحدة (٥) ، قد اتم الآن ، دراسة عن هاتين الشبكتين ، وتقوم الحكومة بدراسة توصياته .

٣٥ - واسترعى السيد جونسون الانتباه بوجه خاص الى التطورات الهامة التالية : (أ) تخصيص الحكومة مبلغ ٢٢ ٥٠٠ من دولارات جزر كايمان لتعبيد ١٢٩ كيلومترا من الطرق في عام ١٩٧٦ ، مما يجعل مجموع طول الطرق المعبدة ٤٥ كيلومترا ، كما هو محدد في برنامج الطرق ؛ (ب) موافقة مصرف الانماء الكاريبي على تقديم قروض تبلغ قيمتها ٢٢ مليون من دولارات جزر كايمان لتغطية قسم من تكاليف تحسين مرافق المرفأ في جورج تاون ، وهو مشروع يمكن ان تصل تكاليفه الى ٤ ملايين من دولارات جزر كايمان (وستقوم الحكومة بدفع الفرق) وقد حدد آخر عام ١٩٧٦ موعدا لانهاؤه ؛ (ج) عدم تمكن مصرف الانماء الكاريبي من تقديم الاموال اللازمة للاقليم من اجل تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع بناء مطار اوين روبرتس ، الذي يتألف من بناء مبنى جديد لاستقبال المسافرين ، وتوسيع ساحة المطار وساحة وقوف السيارات ؛ و (د) عملية الاصلاح الوشيكة لمدراج هبوط الطائرات في جزيرة كايمان براك التي سيتم تمويلها بمنحة على شكل معونة انتاجية من المملكة المتحدة (انظر الفقرة ٣٨ أدناه) .

حاء - المالية العامة

٣٦ - بلغت التقديرات المنقحة للايرادات لعام ١٩٧٥ مبلغ ٩ ملايين من دولارات جزر كايمان ، وبلغت التقديرات المنقحة للمصروفات (باستثناء المنح على شكل معونة والقروض التي تقدمها المملكة المتحدة) ١١٢ مليون من دولارات جزر كايمان . وقال السيد جونسون ، في خطابه الذي قدم به الميزانية (انظر الفقرة ٦ أعلاه) ، ان تدرى الحالة الاقتصادية في الاقليم ، ادى الى تقصير ايرادات الجمارك عن التقديرات الاصلية ، مما ادى الى نقص في الايراد بحوالي ١٥٠ ٠٠٠ من دولارات جزر كايمان . وان الايراد لعام ١٩٧٦ يقدر ب ١٠٦ ملايين من دولارات جزر كايمان (بما في ذلك ٧٥٠ ٠٠٠ من دولارات جزر كايمان ستؤخذ من الصندوق الاحتياطي للمشاريع الانتاجية ، وذلك كجزء من اسهام الايراد المحلي في مشروع انشاء ميناء جورج تاون) .

٣٧ - وبلغ مجموع النفقات المقدرة ، التي تتألف من النفقات المتكررة ، والخدمات الجديدة والنفقات الانتاجية التي يمولها الايراد المحلي ، ١١٦ مليون من دولارات جزر كايمان . ونتيجة لذلك ، من المتوقع ان يحدث عجز في الميزانية بمبلغ ١١ مليون من دولارات جزر كايمان (بما في ذلك نقص الايراد لعام ١٩٧٥) . وتعتمد الحكومة ، بهدف موازنة الميزانية ، تحصيل ايراد اضافي بزيادة عدد من الضرائب والرسوم والكلف لخدمات معينة تقدمها الحكومة وبفرض رسوم جديدة كالرسوم المفروضة على الشركات العادية المسماة غير المقيمة بفرض ضبط القطع وكذلك على القادمين على السفن

(هـ) المرجع نفسه ، الفقرة ٣١ .

في رحلات بحرية . وليس هناك خطط لفرض ضريبة على الاراضي والملكية العقارية . وقد اظهرت النفقات المتكررة (١٠٤ ملايين من دولارات جزر كايمان) زيادة موزعة على جميع ادارات الحكومة باستثناء ادارة الاشغال العامة ، التي سيقدم اليها الدعم اللازم اذا توفرت الاموال اللازمة خلال عام ١٩٧٦ . ومن الناحية الاخرى ، ارتفعت نفقات التعليم بنسبة اكثر من ٢٦ في المائة . وكانت النفقات على الخدمات الجديدة (٤٩٢ ٨٤ من دولارات جزر كايمان) اقل بكثير من المبلغ الذي طلبته مختلف الادارات اصلا ، وذلك بسبب عدم توفر الاموال .

٣٨ - وتتألف النفقات الاخرى من مشروع تمويله حكومة المملكة المتحدة بواسطة منحة على شكل معونة (٥٩١ ٣٥ من دولارات جزر كايمان) ومشاريع ممولة بقروض (٢٤٤ مليون من دولارات جزر كايمان) مما يجعل اجمالي النفقات المقدرة ١٤٠ مليون من دولارات جزر كايمان . وفي ٣١ آذار/مارس ١٩٧٤ ، لم يعد لاقليم جزر كايمان الحق في الحصول على منح على شكل معونة انتاجية من المملكة المتحدة . وقد انجزت المشاريع الممولة بهذه المنح فيما عدا عملية اعادة بناء مدرج هبوط الطائرات في جزيرة كايمان براك . وفي ١ نيسان/ابريل ، بدأت المملكة المتحدة بتقديم المعونة على شكل قروض دون فائدة يتم تسديدها على مدى ٢٥ سنة على ان يؤجل دفع القسط الاول لمدة ست سنوات . وتشتمل التقديرات الانتاجية لعام ١٩٧٦ ، على مشاريع رئيسية كبناء الطرق وانماء الموانئ وتوسيع المرافق التعليمية .

٣٩ - وقد حدد برنامج الامم المتحدة الانمائي للفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٦ ، رقما تخطيطيا ارشاديا غير موزع لمنطقة البحر الكاريبي (بما في ذلك جزر كايمان) . وتم تبعا لذلك تعديل البرنامج الموضوع لبلدان المنطقة ، الذي يستند الى رقم التخطيط الارشادي ، الذي اقره مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي للفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٨ . وبلغ مجموع الاموال المتوفرة للاقليم ، للفترة الواقعة بين ١٩٦٧ - ١٩٧٤ ، مبلغ ١٧٨ ٥٥٣ دولارا من دولارات الولايات المتحدة ، بينما بلغ مجموع المساعدة التي تم رصدتها لعام ١٩٧٥ مبلغ ٢٥١ ١٧٩ دولارا من دولارات الولايات المتحدة (انفق منها ٦٨٤ ١٣٨ دولارا من دولارات الولايات المتحدة مع حلول ٣٠ ايلول/سبتمبر) .

٤٠ - وفي شهر حزيران/يونيه ١٩٧٥ ، خصص برنامج الامم المتحدة الانمائي مبلغ ٥٠٠ ٢٧٢ دولار من دولارات الولايات المتحدة لتمديد برنامج اقليمي ، كان قد اقر في شهر حزيران/يونيه ١٩٧١ ، للمساعدة في التخطيط المعماري في تسعة بلدان كاريبية (بما في ذلك جزر كايمان ، التي تم انجاز الخطط الاقليمية الموضوعة لها ، في المرحلة الاولى من المشروع) . وسيتم انجاز المرحلة الثانية من المشروع خلال عام واحد . وخلال الشهر ذاته ، قدم برنامج الامم المتحدة الانمائي مبلغ ٢٠٠ ٥٤٩ دولار من دولارات الولايات المتحدة لتغطية جزء من نفقات برنامج اقليمي آخر لتعليم وتدريب موظفين صحيين (مساعدى اطباء) في بلدان الكومنولث الكاريبي . وتبلغ تكاليف هذا المشروع ما مجموعه ٢٦ مليون من دولارات الولايات المتحدة ، ومن المتوقع استكماله خلال سنتين ، على ان تدفع الفرق البلدان السبعة عشرة المشتركة فيه (ومن جملتها جزر كايمان) .

٤١ - وفي شهر تشرين الاول/اكتوبر ، اقر برنامج الامم المتحدة الانمائي مشروعا اقليميا ثالثا

لتنظيم وانماء الخدمات البريدية في ١٦ بلدا كاريبيا (بما فيها جزر كايمان) . ومن المقرر ان يتم انجازه في غضون ٢٦ شهرا وسيقتاسم تمويله برنامج الامم المتحدة الانمائي (٣٢٨ .٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة) وحكومات البلدان المشتركة (٨٠٣٩٠ .٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة) . وقد اعلن برنامج الامم المتحدة الانمائي ايضا ، في شهر تشرين الاول / اكتوبر ، موافقته على مشروع اقليمي رابع . وهذا المشروع هو المرحلة الثانية من برنامج تعليمي نظري لمساعدى اطباء الصحة الحيوانية في ١٩ بلدا كاريبيا (بما فيها جزر كايمان) . وقد استكملت المرحلة الاولى مسن البرنامج ، التي جرى اقرارها في شهر تموز / يوليه ١٩٧٤ ، بنجاح . وسيقتاسم تمويل هذا المشروع برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٢٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة) وحكومات البلدان المشتركة (٣١١ ملايين من دولارات الولايات المتحدة) ، ومن المتوقع ان يتم انجازه خلال خمس سنوات .

٤ - الاضاع الاجتماعية

الف - اليد العاملة

٤٢ - يخضع جميع العمال الاجانب لقانون الحماية الكايماني ، الصادر عام ١٩٧١ ، الذي يقوم مجلس الحماية الكايماني ، بموجبه ، باصدار تراخيص للعمال المربحة بالاضافة الى اضطلاعهم بمسؤولية مراقبة الهجرة ومنح تراخيص مهنية وتجارية .

٤٣ - وذكرت سلطة التخطيط المركزية ، في مشروع الخطة الانمائية لفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٠ (انظر الفقرات من ١٠ - ١٧ اعلاه) ، ان ظهور الاقليم كمنتجع سياحي وملاذ ضراحي قد خفـض نـزوح الكايمانيين وشجع آخرين على العودة الى الوطن . وبالاضافة الى ذلك ، ارتفع عدد الوافدين الى ٩٣٥ ٣ شخصا في السنوات بين ١٩٧١ - ١٩٧٣ . وعلاوة على ذلك ، ازدادت الحاجة الى العمال الاجانب بسبب نقص مرافق التدريب المحلية الكافية - ليس فقط بالنسبة للمهارات الاكثر حنكة ولكن ايضا بالنسبة لكثير من المهارات التي يمكن تعليمها في الاقليم . وقد اعتمدت الاجور المتضخمة التي تدفع لأصحاب المهارات ذات المستوى المتدني ، الكايمانيين عن ضرورة الحصول على المؤهلات المدرسية . وترى سلطة التخطيط المركزي ان نقص اليد العاملة قد جعل من الضروري السماح بهجرة العمال المهرة من جميع الفئات الى الاقليم وخلق يد عاملة اجنبية تبلغ نسبتها حوالي ٤٥ في المائة من اليد العاملة الاجمالية . وفي ضوء التطورات الاقتصادية الاخيرة ، خلصت سلطة التخطيط المركزية الى " ان مشكلة نقص المواد ونقص اليد العاملة لا تحل بالضرورة بالسماح بزيادة عدد الاشخاص الذين يدخلون البلاد دون تمييز " . وقد اعربت سلطة التخطيط المركزية عن قلقها ازاء مشكلة الاجانب واقترحت وجوب الحصول دون هبوط نسبة الكايمانيين الى الاجانب في الاقليم دون ٣ الى ٢ (انظر الفقرة ١٣ اعلاه) .

باء - الصحة العامة

٤٤ - واصلت الحكومة ايلاء اهتمام خاص لانماء المرافق الطبية . وقد حدث تطوران هامان خلال الفترة المستعرضة وهما : (أ) انجاز بناء مستشفى وتجديد بناء بعض المرافق (بكلفة ٥٦١ . ٠٨٩ من دولارات جزر كايمان) في المستشفى الحكومي في جزيرة غراند كايمان ؛ و (ب) افتتاح عيادة طبية جديدة في مقاطعة نورث سايد . وقد ذكر السيد جونسون ، في خطابه بمناسبة تقديم الميزانية (انظر الفقرة ٦ اعلاه) ، انه تم انجاز المرحلة الاولى من البرنامج المقترح لاعادة بناء المستشفى وانه سيتم الشروع بالمرحلة الثانية حالما تتم ترتيبات التمويل .

٤٥ - واقترحت سلطة التخطيط المركزية ، في مشروع الخطة الانمائية ، ان يكون من اهداف الحكومة العمل على انشاء مستشفى من الدرجة الاولى مزود بأجهزة اختصاصية ومهارات فنية لفائدة المجتمع بأكمله ، وانه يجب عليها ان تشدد على لا مركزية الخدمات الطبية الحكومية عن طريق استئصال عيادات المقاطعات ، وذلك بالتعاون مع الاطباء الذين يعملون لحسابهم الخاص .

جيم - الخدمات الاجتماعية

٤٦ - تفيد الدولة القائمة بالادارة بأنه واكب تطور جزر كايمان تزايد في الحاجة الى الخدمات الاجتماعية ناجم عن تغير انماط الحياة وانحلال الروابط العائلية تدريجيا . وفي شهر كانون الثاني / يناير ١٩٧٥ ، انشأت الحكومة مجلسا وطنيا للخدمات الاجتماعية لدمج وتنسيق اعمال جميع الهيئات الخيرية التابعة للحكومة في محاولة لتأمين الاختيار الصحيح للأولويات وتجنب الازدواجية .

٤٧ - وافاد امين الشؤون المالية بأن المجلس الوطني قام ، منذ انشائه ، باجراء دراسات استقصائية في جميع المقاطعات لتقييم الضرورات الاساسية . وقد استخدمت الإيرادات المتحصلة من الرسوم والهبات وأنشطة جمع التبرعات لتلبية احتياجات المجتمع ، وقد تم توسيع هذا البرنامج الى درجة كبيرة .

هـ - الاوضاع التعليمية

٤٨ - يشرف المجلس التعليمي على نظام التعليم في الاقليم ، وهو مسؤول عن صياغة السياسة التعليمية وتنظيم ادارة المدارس الحكومية . والتعليم الزامي لجميع الاولاد بين سن ٥ الى ١٥ سنة .

٤٩ - وفي عام ١٩٧٤ ، كان يوجد في الاقليم تسع مدارس حكومية وخمس مدارس ابتدائية خاصة يبلغ مجمل عدد التلاميذ المسجلين فيها ١٨٩٧ تلميذا . وتوفر اثنتان من المدارس الخاصة التعليم الثانوي ويبلغ مجمل عدد التلاميذ المسجلين فيهما ١٥٦ تلميذا . وبالإضافة الى ذلك توجد مدرستان ثانويتان حكوميتان ، يبلغ عدد التلاميذ فيهما ٣١٩ تلميذا . وتقدم الكلية الدولية في جـزر

كايمان ، وهي مؤسسة خاصة بلغ عدد الطلاب المسجلين فيها في عام ١٩٧٤ ، ١٢٥ طالبا ، بما فيهم عدد غير معلن من الطلاب غير المتفرغين و ٥٠ طالبا من الخارج ، برنامجا يتبع منهاج كلية الفنون الحرة في الولايات المتحدة ، وينتهي بشهادة جامعية . وإلى جانب الطلاب الذين يدرسون في الاقليم ، يتابع ثمانية طلاب كايمانيين دراستهم الجامعية في جامعة جزر الهند الغربية ، التي تساهم فيها الحكومة الاقليمية ، كما يتابع ستة طلاب دراستهم في مؤسسات للتعليم العالي في كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بمساعدة حكومية على هيئة منح او بعثات دراسية .

٥٠ - وقال السيد جونسون ، في خطابه بمناسبة تقديم الميزانية ، ان البرنامج التعليمي يسير ، على ما يبدو ، سيرا حسنا وان الهيئة التعليمية في المدارس الابتدائية الحكومية تتألف بكاملها من معلمين مؤهلين وان المدرسة الثانوية في جزر كايمان تحقق (بمجمل اقسامها) تقدما مستمرا برئاسة مدير جديد عين في اواخر عام ١٩٧٤ ، كما ان كلية المجتمع المحلي التي تم انشاؤها حديثا ، بهدف تعليم البالغين ، قد بدأت ايضا بداية طيبة .

٥١ - وتمثل النفقات الحكومية على التعليم في تلك السنة ثاني اكبر اعتماد في الميزانية الاقليمية . ومع ان نمو الهيئة التعليمية في المدارس الابتدائية والثانوية قد بلغ ، فيما يبدو ، اوجه بموجب البرنامج التعليمي الحالي ، فان تحسين نوعية التربية يتطلب مزيدا من النفقات لتأمين الاجهزة والمواد الاخرى اللازمة . وبهذا الصدد ، تقوم حكومة المملكة المتحدة بالمساعدة على تمويل برنامج البناء ، الذي يشتمل على بناء ملحقات للمدرسة الابتدائية في ويست باى وللمدرستين الثانويتين .

٥٢ - واسترعى امين الشؤون المالية الانتباه ايضا الى انه قد تم في عام ١٩٧٥ اقرار مشروع للقروض الطلابية يجرى تمويله باعتماد اولي بمبلغ ٥٠٠٠٠ من دولارات جزر كايمان يقدمه مصرف الانماء الكاريبي . ويسمح للحكومة ، بموجب تشريع مساعد ، ان تمنح الطلاب ، عن طريق المجلس التعليمي ، قروضا بفائدة منخفضة بفرض متابعتهم مناهج معتمدة في التعليم العالي او التقني في مؤسسات قائمة في بلدان ذات صلة بالمصرف .

ب* - مونتسيرات *

المحتويات

الفقرات

١ -	لمحة عامة	١ - ٣
٢ -	التطورات الدستورية والسياسية	٤ - ١٠
٣ -	الأوضاع الاقتصادية	١١ - ٤٠
٤ -	الأوضاع الاجتماعية	٤١ - ٤٢
٥ -	الأوضاع التعليمية	٤٣

صدرت سابقا تحت الرمز A/AC.109/L.1073 . *

مونتسيرات (أ)

١ - لمحة عامة

١ - تقع مونتسيرات على مسافة ٤٣٤ كيلو مترا الى الجنوب الغربي من انتيغوا وعلى مسافة ٦٤٤ كيلو مترا تقريبا الى الشمال الغربي من غواديلوب . ويبلغ أقصى طولها ١٧٧ كيلو مترا وأقصى عرضها ١١٣ كيلو مترا وتبلغ مساحتها الكلية ١٠٢٦ كيلو مترا مربعا .

٢ - وفي التعداد الاخير ، الذي اجري في نيسان /ابريل ١٩٧٠ ، بلغ مجموع سكان الاقليم ١٢ ٣٠٠ نسمة معظمهم من سلالات افريقية وسلالات مختلطة ، وقدّر عدد السكان رسميا في عام ١٩٧٢ بحوالي ١٣ ٠٠٠ . كما توجد طائفة من المفتربين المقيمين يبلغ عدد افرادها زهاء ٥٠٠ شخص .

٣ - وقد قامت بعثة للامم المتحدة بزيارة الاقليم في أيار /مايو ١٩٧٥ (ب) ، استجابة لدعوة من حكومة المملكة المتحدة . وفي ١٩ آب /اغسطس اتخذت اللجنة الخاصة قرارا بشأن الاقليم طلبت فيه من الدولة القائمة بالادارة أن تواصل اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتهجيل بعملية انها* الاستعمار في الاقليم وفقا للاحكام ذات الصلة من ميثاق الامم المتحدة وعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛ وأيدت اللجنة وجهة نظر البعثة الزائرة التي ترى أن اتخاذ التدابير الرامية الى تعزيز الانما* الاقتصادى لمونتسيرات ، ضمن اطار للتعاون الاقليمي ، هو عنصر هام في عملية تقرير المصير ؛ واعربت عن املها في أن تستمر الدولة القائمة بالادارة في مضاعفة برنامجها للمعونة المقدمة لأغراض الميزانية والانما* وتوسيع نطاقه (ج) .

(أ) المعلومات الواردة في هذا الفرع مستقاة من التقارير المنشورة ومن المعلومات التي بعثت حكومة بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الى الامين العام ، في ٩ حزيران /يونيه ١٩٧٥ عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٤ ، بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الامم المتحدة .

(ب) يرد تقرير البعثة الزائرة في الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (ب) (A/10023/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل الثامن والعشرون ، المرفق .

(ج) المرجع نفسه ، الفصل الثامن والعشرون ، الفقرة ١ .

٢ - التطورات الدستورية والسياسية

ألف - الدستور

٤ - صدر الدستور الحالي للاقليم في عام ١٩٦٠ ، وجرى تعديله في عامي ١٩٧١ و ١٩٧٥ . ويتكون الهيكل الحكومي ، بايجاز ، من : (أ) حاكم تعيينه الملكة ؛ (ب) مجلس تنفيذى ، يتألف من الحاكم كرئيس للمجلس ، والوزير الاول ، وثلاثة وزراء آخرين وعضوين بحكم الوظيفة (هما النائب العام وامين المالية) ؛ و (ج) المجلس التشريعي ، الذى يتألف من رئيس المجلس (الذى انتخب في ٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٥ ليحل محل الحاكم كرئيس للمجلس) وعضوين بحكم الوظيفة (النائب العام وامين المالية) ، وسبعة اعضاء منتخبين من دوائر انتخابية يمثل كلا منها عضو واحد ، وذلك على أساس نظام الاقتراع العام للبالغين ، وعضوين بالتعيين . وتشمل مسؤوليات الوزراء جميع مجالات العمل الحكومي ، باستثناء القضاء والخدمة العامة والا من الداخلي ومراجعة الحسابات العامة والشؤون الخارجية ، وجميعها مقصورة على الحاكم .

٥ - ولم يتنافس في الانتخابات العامة الاخيرة ، التى اجريت في ٢٠ ايلول / سبتمبر ١٩٧٣ ، سوى حزب سياسي واحد ، هو الحزب الديمقراطي التقدمي ، وتسعة مرشحين مستقلين . وفى النتائج النهائية ، نال الحزب الديمقراطي التقدمي خمسة مقاعد وفاز المرشحون المستقلون بالمقعدين الاخرين . وأعيد تعيين السيد ب . أوستين بريمل ، زعيم الحزب الديمقراطي التقدمي ، وزيرا أول .

باء - التطورات الدستورية الأخيرة

٦ - أنهى البعثة الامم المتحدة الزائرة ، أثناء زيارتها للاقليم ، أن الدولة القائمة بالادارة قد وافقت على مرسوم يسمح بانتخاب رئيس للمجلس التشريعي من خارج المجلس وبإضافة عضو معين ثان (د) .

٧ - وفي ٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٥ عين السيد هـ . أ . فيرغوس ، وهو أحد مواطني مونتسيرات ومدرس مقيم في قسم الدراسات الخارجية بجامعة جزر الهند الغربية ، أول رئيس للمجلس التشريعي للاقليم . وأعلن الوزير الاول ، في هذه المناسبة ، أن هذا التغيير الكامل يعتبر خطوة الى الامام في طريق التطور الدستوري و اضاف انه لا مراسي ان يطمح الشعب الى بلوغ تقرير المصير الكامل ، على أن يدرك حالته ويتفهمها بروح من التعقل والرزانة والتفكير .

٨ - ولا حظت البعثة التطبيق المتناسق للترتيبات الدستورية الحالية ولا حظت أيضا أن الحاكم ، في ممارسته للسلطات القاصرة عليه ، يقوم باستشارة الوزير الاول ، الذى يمثل الاقليم في علاقاته

(د) المرجع نفسه ، المرفق ، الفقرتان ٢٦ - ٢٧ .

الخارجية ذات الطابع الاقليمي . كما لاحظت البعثة ان حكومة الاقليم ، من الناحية العملية ، تضطلع بأعمالها ككيان متمتع بالحكم الذاتي . ومع ذلك ، لم تصل مونتسيرات الى الحكم الذاتي الداخلي الكامل ، وترى البعثة ، كخطوة أولى ، امكان تحويل الحالة الواقعية الراهنة الى حالة قائمة بحكم القانون .

٩ - وتقترح البعثة كذلك أن يحضر النائب العام وأمين المالية اجتماعات المجلس التنفيذي بوصفهما مستشارين وليس بوصفهما عضوين كاملي العضوية ، باعتبار أن الحاكم هو المسؤول عن القانون والنظام وأن الوزير الاول هو الذى يتولى وزارة المالية .

جيم - مركز الاقليم مستقبلا

١٠ - أجرت البعثة مباحثات بشأن مستقبل مركز الاقليم مع موظفين من الدولة القائمة بالادارة في لندن ومع ممثلين منتخبين في الاقليم (هـ) . وذكرت الدولة القائمة بالادارة ، بكل وضوح ، أنها مستعدة لمنح مونتسيرات الاستقلال فيما اذا اعرّب الشعب ، عن طريق ممثليه المنتخبين ، عن رغبته في ذلك . وأوردت البعثة في تقريرها أن الممثلين المنتخبين يدركون مختلف الاختيارات المتاحة للاقليم ، بما في ذلك الاستقلال . وقال الوزير الاول ، خلال مباحثاته مع أعضاء البعثة ، أنه يؤيد أى ترتيب عملي من شأنه تحسين مستوى معيشة الشعب . وكان الرأى العام للممثلين المنتخبين هو أنه ينبغي ان تجرى مناقشات حرة ومفتوحة بشأن هذه الاختيارات وأن يبت في مسألة الاستقلال ، عند الاقتضاء ، عن طريق الاستفتاء .

٣ - الأوضاع الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١١ - يعتمد اقتصاد الاقليم في المقام الاول على الانتاج الزراعي والسياحة والبناء . ولا يزال القطاع الصناعي وقطاع الصناعات التحويلية متخلفين نسبيا . ولا حظت البعثة الزائرة أن الحكومة مهتمة اهتماما شديدا بمشاكل الاقليم الاقتصادية ، التي تتضمن ندرة الموارد الطبيعية ، وعدم مؤاتاة شروط التبادل التجارى ، وارتفاع نسبة البطالة ، وتخلف المقومات الهيكلية للاقليم وموارده البشرية وعدم كفاية التمويل الانمائي .

١٢ - وارسلت حكومة فنزويلا اربع بعثات الى مونتسيرات ، بين ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ وشباط/فبراير ١٩٧٦ ، لتعزيز التعاون فيما بين البلدين في مجالات التبادل التجارى والسياحة والزراعة والتعليم والصحة .

(هـ) المرجع نفسه ، الفقرات ١٠٢ - ١٠٤ والفقرة ١٢٣ .

باء - الأراضي

١٣ - يقدر مجموع مساحة اراضي الاقليم ب ٤٤ ٩ هكتارا منها ما يقرب من الثلث لا يمكن الاستفادة منه في الزراعة والثلث الاخر ملائم لمحاصيل الاشجار ولانما الحراج ؛ اما الثلث المتبقي فانه يتلاءم مع شكل من اشكال الانماء الزراعي الكثيف . ولا يستغل في الانتاج الزراعي الكثيف ، سوى أقل من ٤٠٥ هكتارات . وقد تم تحويل قطع كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة على طول الساحلين الشرقي والغربي لأغراض انماء العقارات .

١٤ - ومن بين التدابير المتخذة ، تنفيذاً للسياسة الاخيرة للحكومة ، امتلاك الأراضي غير المستغلة والأراضي التي هي دون مستوى الاستغلال لتوزيعها على المزارعين ولأغراض الاسكان ، ومنع تحويل مزيد من الأراضي لأغراض غير الزراعة ، ومراجعة التشريعات الخاصة بالأراضي . وحصلت الحكومة ، خلال عام ١٩٧٥ ، على ثمانية عقارات من بينها " ليزا يستيت " التي تتكون من ١٢١٥ هكتارا وقد اشترته من كنيسة مونتسيرات الكاثوليكية الرومانية بمبلغ ٩٠٠٠٠ دولار كاريبي شرقي (٩) . وقد قام قسم الانماء البريطاني في منطقة الكاريبي بتمويل عملية الشراء وقدم مبلغا اضافيا مقداره ٢٠٠٠٠٠ دولار كاريبي شرقي من أجل انماء المقومات الهيكلية للمنطقة . وفي آب/أغسطس ، أخبر مدير الزراعة الصحفيين أن الحكومة تسعى الى الحصول على ٢٤ هكتارا من الأراضي من " فارمزايستيت " وذلك لمساعدة المزارعين على زيادة مساحة الأراضي المزروعة قطناً .

جيم - الانماء العقاري

١٥ - أعلن في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٥ ، أن العمل سيبدأ في تشرين الثاني / نوفمبر في بناء مشروع يتكون من ٧٤ وحدة ذات ملكية مشتركة ، تقدر تكاليف بنائه ب ٦٠ ملايين دولار كاريبي شرقي . وأعلن السيد وليم كارول ، وهو رجل أعمال كندى متقاعد ، انه قد اشترى ارضا مساحتها ١١ فدانا لبناء هذه الوحدات واشترى جميع اسهم شركة مونتسيرات كوندومينيوز ، ليمتد ، وهي شركة محلية ستكون مسؤولة عن المشروع .

دال - السياحة

١٦ - أدى الافتقار الى خطوط جوية تقوم برحلات منتظمة بين مونتسيرات والمصادر الرئيسية للسياح

(و) العملة المحلية هي الدولار الكاريبي الشرقي ، ويساوي الجنيه الاسترليني الواحد ٨٠ دولارا كاريبيا شرقيا (انظر أيضا الفقرة ٤٠ أدناه) .

الواعة انما السياحة في الاقليم . وذكر في حزيران / يونيو ١٩٧٥ ، أن معدل شغل فنادق مرفق السياحة خلال الصيف قد وصل الى أدنى مستوى معروف ؛ ونتيجة لذلك تم اغلاق فندق اميرالد آيل .

١٧ - واعلن الوزير الاول في خطاب ألقاه في الاجتماع السنوي الثامن " لاتحاد السياحة في شرق الكاريبي " الذي عقد في مونتسيرات في أيلول / سبتمبر ، أن السياحة مصدر هام من مصادر الدخل الاجنبي والعام وأن انماها وتوسيعها هما من الخيارات القليلة المتاحة لاجتماع . وطلب من اعضاء الاتحاد في هذا الاجتماع اتخاذ قرار يطلب من موظفي الاتحاد وموظفي شركة النقل الجوي لجزر ليوارد (Leeward Islands Air Transport) اجرا دراسة وافية لمختلف جوانب عمليات هذه الشركة والتقدم باقتراحات من أجل اتخاذ اجراء حكومي بشأنها (انظر أيضا الفقرة ٢٩ أدناه) .

١٨ - وفي بيان صدر في ١٢ أيلول / سبتمبر ، حدد السيد ايفان براون ، المدير التنفيذي للسياحة ، الخطوط العريضة لبرنامج انما سياحي للفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٦ تتضمن جوانبه الرئيسية ما يلي : (أ) تشجيع السياحة الى الاقليم في أوروبا وأمريكا الشمالية ؛ (ب) ادخال تحسينات على المرافق السياحية القائمة في الاقليم ؛ (ج) قيام مؤسسة كندية بانشاء منتجع صحي ؛ و (د) تشجيع مبيعات منتجات الحرف اليدوية المحلية .

ها - الزراعة

١٩ - يقوم اقتصاد الاقليم بصفة رئيسية على الانتاج الزراعي ، الذي يعتبر المساهم الرئيسي في الاقتصاد من حيث الناتج القومي الاجمالي والعمالة . وتتكون المحاصيل الرئيسية من القطن والحمضيات وطائفة كبيرة من الخضراوات والمحاصيل الجذرية . ويشكل انما هذا القطاع جزءا رئيسيا من السياسة الحكومية ، وفي هذا الصدد ، أقرت الحكومة ، في أوائل عام ١٩٧٥ ، خطة الانما الزراعي للفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٧ .

٢٠ - وتعتبر مؤسسة الانما والتمويل والتسويق المصدر الوحيد للمنتجات الزراعية (وبصفة رئيسية الخضراوات والفواكه والقطن) التي تشكل الجزء الاعظم من مجموع الصادرات . وأعلن السيد غريبي وولر ، مدير المؤسسة ، ان صادرات الخضراوات ، في الشهور الخمسة الاولى من عام ١٩٧٥ ، ١٥٣ طنا متريا (منها ١٠٨ أطنان مترية من البطاطس) ، مقابل ٨٠ طنا متريا في عام ١٩٧٤ بكامله . واعلن فيما بعد أن مؤسسة الانما والتمويل والتسويق ستصبح قريبا المستورد الوحيد للجمعة وشعير البيرة والستاوت ؛ وبذلك ، ستصبح المؤسسة في وضع يسمح لها باستخدام هذا الترتيب كوسيلة للمساومة لاقناع اعضاء المجتمع الاقتصادي الكاريبي الذين ينتجون هذه السلع الاساسية بشرا كميات مماثلة من المنتجات الزراعية للاقليم . أذيع كذلك أنه ، بموجب ترتيب تبادلي في المراحل النهائية من استكمالها ، ستقوم حكومة مونتسيرات بشرا الجمعة وغيرها من المشروبات من حكومة ترينيداد وتوباغو وبيع المنتجات الزراعية اليها . وفي عام ١٩٧٤ ، استورد الاقليم من هولندا وغيره من البلدان الأوروبية ٣٠٣ ٧٦٥ لترا من الجمعة قمعتها ١٠٩ ٣٦٩ دولارات كاريبية شرقية .

٢١ - ونشأت أزمة ، بين آذار/مارس وتموز/يوليه ١٩٧٥ ، حول امداد الاقليم بالسكر ، وذلك عقب قرار حكومة سانت كيتس - نيفيس - انغويلا ، التي هي المورد التقليدي للاقليم ، بالاستمرار في بيع السكر بسعر سوق المملكة المتحدة البالغ ٢٦٠ دولارا كاريبييا شرقيا للطن بدلا من ١٥١ دولارا كاريبييا شرقيا للطن ، وهو سعر اتفق عليه المنتجون الاقليميون للمجتمع الاقتصادي الكاريبي في اجتماع لهم في آذار/مارس . وقد أخفقت المفاوضات الطويلة التي دارت بين الحكومتين من أجل حل المسألة . ووافقت حكومة ترينيداد وتوباغو في حزيران/يونيه على تزويد الاقليم بالسكر لمدة شهر واحد بسعر ١٥١ دولارا كاريبييا شرقيا للطن . وذكر في تموز/يوليه أن حكومة سانت كيتس - نيفيس - انغويلا قد وافقت على تخفيض سعرها الى ٢٢٥ دولارا كاريبييا شرقيا للطن .

واو - الصناعة

٢٢ - القطاع الصناعي في الاقليم صغير الحجم نسبيا وانتاجه موجه بصفة رئيسية لتلبية احتياجات السوق المحلي ؛ ولا يوجد سوى مصنع واحد (لتجديد الاطارات) يقوم بالانتاج للتصدير . وتورد تفاصيل البرنامج الحكومي في المجال الصناعي في تقرير البعثة الزائرة (ز) . أما التطورات التي حدثت منذ زيارة البعثة فتتضمن مايلي :

٢٣ - قام قسم الانماء البريطاني في الكاريبي بتكليف شركة للتبريد ، مقرها في بربادوس باجراء دراسة جدوى لمصنع الثلج والتخزين المبرد ، عقب قرار المالك ، الذي أجبر المصنع منذ ست سنوات ، ببيع المعدات التي ركبها وبقيّة مدة الايجار بسعر يتجاوز ٢٠٠ . ٠٠٠ دولارا كاريبييا شرقيا . وقد تقدمت مؤسسة الانماء والتمويل والتسويق الى قسم الانماء البريطاني بطلب للحصول على أموال لشراء المصنع .

٢٤ - وفي أوائل ايلول/سبتمبر أصيبت صناعة البناء بنكسة خطيرة عندما غرقت سفينة تحمل ١٠٠٠ كيس من الاسمنت من ترينيداد وتوباغو ، بعد أن اصطدمت بسفينة أخرى . ووصلت بعد ذلك في اواخر الشهر شحنة عاجلة مقدارها ٩٥٠٠ كيس ، ومن المتوقع أن تصل بعدها بوقت قصير شحنة أخرى .

٢٥ - وفي تشرين الاول/اكتوبر ، أعلن متحدث باسم مكتب الوزير الاول أن العمل سيبدأ قريبا في تشييد مبنيين من مباني المصنع في المنطقة الصناعية المملوكة للحكومة ريثما يصل المستثمرون الكنديون المرتقبون .

(ز) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/10023/ Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل الثامن والعشرون ، المرفق ، الفقرات ٦٥ - ٧٣ .

٢٦ - وأعلن في الشهر نفسه أن الحكومة تقوم بدراسة خطط ترمي الى جعل برنامج الحرف الجلدية على الصعيد التجارى . وقال متحدث انه يمكن تقديم حوافز ضريبية اذا ما أمكن انتاج بعض السلع الجلدية ذات الجودة العالية بكميات كافية وبأسعار قادرة على المنافسة .

زاي - المواصلات والمرافق الاساسية الاخرى

٢٧ - توجد في الاقليم طرق يزيد طولها عن ٢٤٠ كيلو مترا ، صالحة في معظمها لجميع الاغراض . واعربت الحكومة عن وجهة النظر القائلة ان الشبكة الاساسية للطرق ، مع بعض الاستثناءات كافية لسد احتياجات التنمية ، وانه ، بغض النظر عن هذه الاستثناءات سيجرى تمويل مايدخل على الطرق من تحسينات في المستقبل من الايرادات التي تتحقق من رسوم تسجيل المركبات . وكان البند الرئيسي للنفقات في برنامج الطرق لعام ١٩٧٥ (١٥٣ . ٠٠٠ دولار كاريبي شرقي) يتمثل في شق طرق جديدة تربط المرفأ والميناء بالطريق الرئيسي . وازداد عدد العربات المرخصة من ١٢٣٩ عربة في عام ١٩٧٢ الى ١٢٩٧ عربة في عام ١٩٧٤ .

٢٨ - ولمطار بلاك بيرن ، الذى هو المطار الوحيد في الاقليم ، مدرج يبلغ طوله ١٠٣٥ مترا ، ويعتبر غير كاف لاستقبال معظم انواع الطائرات ، وان كان مرضيا بالنسبة للخدمات التي تقدمها شركة النقل الجوى لجزر ليوارد . وقد طلبت الحكومة من المملكة المتحدة مساعدة تقنية في التخطيط لتوسيع المدرج ، وذلك من اجل اجتذاب مزيد من الخطوط الجوية للاقليم . وكان من المتوقع أن يكون التقرير جاهزا خلال سنة . وفي حزيران /يونيه ١٩٧٥ ، أعلن أن حكومة كندا ستقوم بتمويل التحسينات التي ستجرى في الميناء الجوى ، بما في ذلك بناء صالة لاستقبال رؤساء الدول الزائرين وغيرهم من الزوار البارزين .

٢٩ - وازدادت حركة نقل المسافرين عن طريق مطار بلاك بيرن في عام ١٩٧٣ ، ان بلغ عدد القادمين ١٧ ٨٢٣ وعدد المغادرين ١٧ ٩٧٣ (مقابل ١٧ ٤٣٦ و ١٦ ٨٤١ على التوالي في عام ١٩٧٢) . وقد تدهورت خدمات الخطوط الجوية المتجهة الى معظم أقاليم شرق الكاريبي ، بما في ذلك مونتسيرات ، منذ تصفية الشركة الأم لشركة النقل الجوى لجزر ليوارد ، وتبذل الآن محاولات على الصعيد الاقليمي لاعادة هذه الخدمات أو ، ان لم يكن ذلك ممكنا ، تحسينها (انظر الفقرة ١٧ أعلاه) .

٣٠ - وتسير اعمال التحسين في مرفأ بليموث على نحو يدعو الى الارتياح . وفي عام ١٩٧٥ استمر العمل في مشروع استصلاح الاراضي ، الذى يجرى تمويله بقروض من بنك الانما الكاريبي . وأعلن متحدث باسم وزارة المواصلات والاشغال ، في تشرين الاول / اكتوبر ، أن الخطط المتعلقة بمد رصيف في البحر هي بلغت في مراحلها النهائية وأن مناقصة بهذا الشأن ستعلن قريبا . وأضاف أن حكومة كندا سوف تقدم أموالا تقدر ب ٧٠٠ . ٠٠٠ دولار كاريبي شرقي من اجل توفير المعدات وانشاء مستودع .

٣١ - ولا تزال شركة البرق السلبي واللاسلكي (لجزر الهند الغربية) المحدودة تقوم بتشغيل شبكة الهاتف بالاقليم . وذكر مدير الشركة في بيان صدر في ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ ، انه اذا ما انجزت اعمال التوسيع (التي تقدر تكلفتها بـ ٨٦ .٠٠٠ دولار كاريبي شرقي) ، في مواعيدها المقررة ، فسيؤدي ذلك ، بحلول نهاية العام ، الى اضافة ٥٠٠ خط جديد الى خطوط الهاتف الحالية البالغة ١٠٤٠ خطا . وتتجاوز النفقات المقدرة لأعمال التوسيع خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٨ مبلغ ١١٣ .٠٠٠ دولار كاريبي شرقي .

٣٢ - اما شركة الخدمات الكهربائية لمونتسيرات المحدودة ، التي تملكها الحكومة بالاشتراك مع مؤسسة انماء الكومنولث ، فقد وفرت ٧ ملايين كيلوات في عام ١٩٧٤ (مقابل ٦٨٨ ملايين كيلوات في عام ١٩٧٣) ؛ وبلغت الايرادات الاجمالية ١٠١ مليون دولار كاريبي شرقي وبلغ صافي الارباح ٤٥٦٩ دولارا كاريبي شرقي (٧١٠ دولارات كاريبية شرقية في عام ١٩٧٣) . وقال مدير الشركة انه لن يكون من الضروري تركيب معدات اضافية نظرا لان طاقة التوليد تبلغ ٣٧٨٦ كيلوات وأن الحمل الاقصى الحالي يبلغ ١٥٠٠ كيلوات .

٣٣ - وتتولى مصلحة المياه ، المنشأة في عام ١٩٧٢ ، تزويد الاقليم بالمياه . ووفقا لما جاء في تقرير صحفي نشر في حزيران / يونيه ١٩٧٥ ، سيتم في نهاية عام ١٩٧٥ تنفيذ برنامج انماء المياه ، الذي يجرى تمويله بواسطة منحة من الحكومة الكندية مقدارها ٦ ملايين دولار كاريبي شرقي . وبذلك ، سيصبح لدى الاقليم شبكة من انابيب المياه يبلغ طولها ٩٥ كيلو مترا و ١٨ خزاناً جديداً من الصلب تتراوح سعتها بين ما يقرب من ١٠٠ .٠٠٠ لتر الى ١٤ مليون لتر . وفي ايلول / سبتمبر قدّر خبير في موارد المياه تابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي انه يمكن سحب ما يقرب من ٦٠٤٥٠٠ لتر من الماء العذب يوميا من الينابيع الموجودة بالجزيرة . ويوجد كذلك مصدر آخر للمياه شديدة التمعدن ولكن تحضيره يكلف نفقات باهظة . وأوصى ، في جملة أمور ، بوجوب تطهير جميع مياه الشرب بالكـلـور وبناء مساكن جديدة مزودة بسطوح ذات أحواض لتجميع مياه الامطار فيها .

ح* - المالية العامة

٣٤ - ترد تفاصيل تقديرات الميزانية التي تم اقرارها لعام ١٩٧٥ في تقرير بعثة الامم المتحدة الزائرة (ح) وبايجاز ، تشتمل هذه التقديرات على نفقات متكررة يبلغ مجموعها ٨١ مليون دولار كاريبي شرقي مقابل ايرادات محلية مقدارها ٨٠ مليون دولار كاريبي شرقي . وتبلغ النفقات الانمائية ٦٠ مليون دولار كاريبي شرقي ، وتقدر المعونة التي تقدمها حكومة المملكة المتحدة بمبلغ ٥٠ مليون دولار كاريبي شرقي (منها ١٩ مليون دولار كاريبي شرقي في صورة اعانة للميزانية و ٣٦ مليون دولار كاريبي شرقي في صورة منح انمائية) .

(ح) المرجع نفسه ، الفقرات ٨٦ - ٨٩ .

٣٥ - لاحظت البعثة في تقريرها اعتراضات الوزير الاول على بعض القيود المفروضة على الميزانية من قبل الدولة القائمة بالادارة (ط) . وأعربت البعثة عن الرأي القائل أن فرض الرقابة المالية الخارجية على الميزانية التي تقرها الهيئة التشريعية المحلية لا يتماشى مع القسط الكبير من الاستقلال الداخلي الذي تتمتع به الحكومة الاقليمية بالفعل في مجالات أخرى . وقد سر البعثة ان تعلم ان الدولة القائمة بالادارة عاكفة على النظر في هذه المسألة .

٣٦ - وطلبت البعثة من الدولة القائمة بالادارة ، ايضا ، مواصلة زيادة المعونة التي تقدمها الى الاقليم . وأعلن الوزير الاول في مؤتمر صحفي عقده في ايلول / سبتمبر انه يرحب بتقرير البعثة ، ولا سيما اقتراحها القاضي بان تواصل حكومة المملكة المتحدة زيادة معونتها الى الاقليم ، الذي يترتب عليه ان يعمل على التغلب على عدد من العوامل التي تميل الى اعاقه انماه الاقتصادي .

٣٧ - وقال مثل المملكة المتحدة في بيان القاء في اللجنة الرابعة للجمعية العامة في ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، " لقد تمكنا كذلك من الاستجابة الى رغبات الوزير الاول وذلك بتزويد حكومة مونتسيرات بمبلغ متفق عليه لمواجهة العجز في ميزانية السنة القادمة قبل ان يجري اعداد التقديرات المحلية . واننا لنأمل ان يساعد هذا حكومة مونتسيرات في تخطيطها الى الامام " (ي) .

٣٨ - وقد خصص برنامج الامم المتحدة الانمائي رقما ارشاديا للتخطيط غير موزع لمنطقة الكاريبي (بما في ذلك مونتسيرات) للفترة ١٩٧٢-١٩٧٦ . وتم ، وفق ذلك ، تعديل البرنامج القطري للمنطقة ، القائم على الرقم الارشادي للتخطيط - بصورته التي اقراها مجلس ادارة البرنامج الانمائي في اوائل عام ١٩٧٤ للفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٨ . وبلغ مجموع الاموال المتوفرة للاقليم خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٤ ، ١٠٠ ٣٦٦ دولار من دولارات الولايات المتحدة في حين بلغ مجموع المساعدة الواردة في الميزانية لعام ١٩٧٥ ، مبلغ ١٤٥ ٥٩٨ دولارا من دولارات الولايات المتحدة (انفق منها ٧٣ ٥٦٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة حتى ٣٠ ايلول / سبتمبر) .

٣٩ - وقدم برنامج الامم المتحدة الانمائي ٥٤٩ ٢٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في حزيران / يونيه ١٩٧٥ ، لتغطية جزء من تكلفة مشروع اقليمي لتعليم وتدريب الموظفين الطبيعيين المساعدین (شبه الطبيعيين) في الكومنولث الكاريبي ؛ ومن المتوقع ان يتم الانتهاء من هذا المشروع خلال سنتين ، وستصل تكلفته الاجمالية الى ٢٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، وستقوم البلدان السبعة عشرة المساهمة (بما في ذلك مونتسيرات) بدفع الفرق . وخصص برنامج الامم المتحدة الانمائي في تشرين الاول / اكتوبر مبلغا اضافيا قدره ١٥٥ ٥٠٠ دولار من دولارات الولايات

(ط) المرجع نفسه ، الفقرة ١١٥ .

(ي) المرجع نفسه ، اللجنة الرابعة ، الجلسة ٢١٦٦ .

المتحدة لمشروع اقليمي ثان لتنظيم حلقة دراسية ودورة تدريبية بشأن نقل التكنولوجيا عن طريق الشركات عبر الوطنية في ١٢ بلدا من بلدان منطقة الكاريبي الناطقة بالانكليزية (بما في ذلك مونتسيرات) . ومن المتوقع الانتهاء من هذا المشروع خلال سنة واحدة .

٤ . - وذكر في أواخر تشرين الاول / اكتوبر ان حكومة مونتسيرات قد ابدت استعدادها للانضمام الى الاعضاء الآخرين في سلطة نقد البلدان شرق الكاريبي في قطع الصلة بين الدولار الكاريبي الشرقي والجنيه الاسترليني ، بعد ان اخذت في الاعتبار التدهور المستمر في قيمة الجنيه الاسترليني في الاسواق الدولية وما حدث أخيرا من تبديل في عملات بعض شركائها التجاريين في المجتمع الاقتصادي الكاريبي .

٤ - الاضاع الاجتماعية

ألف - اليد العاملة

٤١ - أعلنت الحكومة الكندية في ايلول / سبتمبر انه سيتم توسيع نطاق برنامج العمال الموسميين الكاريبيين ليشمل غرينادا والدول المرتبطة ومونتسيرات . وموجب هذا البرنامج يجرى تدبير العمال لاستخدامهم بصورة مؤقتة في كندا في زراعة المحاصيل وحصدها وفي العمل في مصانع تحضير الاغذية . وتضمن ادارة القوى العاملة والهجرة الكندية أن تكون الاجور التي تدفع الى هؤلاء العمال على مستوى الاجور السائدة وأن تكون أحوال الاسكان والعمل مرضية . وما زال يجرى العمل بهذا البرنامج منذ عام ١٩٦٦ .

باء - الصحة العامة

٤٢ - ما زال الاقليم يتلقى رعاية صحية عامة جيدة تحت ادارة كبير اطباء ، وكبير مفتشي الصحة العامة والموظفين العاملين معها . وقد ذكر ان العمل مستمر في انشاء مستشفى غليندون الذي سيتسع ل ٦٧ سريرا .

٥ - الاضاع التعليمية

٤٣ - في عام ١٩٧٤ كان يوجد في الاقليم ١٤ مدرسة حكومية (مدرسة واحدة اولية ، ٦ مدارس ابتدائية ، و ٥ مدارس ابتدائية وثانوية ، ومدرسة واحدة ثانوية اعدادية ومدرسة واحدة ثانوية) واربعة مدارس غير حكومية (مدرستان تتلقيان المعونة ومدرستان خاصتان) يبلغ مجموع عدد تلاميذها جميعا ١٣٩ ٣ تلميذا . وتوجد ، بالاضافة الى ذلك . ١ مدارس حضانة تتلقى المساعدة من الحكومة وتضم اكثر من ٣٠٠ طفل . والتعليم الزامي ومجاني في جميع المدارس الحكومية . وكانت المدرسة الثانوية ، حتى نهاية السنة الدراسية ١٩٧٥ ، تتقاضى رسما سنويا رمزيا قدره ٤٥ دولارا كاريبيا شرقيا .

جيم - جزر تركس وكايكوس*

المحتويات

الفقرات

١ -	لمحة عامة	١ - ٢
٢ -	التطورات الدستورية والسياسية	٣ - ٢٤
٣ -	الاضاع الاقتصادية	٢٥ - ٤٢
٤ -	الاضاع الاجتماعية	٤٣ - ٤٥
٥ -	الاضاع التعليمية	٤٦ - ٤٧

* سبق صدوره تحت الرمز A/AC.109/L.1070 .

جزر تركس وكايكوس (أ)

١ - لمحة عامة

١ - تقع جزر تركس وكايكوس الى الجنوب الشرقي من جزر البهاما وعلى بعد حوالي ١٤٤٨ كيلومترا شمالي جمهورية الدومينيكان . وتتكون من مجموعتين من الجزر تفصل بينهما قناة ذات مياه عميقة يبلغ عرضها ما يقرب من ٣٥٤ كيلومترا تعرف باسم ممر جزر تركس ، وتقع جزر تركس الى الشرق من الممر وجزر كايكوس الى غربه . وتضم مجموعة تركس جزيرتين مأهولتين هما غراند ترك وسولت كاي وست جزر صغيرة غير مأهولة وعدد كبير من الصخور . والجزر الرئيسية في مجموعة كايكوس هي كايكوس الجنوبية وكايكوس الشرقية وكايكوس الوسطى (او غراند كايكوس) وكايكوس الشمالية وبروفيد نسياليس (التي تعرف محليا باسم التلال الزرقاء) وكايكوس الغربية ، ولا توجد مستوطنات في كايكوس الشرقية وكايكوس الغربية . ويقدر مجموع مساحة الاراضي ب ٩٩٩٩ كيلومترا مربعا وتوجد ،بالاضافة الى هذا ، مناطق كبيرة من البحيرات الضحلة والملاحات التي يمكن استصلاحها .

٢ - بلغ عدد سكان الاقليم ، حسب نتائج التعداد الاخير الذي اجري عام ١٩٧٠ ، ٦٧٥٠ نسمة معظمهم من اصل افريقي ، اما الباقون فهم من الملونين او من اصل اوروبي . ويعيش قرابة ٣٠٠ نسمة في كوكبورن تاون في جزيرة غراند ترك ، حيث مقر الحكومة . وفي منتصف عام ١٩٧٥ ، قدّر عدد السكان بحوالي ٧٠٠٠ نسمة . وبالإضافة الى ذلك يقدر عدد ابنا* جزر تركس وكايكوس الذين يعيشون بالخارج بما يتراوح بين ٦٠٠٠ و ٨٠٠٠ نسمة ، يقيم معظمهم في جزر البهاما وذلك رغم ان عددا منهم قد عاد الى الاقليم في الاعوام الاخيرة . ومما ادى الى موازنة نسبة التزايد الطبيعي السريع في عدد السكان خلال العقد الماضي الهجرة وارتفاع معدل وفيات الاطفال نسبيا ، مما أسفر عن ثبات عدد سكان الاقليم تقريبا .

٢ - التطورات الدستورية والسياسية

ألف - الدستور

٣ - يتضمن تقرير اللجنة الخاصة الذي قدم الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والعشرين (ب)

(أ) المعلومات الواردة في هذا الفرع مستمدة من التقارير المنشورة ، ومن المعلومات التي بعثت بها حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الى الامين العام في ١١ تموز/يوليه ١٩٧٥ ، عملا بالمادة ٧٣ (ع) من ميثاق الامم المتحدة ، وذلك بالنسبة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، المجلد الخامس ، الفصل الرابع والعشرون ، الحرف ، القسم دال ، الفقرات ٨-١١ .

الخطوط العريضة للترتيبات الدستورية الواردة في مرسوم (دستور) جزر تركس وكايكوس لسنة ١٩٦٩ .
وبايجاز ، يتألف الهيكل الحكومي من حاكم تعيينه الملكة ومجلس دولة يتمتع بالسلطات التنفيذية والتشريعية معا .

٤ - ويجوز للحاكم (السيد أ. س. واطسون) ، الذي يحل محل أ. غ. ميتشيل في شهر ايار/مايو ١٩٧٥ لدى انتهاء فترة توليه منصبه) ان يسن القوانين بمشورة وموافقة مجلس الدولة ، مع احتفاظ التاج بسلطة عدم اجازة القانون او رفض الموافقة عليه . وعلى الحاكم التشاور مع مجلس الدولة في رسم السياسة وفي ممارسة الوظائف الموكلة اليه . الا في الحالات الاستثنائية ، ولكن له سلطة التصرف دون مشورة المجلس حسب تقديره للأمور . وتتضمن الامور التي يتطلب من الحاكم التشاور مع المجلس بشأنها الامور التي تتعلق بالدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي والشرطة والخدمة العامة . وللحاكم ان ينشئ لجانا تابعة للمجلس لمعالجة موضوعات معينة فيما عدا الموضوعات التي يتحمل مسؤوليتها . وللحاكم كذلك سلطات معينة في الرقابة المالية بفرض تأمين الالتزام بشرط مرتبط بالمساعدة المالية المقدمة من حكومة المملكة المتحدة او بموازنة ميزانيتها السنوية او غير ذلك .

٥ - يتكون المجلس من رئيس للمجلس وثلاثة اعضاء رسميين (الوزير الاول ووزير المالية والمستشار القانوني) وعضوين او ثلاثة اعضاء معينين وتسعة اعضاء آخرين يجري انتخابهم بالاقتراع العام للبالغين لمدة خمس سنوات على الاكثر . وقد فاز حزب العمال في تركس وكايكوس ، في الانتخابات العامة التي اجريت في ٩ آب / اغسطس ١٩٧٢ ، باربعة مقاعد من مقاعد الاعضاء التسعة المنتخبين في المجلس وفاز مرشحون مستقلون بالمقاعد الخمسة الباقية .

باء - التطورات الدستورية الاخيرة

٦ - يتضمن التقرير الاخير للجنة الخاصة بمعلومات عن التطورات الدستورية قبل كانون الثاني / يناير ١٩٧٥ (ج) .

٧ - من الجدير بالذكر انه ، استجابة لطلب من مجلس الدولة ، تم في عام ١٩٧٣ تعيين ايرل اكسفورد واسكويف مفوضا دستوريا لدراسة مختلف وسائل تطور دستور الاقليم ، آخذا في ذلك بعين الاعتبار رغبات السكان وحقائق الحالة المحلية (د) .

(ج) المرجع نفسه ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/10023/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل السابع والعشرون ، المرفق ، الفرع جيم ، الفقرات ٤ - ١٩ .

(د) يرد تقرير مفصل عن زيارة لورد اكسفورد وتوصياته في المحاضر الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/10023/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل السابع والعشرون ، المرفق ، القسم جيم ، الفقرات ٤ - ١٦ .

٨ - وأوصى تقرير اللورد اكسفورد (هـ) أساسا بالعودة الى النظام الثنائي للحكومة المكون من مجلس تنفيذى وجمعية تشريعية . ويتكون المجلس التنفيذى من ثلاثة اعضاء رسميين تعينهم الحكومة واربعة اعضاء منتخبين . وتتكون الجمعية التشريعية من رئيس للجمعية التشريعية ينتخب من بين اعضائها وثلاثة اعضاء رسميين وعشرة اعضاء منتخبين واربعة اعضاء يتم تعيينهم او تسميتهم من بين اشخاص مؤهلين لان يكونوا اعضاء منتخبين وذلك بالاتفاق بين الحاكم واغلبية الاعضاء المنتخبين في الجمعية التشريعية . ولم يتم اقتراح اجراى اى تغيير كبير في سلطات الحاكم فيما عدا انه يتوجب عليه ان يعلم المجلس التنفيذى بجميع المسائل التي قد تهم المصالح الاقتصادية او المالية للاقليم او سن القوانين .

٩ - واوصى اللورد اكسفورد ايضا باجراء تغييرات في المؤهلات الدستورية للترشيح لشغل منصب عام : (أ) الاقامة في الجزر لمدة ١٢ شهرا من الاشهر الاربعة والعشرين السابقة و (ب) تخفيض مدة الاقامة المطلوبة قبل ان يصبح الرعايا البريطانيون " منتمين للاقليم " (و) ، (ز) وذلك لستتفق مع الشرط المفروض على الأجانب (ج) الاستعاضة عن عبارة " من والدين " بعبارة " من أب أو أم " و (د) تخفيض السن الانتخابية الى ١٩ عاما .

١٠ - وقام السيد وليم هيربرت المحامي لدى المحكمة العليا للدول الشريكة ، بناء على دعوة من مجلس الدولة ، باجراء دراسة تحليلية لمقترحات اللورد اكسفورد لتحديد ما اذا كان تطبيقها سيسمح باقامة نظام دستوري يتفق مع الرغبات التي اعرب عنها سكان جزر تركس وكايكوس (ز) .

١١ - وكان من بين التوصيات الرئيسية التي تقدم بها ما يلي : (أ) ان يتضمن الدستور الجديد فرعا خاصا بالحقوق الاساسية للسكان ؛ (ب) انشاء نظام حكم وزارى ؛ (ج) تحديد سلطات الحاكم بصورة أوضح ؛ (د) تحديد مدة ولاية الجمعية التشريعية المقترحة بأربع سنوات ؛ (هـ) تجنب مفهوم " الانتماء الى الاقليم " لدى تحديد الاهلية للترشيح لتولي منصب عام ؛ و (و) جعل الحد الأدنى للسن الانتخابية ١٨ عاما . وتتفق توصياته الخاصة بتشكيل الجمعية التشريعية بصفة عامة مع توصيات اللورد اكسفورد ولو انه اقترح ان يكون فيها ١١ عضوا منتخبين بدلا من ١٠ وثلاثة اعضاء معينين بدلا من ٤ .

(هـ) جزر تركس وكايكوس ، المقترحات الخاصة بالتقدم الدستوري ، تقرير المفوض

الدستوري ، سعادة ايرل اكسفورد واسكويث ، وحامل لقب رئيس فرسان من الاخوين القديسين ميخائيل وجورجوس (لندن ، المطبعة الملكية ، تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٤) .

(و) "المنتمي للاقليم" هو اى شخص من رعايا بريطانيا ولد في الاقليم او من والدين ولدا في الاقليم .

(ز) ورد تقرير اكثر تفصيلا للدراسة التي اجراها السيد هيربرت في المحاضر الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/10023/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل السابع والعشرون ، المرفق ، الفرع جيم .

١٢ - وحدث ، خلال العام نفسه ، تطوران هاما آخران في المجال الدستوري . أولهما إعلان السيد مايكل جانينكس المستشار القانوني بأن الحكومة ستشرع في شهر آذار / مارس في تجميع قائمة تضم أسماء الأشخاص الذين يمكن ان يكون لهم الحق في التصويت في الانتخابات العامة المقبلة . وأشار السيد جانينكس الى انه من المحتمل ان تكون هذه القائمة مختلفة الى حد كبير عن القائمة التي استخدمت في الانتخابات العامة الماضية بسبب عودة عدد من المهاجرين من جزر البهاما وكذلك بسبب شروط التصويت الجديدة : (أ) ان الحد الأدنى للسن الانتخابية أصبح ١٨ عاما و (ب) ان تكون الإقامة في الاقليم عند اجراء الانتخابات مدة ١٢ شهرا من الاشهر الاربعة والعشرين السابقة للانتخابات و (ج) ان يكون احد رعايا بريطانيا ومولودا في الاقليم او من اب أو أم ولدا في الاقليم ، او اقام في الاقليم مدة خمس سنوات من السنوات السبع التي تسبق الانتخابات .

١٣ - وأكد السيد جانينكس أهمية القائمة الأولية للناخبين المحتملين لان من الواضح ان الدستور الجديد يقضي بان تتكون الجمعية التشريعية من ١١ عضوا منتخبين (اي بزيادة عضوين عن مجلس الدولة الحالي) . (و بناء على ذلك خصص المقعدان الإضافيان الى غراند ترك وكايكوس الجنوبية) .

١٤ - وذكر السيد جانينكس انه منذ نشر تقرير اللورد اكسفورد الخاص بالتقدم الدستوري اجسرى مجلس الدولة سلسلة من المناقشات بغية تمكين اعضاء المنتخبين من صياغة رأيهم حول الشكل الذي يجب ان يتخذه الدستور الجديد وان السيد هربرت قد مد لهم يد المساعدة ، في هذا الصدد ، في الاونة الاخيرة . وأعرب السيد جانينكس عن اعتقاده بان حكومة المملكة المتحدة ستتفق مع اعضاء بشأن كافة الامور فيما عدا عدد ضئيل جدا من النقاط الهامة .

١٥ - وحدث التطور الهام الثاني في اواخر عام ١٩٧٥ عندما قبلت حكومة المملكة المتحدة المقترحات التي اقترحتها مجلس الدولة (ح) بشأن اقامة نظام حكم وزاري وبدأت تعمل من اجل تنفيذها . وبمقتضى النظام المقترح سيكون هناك وزير رئيسي وثلاثة وزراء آخرون . وبمعين الحاكم ، بتوصية من الجمعية التشريعية الجديدة ، الوزير الرئيسي الذي يعين بدوره الوزراء الثلاثة الآخرين . وقد نقلت الانباء ان احد اعضاء مجلس الدولة ذكر انه نتيجة لهذا التطور الهام قد يستغرق دخول الدستور الجديد طور النفاذ مدة تتراوح بين ٦ و ٨ اشهر . كما نقلت الانباء انه يسود شعب الاقليم شعور بان مثليهم المنتخبين لن يتمكنوا من تولي المسؤولية الوزارية في مجالات مثل الدفاع والمالية طالما ظل الاقليم يعتمد على حكومة المملكة المتحدة في الامن الوطني ومنح المعونة .

١٦ - وأشار ممثل المملكة المتحدة ، في البيان الذي أدلى به أمام اللجنة الرابعة للجمعية

(ح) المرجع نفسه ، الفقرة ١٩ .

العامة في ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ (ط) ، الى مستقبل الاقليم التي تقوم حكومته بإدارتها فأعلن ان بلاده تؤيد مبدأ تقرير المصير واستقلال الاقليم اذا ما رغبت اغلبيه الشعب في ذلك . وأعلن فضلا عن هذا ان الترتيبات الدستورية لجزر تركس وكايكوس ما تزال قيد المناقشة وأن الاقليم يعتمد الى حد بعيد على المملكة المتحدة في الحصول على المعونة للميزانية والائمان وذلك نظرا لضالة الموارد الاقتصادية والاستثمار الخاص المحدود جدا (انظر الفقرة ٢٩ أدناه أيضا) .

جيم - الاضطرابات الحاصلة في الاقليم

١٧ - تخلف الانماء الاقتصادي في الاقليم عن سد احتياجاته خلال الاعوام الاخيرة . ونتيجة لهذا لم يتمكن الكثير من الناس ، ولا سيما الذين انضموا مؤخرا الى ركب اليد العاملة من الحصول على أعمال وقد مواؤخرا شكاوى ضد المفترين الذين يتولون مراكز ذات دخل أعلى .

١٨ - وأدى استياء بعض قطاعات السكان المحليين ، فيما بين أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ ويناير / مايو ١٩٧٥ ، الى عدة احداث لاشمال الحرائق والهجوم والتخويف أعقبها انفجار أعمال العنف في اوائل شهر حزيران / يونيه . ونقلت الانباء ان الحرائق التي ترتكبها مجموعة صغيرة من شبان الجزر قد شملت مباني المسافرين في مطارين ومكتب القاضي وشككات الشرطة ومنزلين خاصين (بينهما منزل الوزير الاول) .

١٩ - وذكر ان حوالي ٣٠ من المتظاهرين المؤيدين للاستقلال قد استقبلوا الحاكم واطسسون لدى وصوله الى غراند ترك في اوائل ايار / مايو ١٩٧٥ وطالبوا أيضا بأن يتولى السكان المحليون الوظائف التي يشغلها المفتربون .

٢٠ - وأرسلت حكومة المملكة المتحدة ، بناء على طلب الحكومة الاقليمية ، الفرقاطة منيرفا الى غراند ترك في أواخر ايار / مايو و ٢١ رجلا من رجال الشرطة من جزر فرجن البريطانية ومونتسيرات الذين كان عليهم مساعدة القوة المحلية التي تعاني نقصا في الافراد في مهمتها في اقرار القانون والنظام . ووقعت اعمال العنف في اوائل حزيران / يونيه عندما طلب شرطيان من القوة التي وصلت اخيرا ، كانا يقومان باعمال الدورية خارج نادى جونكانو ، تعزيزات في اعقاب وقوع حادث . واطلق اعضاء النادى الرصاص وأصابوا وجرحوا ضابطي شرطة بينما جرحوا ضابطا آخر من جراحا اصابته بحجر . واحتجزوا داخل النادى ، بصورة مؤقتة ، مفتش شرطة من جزر فرجن البريطانية ومعه ناشر صحيفة من المملكة المتحدة وأحد افراد بحرية الولايات المتحدة والمقيمين في الجزيرة . وتم الاتفاق ، بعد اجراء مفاوضات مطولة ، على ان تقوم حكومة الاقليم بترحيل رجال الشرطة الاجانب وان تشكل لجنة قضائية للتحقيق لتتقصى اسباب الحادث . ومع رحيل رجال الشرطة هؤلاء يوم ١٠ حزيران / يونيه

(ط) المرجع نفسه ، الدورة الثلاثون ، اللجنة الرابعة ، الجلسة ٢١٦٦ .

غادر الاقليم أيضا عدد من المدرسين الأجانب كانوا قد طلبوا الحصول على ضمانات حكومية لسلامتهم ولكنهم لم يحصلوا عليها . وقد تردد أن الحالة في غراند ترك أصبحت هادئة في أعقاب هذه التطورات .

٢١ - وبدأت اللجنة القضائية للتحقيق ، برئاسة القاضي سمول وهو من جامايكا ، عملها في منتصف أيلول / سبتمبر . وقامت اللجنة ، بجانب استماعها الى شهادات ذات مياشرة بالقضية ، بالاستماع الى افادات من أفراد وموظفي بعض المنظمات ، بعد حلفهم اليمين ، عن سبب حادث نادى جونكانو والحلول الممكنة . وقد عزا أحد الشهود هذا الحادث الى قلة عدد أهالي الجزر المدرسين في قوة الشرطة ، وفي مهنة التدريس ولعدم توفر الفرص أمام خريجي المدارس . واقترحت شاهدة أخرى ، هي رئيسة اتحاد المرأة ، الشروع في تنفيذ مشروع للاسكان منخفض الكلفة واقامة مركز للمجتمع المحلي وتعيين ضابط للتغيب للتحقيق في تغيب الطلاب المتكرر ، وموظف للرعاية الاجتماعية وضابط لمراقبة سلوك المذنبين الذين علقت عقوبتهم وأطلق سراحهم على سبيل التجربة . ولم يتوفر بعد الحصول على تقرير المفوض .

٢٢ - واتخذت الحكومة الاقليمية خطوات اضافية لمعالجة مشاكل الجريمة والبطالة تتضمن :
(أ) تعزيز قوة شرطة جزر تركس وكايكوس عن طريق اقامة مدرسة جديدة لتدريب المجندين المحليين (الذين بلغ عددهم ١٠ في تشرين الأول / اكتوبر) وذلك بمساعدة مالية من المملكة المتحدة و (ب) زيادة فرص العمل عن طريق التعجيل في تنفيذ مشاريع الأشغال العامة .

دال - القواعد العسكرية

٢٣ - تحتفظ حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بمحطة لخفر الشواطئ في جنوبي كايكوس . كما تحتفظ بمنشآت بحرية وقاعدة جوية ومحطة للقياس من بعد تبلغ مساحتها ٢٣٢٧ هكتارا أقيمت على قطعة أرض في غراند ترك استأجرتها من حكومة الاقليم . ولا تزال حكومات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وجزر تركس وكايكوس تشرف علي تنفيذ الاتفاق الخاص بقواعد الولايات المتحدة الثلاث الذي ينتهي سريانه في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ . ومن المفهوم انه سيجرى اشراك حكومة جزر تركس وكايكوس في اعادة النظر في الاتفاق ، التي ستجرى قبل حلول هذا التاريخ ، وفي أي بحث في أمر تجديد الاتفاق . ومن بين المسائل التي ذكر انه قد جرى بحثها في الأعوام الأخيرة السماح لغير موظفي القواعد بشراء حاجاتهم من مخازن المنطقة الحرة الموجودة في هذه القواعد ، وهو أمر يديعي بعض رجال الأعمال في غراند ترك بأنه قد ألحق الضرر بأعمالهم التجارية .

٢٤ - وكما أشرنا الى ذلك أعلاه ، فقد أعربت بعض قطاعات من السكان المحليين مؤخرًا عن معارضتها لوجود أجانب في الاقليم وذلك عادة بسبب عوامل اقتصادية واجتماعية . وقد وصلت المشاعر المعادية للأجانب الى درجة عالية في أوائل حزيران / يونيه ١٩٧٥ عندما وقع حادث نادى جونكانو (أنظر الفقرة ٢٠ أعلاه) .

٣ - الأوضاع الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٢٥ - أفادت الدولة القائمة بالادارة أن الانماء الاقتصادي عجز ، في الآونة الأخيرة ، عن مواكبة احتياجات الاقليم ، نظرا لقلة الموارد الاقتصادية وندرة الاستثمار الخاص . وقد وجه المستثمرون الأجانب جهودهم نحو توسيع نطاق الانماء العقاري والسياحة والقطاعات الاقتصادية الرئيسية وصيد الأسماك التجاري . وما تزال قطاعات أخرى ، مثل الزراعة والتصنيع ، متخلفة نسبيا . ولا توجد غابات أو معادن .

٢٦ - ولا توجد عمليا أية زراعة في غراند تورك وفي كايكوس الجنوبية ولكن تزرع الزراعات المعمشة بقدر محدود في جزر كايكوس الأخرى . والمحصول الرئيسي هو الذرة . والمشاكل الكبرى التي تؤثر في الزراعة هي ملوحة التربة وعدم انتظام هطول الأمطار وفترات الجفاف الطويلة وخطر الأضرار الناجمة عن الأعاصير . وتسمى الحكومة الى تشجيع الزراعة وذلك بتوفيرها الري اللازم لتوسيع زراعة الخضروات في كيو في كايكوس الشمالية عن طريق استيراد البذور والأسمدة لبيعها بسعر التكلفة وباعفاء معدات الزراعة المستوردة من الرسوم الجمركية . وتجرى تربية الماشية في معظم المستوطنات لاستكمال الاحتياجات الغذائية . وتتألف هذه الماشية بشكل رئيسي من الأبقار والخنازير والدواجن . وفي أواخر عام ١٩٧٥ اقترح نائب رئيس لجنة الموارد والصناعات في مجلس الدولة تخصيص قطع من الأراضي لمختلف قطاعات السكان لزراعة الخضروات في مناطق مناسبة تختارها الحكومة كوسيلة لزيادة انتاج الأغذية وتخفيض تكلفة المعيشة . وأوصى بتنفيذ مشروع انمائي على هذا النسق في كايكوس الوسطى وكايكوس الشمالية وبروفيد ينسياليس واقترح أن تقتصر مساحة المناطق التي ستستخدم في هذا الشأن على ٢٠٢ هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة و ٥٢٦ هكتار من أراضي المراعي كحد أقصى .

٢٧ - وما يزال الانماء الصناعي مقتصرا على الصناعات المرتبطة بتحضير الأسماك ومنتجات الحرف اليدوية وذلك منذ اغلاق صناعة الملح في عام ١٩٦٤ . وما يزال يجري انتاج الملح في جزيرة سولت ولكن تقدم الحكومة اعانات كبيرة من أجل استخراجها وذلك لتوفير العمالة للسكان المحليين . وكما لاحظنا من قبل (٥) فقد جرت مباحثات في عام ١٩٧٢ بين ممثلي مجلس الدولة والمملكة المتحدة وحكومة الاقليم وممثلي شركة إيسوانتر - امريكا ، وذلك بشأن انشاء مصفاة للنفط في جزيرة كايكوس الغربية غير المأهولة ورغم أن شركة إيسوانتر قدمت ١٠٠ . ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة الى حكومة

(٥) المرجع نفسه ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/10023/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل السابع والعشرون ، الحرف ، الفرع جيم ، الفقرات ٣٧ - ٤٠ .

الاقليم كتمويلها عن النفقات التي تكبدتها لدى وضع مخططات المصفاة ، كما دفعت ، بالإضافة الى ذلك ، مبلغ ٢٠٠ . ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة لقاء عطاء لبعض الأراضي الواقعة في كايكوس الغربية ، وهو عرض يسرى مفعوله حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٦ الا أن الشركة لم تتخذ بعد أي قرار نهائي بشأن هذه المسألة .

٢٨ - وقد أصبح الاقليم ، في الأعوام الأخيرة مصدرًا للأسماك ولكنه يعتمد بصورة كبيرة على السلع المستوردة لتلبية الاحتياجات المحلية . وقد فاقت قيمة الواردات على الدوام قيمة الصادرات . بيد انه يتم سد العجز التجاري عادة عن طريق المعونة المالية التي تقدمها المملكة المتحدة ، والأموال التي ينفقها السياح ، والأموال التي يدفعها الأجانب ثمنًا لشراء الأراضي ، والأموال التي ينفقها موظفو القواعد العسكرية للولايات المتحدة في الاقليم ، وتدفع رؤوس الأموال والحوالات النقدية من الخارج .

٢٩ - ويتألف مصدر الدخل الرئيسي في الاقليم من النفقات الحكومية التي تمولها المملكة المتحدة الى حد كبير . وتفيد تقديرات الميزانية المنقحة لعام ١٩٧٤ أن الدخل المحلي ، المستمد أساسا من الرسوم الجمركية ، بلغ ١٨٨ مليون من دولارات الولايات المتحدة (ك) والنفقات الحكومية ٤٣٣ ملايين من دولارات الولايات المتحدة (١٤٤ مليون من دولارات الولايات المتحدة و ٤١٣ مليون من دولارات الولايات المتحدة على التوالي في ١٩٧٣) . وخلال هذه الفترة زادت المساعدة التي قدمتها المملكة المتحدة في شكل معونة من ١٢٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة الى ١٥٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة بينما انخفضت المساعدة بالتجهيزات من ١٥٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة الى ٩٦٠ . ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة .

٣٠ - ووافق مجلس الدولة في عام ١٩٧١ على مجمل خطة لانما الاقليم كمبدأ توجيهي للانما ، ووافقت حكومة المملكة المتحدة على تمويل المرافق الأساسية اللازمة المستهدفة في الخطة . ورغم أن الخطة أكدت على الانما السياحي فقد دعت أيضا الى اتخاذ تدابير لتعزيز أشكال بديلة من النمو الاقتصادي من أجل تجنب الاعتماد الكامل على السياحة . وتدرك الحكومة ضرورة تجنب العواقب غير المستحسنة لمعدل عمران الأراضي السريع بدون تخطيط . وهي تعتمز كذلك التركيز بشكل متزايد على تحسين المواصلات ومرافق الرعاية الاجتماعية والتعليم والتدريب .

٣١ - وقد صدر ، في عام ١٩٧٢ ، قانون تشجيع الانما (ل) لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي على السواء ، ووافق مجلس الدولة على انشاء مؤسسة لانما بموجب تشريع برلماني لتدبير قروض بشروط سهلة من مصرف الانما الكاريبي . وترتبط على هذا أجزء في عام ١٩٧٤ مشروع قانون لانما مؤسسة لانما وتم تشكيل مجلس إدارة لانما يتكون من خمسة أعضاء تعينهم الحكومة (من بينهم

(ك) حل دولار الولايات المتحدة محل الدولار الجامايكي كعملة محلية للاقليم منذ

١ آب/اغسطس ١٩٧٣ .

(ل) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣

(A/9623/Rev.1) ، المجلد السادس ، الفصل الخامس والعشرون ، المرفق ، الفرع دال ، الفقرة ٣٣ .

السيد آستود رئيسا ، وعضوان من مجلس الدولة) وعضو بحكم منصبه (هو وزير المالية) . ولم تتم الموافقة على أية قروض حتى ١٠ حزيران /يونيه ١٩٧٥ .

٣٢ - ويجدر بالذكر (٤) أيضا ، في هذا الصدد ، أن الأعضاء في مجلس الدولة المنتخبين قدموا في عام ١٩٧٤ التماسا الى وزير الدولة لشؤون الخارجية والكمونولث في المملكة المتحدة أعلنوا فيه أن المعونة المالية السخية التي تقدمها المملكة المتحدة ، في ظل العلاقات الحالية ، لا تكفي لتلبية احتياجات وانما جزر تركس وكايكوس ، وأن شعب الاقليم يعتزم ويطمح الى انما الجزر بحيث تصبح مستقلة اقتصاديا لا تعتمد على هذه المعونة . وزعم كاتبو الالتماس انه يمثل مشاعر الأغلبية المظن للسكان المحليين . وأفادت بعض الأنباء انه يعتقد ان أعمال العنف الأخيرة والمشار إليها في الفقرة ١٨ أعلاه تعكس استياء بعض قطاعات السكان المحليين الذين يشربون خطى الانمسا الاقتصادية في الاقليم حفيظتهم .

٣٣ - ولقد وضع برنامج الأمم المتحدة الانمائي رقما تخطيطيا شاملا مستهدفا لمنطقة الكاريبي (بما في ذلك جزر تركس وكايكوس) للفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٦ . وتم ، وفقا لذلك ، تعديل البرنامج القطري لهذه المنطقة استنادا الى الرقم التخطيطي الشامل كما وافق عليه مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي في مطلع عام ١٩٧٤ بالنسبة للفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٨ . وبلغ مجموع الأموال التي توفرت للاقليم في الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٤ مبلغ ٤٦٠ ١٨١ من دولارات الولايات المتحدة بينما بلغت المعونة المقررة للفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٨ ما مجموعه ٤٠٠ ٢٦٢ من دولارات الولايات المتحدة .

٣٤ - وقدم برنامج الأمم المتحدة الانمائي ٢٠٠ ٥٤٩ من دولارات الولايات المتحدة في شهر حزيران /يونيه ١٩٧٥ لسد جزء من كلفة تنفيذ مشروع اقليمي لتعليم وتدريب موظفين مساعدين صحيين (باراميد يكال) في بلدان الكومنولث الكاريبية ، ويبلغ مجموع كلفة هذا المشروع ٢٦٦ مليون من دولارات الولايات المتحدة وتتولى سبعة عشر دولة مشتركة فيه (من بينها جزر تركس وكايكوس) دفع بقية المبلغ ، ومن المتوقع استكماله خلال عامين . وقد خصص برنامج الأمم المتحدة الانمائي مبلغا آخر ، خلال الشهر نفسه ، يبلغ ٥٠٠ ٢٧٢ من دولارات الولايات المتحدة لتمديد مشروع اقليمي آخر تمت الموافقة عليه أصلا في شهر حزيران /يونيه ١٩٧١ للمساعدة في التخطيط المادي لتسريع بلدان كاريبية (من بينها جزر تركس وكايكوس) . ومن المقرر استكمال المرحلة الثانية للمشروع خلال عام واحد . وقد وافق برنامج الأمم المتحدة الانمائي في شهر تشرين الأول /اكتوبر على مشروع اقليمي ثالث لتنظيم وانماء الخدمات البريدية في ستة عشر بلدا من البلدان الكاريبية (من بينها جزر تركس وكايكوس) . وسيتولى برنامج الأمم المتحدة الانمائي تمويل جزء من كلفة المشروع (٣٢٨ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة) بينما تتولى حكومات الدول المساهمة تمويل الجزء الباقي (٣٩٠ ٨٠ من دولارات الولايات المتحدة) ، ومن المقرر استكماله خلال ٢٦ شهرا .

(٤) المرجع نفسه ، الفقرتان ١٣ - ١٤ .

باء - الانماء العقارى والسياحة

- ٣٥ - تعتبر معظم أراضي الاقليم من أملاك التاج وحرية التملك متاحة بالنسبة لمعظم الأراضي الباقية . وتقوم سياسة الاقليم فيما يتعلق بأراضي التاج على عدم منح سندات تملك ما دامت الأراضي لم تستصلح وفقا للشروط والطرق المتفق عليها . ولا يخضع شراء الأراضي الخاصة لأية قيود .
- ٣٦ - ومن بين مشاريع الانماء العقارى والسياحة التي أشرنا اليها سابقا ، المشروعان اللذان تقوم شركتان بتنفيذهما في أراضي التاج في كايكوس الشمالية وجزيرة سولت (٦٠٧ و ٤٠٥ هكتارا على التوالي) . وتنفذ المشروع الأول شركة سيفن كيز المحدودة التي انتهت من تشييد فندق ومرسى لقوارب النزهة ومرافق أساسية أخرى من بينها تمهيد طرق يبلغ طولها ٢٥٨ كيلومترا في منطقة ويتبي . ويشمل العمل الذي أنجز في عام ١٩٧٥ توسيع الفندق بحيث يتألف من ٢٥ غرفة نوم بدل من ١٠ غرف نوم وتشبيد مجمع لبيع الحاجيات وبدء مشروع لانماء مرفأ ويتبي الذي سيوفر ١٨٠ موقعا لاقامة المنازل يسهل منها الوصول مباشرة الى الساحل ومياه البحر . وقد بدأت شركة سانشاين الانمائية المحدودة في تركس ، في السنة ذاتها ، ببناء مجمع فندق في جزيرة سولت يتألف من ٥٠ غرفة . وقد حدث تطور هام آخر في شهر كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ عندما وافق مجلس الدولة من حيث المبدأ على مقترحات تقدمت بها شركة كندية لانشاء فندق على شاطئ فراند تورك يتألف من مجمع يتكون من ١٠٠ غرفة نوم . ولدى استكمال هذه المشروعات ، ستتوسع المرافق السياحية ومن بينها غرف الفنادق (التي بلغ عددها ٢٨٧ في عام ١٩٧٤) ، توسعا كبيرا .
- ٣٧ - هذا وقد زار الاقليم في عام ١٩٧٤ ، حوالي ٨٠٠٠ سائح (مقابل ٨٠٠٠ في العام السابق) وتقدر الأموال التي انفقوها بما يزيد عن ١ مليون من دولارات الولايات المتحدة . وذكر أحد أعضاء مجلس السياحة بأن معدل شغل أسرة الفنادق كان حوالي ٣٠ في المائة . وبعد تشغيل الفنادق غير مريح بهذا المعدل . وتفيد الدولة القائمة بالادارة بأن انجاز هذا المرفق ظل سيئا في عام ١٩٧٥ . كما كان للتدمير الذي أحدثه الحريق الذي شب أخيرا في مباني المسافرين في مطارين (أنظر الفقرة ١٨ أعلاه) أثر ضار بالنسبة للسياحة . بيد انه من المتوقع أن يحرز هذا المرفق بعض التقدم في عام ١٩٧٦ نظرا لأن الحالة التي تسود الاقليم ، في الوقت الراهن ، أصبحت طبيعية أكثر من ذي قبل ، وبالنظر أيضا لاستمرار الانتعاش الاقتصادي التدريجي في الولايات المتحدة وبعض البلدان الصناعية الأخرى .

جيم - صيد الأسماك

- ٣٨ - تهيمن صناعة صيد الأسماك على قطاع التصدير في الاقتصاد . وأهم ما ينتج منها هو الجراد البحرى ، يليه المحار المجفف الذي انخفضت صادرات الاقليم منه خلال السنوات الأخيرة . وقد منحت الحكومة ثلاث رخص لتحضير الأسماك للتجارة وتصديرها الى ثلاث شركات يملكها أجنبى

تمارس نشاطها في كايكوس الجنوبية وبروفيد نسيالس ، وكذلك الى تعاونية الصيادين التي أنشئت عام ١٩٧٢ في كايكوس الوسطى .

٣٩ - وتتولى ادارة صغيرة لمصائد الأسماك مسؤولية تطبيق السياسة التي يقرها مجلس الدولة فيما يتعلق بصناعة صيد الأسماك . وتقوم الادارة بمراقبة صيد السمك ، ومضامع تحضير الأسماك وتسهر على احترام الأنظمة وتقوم ببحوث في مجالات تتصل بصيد الجراد البحرى . وقد أثر تطوران هامان على هذه الصناعة في عام ١٩٧٤ : (أ) تخصيص المملكة المتحدة مبلغ ١٥ ٩٧٢ من دولارات الولايات المتحدة لشراء سفينة للبحوث لاستخدامها في دراسة تدابير الصيانة الكفيلة بحماية موارد الجراد البحرى من النفاذ بسبب الاسراف في صيده والحيلولة دون الصيد غير المشروع في المياه الاقليمية والقبض على المخالفين و (ب) تعيين مستشار للموارد الطبيعية في شهر كانون الأول / ديسمبر سيقدم للحكومة المشورة اللازمة بشأن سياسة وانما صناعة لصيد الأسماك تتسهم بالاستقرار والكفاءة . ورغم ان صيد الأسماك على أساس تجارى لم يكن مربحا في عام ١٩٧٥ الا انه من المعتقد انه يمكن ، باتباع النموذج السليم للتنظيم ، توسيع قطاع الجراد البحرى في هذه الصناعة دون التعرض لخطر الاسراف في صيده ويمكن انما صيد المحار باعتباره طعاما محليا شهيا .

دال - المواصلات والمرافق الأساسية الأخرى

٤٠ - يعتبر الاقليم صالحا جدا لانما السياحة . وفي هذا الصدد وجهت الجهود أساسا نحو تحسين المواصلات الجوية . ورغم ان الحريق قد أتلّف مبنى المسافرين في مطار كايكوس الجنوبية الدولي ومبنى المسافرين في مطار غراند تورك الدولي (أنظر الفقرة ١٨ أعلاه) الا انه يجرى العمل لاعادة بناء المبنى وكذلك توسيع المرافق في معظم المهابط التسع الموجودة في الاقليم . وقامت ، خلال الفترة المستعرضة ، ثلاث شركات خطوط جوية تجارية بتسيير رحلات دولية الى الاقليم هي : شركة الخطوط الجوية الدولية ماكاي وشركة ريتش انترناشيونال وتركس هولدنغز وكلاهما تابع للولايات المتحدة وشركة خطوط تركس وكايكوس الجوية وهي فرع محلي لشركة خطوط آوت آيلند الجوية التابعة لجزر البهاما .

٤١ - ولا يمكن استقبال سوى السفن الصغيرة في الموانئ التجارية الثلاث : غراند تورك (وهو أكبرها) وكوكبورن هاربر وبروفيد نسيالس . وأفادت الدولة القائمة بالادارة ان بواخر شركتي ملاحية بحرية كانت تمر بغراند تورك في عام ١٩٧٤ قادمة من ميامي (فلوريدا) . ولم تعد ترسو في هذا المرفأ سفن قادمة من هولندا . ولم تحافظ الحكومة على خدمة الشحن المنتظمة بين غراند تورك وكايكوس الجنوبية منذ عام ١٩٧٤ .

٤٢ - ولم يرد ، خلال الفترة المستعرضة ، ما يفيد بحدوث اية تغييرات هامة في شبكات الطرق والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية والمياه في الاقليم .

٤ - الأوضاع الاجتماعية

٤٣ - تفيد المعلومات التي بعثت بها المملكة المتحدة ان حالة العمال في عام ١٩٧٤ كانت تتسم بعدم الاستقرار . وما تزال الخدمة المدنية أحد الموارد الرئيسية للعمالة الدائمة بالنسبة للعمال المهرة وشبه المهرة . كما يوفر القطاع الخاص عمالة موسمية للعمال غير المهرة وشبه المهرة . وقد بلغ عدد البحارة المحليين الذين عينوا للقيام بمهام بحرية فيما وراء البحار ، حتى نهاية العام الحالي ١٠٥ شخصا ، مما يمثل رقما قياسيا .

٤٤ - وكما أشير الى ذلك في الفروع السابقة لم يتوسع الاقتصاد في السنوات الأخيرة بسرعة تكفي لتوفير فرص مناسبة للعمال المحليين وخاصة الذين انضموا مؤخرا الى اليد العاملة ؛ مما أدى الى اطراد هجرة العمال المحليين للعمل في الخارج . ورغم هذا ، فلم تخفف هذه الهجرة من البطالة والاستياء المتفشين الا قليلا . وقد تضرر الشبان أكثر من غيرهم . ورغم ان الحكومة قد اتخذت خطوات لعلاج هذه الحالة الا أن المشاكل التي تواجه العمال ما تزال تفتقر الى حل .

٤٥ - وتلتزم الحكومة بتوفير خدمات طبية محسنة ، ويعتبر المستوى الصحي العام جيدا .

٥ - الأوضاع التعليمية

٤٦ - يخضع النظام التعليمي لاشراف مجلس التعليم وهو جهاز أنشئ بمقتضى قانون ويرأسه الوزير الأول . ويتولى رئيس التعليم مسؤولية تنفيذ سياسة المجلس . والتعليم الابتدائي الزامى ومجاني للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٤ و ١٥ عاما .

٤٧ - وفي عام ١٩٧٣ ، وهو آخر عام تتوفر عنه الاحصائيات ، كان يوجد ١٥ مدرسة ابتدائية حكومية ومدرسة ابتدائية مستقلة واحدة بلغ مجموع عدد المدرسين فيها ١١٩ ومجموع التلاميذ ١٧٢٧ . وتوجد مدرستان حكوميتان توفران التعليم الثانوى ، بصورة رئيسية ، وبهما ٢٣ مدرسا و ٤٢٠ طالبا . كما ان هناك مدرسة ثانوية صغيرة ملحقة بارسالية . وكان من المتوقع أن يبدأ العمل خلال عام ١٩٧٤ في انشاء مركز للتدريب المهني يقدم عددا من المناهج للتدريب على الحرف الأساسية . وقد انتهى في شهر تموز/يوليه ١٩٧٤ مشروع تدريب المدرسين أثناء العمل ، الذى كان قد أقيم بمعونة قدمتها حكومة المملكة المتحدة في عام ١٩٧١ . وخلال هذه الفترة بلغ مجموع عدد المعلمين الذين استكملوا تدريبهم ٦٢ معلما . وفي النصف الأول من عام ١٩٧٥ كان هناك ٣٤ معلما يدرسون في معاهد في الخارج . وأهم التطورات التي حدثت في ميدان التعليم خلال عام ١٩٧٥ ، اغلاق المدارس خلال شهر أيار/مايو ورحيل عدد من المعلمين الأجانب عن الجزر خلال شهر حزيران/يونيه في أعقاب الحوادث التي وقعت والتي تتصل باستتباب القانون والنظام (أنظر الفقرة ١٨ أعلاه) . ونتيجة لذلك يواجه الاقليم مشاكل تعليمية جد حقيقية ومتنوعة .

الفصل الثلاثون
جزر فالكالاند (مالفيناس)

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة جزر فالكالاند (مالفيناس) في جلساتها ١٠٥٥ و ١٠٥٦ المعقودتين في ١٣ و ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ على التوالي .
- ٢ - ولدى النظر في هذه المسألة ، أخذت اللجنة الخاصة في الاعتبار أحكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع بما في ذلك خاصة ، القرار ٣٤٨١ (د - ٣٠) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وكانت الجمعية العامة قد طلبت الى اللجنة الخاصة ، في الفقرة ١١ من هذا القرار مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذا فوريا تاما في جميع الاقاليم التي لم تنل استقلالها ، والقيام خاصة ، بوضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار ، وباعلام الجمعية العامة عن ذلك في دورتها الحادية والثلاثين . وأخذت اللجنة الخاصة أيضا بعين الاعتبار قرار الجمعية العامة المؤرخ ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ بشأن هذا الاقليم (١) .
- ٣ - ولدى النظر في المسألة كان معروضا على اللجنة الخاصة ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة (انظر المرفق الاول لهذا الفصل) تتضمن معلومات عن آخر تطورات الحالة في هذا الاقليم . كما كانت امام اللجنة ايضا نصوص الرسائل الواردة الموجهة الى الرئيس بشأن الموضوع ، وهي : رسالة من الأرجنتين مؤرخة في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ (انظر المرفق الثاني لهذا الفصل) ؛ ورسالة أخرى من الأرجنتين (A/AC.109/513) مؤرخة في ١١ شباط/فبراير ؛ رسالة مؤرخة في ٢٣ شباط/فبراير (A/AC.109/517) أحال بها الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة نص رسالة أخرى مؤرخة في اليوم ذاته وموجهة الى الأمين العام (انظر المرفق الثالث لهذا الفصل) ؛ ورسالة من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية مؤرخة في ٣ آذار/مارس ١٩٧٦ (انظر المرفق الرابع لهذا الفصل) ؛ ورسالة من الأرجنتين مؤرخة في ٦ ايار/مايو ١٩٧٦ (انظر المرفق الخامس لهذا الفصل) .
- ٤ - واشترك ممثل المملكة المتحدة ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، في أعمال اللجنة الخاصة أثناء نظرها في هذه المسألة .
- ٥ - وفي الجلسة ١٠٥٥ المعقودة في ١٣ ايلول/سبتمبر ١٩٧٦ ، أدلى ممثل المملكة المتحدة ببيان (A/AC.109/PV.1055 and Corrigendum) . وفي الجلسة ذاتها ، قدم ممثل العراق مشروع قرار

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٣٤

(A/10034) ، ص ١٢٠ ، البند ٢٣ .

(A/AC.109/L.1133) اشتركت في تقديمه الجمهورية العربية السورية والعراق وكوبا ومالي ويوغوسلافيا وأدلى مثل الأرجنتين ببيان (A/AC.109/PV.1055 and Corrigendum). وأدلى كل من مثل المملكة المتحدة والأرجنتين ببيانين آخرين (A/AC.109/PV.1055 and Corrigendum)، كما أدلى الرئيس ببيان (A/AC.109/PV.1055 and Corrigendum).

- ٦ - وفي الجلسة ١٠٥٦ المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر، اعتمدت اللجنة الخاصة مشروع القرار، بأغلبية ١٧ صوتاً مقابل لا شيء وامتناع ٥ أعضاء عن التصويت، (انظر الفقرة ٨ أدناه). وأدلى كل من مثل الأرجنتين، بموافقة اللجنة، ومثل المملكة المتحدة (A/AC.109/PV.1056 and Corrigendum) ببيان.
- ٧ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، أحيل نص القرار (A/AC.109/543) إلى الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة لكي يلفت إليه نظر حكومته.

باء - قرار اللجنة الخاصة

- ٨ - يرد فيما يلي نص القرار (A/AC.109/543) الذي اتخذته اللجنة الخاصة في جلستها ١٠٥٦ المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر والذي ترد الإشارة إليه في الفقرة ٦ أعلاه.

ان اللجنة الخاصة،

وقد نظرت في مسألة جزر فالكلاند (مالفيناس)،

وان تشير إلى قرارات الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، و ٢٠٦٥ (د - ٢٠) المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥، و ٣١٦٠ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣،

وان تضع نصب عينيها الفقرات ذات الصلة بهذه المسألة، التي اعتمدها مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز الذي عقد في ليما عام ١٩٧٥ (٢) والمؤتمر الخامس لرؤساء دول أو حكومات دول عدم الانحياز الذي عقد في كولومبو عام ١٩٧٦ (٣)،

١ - تعرب عن امتنانها لحكومة الأرجنتين للجهود التي ما فتئت تبذلها، وفقاً لقرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع، من أجل تسهيل عملية إنهاء الاستعمار والنهوض برفاه سكان الجزر؛

٢ - وترجو حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وحكومة

(٢) A/10217 and Corr.1، المرفق، الفقرة ٨٧.

(٣) A/31/197، المرفق الأول، الفقرة ١١٩.

الأرجنتين الاسراع في اجراء المفاوضات بشأن النزاع على السيادة ، كما طلبت الجمعية العامة ذلك في قرارها ٢٠٦٥ (د - ٢٠) و ٣١٦٠ (د - ٢٨) ؛

٣ - وتدعو الطرفين الى الامتناع عن اتخاذ أية مقررات يمكن أن تنطوى على احداث تغييرات من جانب واحد في الحالة خلال فترة مرور الجزر بالعملية الموصى بها في القرارات المذكورين آنفا ؛

٤ - وترجو الحكومتين موافاة الامين العام والجمعية العامة بنتائج هذه المفاوضات في أقرب وقت ممكن .

المرفق الأول *

ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الفقرات

١ - ٢	 لمحة عامة	١ -
٣ - ٢٧	 التطورات الدستورية والسياسية	٢ -
٢٨ - ٣٧	 الأوضاع الاقتصادية	٣ -
٣٨ - ٣٩	 الأوضاع الاجتماعية	٤ -
٤٠ - ٤١	 الأوضاع التعليمية	٥ -

جزر فالكلاند (مالفيناس) (أ)

١ - لمحة عامة

١ - تقع جزر فالكلاند (مالفيناس) في جنوب المحيط الأطلسي على بعد حوالي ٢٧٢ كيلومترا الى شمال شرقي راس هورن . وتتألف من ٢٠٠ جزيرة يبلغ مجموع مساحتها ١١ ٩٦١ كيلومترا مربعا . منها جزيرتان كبيرتان هما فالكلاند الشرقية وفالكلاند الغربية . وتتكون الملحقات بالاضافة الى عدد من الجزر الصغيرة ، جزيرة جورجيا الجنوبية الواقعة على بعد ١٢٨٢ كيلومترا الى شرق الجنوب الشرقي من جزر فالكلاند (مالفيناس) ، وجزر ساندوتش الجنوبية غير الآهلة بالسكان الواقعة على بعد ٢٥٦ كيلومترا الى الجنوب الشرقي من جورجيا الجنوبية .

٢ - ويتبين من التعداد الأخير الذي أجري سنة ١٩٧٢ ، ان عدد سكان الاقليم ، عدا الملحقات ، يبلغ ١٩٥٧ نسمة ، ينحدرون كلهم تقريبا من سلالات أوروبية ، معظمها من أصل بريطاني . ويعيش ١٠٧٩ نسمة من مجموع هؤلاء السكان في العاصمة ، بورت ستانلي . وكان العدد التقديري للسكان في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ، ١٧٥٩ نسمة (مقابل ١٨٧٤ في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣) . وتشير هذه الأرقام الى أن الهجرة ظلت تتجاوز نمو السكان الطبيعي السريع نسبيا ، وذلك منذ سنة ١٩٥٣ .

٢ - التطورات الدستورية والسياسية

ألف - الدستور

٣ - يتضمن تقرير اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والعشرين (ب) وصفا لأحكام دستور الاقليم الصادر عام ١٩٤٩ والمعدل عام ١٩٥٥ وعام ١٩٦٤ ، في خطوطها العريضة . وبالاختصار ، تتكون أجهزة الحكومة من : (أ) الحاكم الذي تعينه الملكة (وهو حاليا السيد نيفيل أ . فرينتش) ؛ (ب) المجلس التنفيذي الذي يتألف من عضوين من غير موظفي الحكومة يعينهما الحاكم

(أ) المعلومات الواردة في هذا الفرع مستقاة من التقارير الصادرة سابقا ومن المعلومات التي بعثت بها حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الى الأمين العام في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٥ عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ، وفقا للمادة ٢٣ (هـ) من ميثاق الامم المتحدة .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ ، (A/8025/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل التاسع عشر ، المرفق ، الفقرات من ٤ الى ٧ .

وعضوين منتخبين من المجلس التشريعي يختارهما أعضاء هذا المجلس المنتخبون والمستقلون وعضوين بحكم الوظيفة (هما الأمين الرئيسي وأمين المالية) ؛ (ج) المجلس التشريعي الذي يرأسه الحاكم ويتألف من عضوين بحكم الوظيفة (الأمين الرئيسي وأمين المالية) وعضوين مستقلين معينين وأربعة أعضاء يتم انتخابهم عن طريق التصويت العام للسكان الراشدين ؛ (د) محكمة الاستئناف التي أنشئت في تموز/يوليه ١٩٦٥ للنظر في طلبات الطعن في أحكام محاكم الاقليم .

باء - الاصلاح الدستوري

٤ - يتبين مما ذكر سابقا (ج) ، أن الحاكم قام في كانون الثاني /يناير ١٩٧٤ ، بناءً على توصية صادرة عن المجلس ، بإنشاء لجنة خاصة تتألف من أعضاء منتخبين في المجلس التشريعي ، بغية استشارة الناخبين بشأن مسألة تعديل الدستور والتقدم فيما بعد بالتوصيات المناسبة . وفي عام ١٩٧٤ عقدت اللجنة الخاصة في بورت ستانلي وأماكن أخرى سلسلة من الاجتماعات قدمت أثناءها عدة اقتراحات تناولت بصورة خاصة إعادة النظر في تكوين المجلس واختصاصاته وفي النظام الانتخابي . وفي أوائل عام ١٩٧٥ ، رفعت اللجنة الخاصة تقريرها الى المجلس التشريعي .

جيم - العلاقات بين الحكومة الارجنطينية وحكومة المملكة المتحدة

٥ - قال وزير خارجية الارجننتين في بيان أدلى به أمام الجمعية العامة في ٢٣ ايلول /سبتمبر ١٩٧٥ :

" ان الشعب الارجنطيني مقتنع بمزايا المفاوضة . ونحن نطبق هذا المبدأ في أهم القضايا التي تخصنا مباشرة . فكلكم تعرفون جيدا ان بلادى تعاني من اغتصاب دولوة أجنبية لجزء من اقليمها ، وهي جزر مالفيناس ، ولتسوية هذه المشكلة ليس هناك سوى حل واحد وهو عودة هذه الجزر الى الجمهورية كجزء موروث من اقليمها لأن احتلالها بالقوة تسم انتهاكا لأي قانون ولأن بلادنا لم ترض قط به " (د)

وأضاف انه أكد من جديد عزم حكومته على التفاوض مع الحكومة البريطانية وفقا لأحكام القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة والاتفاقات التي توصلت اليها ؛ وانه واثق ، في هذا الصدد ، من أن

(ج) المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9623/Rev.1) ، المجلد السادس ، الفصل السادس والعشرون ، الملحق الاول ، الفقرات من ٤ الى ٦ .

(د) المرجع نفسه ، الدورة الثلاثون ، الجلسات العامة ، الجلسة ٢٣٥٧ .

المملكة المتحدة ستقرر في نهاية الامر الالتزام بقرارات الامم المتحدة والتفاوض في أقرب وقت ممكن لتسوية هذا النزاع تسوية نهائية .

٦ - وأشار بعد ذلك الى القرار الذي اتخذه مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز في ليما بشأن جزر مالفيناس (A/10217 and Corr.1)، المرفق، الفقرة ٨٧) ، فقال ان هذا القرار قد اعترف بكل وضوح بحق الأرجنتين في هذا المضمار ، واستبعد تطبيق مبدأ تقرير المصير ، في هذه الحالة بالذات ، لأن الاحتلال البريطاني لهذا الاقليم ، يشكل انتهاكا لمبدأ السلامة الاقليمية التي نص عليها القرار ١٥١٤ (د - ١٥) على وجه التخصيص . وأضاف أن برنامج ليما للتضامن والمساعدة المتبادلة بدعم الأرجنتين في تصميمها على ضمان عودة جزر مالفيناس اليها في أقرب وقت ممكن كجزء من ترابها الوطني ، بالوسائل المبينة في قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د - ٢٠) المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ و ٣١٦٠ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ .

٧ - وفي ١٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٥ ، أعلنت الحكومة البريطانية أنها ، تلبية لطلب تقدم به المجلس التنفيذي لجزر فالكلاند ، ستوفد الى الاقليم بعثة خاصة برئاسة اللورد شكلتون ، وهو وزير سابق من حزب العمال ، لبحث الوسائل التي يمكن بها تعزيز اقتصاده (أنظر الفقرة ٣٣ أدناه) وأضافت انها قد ابلغت الحكومة الأرجنتينية بهذا القرار .

٨ - وفي رسالة مؤرخة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ ، أحال الممثل الدائم للأرجنتين لدى الامم المتحدة الى الامين العام نص بيان صحفي صدر عن وزارة خارجية الأرجنتين في ٢٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٥ ، ينص على ما يلي :

" ان وزارة العلاقات الخارجية وشؤون الدين ، استجابة منها لما أعربت عنه الحكومة البريطانية من رغبة في ايفاد بعثة الى جزر مالفيناس لاجراء مسح اقتصادي ومالسي في الأرخبيل والمناطق المتاخمة ، تعلن ما يلي :

١ - تؤكد من جديد كل ما ورد في البيان الصادر عن وزارة الخارجية في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٥ (هـ) .

٢ - وتعلن أن الحكومة الأرجنتينية ، خلافا لنبا صحفي نشر في صحيفة في لندن ، لم توافق قط ، في أى وقت من الاوقات ، على ايفاد البعثة المذكورة .

٣ - ونظرا لأن مسألة جزر مالفيناس خاضعة للاجراءات التي أوصت بها الجمعية العامة في قرارها ٢٠٦٥ (د - ٢٠) و ٣١٦٠ (د - ٢٨) ، يجب على طرفي النزاع الامتناع عن القيام بأى اجراء جديد من جانب واحد فيما يتعلق بالجوانب الاساسية للمشكلة ، ان

(هـ) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٢٣ (A/10023/Rev.1) ، المجلد الرابع، الفصل التاسع والعشرون ، المرفق ، الفقرة ١٦ .

أن القيام بأى اجراء من هذا القبيل سيعرض للخطر الاهداف الواضحة التي يسعى اليها القراران المذكوران ، فضلا عن انه يتعارض مع الروح التي سادت كل المفاوضات التي جرت الى الآن بين البلدين بشأن الارخبيل ، وأن الحكومة الأرجنتينية لن تقبل به بتاتا .

٤ - ان البعثة التي تعتزم بريطانيا العظمى ايفادها لن تكون موضع الترحيب لأن الاستطلاعات التي ترغب في اجرائها لتقييم الامكانية الاقتصادية لاستكشاف الموارد الطبيعية لجزر مالفيناس ، التي هي ملك الجمهورية الأرجنتينية ، انما تنتهك مبدأ عدم القيام بأى اجراء جديد . وبناءً على ذلك ، فان ايفاد هذه البعثة يشكل عملا غير لائق ، لا تود الحكومة الأرجنتينية أن تفسره على أنه عمل استفزازي لان هذا التفسير ينطوى على أن بريطانيا العظمى لا توافق على مواصلة المفاوضات الثنائية الطبيعية ، الامر الذى قد تترتب عليه عواقب غير متوقعة وخطيرة قطعاً ، تتحمل الحكومة البريطانية وحدها مسؤوليتها .

٥ - ان المفاوضات بين الحكومتين هي العامل الجوهرى في عملية الوصول الى تسوية نهائية للنزاع ، وبالتالي ، فان القيام بما من شأنه أن يعرض هذه المفاوضات للخطر يسيئ الى العلاقات بين الجمهورية الأرجنتينية وبريطانيا العظمى ويعيق تحقيق تسوية سلمية لمشكلة جزر مالفيناس .

٦ - وتحت الأرجنتين مرة أخرى ، بريطانيا العظمى على أن تدرك أن المفاوضات بشأن النزاع على سيادة الارخبيل هي أفضل اجراء يمكن اتخاذه للوصول الى هذا الحل وفقا لقرارات الامم المتحدة وللمعايير التي يعترف بها العالم المتحضر (٩) .

٩ - وأعلن الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الامم المتحدة ، بالنيابة ، في بيان أدلى به أمام الجمعية العامة في ٨ كانون الاول / ديسمبر ، في جملة امور :

" ان تبادل وجهات النظر بين حكومة المملكة المتحدة وحكومة الأرجنتين عقب صدور القرار ٣١٦٠ (د - ٢٨) استمر طوال السنة المنصرمة لتسوية الخلافات القائمة بيننا . ورغبة في التماس حل لذلك ، كررت حكومتى باستمرار رغبتها في الالتزام بأحكام القرار ١٥١٤ (د - ١٥) . ولهذا فان رغبات سكان الجزر هي التي يجب أن تكون السائدة ، وليست أية فكرة استبدادية لما قد يمكن أن يكون لهؤلاء السكان من المصالح .

" وتوجد ثمة بضعة اجراءات من التعاون الاقتصادي العملي القائمة بالفعل بين سكان الجزر وسكان الأرجنتين . وتشمل هذه الاجراءات في الوقت الراهن المواصلات والتزويد بالوقود ، ونأمل في أن يزداد التعاون بين حكومتى والحكومة الأرجنتينية لخير السكان (ز) .

(و) A/C.4/804 .

(ز) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الجلسات العامة ،

الجلسة ٢٤٣١ .

١٠ - وفيما يتعلق بإمكانية احتمال اكتشاف النفط في المنطقة قال ان حكومته لا تعترف بالقيام بأى نشاط من جانب واحد لاستغلال النفط أو أية موارد أخرى يحتمل اكتشافها في جنوب شرقي الأطلسي ، وأضاف : " ان حكومتي قد تقاسمت المعلومات المتوافرة لديها عن هذه المسألة مع الحكومة الأرجنتينية " .

١١ - وقال أيضا :

" ان حكومتي قد انتهت ، أيضا ، على سبيل المجاملة ، الى الحكومة الأرجنتينية اقتراحها باجراء مسح لاقتصاد الجزر ويؤسفنا ان ننظر الحكومة الأرجنتينية ، فيما يبدو ، الى هذا المسح ، على أنه تغيير لا يمكن القبول به . وقد تم تعيين البعثة المؤلفة من خبراء اقتصاديين وتقنيين برئاسة اللورد شكلتون ، بالانسجام التام مع روح التعاون التي نود تدعيمها بين سكان الجزيرة وجيرانهم في الأرجنتين .

" وختاما فلا يخامر حكومة المملكة المتحدة أى شك فيما يتعلق بسيادتها على جزر فالكلاند ، غير أنها ستواصل جهودها للتوصل الى حل المشكلة بما يتماشى وروح القرار ٣١٦٠ (٥ - ٢٨) " .

١٢ - وفي ٢ كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ ، أصدر وزير خارجية الأرجنتين بيانا صحفيا أعلن فيه أنه تم أثناء سلسلة من الاتصالات التي جرت خلال الأسابيع الماضية على مختلف المستويات بين ممثلي الحكومتين ، تحديد الطرق التي يمكن بها اجتياز العقبات التي تقف عائقا في وجه المفاوضات وبوجه خاص منها بعثة شكلتون التي تعترف المملكة المتحدة ايفادها . وجاء في هذا البيان الصحفي أيضا أن ممثلي الأرجنتين قد كرروا مرارا وتكرارا موقف بلدهم بشأن سيادته على الجزر ، ومعارضته لاستحداث أى تغيير من جانب واحد ، واصراره على استئناف المفاوضات بشأن النزاع المتعلق بالسيادة في الاجتماع القادم لممثلي الحكومتين . وأضافت الوزارة أن ممثلي المملكة المتحدة أعلنوا في النهاية انهم ليسوا في وضع يسمح لهم بقبول استئناف المفاوضات بهدف تسوية النزاع على السيادة ، بيد انهم أشاروا الى أن حكومة المملكة المتحدة كانت ولا تزال ترغب في اجراء محادثات ، على أساس جدول أعمال من ، حول التعاون الاقتصادي وأنه من الممكن في هذه الحال الترخيص لممثليها بالاستماع الى أية مقترحات أرجنتينية حول مواضيع أخرى . ومضى البيان الصحفي قائلا ان وزارة الشؤون الخارجية الأرجنتينية ترى ، في هذه الظروف ، من غير المناسب أن توافق على مناقشة مسائل ليست لها أية علاقة بالمشكلة الحقيقية ولا يمكن ، بالتالي ، أن تساعد على ايجاد أى حل .

١٣ - وفي ١٣ كانون الثاني / يناير ، أصدرت وزارة الشؤون الخارجية الأرجنتينية بيانا صحفيا آخر أعلنت فيه أن الحكومة الأرجنتينية تلقت رسالة من وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث ألح فيها هذا الأخير على مناقشة مسألة التعاون الاقتصادي ، لكن بدلا من أن يتخلى عن موقف المملكة المتحدة المتمثل في قطع المفاوضات من جانب واحد ، وصف النزاع المتعلق بالسيادة على الاقليم بأنه " عقيم " ، الامر الذي لا تقبل به الحكومة الأرجنتينية بالتأكيد . وذكر البيان الصحفي أيضا أن سفير الأرجنتين لدى المملكة المتحدة الذي كان قد استدعي الى الأرجنتين لن يعود الى منصبه . وأنه نظرا لحالة مسألة جزر مالفيناس ، في الوقت الراهن ، أنهت الحكومة

الارجنتينية الى الحكومة البريطانية أن من المرغوب فيه أن تستدعي سفيرها في الارجنتين . وأوضح وزير الشؤون الخارجية الارجنتينية ، في مؤتمر صحفي ، أن طلب استدعاء سفير المملكة المتحدة لا يعني قطع العلاقات الدبلوماسية مع هذا البلد . وأضاف ان النزاع بين البلدين لن يؤثر على سكان الاقليم وأن الارجنتين لن توقف لا المواصلات بين الاقليم والمترربول ولا مدّ الجزر بما تحتاج اليه من المؤونة .

١٤ - وفي ١٤ كانون الثاني /يناير ، أعلن وزير دولة المملكة المتحدة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في مجلس العموم :

" ان صداقتنا التقليدية مع الارجنتين لا يعكّر صفوها الا المشاكل الناشئة عن مطالبها الارجنتين بالسيادة على جزر فالكلاند التي يرغب سكانها في أن يظلوا رعايا بريطانيين .
" وخلال سنة ١٩٧٥ ، اعترفت جميع الاطراف المعنية بما فيها سكان الجزر ، بأن مستقبل اقتصاد الجزر من حيث نمائه وتنويعه لا يمكن أن يتم الا بروح التعاون مع الارجنتين " .

١٥ - وبعد ما لاحظ أن المسح الاقتصادي الرامي الى تحديد الامكانيات المتاحة بالنسبة لمستقبل الانماء الاقتصادي للجزر ، انما يجري بناءً على طلب سكان هذه الجزر ، رأى انه اذا توفر حسن النية لدى الجانبين " بامكان بريطانيا العظمى والارجنتين أن يجعلوا من نزاعهما بشأن السيادة على الجزر عاملاً من العوامل التي تساعد على التعاون بين البلدين ، الامر الذي يتفق ورغبات سكان جزر فالكلاند ومصالحهم " .

١٦ - وأعرب وزير الدولة عن أسفه لأنه لم يستطع حتى الآن ان يجد وسيلة للتوفيق بين اقتراحات حكومته لاجراء مفاوضات حول التعاون الاقتصادي والحاح الارجنتين على التفاوض في الوقت ذاته على نقل السيادة . ثم أشار الى القرار ٣١٦٠ (د - ٢٨) الذي حثت فيه الجمعية العامة حكومتي المملكة المتحدة والارجنتين على مواصلة المفاوضات للتوصل الى حل للمشكلة ، فقال : " ان ما نحاول عمله هو التوصل الى تعاون اقتصادي بين الحكومتين ، تعاون من شأنه ألا يؤدي الى احداث تفسيرات أخرى . والى الآن لم أستطع أن أقنع الحكومة الارجنتينية بذلك " . وأضاف ان حكومة المملكة المتحدة تحترم ، مع ذلك ، حق تقرير المصير المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) .

١٧ - وفي ٢٧ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ ، أعلن وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث رداً على سؤال طرح في مجلس العموم ، أن سياسة الحكومة البريطانية ازاء الاقليم هي التالية :

" فيما يتعلق بالسيادة البريطانية على جزر فالكلاند لن يحدث أي تغيير على هذه السياسة يتنافى ورغبات السكان . غير أن حكومة صاحبة الجلالة تعتقد . . . أن اقامة روابط وثيقة وودية مع الارجنتين هي أفضل وسيلة لتأمين مصالح سكان الجزر على المدى الطويل " .

وقال الوزير أيضا انه يأمل في أن تشكل نتائج المسح الإقتصادي الذي قام به اللورد شكلتون أساسا جديدا لارسال تدابير أخرى إلى الأرجنتينيين، الذين هم أصدقاء هذا البلد الحميم منذ عهد بعيد - ليشاركونا في استكشاف هذه المياه وربما في استثمارها .

١٨ - وفي رسالة مؤرخة في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ (انظر المرفق الثاني لهذا الفصل)، أحال الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة إلى رئيس اللجنة الخاصة نص بيان اللجنة القانونية الأمريكية المشتركة بشأن مشكلة جزر مالفيناس، وقد تم اعتماد هذا البيان في ريودي جانيرو في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ . وفي هذا البيان أيدت اللجنة، التي هي هيئة تابعة لمنظمة الدول الأمريكية، بدون تحفظ، موقف الأرجنتين بشأن هذه المسألة . وأعلنت أن للأرجنتين حق السيادة بدون منازع على جزر مالفيناس، وأن أي فاد بعثة شكلتون يتنافى وقرارات الجمعية العامة، وأن وجود سفن حربية أجنبية في عرض المياه المتاخمة للأرجنتين يمثل تهديدا للسلم والأمن كما يمثل انتهاكا للقواعد الدولية المتعلقة بعدم التدخل؛ وخلصت إلى أن هذه الإجراءات هي إجراءات عدائية متخذة ضد الأرجنتين .

١٩ - وفي رسالة مؤرخة في ٦ شباط/فبراير ١٩٧٦ (ح) ألغت الممثل الدائم للمملكة المتحدة بالنيابة لدى الأمم المتحدة انتباه رئيس مجلس الأمن إلى قيام سفينة حربية أرجنتينية "بعمل غير مشروع وخطير ضد سفينة الأبحاث الملكية شكلتون أثناء عبورها سلما بأعالي البحار" . وقال انها كانت تقوم بأبحاث علمية ذات علاقة بمنظيرة الانجراف القاري وهي الأبحاث التي يمثل برنامجها اسهاما بريطانيا فسي المشروع الدولي لأبحاث ديناميكية الأرض . ورفض باسم حكومته ادعاء الأرجنتين حق ممارسة أية ولاية قانونية بحرية على المنطقة وقال ان هذا العمل غير قانوني "حتى ولو كان هذا العمل، خلافا للحالة المعنية، قد وقع . . . في ظل الولاية القانونية البحرية الأرجنتينية" . وطلب إلى الحكومة الأرجنتينية أن تكف عن التعرض في أعالي البحار لسفن مسالمة، بما يتنافى والقانون الدولي المعترف به، واحتفظ بحق دعوة مجلس الأمن في وقت لاحق لاتخاذ قرار مناسب بشأن هذا العمل .

٢٠ - وفي رسالتين ماثلتين مؤرختين في ١٠ و ٢٣ شباط/فبراير ١٩٧٦ على التوالي، أطمم الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة رئيس مجلس الأمن (ط) والأمين العام (انظر المرفق الثالث لهذا الفصل) "ان السفينة البريطانية شكلتون قد انتهكت التشريع المتعلق بالولاية البحرية الأرجنتينية إنتهاكا خطيرا، بنتيجة قيامها بأنشطة، على الرصيف القاري الأرجنتيني، في إطار بحوثها العلمية - الجيوفيزيائية والجيولوجية، بكل وضوح، نحو اجراء مسح جيولوجي، الغاية منه استغلال ما يحتمل وجوده من المحروقات الهيدروكربونية". وأشار إلى أنه قد تم اخطار الحكومة البريطانية في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر بأنه يتعين عليها أن تلتزم بأحكام التشريع الأرجنتيني فيما يتعلق بالبحث العلمي في المناطق البحرية الخاضعة لولاية الأرجنتين . وفي هذا الصدد، أشار ممثل الأرجنتين إلى الرسالة التي كان قد بحث بها في ٢٥ آذار/مارس ١٩٧٥ (انظر المرفق الثالث، التذييل الأول لهذا الفصل) إلى الأمين العام والتي ذكر فيها، في جملة أمور، أن جزر مالفيناس

(ح) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الحادية والثلاثون، ملحق كانون الثاني/يناير، شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٧٦ (S/11972) .

(ط) المرجع نفسه (S/11973) .

جزء لا يتجزأ من الأرجنتين وأن الحكومة الأرجنتينية لن تعترف لاية حكومة أجنبية باقتلاك أو ممارسة القيام بأي نشاط من هذا القبيل مخالفا للقرارات والاتفاقات التي توصلت اليها الأمم المتحدة القيام بأي نشاط من هذا القبيل مخالفا للقرارات والاتفاقات التي توصلت اليها الأمم المتحدة بشأن جزر مالفيناس وذلك بهدف إيجاد حل سلمي للنزاع على السيادة بين المملكة المتحدة والأرجنتين، عن طريق المفاوضات الثنائية .

٢١ - وتفيد الأنباء الواردة في ١٧ شباط/فبراير ١٩٧٦ ، أن وزير الخارجية الأرجنتينية ووكيل وزير الدولة البرلماني البريطاني لشؤون الخارجية والكونغرس تقابلا مؤخرا في نيويورك لتبادل الآراء حول العلاقات القائمة بين حكومتهما ودرسا ، أثناء هذه المقابلة ، الوسائل التي يمكن بها استئناف الحوار بشأن الاقليم وتحسين علاقتهما . وأفاد ناطق بلسان وزارة الشؤون الخارجية للمملكة المتحدة أن هذه المحادثات ساعدت على تهديد بعض وجوه سوء التفاهم ، ولا سيما فيما يتعلق ببرنامج أبحاث السفينة شكلتون . وأضاف الناطق أن مواصلة هذه المحادثات بنفس الروح سيسهم في إقامة علاقات طيبة بين البلدين . وفي ٢١ شباط/فبراير ، علم أن السفينة شكلتون غادرت مياه الاقليم في اتجاه مياه القطب الجنوبي لمواصلة برنامج أبحاثها العلمية .

٢٢ - وفي رسالة مؤرخة في ٢٣ آذار/مارس ١٩٧٦ (انظر المرفق الرابع لهذا الفصل) موجهة الى رئيس اللجنة الخاصة ، اشار الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة الى الرسالة المؤرخة في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ الواردة من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة ، وهي التي تتضمن نص البيان الصادر عن اللجنة القانونية الأمريكية المشتركة بشأن مشكلة جزر مالفيناس (انظر الفقرة ١٨ أعلاه) .

٢٣ - وفي هذه الرسالة ، قال ممثل المملكة المتحدة ان حكومته ترفض الاستنتاجات التي خلصت اليها اللجنة . وأضاف ان لا يمكن أن يكون ثمة أي شك في السيادة البريطانية على الجزر ولا في حق المملكة المتحدة في اجراء المسح الاقتصادي الذي تقوم بهئة اللورد شكلتون به . وقال أيضا ان السفينة الوحيدة الراسية في مياه المنطقة هي سفينة تقوم بحراسة الصخور الجليدية العائمة من قاعدتها في الاقليم ، وان حكومته ترفض بحزم اتهامها بالقيام بأعمال عدائية ضد الأرجنتين أو أي بلد آخر في القارة .

٢٤ - وبعد ما لاحظ أن سكان الجزر المقيمون هم في مجموعهم بريطانيون ويرغبون في ان يظلوا كذلك ، أكد ممثل المملكة المتحدة ان مصالح سكان الجزر تحتل مكانة هامة في الاقتراحات الراهنة والمستقبلية التي تمس مستقبل التعاون بين الحكومتين . واستعرض بعض وجوه الخلفية التاريخية للوجود البريطاني في الجزر واختتم بيانه بالتعبير عن رأي حكومته القائل بأن من الممكن تسوية الخلافات القائمة بينها وبين الحكومة الأرجنتينية بشأن الجزر ، بطريقة سلمية وذلك بمواصلة المحادثات .

٢٥ - وفي رسالة مؤرخة في ٦ ايار/مايو ١٩٧٦ (انظر المرفق الخامس لهذا الفصل) موجهة الى رئيس اللجنة الخاصة اشار الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة الى البيانات التي أدلى بها الممثل الدائم للمملكة المتحدة باسم حكومته في رسالته الاخيرة بشأن هذه المسألة (انظر الفقرات من ٢٣ الى ٢٤ أعلاه) .

- ٢٦ - وبعد أن أكد الممثل الدائم للارجنتين من جديد سيادة بلاده على الاقليم ، استعرض تاريخ النزاع في الامم المتحدة ورفض البيانات الواردة في رسالة المملكة المتحدة .
- ٢٧ - وختم ممثل الارجنتين رسالته بقوله ان حكومته مستعدة للاسهام في ايجاد مجالات للاتفاق على تيسير اعادة هذا الجانب من العلاقات بين البلدين الى حالتها الطبيعية والوصول عن طريق المفاوضات الثنائية الى حل سلمي ونهائي لهذا النزاع .

٣ - الأوضاع الاقتصادية

- ٢٨ - يعتمد اقتصاد الاقليم كليا تقريبا على تربية الاغنام . ويتبين من الاحصاءات الواردة من الدولة القائمة بالادارة ان مجموع عدد الاغنام الموجودة في الاقليم في عام ١٩٧٣/١٩٧٤ هو ١٤٧ ٦٢٨ رأس ، (مقابل ١١٢ ٥٠٨ في عام ١٩٧٢/١٩٧٣) ، موزعة على النحو التالي : ٣٥٦ ٢٤٨ في فالكلاند الشرقية ، و ٢٠٤ ٥٦٩ في فالكلاند الغربية ؛ و ٦٧ ٣٣٠ رأسا في باقي الجزر الاخرى .
- ٢٩ - ويعتبر ثمن الصوف الذي هو المادة الرئيسية للتصدير عنصرا حاسما في الحياة الاقتصادية للاقليم . وقد بلغت قيمة الصادرات من الصوف في عام ١٩٧٣ ، ما مقداره ١٥ مليون جنيه استرليني (ج) ، وفي عام ١٩٧٤ ، ما مقداره ٩ ملايين جنيه استرليني وذلك نتيجة لارتفاع الأسعار التي ضربت رقما قياسيا ، ان بلغ سعر الرطل الواحد في عام ١٩٧٤ ، ٥٣ بنسا جديدا . غير أن هذا السعر قد انخفض فيما بعد الى ٢٥ بنسا جديدا تقريبا للرطل الواحد ، الامر الذي حثت الحكومة على ايجاد وسائل اكثر فعالية لتنويع اقتصاد الاقليم وكان من هذه الوسائل أن طلبت اجراء مسح اقتصادي ومالي للاقليم عهدت به فيما بعد لبعثة اللورد شكلتون (انظر الفقرة ٣٣ أدناه) .
- ٣٠ - ولقد ارتبط نمو الاقليم ارتباطا وثيقا بنمو شركة " فالكلاند ايلاند زكوباني " ، المسجلة في السجل التجاري بالمملكة المتحدة منذ عام ١٨٥١ . وتعتبر هذه الشركة أكبر منتج للصوف في هذه الجزر (كانت تملك ٤٢٨ ٢٨٤ رأس من مجموع رؤوس الاغنام الموجودة في الاقليم في عام ١٩٧٣ / ١٩٧٤ والبالغ عددها ١٤٧ ٦٢٨ رأس) وهي تسيطر أيضا على جزء كبير من المصارف والتجارة ووسائل النقل البحرية المحلية . وكما ورد سابقا (ك) ، كانت هذه الشركة تنتوي فيما سبق انشاء شركة محلية باسم شركة فالكلاند التجارية المحدودة على أن تملك ٤٦ في المائة من أسهم الشركة الجديدة وتحول اليها المصالح التي تمتلكها في التجارة ووسائل النقل البحرية المحلية . وعلم مما ورد من المعلومات ان هذه الخطة قد أهملت في عام ١٩٧٤ ، وذلك بسبب المصاعب التي تواجهها جمع رؤوس الأموال الضرورية .

(ي) النقد المحلي هو الجنيه الاسترليني .

(ك) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ ، A/10023/

(Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل التاسع والعشرون ، المرفق ، الفقرة ٢١ .

٣١ - ومن بين امكانيات التنمية الاقتصادية الاخرى التي هي قيد البحث يمكن ذكر مرفق السياحة وكذلك موارد صيد الاسماك وعشب البحر في الاقليم . اما السياحة فقد ازدهرت نتيجة لتعدد وسائل النقل البحري والجوى ويستفاد من مقال نشر في عدد آب/اغسطس - كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ من الصحيفة المحلية " فالكلاند ايلندز تايمز " ان عدد السواح الذين أموا الاقليم عن طريق البحر عام ١٩٧٥ قد بلغ ٦ ٢٠ ١ سائحا مقابل ٣ ٩٩٩ في عام ١٩٧٤ و ٣ ١٨٩ سائحا في عام ١٩٧٣ . وتقوم شركة تايو اليابانية لصيد الاسماك بأبحاث حول موارد صيد الاسماك في الاقليم لإنشاء صناعة لصيد الاسماك في أعالي البحر وتقوم شركة بريطانية بدراسة امكانية اقامة قاعدة لصيد النقباب (السرطان) الملكي . وتفيد المعلومات المتوافرة ان العديد من البلدان تهتم أيضا بصيد الكريل وهو نوع من الجمبري الصغير يشكل مصدرا نافعا من مصادر البروتين والذي يوجد بكميات وفيرة بالقرب من جزيرة جيورجيا الجنوبية . وتتوقع شركة ألجيناتي الصناعية المحدودة استثمار موارد عشب البحر . وتقوم هذه الشركة الآن ببناء مصنع لانتاج عشب البحر المجفف والمسحوق لتصديره الى المملكة المتحدة . وينتظر ان تبدأ الشركة هذا الانتاج في عام ١٩٧٦ كما ينتظر ان يبلغ مصنعها قدرته الانتاجية الكاملة قبل ١٩٧٨ .

٣٢ - ويمكن أن تظهر امكانيات جديدة للتنمية الاقتصادية نتيجة لاحتمال وجود منابع للنفط في الاقليم وفي عرض سواحله . ويتبين مما ورد في تقرير اللجنة الخاصة الاخير (ل) أن التطورات التي حدثت مؤخرا في هذا الميدان تشمل ما يلي : (أ) اعتماد المجلس التشريعي في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ اقتراحين يدعوان الى انتهاج سياسة نشطة في مجال منح الرخص للتنقيب عن النفط ؛ (ب) ورود التقرير الذي أعده البروفيسور دونالد غريفيث وفريق من جامعة برمنغهام بشأن هذه المسألة ، والذي لم ينشر بعد ، الى الحكومة البريطانية في أوائل عام ١٩٧٥ ؛ (ج) قيام مثلي ست شركات نفطية من كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بزيارة للاقليم في اوائل عام ١٩٧٥ ، وكانت هذه الشركات قد أبلغت بأنها ترغب في الحصول على رخص للتنقيب عن النفط .

٣٣ - وأعلن في ١٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٥ ، كما وردت الاشارة الى ذلك في الفقرة ٧ أعلاه ، أن اللورد شكلتون عين رئيسا لفريق من الخبراء لاجراء مسح اقتصادي ومالي عن الاقليم ، أخذا في الاعتبار " الضعف الذي يعاني منه اقتصاد المستعمرة وانخفاض عدد سكانها " وكذلك " عدم استقرار المناخ الاقتصادي الحالي " . وبالإضافة الى اللورد شكلتون كانت هذه البعثة تتألف من خمسة خبراء مكلفين بتقييم احتمالات التنمية فيما يتعلق بالنفط والمعادن والصيد والصوف وعشب البحر وتقديم توصيات في هذا الشأن . ودعت البعثة أيضا الى اسداء نصائحها بشأن الحاجة الى النفقات الانتاجية خلال السنوات الخمس القادمة وتقييم الآثار المالية والاجتماعية لأية

(ل) المرجع نفسه ، الفقرات من ١٢ الى ١٨ و من ٢٣ الى ٢٤ .

توصية تقدم في هذا المجال . وتوجهت البعثة الى الاقليم في ٣ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ حيث أقامت شهرا زارت خلاله عدة مناطق بما فيها جورجيا الجنوبية . وعلم في ٩ شباط/فبراير ، أن البعثة عادت الى المملكة المتحدة وان اللورد شكلتون أبلغ وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث بنتائج المسح الذي أجراه .

٣٤ - ويعتمد الاقليم على الواردات لتلبية جميع احتياجاته تقريبا من السلع الاستهلاكية والادوات الانتاجية . وقدرت الواردات في عام ١٩٧٤ بمبلغ ٢٣٧ ٨٠٥ جنيه استرليني وفي عام ١٩٧٣ بمبلغ ٩٩٦ ٥٧٠ جنيه استرليني ؛ أما الصادرات (الصوف بصورة رئيسية) فقد بلغت قيمتها في السنتين المذكورتين على التوالي ٤٩٩ ملايين جنيه استرليني و ١٥٠ مليون جنيه استرليني . وكما كان الشأن في الماضي استوردت المملكة المتحدة جميع صادرات الاقليم وزودته بمعظم وارداته . وكما وردت الاشارة الى ذلك في التقرير السابق للجنة الخاصة (٢) ، اتخذت مؤخرا التدابير اللازمة لزيادة المبادلات التجارية بين الاقليم والارجنتين ، بما في ذلك منح شركة " ياسيمينتوس بتروليفيروس فيسكالس " ، وهي شركة النفط التابعة للدولة الارгентينية حق بيع المنتجات النفطية في الاقليم .

٣٥ - ونظرا لخصائص اقتصاد الاقليم فان معظم ايراداته تأتي من تربية الاغنام بصورة غير مباشرة . أما الابواب الرئيسية للانفاق فهي الاشغال العامة ، والتعليم ، والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ، والصحة العامة . ومن المتوقع حسب تقديرات الميزانية لعام ١٩٧٥/١٩٧٦ أن تبلغ النفقات الحكومية مليون جنيه استرليني وأن تبلغ الايرادات ١٢٢ مليون جنيه استرليني مقابل ٧١٠ ٧٩٠ جنيه استرليني للنفقات و ١٧٦ ٨٦٢ جنيه استرليني للإيرادات في الميزانية السابقة .

٣٦ - ولقد أعطت اللجنة الخاصة في تقرير سابق لها (٣) تفاصيل الخطة الانمائية لفترة ١٩٧٣/١٩٧٨ . وبلغت مساهمة المملكة المتحدة في هذه الخطة الانمائية ٥٠٠٠٠ جنيه استرليني في السنة ، بالإضافة الى المعونة المالية التي قررت منحها لبناء مطار .

٣٧ - ومن الجدير بالاشارة أن حكومة المملكة المتحدة عمدت في حزيران/يونيه ١٩٧٤ ، وفقا للاتفاق الموقع عام ١٩٧١ مع الحكومة الارгентينية بشأن المواصلات ، الى اقرار منح معونة بمبلغ ٤٢ ملايين جنيه استرليني لبناء مطار دائم في رأس بامبروك ، بالقرب من بورت ستانلي ، من المقرر انجازه في سنة ١٩٧٦ . وتتم المواصلات الجوية مع الاقليم ، حاليا ، عن طريق شركة لينياس آثرياس ديل ايستادو " وهي شركة خطوط جوية تابعة للدولة الارгентينية ، تقوم برحلة عادية في كل اسبوع بين الارجنتين وبورت ستانلي مستخدمة لنزول طائراتها مطارا مؤقتا . وعلم في ٦ شباط/فبراير ١٩٧٦ ،

(م) المرجع نفسه ، الفقرات من ٧ الى ١٠ .

(ن) المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9623/Rev.1) ، المجلد السادس ، الفصل السادس والعشرون ، العرفق الاول ، الفقرة ٣١ .

ان السفينة الارجنطينية كابو سان غونزالو كانت متجهة نحو بورت ستانلي حاملة على متنها ١٢ خبيرا تقنيا للعمل على توسيع طول مدرج المطار .

٤ - الأوضاع الاجتماعية

٣٨ - لم يحدث أى تطور هام في أحوال اليد العاملة خلال الفترة المستعرضة . ولكن بالنظر لقلّة فرص العمالة المتاحة ، فقد أخذ بعض السكان يهجر الى البلدان الاخرى . وتداركا لخطر هذا الاتجاه نحو الهجرة اتخذت الحكومة التدابير اللازمة لتشجيع حركة التنمية العامة للاقليم وذلك على الخصوص بتنويع الاقتصاد (انظر الفقرات من ٣١ الى ٣٣ أعلاه) .

٣٩ - وتشرف الحكومة على مستشفى عام في بورت ستانلي يحتوى على ٢٧ سريرا ، يوفر العناية الطبية والجراحية وكذلك العناية بالتوليد والشيخوخة . وتستعين الدائرة الطبية بطبيب رئيسي وثلاثة أطباء وعدد من الموظفين الآخرين . وعلى اثر تقرير اعده اخصائي في ادارة المستشفيات ، أجريت بعض التحسينات في تنظيم وادارة مستشفى بورت ستانلي . وقد مت المملكة المتحدة معونة مالية من صندوق المعونة الانمائية لشراء اجهزة اضافية للمستشفى .

٥ - الأوضاع التعليمية

٤٠ - في عام ١٩٧٤ ، كان مجموع عدد التلاميذ الذين يؤمّن المدارس الحكومية في الاقليم ٣٠٦ تلميذا (مقابل ٣١١ في عام ١٩٧٣) . وجميع هذه المدارس هي من حيث المبدأ مدارس ابتدائية ، وكانت الهيئة التعليمية فيها عام ١٩٧٣ تتكون من ٢٨ معلما (مقابل ٣١ عام ١٩٧٢) بما في ذلك المعلمون المتنقلون في المناطق البعيدة . وثمة حوالي ٥ تلميذا ممن بلغوا سن الدراسة الثانوية ، يتابعون دراستهم في أمريكا الجنوبية .

٤١ - وعلى اثر التوقيع على الاتفاق الخاص بالمواصلات عام ١٩٧١ ، واصل عدد من التلاميذ تعليمهم في الارجننتين . وفي عام ١٩٧٤ ، كان ثمة ٣٦ تلميذا من أبناء الاقليم يدرسون في الارجننتين في مدارس تتبع منهاج التدريس بلغتين ، وكان ٢٣ تلميذا من هؤلاء يستفيدون من منح دراسية من الحكومة الارجنطينية وتلميذان اثنان يستفيدان من منحتين دراسيتين قدمتهما حكومة المملكة المتحدة ، واثنان آخران يستفيدان من منحتين دراسيتين قدمتهما المدرستان اللتان يدرسان فيهما . وتفيد المعلومات الواردة ، ان استاذين في اللغة الاسبانية موفدين من قبل الحكومة الارجنطينية قد وصلا الى الاقليم في ٣ حزيران / يونيه ١٩٧٤ للتعليم في مدارس بورت ستانلي وفي فصول الدروس المسائية للكبار ، وذلك طبقا لقرار اتخذه المجلس التنفيذي للاقليم في اواخر عام ١٩٧٣ . وعلم في ايار / مايو ١٩٧٥ انه قد وضعت الخطط اللازمة لتوسيع نطاق تعليم اللغة الاسبانية في المدارس عن طريق برامج اذاعية تبثها محطة الاذاعة المحلية .

المرفق الثاني*

رسالة مؤرخة في ٢٧ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ ، موجهة
الى رئيس اللجنة الخاصة من الممثل الدائم للأرجنتين لدى
الأمم المتحدة

أتشرف بأن ألتبس منكم أن تتكرموا بالعمل على نشر وتعميم الاعلان الذى اعتمدته اللجنة
القانونية الامريكية المشتركة في ١٦ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ بشأن مسألة جزر مالفيناس والذى أبحث
اليكم بنصه طيا ، بوصفه وثيقة رسمية من وثائق اللجنة الخاصة .

(التوقيع) كارلوس اورتييز دى هوزاس
السفير ، الممثل الدائم

التذييل

الاعلان الصادر عن اللجنة القانونية الامريكية— المشتركة بشأن مشكلة جزر مالفيناس

ان اللجنة القانونية الامريكية المشتركة ،

ان تشير الى قرارها المؤرخ في ١٨ شباط/فبراير ١٩٧٤ الذي أعربت فيه عن قلقها ازاء استمرار وجود اقاليم مازال دول أجنبية تحتلها في القارة الامريكية ، بالرغم من مطالبة الدول الامريكية اللاتينية مرارا وتكرارا باسترجاع هذه الاقاليم التي تعتبرها جزءا لا يتجزأ من اقليمها الوطني ؛ وان تشير الى اعلانها الصادر في ١ شباط/فبراير ١٩٧٢ بمناسبة وجود سفن حربية بريطانية في البحر الكاريبي ، والذي بينت فيه أن المناورات البحرية أو الجوية التي تقوم بها السفن الحربية أو الطائرات العسكرية التابعة لدول أجنبية ، في المياه الاقليمية للدول الامريكية أو في المياه المتاخمة لها بدون اذن سابق تشكل تهديدا للسلم والأمن في القارة وانتهاكا صارخا للمبادئ الدولية التي تقضي بعدم التدخل ؛

وان تشير الى مطالبة الجمهورية الارجنطينية الصحيحة بالسيادة على جزر مالفيناس ، مستندة في ذلك الى القواعد الدولية السارية حين نشب النزاع ؛ وان تشير أيضا الى أن الخرائط البحرية التي رسمها لجنوب المحيط الاطلسي خرائطيو الخرفة التجارية في اشبهليا (١٥٢٢ — ١٥٢٣) بمناسبة رحلة ماجلان تتضمن الارخبيل ؛ وان الاحتلال الفعلي الاول لهذه الجزر الذي قامت به جماعة من المستعمرين الفرنسيين قد انتهى بعقد اتفاق عام ١٧٦٧ الذي سلم هؤلاء المستعمرون ، بموجب ، الجزر للسلطات الاسبانية الخاضعة للحكومة ورئاسة البحرية العامة في بوينس ايرس ؛ وان احتلال الانكليز لجزر مالفيناس كان احتلالا جزئيا فقط باعتباره اقتصر على بورت ايفمونت ، وقصير الأمد ، باعتباره انتهى بعد ثمان سنوات (١٧٦٦ — ١٧٧٤) ؛ وان حكومة مقاطعات دي لا بلاتا المتحدة اقامت ، بموجب مرسوم صادر في ١٠ حزيران/يونيه ١٨٢٩ ، حكومة سياسية وعسكرية في جزر مالفيناس بقيادة الكومندار لويس فيرنيت ؛ وان السفينة الانكليزية كليو قامت في ٣ كانون الثاني/يناير ١٨٣٣ بطرد السلطات الارجنطينية القائمة في جزر مالفيناس بالقوة واستولت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بعد ذلك على هذه الجزر بصورة غير قانونية ؛ وان الحكومة الارجنطينية لم تكف ابدا عن المطالبة بحقوقها ، منذ نشوب النزاع (المذكرة الموجهة من الوزير الارجنطيني في لندن المؤرخة في ١٧ حزيران/يونيه ١٨٣٣) حتى اليوم ؛

وان تشير الى قرار الامم المتحدة ٢٠٦٥ (د - ٢٠) ، المتخذ في ١٩٦٥ في الدورة العشرين للجمعية العامة ، والذي أوصت فيه كلا من حكومة الارجننتين وحكومة المملكة المتحدة بمواصلة مفاوضاتهما بهدف حل مشكلة النزاع المتعلق بالسيادة على جزر فالكلاند (مالفيناس) مع مراعاة مصالح السكان ؛ وقرار الامم المتحدة ٣١٦٠ (د - ٢٨) المتخذ في ١٩٧٣ في الدورة الثامنة والعشرين

للجمعية العامة ، الذي أعربت فيه الجمعية العامة عن امتنانها للحكومة الأرجنتينية على ما بذلته من جهود في سبيل النهوض برفاه سكان الجزر ، ثم أعلنت ضرورة الاسراع في المفاوضات بين الحكومتين للوصول الى حل سلمي للنزاع القائم حول السيادة على الجزر المذكورة ؛

وان تشير الى ان الحكومة الأرجنتينية ، التزاما منها بهذين القرارين ، قد وقعت مع حكومة المملكة المتحدة عدة اتفاقات للتعاون واتخذت ، في ميدان المواصلات والتموين والمساعدة الاجتماعية وصيانة الانشاءات الهيكلية الاساسية ، تدابير تخدم مصالح سكان الجزر ، الأمر الذي استحققت عليه الشناء من جمعية الامم المتحدة [القرار ٣١٦٠ (د - ٢٨)] ؛

وان تأخذ في الاعتبار ايفاد بعثة شكلتون مؤخرا الى جزر مالفيناس ، بتأييد وتميز من حكومة المملكة المتحدة لفرض صريح هو وضع " تقييم للحالة الاقتصادية والمالية " للأرخبيل والمناطق المجاورة ؛

وان تأخذ في الاعتبار ان رفض حكومة المملكة المتحدة مواصلة المفاوضات الثنائية الرامية الى حل النزاع حول السيادة على الجزر المذكورة بحجة انها مفاوضات عقيمة ، وأن الاقتراح القاضي بقصر هذه المفاوضات على بحث مسائل " التعاون الاقتصادي " ، يشكلان رجوعا الى الحجة التي ساقتها حكومة المملكة المتحدة ، سابقا ، في المذكرة الدبلوماسية لعام ١٨٨٢ والتي أبلفت فيها الحكومة الأرجنتينية بأنها تعتبر المناقشة في هذا الشأن منتهية ؛

وان تأخذ في الاعتبار البيانات الاخيرة التي أدلى بها الوزير البريطاني للشؤون الخارجية في مجلس العموم والتي تفيد ان السفينة الحربية البريطانية " اينديورانس " مرابطة بالقرب من الأرخبيل وان سفينتين اخريين تتأهبان للابحار في هذا الاتجاه ؛

وان تأخذ في الاعتبار ان استدعاء رئيسي بعثتي كلتي الحكومتين يؤدي الى نشوء حالة من التوتر في العلاقات بين البلدين ؛

وان تلاحظ ان حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة ملتزمان ، بموجب أحكام القرارين ٢٠٦٥ (د - ٢٠) و ٣١٦٠ (د - ٢٨) الصادرين عن الامم المتحدة ، بالاسراع بالعملية الرامية الى اعادة السيادة الشرعية على اقليم جزر مالفيناس لأهلها ، وهو اطار قانوني ينبغي للحكومتين مراعاته ، وان قطع المملكة المتحدة للمفاوضات من جانب واحد يشكل ، بالتالي ، انتهاكا للقرارين المذكورين وانتهاكا أيضا لروح التعهد الذي التزما به ؛

تؤكد من جديد ان المثل العليا الاصلية التي تؤمن بها جمهورياتنا تفرض وضع حد لكل احتلال أو اغتصاب أو جيوب استعمارية أو أى شكل أيا كان من أشكال الحكم الاستعماري فسي الامريكيتين ؛

تعلن :

(١) ان الجمهورية الأرجنتينية تملك حقا لا جدال فيه في السيادة على جزر مالفيناس ، وبناء على ذلك ، فان المسألة الاساسية التي ينبغي البت فيها ، هي مسألة الاجراءات التي يجب اتباعها لاسترجاع اقليمها ؛

(٢) . ان بعثة شكلتون التي قامت حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بتنظيمها ، تعتبر مبادرة من جانب واحد ولهذا فهي تشكل انتهاكا لقرارى الأمم المتحدة ٢٠٦٥ (د - ٢٠) و ٣١٦٠ (د - ٢٨) ؛

(٣) ان وجود سفن حربية اجنبية في المياه المتاخمة للدول الامريكية ، وكذلك اعلان السلطات البريطانية عن ارسال سفن اخرى ، وهو اجراء استفزازى حقيقي ، يشكلان تهديدا للسلم والامن في القارة كما يشكلان انتهاكا صارخا للقواعد الدولية المتعلقة بعدم التدخل ؛

(٤) ان جميع هذه الامور تشكل موقفا عدائيا الفرض منه هو وضع حد لمطالب الحكومة الأرجنتينية واعاقة سير المفاوضات التي أوصت بها الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ريو دى جانيرو ، في ١٦ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦

التوقيع

رينالدو غاليندو-بول
جورجي أ. أجا-سبيسل
خوزى خواكين كايسيد وكاستلا
خوزى ادواردو دوبراد وكيللي
انطونيو غوميز روبليدو
امريكو بابلو ريكالدونى
الهرتو روييز الديدج

المرفق الثالث*

رسالة مؤرخة في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٧٦ موجهة
الى الامين العام من الممثل الدائم للارجنتين
لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أنهي اليكم ، بناء على تعليمات من حكومتي ، ان السفينة البريطانية " شكلتون " ارتكبت انتهاكا خطيرا للقواعد المتعلقة بالولاية البحرية الارгентينية نتيجة لأنشطة البحث العلمي - الجيوفيزيائي والجيولوجي - التي اضطلعت بها على الرصيف القاري الارгентيني . ومن الواضح أن هذا البحث كان موجها نحو المسح الجيولوجي بهدف استغلال ما يحتمل وجوده من المحروقات .

ان هذا الحادث خطير بصفة خاصة لأن الحكومة البريطانية كانت قد أخطرت في ١٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ انه يجب عليها ان تلتزم بأحكام التشريع الارгентيني فيما يتعلق بالبحث العلمي في المناطق البحرية الخاضعة للولاية الارгентينية .

وقد أوضحت الحكومة الارгентينية موقفها في المذكرة الصحفية التي تم توزيعها في ١٩ اذار/مارس ١٩٧٥ بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، في ٢٣ اذار/مارس ١٩٧٥ (A/AC.109/482) التي يرد نصها كتذييل لهذه الرسالة (التذييل الاول) .

ووفقا لهذا الموقف ، صدرت التعليمات بايقاف السفينة " شكلتون " بفرض تفتيشها . وفي ٤ شباط/فبراير ، اقترعت المدمرة الارгентينية " أليرانتي ستورني " من " شكلتون " وأبلغتها الأمر بالتوقف وقبول التفتيش المعمول به في مثل هذه الحال . وقد واصل قائد السفينة البريطانية طريقه متجاهلا هذا الأمر معرضا بذلك حياة الاشخاص الموجودين على متن السفينة وأمن السفينة نفسها للخطر . وطبقا للقواعد السارية ، أطلقت عيارات اذار من أسلحة خفيفة ولكن علما بأن السفينة البريطانية تحمل متفجرات ، وتوخيا لأكبر قدر من الحيطة تلقى قائد المدمرة الارгентينية تعليمات بعدم استعمال القوة ، كتدبير ملائم في مثل هذه الحال .

ومن الواضح ان موقف القائد البريطاني المتهور والاستفزازي يدل على عزمه على اخفاء الأنشطة التي كانت تقوم بها السفينة " شكلتون " .

ونظرا لذلك ، فقد وجهت الحكومة الارгентينية الى الحكومة البريطانية في ذلك اليوم ، ٤ شباط/فبراير ، احتجاجا قويا ورسميا يرد نصه في التذييل الثاني أدناه .

* صدر سابقا تحت الرمز A/31/55 . ومقدمة رسالة معاملة في ١٠ شباط/فبراير ١٩٧٦ ، موجهة الى رئيس مجلس الامن، نصت على الوثائق الرسمية لمجلس الامن السنة الحادية والثلاثون ، ملحق كانون الثاني/يناير ، شباط/فبراير واذار/مارس ١٩٧٦ (1/11973) .

لقد أحطنا علما بالمذكرة التي بعثت بها حكومة المملكة المتحدة الى رئيس مجلس الأمن ، بشأن هذه المسألة (أ) وأنه لمن دواعي الدهشة أن تتوجه المملكة المتحدة الى هيئة تابعة للأمم المتحدة بالمناشدة في حين انه من المعروف انها ترفض الانصياع الى أحكام قرارى الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د - ٢٠) و ٣١٦٠ (د - ٢٨) اللذين يحثانها على مواصلة المفاوضات مع الحكومة الأرجنتينية لايجاد تسوية كاملة للنزاع بشأن السيادة على جزر مالفيناس ، وهي المسألة المعروضة الآن على الجمعية العامة ولجنة الاربعة والعشرين الخاصة . ان هذا الموقف يتنافى وموقف بلادى التي أعلنت ولا تزال تعلن بوضوح تصميمها على مواصلة هذه المفاوضات .

(التوقيع) كارلوس اورتيغ دى روزاس
السفير ، والممثل الدائم للارجنتين
لدى الأمم المتحدة

(أ) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الحادية والثلاثون ، ملحق كانون الثاني /
يناير ، شباط / فبراير وآذار / مارس ١٩٧٦ (S/11972) .

التذييل الأول

رسالة مؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٧٥ ، موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن التمس من سيادتكم التكرم بالعمل على نشر المذكرة الصحفية التالية الصادرة عن الحكومة الأرجنتينية في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٥ وتعميمها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق لجنة الد ٢٤ الخاصة :

"يستفاد من الانباء الواردة برقيا والمنشورة في الصحف ان وزارة الشؤون الخارجية للمملكة المتحدة قد تلقت تقريراً علمياً تم اعداده بناءً على تعليمات صادرة عن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بشأن احتمال وجود ترسبات بترولية في الرصيف القاري الأرجنتيني بالقرب من جزر مالفيناس .

"ونظراً لان جزر مالفيناس والمناطق المذكورة اعلاه جزء لا يتجزأ من الاقليم القومي ، تود الحكومة الأرجنتينية ان تعلن انها لا تعترف ولن تعترف لأية حكومة اجنبية بحقوق التنقيب عن المعادن والمحروقات واستخراجها . وبناءً على ذلك فان الحكومة الأرجنتينية لا تعترف ولن تعترف بأى نشاط أو أى تدبير أو أى اتفاق تبرمه المملكة المتحدة بشأن هذه المسألة وتعتبره لاغياً وباطلاً بصورة نهائية ، وهي تعتبر هذه المسألة على غاية من الخطورة والأهمية .

"وبالاضافة الى ذلك ، تعتبر الحكومة الأرجنتينية الاضطلاع بأى نشاط من النوع المذكور آنفاً عملاً مخالفاً للقرارات واتفاقات الرأي التي اتخذتها الأمم المتحدة بشأن جزر مالفيناس ، والتي تهدف بصورة واضحة الى ايجاد حل سلمي للنزاع على السيادة بين البلدين عن طريق المفاوضات الثنائية .

"ولذا تؤكد الحكومة الأرجنتينية من جديد حقوقها غير القابلة للتصرف في السيادة على جزر مالفيناس وتكرر أنه لا يمكن تسوية النزاع مع المملكة المتحدة الا عن طريق اعادة الجزر المذكورة من جديد الى التراث القومي للجمهورية الأرجنتينية " .

(التوقيع) كارلوس أورتيغ دى روزاس
السفير والممثل الدائم

التذييل الثاني

مذكرة شفوية مؤرخة في ٤ شباط/فبراير ١٩٧٦ موجهة من وزارة الشؤون الخارجية والشؤون الدينية الى سفير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

تهدى وزارة الشؤون الخارجية والشؤون الدينية تحياتها لسفير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وتتشرف بأن تشير الى الانشطة التي تقوم بها السفينة البريطانية شكلتون في المناطق البحرية الخاضعة لولاية الجمهورية الارجنطينية . ان الحكومة الارجنطينية على اطلاع بما تقوم به هذه السفينة من أنشطة البحث العلمي - دراسات جيوفيزيائية وجيولوجية - على الرصيف القارى الارجنطيني بدون الالتزام بمتطلبات التشريع الارجنطيني المنطبق في مثل هذه الحالة ، والمتفق وأحكام القانون الدولي السارى المفعول .

ونظرا لاضطلاع هذه السفينة بهذه الانشطة ، قامت سفينة تابعة للبحرية الارجنطينية بابلاغها أمرا بالتوقف لكي تمارس ازماءها حقها في التفتيش والتفقد ، ولكن السفينة البريطانية تجاهلت هذا الامر ، مرتكبة بذلك انتهاكا آخر للقانون المنطبق .

وبالرغم من موقف قائد السفينة شكلتون ، فلا بد لوزارة الخارجية من أن تشدد على أن السفينة التابعة للبحرية الارجنطينية قد امتنعت عن استخدام اقصى القوة ، لكي تحول دون تفاقم خطورة هذه الحالة وتتجنب تعريض حياة أعضاء طاقم السفينة البريطانية وأمنها للخطر .

ومما يزيد من خطورة هذه الحالة أن وزارة الشؤون الخارجية والشؤون الدينية قد لفتت بالفعل انتباه سفارتكم ، في مذكرتها المؤرخة في ١٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ ، الى أنه لا بد ، من أجل الاضطلاع بأنشطة البحث المخططة ، من احترام أحكام القانون الارجنطيني ، الأمر الذى لم يحدث .

وبالنظر لما سبق ، فان وزارة الشؤون الخارجية والشؤون الدينية تحتج على ذلك أشد الاحتجاج الرسمي ، وتطلب دون الاخلال بمواصلة ممارسة حقوقها في هذا الصدد ، أن تتخذ الحكومة البريطانية الاجراءات اللازمة لمعاقبة المسؤولين وتجنب تكرار حدوث مثل هذه الاعمال .

المرفق الرابع*

رسالة مؤرخة في ٣ آذار/مارس ١٩٧٦ ، موجهة الى
رئيس اللجنة الخاصة من الممثل الدائم للمملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

- ١ - أشرف بأن أشير ، بأمر من حكومتي ، الى مسألة جزر فالكلاند وبوجه خاص الى الرسالة المؤرخة في ٢٧ كانون الثاني/يناير التي بعث بها اليكم الممثل الدائم للأرجنتين والتي عمت على أعضاء اللجنة الخاصة (١) .
- ٢ - ان الاعلان الذي اعتمدته اللجنة القانونية الامريكية المشتركة التابعة لمنظمة الدول الامريكية ، في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ ، والمرفق بهذه الرسالة ، يستعرض بصورة ملخصة العناصر القانونية والتاريخية لمطلب الحكومة الارгентينية .
- ٣ - ان هذا الاعلان يخلص الى أربعة استنتاجات ترفضها حكومة المملكة المتحدة جملة ، للأسباب التالية : أولا ، لا يمكن أن يكون هناك أى شك في السيادة البريطانية على جزر فالكلاند . ثانيا ، ووفقا لذلك فان حكومة المملكة المتحدة لم تخرج عن حقها الواضح في اجراء دراسة استقصائية لاقتصاد الجزر برئاسة اللورد شكلتون (وفي هذا الصدد ، تجدر الملاحظة بأن قرارى الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د - ٢٠) المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٥ و ٣١٦٠ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ لم يتضمنا أية اشارة الى مسألة التفسيرات ، سواء أكانت من جانب واحد أو غير ذلك) . ثالثا ، ان السفينة البريطانية الوحيدة الموجودة في هذه المنطقة منذ بضع سنوات هي " اندورانس " المكلفة بحراسة الصخور الجليدية العائمة التي لا تجهل الحكومة الارгентينية وجودها . وأخيرا ، تنكر حكومة المملكة المتحدة بشدة التهمة التي لا تستند الى أى أساس بأنها قد ارتكبت أى عمل عدائي ضد الارجنتين أو ضد أى بلد آخر في المنطقة .
- ٤ - ان حكومتي لا تقبل التفسير الذى يقول أن القرارات ٢٠٦٥ (د - ٢٠) و ٣١٦٠ (د - ٢٨) يستتبعان ، التزاما ، من جانبها ، بنقل سيادتها على جزر فالكلاند . فقد عملت حكومتي ، بروح هذين القرارات ، على تسوية خلافاتها مع الحكومة الارгентينية بشأن مستقبل جزر فالكلاند . غير أنها لا تستطيع الموافقة على أية تسوية لهذه الخلافات بطريقة لا تتفق ورغبات سكان الجزر .
- ٥ - ان سكان الجزر هم في جملتهم من البريطانيين ، ويرجع ذلك الى سنوات عديدة . وترى حكومة المملكة المتحدة أنه يجب احترام رغباتهم ، وفقا لمبدأ تقرير المصير المنصوص عليه في ميثاق

* صدر سابقا تحت الرمز A/AC.109/518 .

(أ) انظر المرفق الثاني لهذا الفصل .

الأمم المتحدة وفي قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ ، وهو القرار الذي عملت حكومتي دائما على تطبيق احكامه في علاقاتها مع جميع الأقاليم التابعة لها . وليس شمة شك ، فيما أعلم ، في أن سكان الجزر يرغبون رغبة حاسمة في أن يظلوا بريطانيين . ولقد أشارت اللجنة القانونية الأمريكية المشتركة الى مصالح هؤلاء السكان . وكانت هذه المصالح موضع اعتبار هام في الاتفاقات التي وقعت بين الحكومة الأرجنتينية وحكومة المملكة المتحدة بقصد تحسين المواصلات والموارد الاخرى المتوفرة للسكان ، وستبقى ، كذلك ، في نظر حكومة المملكة المتحدة ، موضع اعتبار خاص في المقترحات الرامية الى قيام مزيد من التعاون ، ولا ينبغي أن يقتصر هذا التعاون على سكان الجزر وحدهم بل يمكن توسيعه ليشمل الأرجنتين أيضا . بل هذا هو بالذات ما ترغب فيه حكومة المملكة المتحدة .

٦ - ولعل من المفيد أيضا ان أعلق على الحادث الذي وردت الإشارة اليه في ديباجة الاعلان ، والذي وقع عام ١٨٣٣ ، وهي السنة التي تم فيها اقرار السيادة البريطانية على هذه الجزر . ففي كانون الثاني /يناير ١٨٣٣ ، قدمت سفينة بريطانية لتؤكد من جديد بصورة سلمية السيادة البريطانية التي أقيمت للمرة الاولى على هذه الجزر في عام ١٧٦٥ . وليس شمة أى اساس للدعاء القائل بأن سفينة بريطانية اخرجت " بالقوة " السلطات الأرجنتينية المستقرة في الجزر . فالأشخاص الوحيدون الذين أعيدوا بالاكراه الى الأرجنتين هم رؤساء حركة تمرد وقعت بين الجالية البوينوسيرية الصغيرة . فقد قتل المتمردون قائدهم . فما كان من قائد سفينة بوينوسيرية كانت موجودة هناك آنذاك ، الا أن كبل هؤلاء المتمردين بأصفاد من الحديد على متن سفينة بريطانية وطلب اعادتهم الى بوينوس آيرس . أما السكان المدنيون فقد اختار بعضهم العودة وفضل بعضهم الآخر البقاء . ولم يطلق أى عيار نارى من أى الجانبين .

٧ - غير أن النقطة الجوهرية في هذه القضية يمكن ، في نظر حكومة المملكة المتحدة ، التحقق منها بسهولة ، وهي ان جزر فالكلاند ظلت منذ عام ١٨٣٣ ، أو بعبارة أخرى منذ حوالي قرن ونصف القرن - أى عمليا طيلة المدة التي تمكنت فيها دول امريكا اللاتينية من تأكيد حقها الخاص في تقرير المصير - في حوزة المملكة المتحدة علنيا وبصورة مستمرة وفعلية ومسالمة . وقد جرت ، بدون شك ، عدة تبادلات دبلوماسية بين حكومتي والحكومة الأرجنتينية خلال هذه الفترة غير أن هذه التبادلات لم تؤثر على الممارسة المستمرة للسيادة البريطانية . أما سكان الجزر ، الذين تراوح عددهم بين ٢٥ و ١٥٠ في الفترة ١٨٣١ - ١٨٣٢ ، فقد أصبحوا ٦٠٠ نسمة في عام ١٨٥٠ . ثم تضاعف هذا العدد في عام ١٨٨٥ وأصبحوا الآن زهاء ٨٠٠ نسمة .

٨ - وفي كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ ، قام فريق من رجال الاقتصاد وغيرهم من المستشارين الاخصائيين ، برئاسة اللورد شكلتون ، بزيارة الجزر بغرض اجراء مسح اقتصادى مستقل وفقا للولاية التي اسندتها حكومة المملكة المتحدة اليه بمقتضى حقها الثابت في ادارة الجزر . وأبلغت حكومة المملكة المتحدة مقدما حكومة الأرجنتين بمزمها على اجراء هذا المسح الاقتصادى المستقل ، وقدمت لها منا حية أخرى عددا من المقترحات الهادفة الى اماكن اجراء هذا المسح في جو تسوده روح

التعاون . وعرضت حكومة المملكة المتحدة أيضا ابلاغ الحكومة الأرجنتينية مقدما بالنتائج الكاملة لهذا المسح . وتأمل حكومة المملكة المتحدة خاصة ، في أن يتيح هذا المسح الاقتصادي تحديد بعض امكانيات التنمية التي يحتمل ان تساعد على انماء الاقليم وتتيح التعاون الاقتصادي بين جزر فالكلاند والارجنتين .

٩ - درجت السفينة " اندوراس " التابعة للبحرية الملكية والمكلفة بحراسة الصخور الجليدية العائمة ، منذ عدة سنوات ، على اتخاذ جزر فالكلاند قاعدة لها خلال شهور الصيف في القطب الجنوبي ، وذلك ، في الدرجة الاولى ، بهدف انجاز برنامج للبحوث العلمية . ويعرف الارجنتينيون هذه السفينة التي ليست لها سوى قدرة دفاعية معدومة والتي استقبلوها بالترحاب مرارا في الموانئ الارجنتينية . وقد يحدث أحيانا أن تجد سفن أخرى تابعة للبحرية الملكية من الملائم زيارة جزر فالكلاند . بيد أن هذه الزيارات لا تتكرر كثيرا ولا تشكل بأية حال تهديدا للسلم والامن في القارة . فالروابط التي تربط البحرية الملكية بالسلطة البحرية لبلدان امريكا الجنوبية روابط تاريخية وودية ، ولم ينظر الى سفنها التي تزور موانئ هذه البلدان قط على أنها تشكل تهديدا لها .

١٠ - وان تأسف حكومتي لنشوء هذه الحالة التي أدت الى استدعاء الحكومتين لرئيسي بعثتيهما ، فهي لا تعتقد ان هذا الاستدعاء قد ادى الى نشوء حالة من التوتر . فقد اقترحت الحكومة الأرجنتينية في ١٣ كانون الثاني /يناير الماضي على حكومتي أن تستدعي السفير البريطاني . وقامت حكومتي بعد ذلك بقليل باستدعاء هذا السفير للتشاور معه . وهي مستعدة ، فور عودة الأمور الى حالتها الطبيعية أن تصدر له الامر بالعودة الى منصبه .

١١ - وفي رأى حكومة المملكة المتحدة أن جميع الخلافات التي تفرق بينها وبين الحكومة الأرجنتينية بشأن جزر فالكلاند يمكن حلها بالوسائل السلمية وذلك بمواصلة المحادثات التي شرعت الحكومتان في اجرائها اثر اتخاذ الجمعية العامة قرارها ٢٠٦٥ (د - ٢٠) و ٣١٦٠ (د - ٢٨) . ولقد أشار الاعلان (٦) ، الى أن المملكة المتحدة قطعت من جانب واحد المفاوضات التي تجرى في اطار هذين القرارين . فحكومة المملكة المتحدة لم تأخذ على نفسها أثناء المحادثات التي جرت مع الحكومة الأرجنتينية بشأن مسألة جزر فالكلاند أى التزام آخر سوى الالتزام بضرورة احترام رغبات سكان الجزر طبقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) .

١٢ - وأكون معتنا لو تكرتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق اللجنة الخاصة .

ايفور ريتشارد

(٦) انظر الفقرة ٢ أعلاه .

المرفق الخامس*

رسالة مؤرخة في ٦ ايار/مايو ١٩٧٦ ، موجهة الى
رئيس اللجنة الخاصة من الممثل الدائم للأرجنتين لدى
الأمم المتحدة

- ١ - أتشرف ، بناءً على توجيهات تلقيتها من حكومتي ، بأن أشير الى رسالة ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية المؤرخة في ٣ اذار/مارس ١٩٧٦^(١) التي رفض فيها قبول النتائج التي خلصت اليها اللجنة القانونية الامريكية المشتركة في اعلانها الذي اصدرته في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ بشأن المركز الحالي لجزر ماليفيناس ، والذي عمّ نصه على أعضاء اللجنة الخاصة (ب) .
- ٢ - وان أعرب عن موافقتنا على الحجج السليمة والنتائج الصحيحة الواردة في هذا الاعلان ، والتي لم تنتقص مذكرة المملكة المتحدة من قوتها شيئاً ، أود أن أبين موقفنا من بعض ما تضمنته هذه المذكرة من تأكيدات ترفضها حكومتي للأسباب التالية .
- ٣ - أولاً ، اننا نؤكد من جديد بقوة حقوق الجمهورية الارгентينية المشروعة في السيادة على جزر ماليفيناس . فالنزاع القائم على السيادة مع حكومة المملكة المتحدة بشأن جزر ماليفيناس ، أمر قد اعترفت به اللجنة الخاصة ، ثم الجمعية العامة للأمم المتحدة في قراراتها ٢٠٦٥ (د - ٢٠) الصادر في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ و ٣١٦٠ (د - ٢٨) الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ اللذين حثت فيهما الجمعية العامة الطرفين على مواصلة المفاوضات الثنائية بغية ايجاد حل سلمي للنزاع ، آخذين بعين الاعتبار أحكام ميثاق الامم المتحدة والقرار ١٥١٤ (د - ١٥) الصادر في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٥ واهدافهما وكذلك مصالح سكان هذه الجزر . وقد اتخذت الجمعية العامة هذين القرارين بأغلبية كبيرة جداً ، الاول بأغلبية ٩٤ صوتاً مقابل لا شيء ، وامتناع ١٤ عضواً عن التصويت والثاني ، بأغلبية ١١٦ صوتاً مقابل لا شيء وامتناع ١٤ عضواً عن التصويت .
- ٤ - ولقد ضربت الحكومة البريطانية عرض الحائط بروح هذه القرارات وغرضها وبالعديد من اتفاقيات الرأي التي تم التوصل اليها في هذا المعنى ، ورفضت مراراً عديدة مواصلة المفاوضات ، كما أشارت حكومتي الى ذلك في الجلسة العامة للجمعية العامة المعقودة في ٨ كانون الأول/ديسمبر

* صدر سابقاً تحت الرمز A/AC.109/520 .

(أ) انظر المرفق الرابع لهذا الفصل .

(ب) انظر المرفق الثاني لهذا الفصل ، التذييل .

١٩٧٥ (ج) ثم ان الحكومة البريطانية ، كما لا يخفى على اللجنة الخاصة ، قد اتخذت مبادرة من جانب واحد وذلك بايفاد بعثة الى جزر ماليناس برئاسة اللورد شكلتون لاجراء " مسح للأحـوال الاقتصادية والمالية " للارخبيل والمناطق المجاورة وذلك لتقييم امكانيات استغلال مواردها الطبيعية استغلالا اقتصاديا . وقد أرسلت البعثة بالرغم من المعارضة الصريحة من جانب حكومتي التي أعلنت رسميا انها لا ترحب بهذه البعثة .

٥ - وقد كان هذا العمل غير الودّي من جانب المملكة المتحدة موضوعا لبيان أدلى به السيد جيمس كالاها ، وزير الشؤون الخارجية آنذاك ورئيس الوزراء الحالي للمملكة المتحدة أمام مجلس العموم في ١٤ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ . وأوضح السيد كالاها ردًا على النائب جون غلمور الذي سأله عن التدابير المتخذة لحماية بعثة شكلتون ، ان السفينة الحربية " اندورانس " التابعة للبحرية الملكية مرابطة على مقربة من الارخبيل وان هناك سفينتين اخريين على أهبة الرحيل الى الجزر . وهذا يوضح تماما ان السفن المذكورة قد أرسلت بمهمة عملية .

٦ - وهذا ما أشارت اليه اللجنة القانونية الامريكية المشتركة عندما أوضحت أن " وجود سفن أجنبية حربية في المياه المتاخمة للدول الأمريكية وكذلك اعلان السلطات البريطانية ارسال سفن اخرى للارهاب يعتبر اجراء يهدد السلم والامن في القارة كما يمثل انتهاكا سافرا للقواعد الدولية لعدم التدخل " .

٧ - ولا يسعنا أيضا الا أن نصف هذا التصرف بأنه تصرف عدائي لا ينم فقط عن الاصرار على رفض مواصلة المفاوضات التي أوصت بها الامم المتحدة مرارا وتكرارا - واغفال ولاية المنظمة بدلا من اتباع طريق التسوية السلمية للمنازعات - وانما ينم أيضا عن خلق حالات خطيرة بسبب المبادرات المتخذة من جانب واحد رغما عن احتجاجات الحكومة الأرجنتينية المتكررة .

٨ - وعندما أحييت مسألة جزر ماليناس الى اللجنة الفرعية الثالثة للجنة الخاصة أدلى ممثل الأرجنتين السيد خوزيه ماريا رودا ، ببيان في يوم ٩ ايلول /سبتمبر ١٩٦٤ (د) شرح فيه بوضوح الطريقة التي اغتصبت بها بريطانيا العظمى جزر ماليناس في ٣ كانون الثاني /يناير ١٨٣٣ ، وهذا الواقع الذي تنكره الآن مذكرة المملكة المتحدة . وأودّ ، في هذا الصدد ، ان أشير باختصار الى انه حين ظهرت السفينة البريطانية كليو في ميناء بورتو صوليداد ، البلدة الآهلة بالأرجنتينيين المستقرين والقاطنين فيها بصورة دائمة ، التي كانت السفينة " سارندى " راسية فيها ، امر قائد السفينة البريطانية جون انسلو الحامية الأرجنتينية بالانسحاب لكي يستولي على الجزر باسم الملك . وأمام تفوق القوات البريطانية من حيث العدد أعلن القائد الأرجنتيني خوسي ماريا بنيدوانه سينسحب ،

(ج) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الجلسات العامة ،

الجلسة ٢٤٣١ .

(د) A/AC.109/SC.4/SR.25 .

ولكنه " يعتبر بريطانيا العظمى مسؤولة عن اهانة الجمهورية وانتهاك حرمتها وحرمة حقوقها التي ليست بالأقدام بالقوة ، بطريقة فظيعة كل الفظاعة ، دون أى اعتبار للمواقب " .

٩ - ولما رفض القائد بنيدوانزال العلم الأرجنتيني ، قامت القوات البريطانية بانزاله وباشترت بطرد ، تقريرها ، جميع السكان الأرجنتينيين من الجزر .

١٠ - وفور اطلاع الحكومة الأرجنتينية على هذه الاحداث قدمت احتجاجا في ١٥ كانون الثاني / يناير ١٨٣٣ الى القائم بالأعمال البريطاني في بوينس ايرس ، السيد فيليب ج . غور . وليس ممن الممكن في هذه المعجالة تعداد جميع ما رفعته الحكومة الأرجنتينية من احتجاجات ومطالب وطلبات بالاحتفاظ بحقوقها ، لم تعرها الحكومة البريطانية أى اهتمام ، ولكن لابد من أن نذكر ، في ضوء الاستيلاء غير الشرعي بالقوة ، الذى ارتكبه المملكة المتحدة ، أن من الوقاحة حقا التصريح بأن احداث عام ١٨٣٣ تمثل تأكيداً جديداً سلمياً للسيادة البريطانية على الجزر . فالاعتصاب البريطاني الذى تم في عام ١٨٣٣ لا يمكن أن يكون أساساً لتحويل المملكة المتحدة أى حق على أساس مبدأ التقدم ، لاسيما وأن حصول المملكة المتحدة على الجزر هو غير قانوني وغير ثابت وغير سلمي بطبيعته .

١١ - لقد ورد في الوثيقة البريطانية ان " السيادة البريطانية " على الجزر قد تثبتت " للمرة الاولى " في عام ١٧٦٥ . واثباتا للحقيقة التاريخية نود أن نقول ان فرنسا هي التي جلبت فسي شباط / فبراير ١٧٦٤ أول فريق من المستوطنين الذين اقاموا في مدينة سان لويس (جزر ماليفيناس الشرقية) ، التي تنازلت فرنسا عنها لاسبانيا ، واعترفت لهذه الاخيرة بالحق فيها ، اما تاريخ عام ١٧٦٥ فلا يمكن أن يشير الا الى توقف الحملة التي كان يقودها الكومودور جون بيرون في هذه الجزر ، ليوصل منها طريقه الى مضيق ماجلان دون أن يؤسس اية مستعمرة أو يحتل أية جزيرة .

١٢ - تدأب المملكة المتحدة ، وهي تعرض قضيتها ، على ذكر القرارين ٢٠٦٥ (د - ٢٠) و ٣١٦٠ (د - ٢٨) بطريقة توحي بأن مسألة جزر ماليفيناس مسألة ينطبق عليها مبدأ تقرير المصير . بيد أن هذين القرارين كليهما يشيران صراحة الى ضرورة مراعاة " سكان الجزر وليس الى مراعاة رغباتهم " . فاذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الأرجنتين قد جردت من ملكية الجزر بعمل عنيف غير مشروع يصبح من الواضح أن المبدأ الذى يجب أخذه في الاعتبار قبل كل شيء في هذا المجال هو مبدأ السلامة الإقليمية المنصوص عليه في الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) . أما أن يحاول البعض معالجة المشكلة من زاوية مخالفة فهذا معناه التسليم بعمل العنف هذا ، الذى أعقبه طرد السكان الاصليين الأرجنتينيين واحلال رعايا الدولة الاستعمارية محلهم .

١٣ - حالياً ، يتكون ٤٠ في المائة من سكان الجزر من الموظفين البريطانيين المدنيين وموظفي شركة خاصة تمتلك حوالي ٥٠ في المائة من جميع الممتلكات الموجودة في الجزر .

١٤ - وخلافا لما تؤكدته المذكرة البريطانية ، فقد ظل وضع السكان من حيث عدد هم ثابتا لم يتغير ، ان ، بالرغم من أن عدد هم قد ازداد خلال القرن التاسع عشر ، مع تكاثر السكان الذى شهده العالم أجمع في ذلك القرن ، فان هذا العدد آخذ بالتناقص بدل التزايد خلال الستين عاماً السالفة .

- ١٥ - ولا أدل على ذلك من الاحصاءات البريطانية لعام ١٩١٣ التي يتبين منها أن عدد سكان جزر مالفيانس كان آنذاك ٢ ٢٩٥ نسمة في حين أن عددهم الحالي ١ ٨٤١ نسمة . كما ذكر أحدهم أن المالفيناسيين هم الاسرة الوحيدة في الأمريكتين ، التي ينخفض عددها بدلا من أن يزيد .
- ١٦ - ولقد لقيت التدابير التي اتخذتها الأرجنتين لفائدة سكان الجزر ترحيبا لدى الجمعية العامة ، أعربت عنه في قرارها ٣١٦٠ (د - ٢٨) . ومن الواضح أن هذه التدابير التي اتخذت بموجب اتفاق المواصلات لعام ١٩٢١ ، قد خدمت فعلا مصالح سكان الجزر ، التي تقف حكومتي على استعداد تام لايلائها الاهمية اللازمة ، كما أعلنت ذلك للحكومة البريطانية مرارا وتكرارا .
- ١٧ - وتأسف الحكومة الأرجنتينية لأن موقف الحكومة البريطانية في رفضها استئناف المفاوضات بحجة انها مفاوضات " عقيمة " وفي ايفادها بعثة شكلت من مبادرة من جانب واحد ، قد اضطرت الحكومة الأرجنتينية الى استدعاء سفيرها لدى المملكة المتحدة ، ودعوة حكومة جلالة الملكة البريطانية الى اتخاذ اجراء مماثل فيما يتعلق بسفيرها في الأرجنتين .
- ١٨ - وفي صدر هذه المشكلة فان حكومتي مستعدة تمام الاستعداد لايجاد صعيد للتفاهم لاعادة العلاقات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة الى مجراها العادي ، واضعة نصب هنيئها الولاية الواردة في قراري الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د - ٢٠) و ٣١٦٠ (د - ٢٨) اللذين يحثان على التوصل بطريق المفاوضات الثنائية الى حل سلمي ونهائي للنزاع على السيادة القائم بشأن جزر مالفيانس .
- ١٩ - وسأكون معتنا اذا تكرتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق اللجنة الخاصة .

(التوقيع) كارلوس اورتيغ دى روزاس
السفير، والممثل الدائم

الفصل الحادى والثلاثون

جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

الف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

١ - قررت اللجنة الخاصة ، في جملة أمور ، باعتمادها التقرير الثامن والسبعين لفريقها العامل (A/AC.109/L.1066) ، في جلستها ١٠٢٧ المعقودة في ١٨ شباط/فبراير ١٩٧٦ ، ان تحيل مسألة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة الى اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة للنظر فيها وتقديم تقرير بشأنها .

٢ - ونظرت اللجنة الخاصة في شؤون الاقليم في جلساتها ١٠٤١ ، ١٠٤٢ و ١٠٤٣ المعقودة في ١٩ و ٢٠ آب/اغسطس .

٣ - وأخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها ، عند نظرها في هذا البند ، احكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، بما في ذلك ، بصفة خاصة ، القرار ٣٤٨١ (د - ٣٠) المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ بشأن تنفيذ منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة ، في الفقرة ١١ من هذا القرار ، " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذا فوريا وتاما في جميع الاقاليم التي لم تنل بعد استقلالها والقيام خاصة . . . بوضع اقتراحات محدودة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين " . كما اخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها احكام قرار الجمعية العامة ٣٤٢٩ (د - ٣٠) المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ والمتعلق بأقاليم ثلاثة بما فيها جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، والذي طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة في الفقرة ١٠ منه " ان تواصل التماس افضل الطرق والوسائل لتنفيذ الاعلان فيما يخص جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة . . . ، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثات زائرة الى هذه الاقاليم ، بالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة . . . " .

٤ - وكان لدى اللجنة اثناء نظرها في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ورقة عمل اعدتها الامانة العامة (انظر مرفق هذا الفصل) تتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالاقليم .

٥ - وقد اشترك ممثل الولايات المتحدة الامريكية ، بوصفها الدولة المعنية القائمة بالادارة ، في اعمال اللجنة الخاصة اثناء نظرها في هذا البند .

٦ - وفي الجلسة ١٠٤٢ المعقودة في ١٩ آب/اغسطس قدم مقرر اللجنة الفرعية الثانية ، في بيان أدلى به أمام اللجنة الخاصة (A/AC.109/PV.1042 and Corrigendum) ، تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة (A/AC.109/L.1102) الذي يتضمن عرضا لنظرها في الاقليم .

٧ - واعتمدت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١٠٤٣ المعقودة في ٢٠ آب/اغسطس ، تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة وأيدت الاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه (انظر الفقرة ٩ ادناه) .

٨ - وفي ٢٠ آب/اغسطس احيل نص الاستنتاجات والتوصيات الى الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الامم المتحدة لكي يعرضه على حكومته .

باء - قرار اللجنة الخاصة

٩ - فيما يلي ، نص الاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدتها اللجنة الخاصة في جلستها ١٠٤٣ المعقودة في ٢٠ آب/اغسطس والمشار اليها في الفقرة ٧ اعلاه .

(١) تؤكد اللجنة الخاصة مجددا الحق غير القابل للتصرف الذي يتمتع به شعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ .

(٢) وان تدرك اللجنة الخاصة تمام الادراك الظروف الخاصة المحيطة بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة والمعزوة الى حجمها وموقعها الجغرافي وعدد سكانها وقلة مواردها الطبيعية ، تكرر رأيها القائل بأنه لا ينبغي ان تؤخر هذه الظروف ، بأى شكل من الاشكال التنفيذ العاجل للاعلان الذي ينطبق على هذا الاقليم تمام الانطباق . وتلاحظ اللجنة ، مع التقدير ، استمرار مشاركة الولايات المتحدة الامريكية بوصفها الدولة المعنية القائمة بالادارة في المناقشات الجارية بشأن الاقليم وتعرب عن املها في ان يزداد التعاون القائم قوة حتى تتمكن من انجاز مهمتها والنهوض بمسؤولياتها تجاه جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة . كما تحت الدولة القائمة بالادارة على تشجيع شعب الاقليم وقادته على المشاركة في اعمال اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة لمساعدتها على تحقيق هذا الهدف .

(٣) وتلاحظ اللجنة الخاصة ، استنادا الى البيان الذي ادلى به ممثل الدولة القائمة بالادارة في ٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٥ ان مجلس النواب الامريكي صادق على قانون تقدم به في الاصل ، مندوب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة الى مجلس النواب يؤذن بمقتضاه للهيئة التشريعية في الاقليم بالدعوة لعقد مؤتمر دستوري لصياغة دستور للاقليم ؛ وأن مجلس الشيوخ الامريكي ينظر حاليا في مشروع القانون المقترح . وتلاحظ اللجنة كذلك ان رئيس الهيئة التشريعية الاقليمية الذي يشاطره آراءه غيره من قادة التشريع ، اعرب عن تأييده لمشروع قانون مجلس النواب ؛ وان الحاكم وزعيم الاقلية في الهيئة التشريعية قد اعربا عن تحفظاتهما بشأن مشروع القانون هذا ، مع التشديد بالخصوص على الحاجة للسماح للمؤتمر الدستوري المقترح بوضع مشروع قانون جديد بشأن العلاقات مع الحكومة الاتحادية . وتعتبر اللجنة ان مشروع القانون هذا يدل على عدم احراز اى تقدم دستوري ملحوظ في التنفيذ الكامل لأحكام القرار ١٥١٤ (د - ١٥) فيما يتعلق بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، وهي قلقة لأن مشروع القانون لا ينص على السماح لشعب الاقليم ببحث اى تغيير في مركزه الحالي كاستعمرة بالنسبة للدولة القائمة بالادارة .

(٤) وتلاحظ اللجنة الخاصة ان البيانات التي ادلى بها القادة السياسيون العديدون من كل من الولايات المتحدة وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في الفترة من ايلول /سبتمبر ١٩٧٥ الى كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ تدل على ان الخطط المتعلقة بالانماء الدستوري في الاقليم لا ترتئي نقل جميع السلطات الى شعبه . وهي ان تشير الى ان مقترحات المؤتمر الدستوري الثاني والقرار الذي اتخذه بشأن مستقبل مركز الاقليم ، لم تحظ بتأييد الاغلبية الساحقة من ناخبي جزر فرجن في الاستفتاء الذي اجري في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٢ ، فان اللجنة الثانية تدعو الدولة القائمة بالادارة من جديد الى عدم الحكم سبقا على مسألة مركز الاقليم .

(٥) وتلاحظ اللجنة الخاصة ، بارتياح ، انه منذ اواخر عام ١٩٧٥ ، اتخذت بعض الخطوات واتجه التفكير لاتخاذها ، لحل مشكلة الاجانب في الاقليم ، وهي مسألة كانت قد اعربت اللجنة عن قلقها ازاءها . وتتضمن هذه الخطوات بصفة خاصة نقطتين (أ) مشروع قانون ينظر فيه حاليا ، كونفرس الولايات المتحدة ويقضي بانشاء لجنة تتألف من ١٧ عضوا لحل مسألة اقامة الاجانب ، و (ب) مشروع قانون آخر قدم الى الكونفرس خلال كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ يتعلق باحداث لجنة تتألف من ٢٢ عضوا لدراسة المشاكل الخاصة المتعلقة بالهجرة الى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وبعض الاقاليم الاخرى الواقعة تحت ادارة الولايات المتحدة . وان تحت اللجنة الدولة القائمة بالادارة على السماح بالمزيد من مشاركة الاقليم في صياغة السياسة المتعلقة بالهجرة ، فهي تنتظر معلومات فيما يتعلق بالقرار النهائي بشأن هذه الاقاليم .

(٦) وتلاحظ اللجنة الخاصة ان الركود الاقتصادي الذي شهده الاقليم مؤخرا يعود بالدرجة الاولى الى انخفاض النشاط السياحي ، الذي هو عماد الاقتصاد ؛ وانه بالرغم من ان الصورة العامة للاقتصاد ما تزال غير مشرقة ، فهناك بعض الدلائل على ان السياحة قد اخذت منذ تشريعن الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ في النمو بشكل بطيء ولكن مضطرب . وبهذا الصدد ، يسر اللجنة ان تلاحظ ان الحكومة الاقليمية قد اتخذت عددا من الخطوات الرامية الى النهوض ببرنامج اكثر فعالية ، لإعمال القانون ، مما ادى الى تبيد كثير من المخاوف التي اعربت عنها ، من قبل ، الوكالات السياحية بشأن ظروف النظام والأمن في الجزيرة .

(٧) وتلاحظ اللجنة الخاصة ان الجهود قد تكثفت من اجل تنشيط الاقتصاد المحلي وتقويته بتنفيذ التدابير المنصوص عليها في الخطة الاقتصادية التي اعلن عنها الحاكم في اواخر عام ١٩٧٤ ، مع التشديد ، بصفة خاصة ، علي تعزيز التنويع الاقتصادي ؛ وان الحكومة الاقليمية تعترف مواصلة وضع خطة شاملة للانماء الاقتصادي . ومع ذلك ، ترى اللجنة انه ما يزال هناك الكثير مما يترتب على الدولة القائمة بالادارة عمله بالتعاون مع السلطات المحلية ، كيما تحقق جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة اقتصادا اكثر قابلية للبقاء والاستقرار .

(٨) وتلاحظ اللجنة الخاصة ان حالة الاقتصاد تتمثل في التردى المستمر للوضع المالي في الاقليم ، ولكن الحكومة الاقليمية قد نجحت ، الى الآن ، في الحيلولة دون الانهيار المالي الكامل . كما تلاحظ اللجنة ان رئيس الولايات المتحدة قد اقترح في ١ نيسان /ابريل ١٩٧٦ ، بناء

على طلب الحاكم ، تقديم قرض اتحادى خاص الى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بمبلغ ٧٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، تنفق في الدرجة الاولى على تحسين المشاريع الانتاجية الاساسية ، اذ ان الإيرادات المحلية الآخذة في الانخفاض لا تستطيع، على الاغلب ، الوفاء الا بنفقات التشغيل الاساسية لحكومة الاقليم ؛ هذا وتأمل اللجنة في ان يجعل كونفرس الولايات المتحدة بالموافقة اللازمة على هذا المقترح .

(٩) وان تلاحظ اللجنة الخاصة ، انه بمقتضى مشروع القانون الدستورى الذى اجهزه مجلس النواب مؤخرا ، تواصل حكومة الولايات المتحدة فرض القيود على سلطات الاقليم المالية والضريبية ، فهي تحت الدولة القائمة بالادارة على ان تنظر بجد في الآراء التي اعرب عنها الفرع التنفيذي للحكومة وبعض قادة الهيئة التشريعية الاقليمية فيما يتعلق بازالة هذه القيود الاتحادية التي تتعارض مع اعتراف الكونفرس بحق جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في تقرير المصير .

(١٠) وتحت اللجنة الخاصة الدولة القائمة بالادارة على مواصلة مساعدة الاقليم لتحسين حالته الاجتماعية ولا سيما التمجيل بالتقدم في مجالات العمل ومشاريع الاسكان الحكومية والرعاية الطبية والتعليم .

(١١) وتدعو اللجنة الخاصة الدولة القائمة بالادارة الى تقديم معلومات وافية عن الاقليم خاصة ، فيما يتعلق بأنشطة سكانه الاصليين في شتى مجالات العمل ، بغية تمكين اللجنة من الاضطلاع بدورها الملائم في المساعدة على السير بالشعب الى ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال .

(١٢) وان تضع اللجنة الخاصة في اعتبارها ان البعثات الزائرة الموفدة الى الأقاليم الصغيرة في الآونة الأخيرة قد أثبتت جدواها ، تؤكد مجددا اعتقادها الراسخ بأن البعثات الزائرة تشكل عنصرا حيويا في العملية التي تعمل فيها الدول القائمة بالادارة مع الامم المتحدة من اجل تأمين مصالح شعوب الاقاليم . وان تشير اللجنة الى البهان الذى ادلى به ممثل الدولة القائمة بالادارة فـ ١٥ نيسان /ابريل ١٩٧٦ والذي مفاده ان حكومته تنظر في امكانية دعوة مثل هذه البعثة لزيارة الاقليم ، تحت الدولة القائمة بالادارة على ان تسرع في السماح لبعثة زائرة بزيارة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة للحصول على معلومات مباشرة ، عن الحالة في الاقليم ولكي تتحقق من الرغبات والا ماني الحقيقية لشعبه فيما يخص مستقبله .

مرفق *

ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الفقرات

١٢- ١		لمحة عامة	١ -
٤١-١٣		التطورات السياسية والدستورية	٢ -
٦٧-٤٢		الأوضاع الاقتصادية	٣ -
٧٦-٦٨		الأوضاع الاجتماعية	٤ -
٨٠-٧٧		الأوضاع التعليمية	٥ -

جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة (أ)

١ - لمحة عامة

- ١ - يتكون اقليم جزر فرجن التابع للولايات المتحدة ، الواقع على مسافة حوالي ٦٤٤٤ كيلومترا الى الشرق من بورتوريكو ، من ٥٠ جزيرة مختلفة المساحات اكبر ثلاثة فيها هي سانت كروكس (٢١٧٦ كيلومتر مربع) ، وسانت توماس (٧٢٢ كيلومتر مربع) وسانت جون (٥١٨ كيلومتر مربع) .
- ٢ - وقد ساهمت الهجرة بصفة جوهرية في نمو عدد سكان الاقليم ، بالرغم من ان حركة المد والجزر في هذه الهجرة قد تأثرت عموما بدرجة الرخاء في الجزر . فخلال الستينات ، شهدت الجزر ازدهارا اقتصاديا اعتمد بشكل واسع على السياحة ، وصحبه كذلك نمو ملحوظ في النشاط الصناعي . اتسع حجم الهجرة ، خلال هذه الفترة ، بشكل واضح . وفي عام ١٩٦٩ ، انشأت وزارة العمل بالولايات المتحدة مكتبها لمنح شهادات عمل للعمال في الجزيرة . وعمدت الوزارة ، في محاولة منها لتلبية احتياجات الاقتصاد الوطني ، الى منح جميع المهاجرين الوافدين بصفة غير قانونية والمقيمين في الاقليم مركزا قانونيا ، ومددت " المهلة المأذون بها " للعثور على عمل جديد من ٥ الى ٦٠ يوما . وخلال السنة ذاتها ، اصدر كونغرس الولايات المتحدة قانونا يسمح للأشخاص الذين يصلهم الا جانب غير المقيمين ، بالدخول الى الجزر . ومع ظهور اتجاه نحو الانحدار في الاقتصاد ، منذ عام ١٩٧٠ ، لم يصدر مكتب شهادات العمل سوى مائة شهادة للعمال الاجانب في كل سنة . بيد ان هذه السياسة لم تعوض عن الاثر الذي أحدثه القانون المشار اليه آنفا ، كما انه لم تتخذ اية تدابير فعالة ضد المقيمين بصفة غير شرعية . وكنتيجة لذلك ، استمر النمو السكاني في تصاعد سريع خلال السنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٣ ، ان ازداد عدد السكان بنسبة ١٧ في المائة تقريبا ، من ٦٠٠ ٨٥ نسمة الى ما يزيد عن ١٠٠ ٠٠٠ . وتبين هذه الارقام ان الجزر قد اصبحت احدى اكثر مناطق العالم كثافة في السكان . وعندما ازداد الركود الاقتصادي سوءا في سنة ١٩٧٤ انعكس هذا الاتجاه ، بالدرجة الاولى ، نتيجة لسياسة الحكومة في تضيق القيود على المهاجرين (ب) .
- ٣ - وقد رددت عدد السكان ، في منتصف عام ١٩٧٥ ، ب ١٠٠ ٠٠٠ نسمة من بينهم ٤٩ ٧٠٠ كانوا يقيمون في جزيرة سانت كروكس و ٤٧ ٨٠٠ في جزيرة سانت توماس و ٢ ٥٠٠ في سانت جون . ولا

(أ) تستند المعلومات الواردة في هذا الفرع الى التقارير المنشورة والمعلومات التي احوالتها حكومة الولايات المتحدة الامريكية في ١ نيسان /ابريل ١٩٧٥ عن السنة المنتهية في ٣٠ حزيران /يونيه ١٩٧٤ ، الى الامين العام بمقتضى المادة ٧٣ (ج) من ميثاق الامم المتحدة .

(ب) للاطلاع على تفاصيل تنفيذ هذه السياسة في الفترة الممتدة من ١٩٧٤ الى اوائل ١٩٧٥ ، انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/10023/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل السادس والعشرون ، المرفق ، الفقرات من ٤ الى ٩ .

يدخل في هذه التقديرات ما يزيد عن ١٠.٠٠٠ مهاجر غير شرعي . وتفيد التقارير الواردة ان السيد دانتي روسي رئيس دائرة الهجرة والجنسية التابعة للولايات المتحدة في الاقليم ، قد ذكر ، في ١ آب/اغسطس ، ان هناك ١١.٠٠٠ من العمال الاجانب المرخصين بالعمل في الجزيرة مقابل ١١.٥٠٠ (عام ١٩٧٤) ، وقال ان هذا العدد يمثل حوالي ٥٠ في المائة زيادة عن الحاجة . واستنادا الى الحاكم سيريل ل . كينغ ، بلغ عدد المعالين المقيمين التابعين لهؤلاء العمال ١٩.٠٠٠ (مقابل ٩.٠٠٠ عام ١٩٧٤) . وذكر السيد كينغ ان " التزايد السكاني المفاجئ وغير المخطط . . . قد اوقع بقطاع الخدمات التابع للحكومة في حالة من اليأس والفوضى " .

٤ - واستنادا الى ما قاله السيد روسي ، لقد تمت الآن السيطرة على مشكلة المهاجرين الذين دخلوا الاقليم بصفة غير قانونية بفضل الجهود اليومية المبذولة من اجل العثور عليهم وايقافهم . وأضاف السيد روسي انه كان يعثر ، في كل شهر ، على قرابة ٣٠٠ من هؤلاء المهاجرين المخالفين ، عليها ، لقانون الهجرة ، وذلك مثلا لعدم امتثالهم لما ينص عليه هذا القانون بأنه ينبغي للاجانب الملتزمين (اى اولئك الذين ووفق على دخولهم الاقليم على اساس مؤقت) ان يعملوا اربعين ساعة في الاسبوع للوفاء بشروط الالتزام . وهو يعتقد ان عدد السكان الاجانب سينخفض بسبب خوفهم من العقوبة نظرا لحالة البطالة الراهنة .

٥ - وان لاحظ السيد جورج غودون ، رئيس حركة مصالح الاجانب ، بيان السيد روسي ، قال ان اغلبية الاجانب يفضلون البقاء بصورة دائمة في الجزر ، ولكن هناك " في الطرف الراهن ، شعور متزايد بالخيبة ينتاب مجموعة الاجانب بسبب الغموض المتزايد " . ورأى انه اذا لم يتمكن الاجانب الملتزمون من العثور على عمل للوفاء بشروط العمل اربعين ساعة في الاسبوع ، فلا يتعين على دائرة الهجرة والجنسية ترحيل الناس على اساس خرق احكام العقد . وقال ان قرابة المائتي عامل اجنبي ، ممن شعروا بالخيبة وكرهوا الطريقة التي عوملوا بها ، قد غادروا الاقليم عن طواعية ، وتنبأ بأن عددا كبيرا من غيرهم سينسجون على منوالهم بعد وفائهم بالتزاماتهم المحلية . وانتقد الحكومة لدعوتها العمال الاجانب الى الجزيرة ، في المقام الاول ، دون تخطيط مسبق لتوفير المدارس ومرافق السكن الى غير ذلك من الاشياء اللازمة لهم ، ثم " النكوص على الاعقاب واستخدام مجتمع الاجانب المحلي ككبش فداء " . وأخيرا ، اضاف قوله " انه ينبغي الا نتخذ الوضع الاقتصادي الصعب هنا ذريعة لنا [نحن اهالي جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة والاجانب] لهدطم بعضنا البعض الآخر . بل يتعين علينا ان نتخذ من الحالة ذريعة لتوحيد صفوفنا باقامة روابط مشتركة في سبيل خلق مستقبل افضل للمجتمع والمنطقة الكاريبية بأسرها " .

٦ - وكما لوحظ ذلك سالفا (ج) ، قدم اقتراح ، في آب/اغسطس ١٩٧٤ ، بتعديل قوانين الهجرة في الولايات المتحدة يقضي بأن يكون السماح للاجانب بزيارة جزر فرجن التابعة للولايات

(ج) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، المرفق رقم ٢٣ / A/10023

(Rev.1)، المجلد الرابع ، الفصل السادس والعشرون ، المرفق ، الفقرتان ٧ و ٣٨ .

المتحدة وبورتوريكو مقصورا على حاملي تأشيرات الدخول التي تمنح لغير المهاجرين . واثناء زيارة واشنطن في ايلول /سبتمبر ، اجرى الوزير الاول لجزر فرجن البريطانية مناقشات مع اثنين من كبار المسؤولين حول امكانية اعفاء هذا الاقليم من الشرط المقترح نظرا للعلاقات التي تربطه بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة .

٧ - وفي اوائل ايلول /سبتمبر ١٩٧٥ ، ادلى السيد روسي ببيان صحفي اعلن فيه ان القوانين الجديدة المتعلقة بهجرة الاجانب القادمين الى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ستوضع موضع السريان ابتداء من ٧ تشرين الاول /اكتوبر . وبموجب هذه القوانين ، يتوجب على القادمين من بلدان غير جزر فرجن البريطانية ، ان تكون لديهم تأشيرات دخول لغير المهاجرين صالحة ، تثبت ان لديهم شهادات عمل غير محدودة الاجل وصالحة ، او تثبت زواجهم من اجنبي له مثل تلك التأشيرة او انهم ابناء له . كما يتعين على العمال المرخصين حمل رسالة موثقة وسارية النفاذ من رب عملهم الحالي تبين عزيمتهم على العودة الى العمل بعد قضاء رحلة مؤقتة خارج جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة . كما يتعين على ازواج وابناء العمال المؤقتين حمل مثل هذه الرسالة . ولا يطلب من المواطنين الاصليين المولودين في جزر فرجن البريطانية الوافدين الى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة سوى ان يحملوا معهم جواز سفر من المملكة المتحدة وبطاقة هوية صادرة عن حكومة جزر فرجن البريطانية . ويتوجب على الاجانب غير المهاجرين الوافدين الى بورتوريكو ان تكون لديهم تأشيرات دخول لغير المهاجرين صالحة عند تقدمهم بطلب الدخول .

٨ - وفي ١٥ تشرين الاول /اكتوبر ، ذكر السيد المورواك ، رئيس الهيئة التشريعية ، ان اللجنة الفرعية المعنية بالهجرة والمواطنة والقانون الدولي التابعة لمجلس النواب الامريكي بعثت بفريق الى الاقليم وكذلك الى الاقاليم الاخرى الواقعة تحت ادارة الولايات المتحدة ، لدراسة برامجها المتعلقة بالعمال الاجانب غير المقيمين فيها وتقديم تقرير عنها . واسترعى الانتباه الى توصيتين واردتين في تقرير الفريق وهما انه ينبغي استثناء الاقاليم (بما فيها جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة) من احكام القانون قيد النظر ، وانه ينبغي سن تشريعات منفصلة تخول المزيد من المشاركة من قبل حكومات الاقاليم في صياغة السياسات بسياساتها فيما يتصل بالهجرة الى هذه الاقاليم .

٩ - وفي اواخر كانون الاول /ديسمبر ، وبعد النظر في تقرير السيد رونالد دي لوفو ، مندوب الاقليم ، الذي لا يتمتع بحق التصويت في مجلس النواب ، قدم السيد جوشوا ايلبرغ رئيس اللجنة الفرعية التابعة لمجلس النواب الى مجلس النواب الامريكي مشروع قانون يقضي بانشاء لجنة تتألف من سبعة عشر عضوا لمعالجة مشكلة الاجانب غير المقيمين في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة . وعند التطبيق ستستعرض اللجنة حالات الافراد الذين تم قبولهم بوصفهم اجانب غير مهاجرين لفاية ١٢ ايار /مايو ١٩٧٠ او قبل ذلك . فاذا ما وجدت اللجنة ان المتقدمين بطلب منحهم الاقامة الدائمة مؤهلون لأن يكونوا مقيمين دائمين بموجب المعايير التي ينص عليها مشروع القانون ، فسيكون للجنة السلطة بأن توصي المدعي العام للولايات المتحدة بمنح مركز المقيم الدائم الى هؤلاء المتقدمين

وأزواجهم وأطفالهم المقيمين معهم . ويتعين على اللجنة ان تنجز استعراضاتها هذه وأن تتقدم بتوصياتها في غضون سنتين ابتداءً من جلستها التنظيمية الاولى .

١٠ - وستتألف اللجنة من عشرة ممثلين عن حكومة الولايات المتحدة (المدعي العام بوصفه رئيساً ، وزير العمل ، وأربعة أعضاء عن مجلس النواب يعينهم رئيس مجلس النواب ، وأربعة أعضاء عن مجلس الشيوخ يعينهم الرئيس) ومن ممثلين اثنين عن حكومة الاقليم (الحاكم ورئيس الهيئة التشريعية) . بالإضافة الى ذلك ، يعين رئيس الولايات المتحدة في اللجنة خمسة افراد عن جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة على اساس توفير التوازن في الانتماءات الحزبية السياسية .

١١ - وفي ٣ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ ، اجتمع الحاكم كينغ والسيد لوغو وعدة من كبار المسؤولين في حكومة الاقليم بثلاثة أعضاء عن مجلس النواب الامريكي قدموا لزيارة الاقليم . وذكر الحاكم ان الذين يفضلون دستوراً جديداً للجزر يركزون ، على ما يبدو ، على إعادة التنظيم الداخلي لحكومة الاقليم بدلاً من معالجة بعض القضايا الجوهرية المتصلة بعلاقة الاقليم بالولايات المتحدة ، بما في ذلك " عدم تمكين الاقليم من الادلاء برأيه في المسائل المتعلقة بالهجرة " (انظر كذلك الفقرة ٢٩ ادناه) .

١٢ - وفي ٢٧ كانون الثاني /يناير ، قدم السيد ايلبرغ مشروع قانون آخر ينص على انشاء لجنة من اثنين وعشرين عضواً لدراسة المشاكل الخاصة المتعلقة بالهجرة الى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وإلى الاقاليم الاخرى الواقعة تحت ادارة الولايات المتحدة . وتتألف اللجنة من أعضاء من كونغرس الولايات المتحدة (بما في ذلك مندوب الاقليم ، الذي لا يتمتع بحق التصويت في مجلس النواب) ، ومن اشخاص يعينهم الرئيس ومن ممثلين عن الحكومة الاتحادية . وذكر السيد ايلبرغ : " ان اللجنة ستحدد ، بعد دراسة لمدة سنتين ، فيما اذا كانت هذه المجالات تحتاج الى قوانين خاصة للهجرة وستتقدم بمقترحات لوضع التشريعات اللازمة . وهذه هي اول مرة في تاريخ امتنا يتم فيها الاضطلاع بمثل هذا المشروع . فقانون الهجرة ظل على الدوام مبنياً على احتياجات البلد بأسره ، وليس على احتياجات مناطق خاصة او محددة " .

٢ - التطورات السياسية والدستورية

الف - الدستور

١٣ - يتضمن تقرير سابق قدمته اللجنة الخاصة (د) موجزاً للترتيبات الدستورية المنصوص عليها في

(د) المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والعشرين ، الملحق رقم ٢٣ (A/9623/Rev.1) ، المجلد السادس ، الفصل الرابع والعشرون ، المرفق ، الفقرات من ٩ الى ١٤ .

القانون الاساسي المنقح لجزر فرجن لعام ١٩٥٤ ، بالصيغة التي تم تعديله بها في الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٢ . وبالاختصار ، فان الحكومة تتكون من ثلاثة فروع هي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية . وينتخب الحاكم ونائبه معا بأغلبية الاصوات لفترة اربع سنوات .

١٤ - والحاكم مسؤول عن ادارة جميع أنشطة الفرع التنفيذي ، وعن تعيين واقضاء جميع المسؤولين والموظفين في هذا الفرع ، وعن تنفيذ القوانين المحلية والاتحادية ، (بما في ذلك تطبيق دستور الولايات المتحدة بكل تعديلاته في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة الى الحد الذي لا يتعارض فيه مع المركز الذي يحتله الاقليم بوصفه اقليما غير مندمج بالولايات المتحدة) . وللحاكم ان يوصي الهيئة التشريعية بسن بعض القوانين وله ان يستخدم حق النقض ضد اي تشريع كما ينص على ذلك القانون الاساسي المنقح . ويقدم تقريرا سنويا الى وزير الداخلية الامريكي عن حالة الاقليم لاهاليته الى الكونغرس .

١٥ - وتنافس خلال الانتخابات الثانية لاختيار الحاكم ثلاثة احزاب سياسية رئيسية في الاقليم ، هي الحزب الديمقراطي لجزر فرجن ؛ وحركة المواطنين المستقلين التي اسسها اعضاء سابقون في الحزب الديمقراطي لجزر فرجن والحزب التقدمي الجمهوري لجزر فرجن . ونظرا لعدم حصول اي من المرشحين على اغلبيه الاصوات المقترعة ، اجريت انتخابات نهائية ، في ١٩ تشرين الثاني /نوفمبر فاز فيها كل من السيد كينغ والسيد هوان فرانسيسكو لويس عن حركة المواطنين المستقلين .

١٦ - وتتكون السلطة التشريعية من مجلس واحد يتألف من ١٥ شيخا ينتخبون لفترة سنتين ، بالاقتراع العام للراشدين : ٧ من جزيرة سانت كروكس ، و ٧ من جزيرة سانت توماس وواحد يجب ان يكون من ساكني جزيرة سانت جون ، ينتخبهم الناخبون في جميع الجزر . ويجب ان يوقع الحاكم على كل مشروع قانون قبل ان يصبح المشروع قانونا . ولا بد من توفر ثلثي الاصوات لالغاء النقض عند ما يستخدمه الحاكم .

١٧ - وفي الانتخابات العامة الاخيرة التي اجريت في ٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ ، فاز الحزب الديمقراطي لجزر فرجن ب ٩ من مجموع المقاعد الانتخابية ال ١٥ في الهيئة التشريعية الحادية عشرة ، وفازت حركة المواطنين المستقلين بخمسة مقاعد وحصل الحزب التقدمي الجمهوري لجزر فرجن على مقعد واحد . وفي ١٣ كانون الثاني /يناير ١٩٧٥ ادت الهيئة التشريعية الحادية عشرة القسم ثم على اثره انتخاب السيد رويك (عن الحزب الديمقراطي لجزر فرجن) كرئيس لها . كما قررت الهيئة التشريعية ابقاء السيد لويد وليامز (عن الحزب الديمقراطي لجزر فرجن) والسيد الكسندر مورهد ، الابن ، (عن حركة المواطنين المستقلين) بوصفهما زعيما الاغلبية والاقلية .

١٨ - اما السلطة القضائية فتتكون من محكمة منطقة ومحكمة بلدية . ويقوم رئيس الولايات المتحدة ، بالتشاور مع الهيئة التشريعية وموافقتها ، بتعيين قاضي محكمة المنطقة ورئيس نيابة المنطقة التابع للولايات المتحدة . اما قضاة محكمة البلدية فيعينهم الحاكم وتوافق على تعيينهم الهيئة التشريعية . وتمارس محكمة المنطقة الولاية الاستثنائية على المحكمة البلدية في القضايا المدنية والجنائية . وتمارس

محكمة استئناف الولايات المتحدة ، التابعة للدائرة القضائية الثالثة في فيلادلفيا ، والمحكمة العليا بالولايات المتحدة الولاية الاستئنافية على محكمة المنطقة في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة .

١٩ - وأخيرا يجوز للأقليم ان يرسل مندوبا عنه يحثه في مجلس نواب الولايات المتحدة ، دون ان يكون له حق التصويت ، وينتخب هذا الممثل بأغلبية الاصوات ولفترة سنتين . وفي الانتخابات العامة التي اجريت عام ١٩٧٤ لم يتقدم احد لمنافسة السيد لوغو (الحزب الديمقراطي لجزر فرجن) فسي اعاد انتخابه مندوبا عن الاقليم في مجلس النواب دون ان يكون له حق التصويت .

باء - الاصلاح الدستوري

٢٠ - تضمنت التقارير السابقة التي قدمتها اللجنة الخاصة (هـ) وصفا للنتائج التي حققها المؤتمر الدستوري الثاني الذي عقد اولى جلساته في ايلول /سبتمبر ١٩٧١ . وبإيجاز ، فقد رخص للمؤتمر بوضع دستور للأقليم وقانون للعلاقات الاتحادية . وفي استفتاء اجري في جزر فرجن في ٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٢ لم تحظ مقترحات المؤتمر بتأييد الاغلبية الساحقة لناخبي جزر فرجن وبناء على ذلك لم تعرض على كونفرس الولايات المتحدة للموافقة عليها .

٢١ - وفي ٩ ايلول /سبتمبر ١٩٧٥ ، قدم السيد لوغو الى مجلس نواب الولايات المتحدة مشروع قانون جديد يأذن لشعب الاقليم بوضع دستوره الخاص ، مع ابقاء علاقته بالولايات المتحدة دون تغيير . وبموجب مشروع القانون هذا ، تتمتع الهيئة التشريعية الاقليمية بسلطة دعوة مؤتمر دستوري للانعقاد طبقا لاجراءات تعتمد ها الهيئة نفسها . اما اعضاء المؤتمر فيجب ان يكونوا من مواطني الولايات المتحدة وناخبين مؤهلين في جزر فرجن . ويعرض نص مشروع الدستور بعد ذلك الى الناخبين للموافقة عليه في استفتاء . فاذا ما تمت الموافقة عليه بأغلبية الناخبين ، يقدم المشروع وقتئذ الى رئيس الولايات المتحدة الذي يقوم ، في غضون ستين يوما ، بتقرير ما اذا كان الدستور يفي بمتطلبات نظام الحكم الجمهوري وقانون الحقوق . ويصبح مشروع الدستور ساريا عندما يقرر الرئيس انه يفي بهذه المتطلبات . اما مسائل الضرائب وما يشابهها من السلطات المتصلة بالقانون الاساسي المنقح فسيستمر كونفرس الولايات المتحدة بالاضطلاع بها بصورة منفصلة وحسب مقتضيات كل واحدة على حدة .

٢٢ - وأشار السيد لوغو لدى تقديمه مشروع القانون الى ان هذا المشروع يحظى بتأييد واسع من لدن اعضاء الحزبين السياسيين الرئيسيين في الكونغرس . وذكر ان الموافقة عليه ستتيح ، لأول مرة ، اعتراف الكونغرس بحق جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في تقرير المصير والحكم الداخلي وسيبرهن على استعرااحتمام الكونغرس بتميز الحكم الذاتي الداخلي الى اقصى حد ممكن بالنسبة لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة . وقال السيد لوغو ، ان سكان الجزر قد برهنوا على نضجهم السياسي

(هـ) المرجع نفسه ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/10023/Rev.1) ، المجلد

الرابع ، الفصل السادس والعشرون ، المرفق ، الفقرة ١٤ .

وقد رتها على ادارة شؤونها بنفسها " ، ومما ادى الى منحها الثقة في اجازة قانون الانتخابات الصادر عن الحاكم عام ١٩٦٨ ، وكذلك باصدار قانون في عام ١٩٧٢ بمنح الاقليم حق التمثيل في مجلس النواب بواسطة مندوب منتخب . وبذا فهو يعتبر مشروع القانون قيد البحث " قمة الخطوات الدستورية المتخذة من اجل تحقيق الحكم الذاتي الداخلي الكامل " . ومع ذلك ، فقد شدد على ان القانون لا يغير بأية حال العلاقة الدستورية القائمة بين جزر فرجن والولايات المتحدة .

٢٣ - وقد اقرت اللجنة الفرعية المعنية بالشؤون الاقليمية والجزرية التابعة لمجلس النواب مشروع القانون في ١٧ ايلول / سبتمبر ، بعد الموافقة على بعض التعديلات المتعلقة بالاجراءات الاستعراضية التي سيتبعها رئيس الولايات المتحدة الامريكية . وبعد ان تم اقرار مشروع القانون ، صرح السيد فيليب بورتين ، رئيس اللجنة الفرعية ، الى الصحفيين انه في حالة تعارض اي من احكام هذا القانون مع دستور الولايات المتحدة " فسيكون لهذا الاخير القول الفصل " .

٢٤ - وفي ١٨ ايلول / سبتمبر ، وافقت اللجنة المعنية بالشؤون الداخلية والجزرية التابعة لمجلس النواب ، بالاجماع على هذا التشريع وتجاعلت طلبا تقدمت به وزارة الداخلية في الولايات المتحدة بمنحها مهلة اضافية لدراسة التدابير . وبعد ذلك اقر مجلس النواب بالاجماع ، في ٦ تشرين الاول / اكتوبر ، مشروع القانون الذي تقدم به ، في الاصل ، السيد لوغو ، بعد تعديل بما يفيد بأن لرئيس الولايات المتحدة الحق في رفض الدستور المقترح او الموافقة عليه كليا او جزئيا ، خلال ستين يوما من تاريخ استلامه .

٢٥ - واعتبر كل من السيد رويك رئيس الهيئة التشريعية والسيد وليام زعيم الاغلبية فيها ان التدابير التي اتخذها السيد لوغو متأخرة كثيرا عن موعدها . وقال ان الموافقة على مشروع القانون تثبت ان كونفرس الولايات المتحدة يعتبر ان لدى اهالي الجزر من النضج ما يمكنهم من كتابة دستورهم بأنفسهم . وازافا ان القرار بعدم المساس بالعلاقات بين الاتحاد والاقليم ينم عن " وعي كبير " نظرا للاعتقاد السائد بأن " قضية الدستور ، التي هي اقل اثارا للجدل ، ستجد الطريق امامها سهلا في الكونغرس " . وأعرب السيد نويل سامويل رئيس اللجنة المعنية بالحكم الذاتي وبالتعاون المشترك بين الولايات في الهيئة التشريعية ، على رأى مماثل . وذكر السيد سامويل ان لجنته قد اقترحت ان يضم المؤتمر الدستوري المقترح قسما كبيرا من اهالي الجزر ، وأن تشارك جميع قطاعات الشعب والهيئة التشريعية ، على السواء ، في وضع مشروع دستور للاقليم .

٢٦ - ومن ناحية اخرى ، اعرب الحاكم كينغ والسيد مورهد ، زعيم الاقلية ، عن تحفظاتهما بشأن مشروع القانون ، مع تأكيدهما ، بصفة خاصة ، على الحاجة الى السماح للمؤتمر الدستوري المقترح بوضع مشروع قانون جديد للعلاقات الاتحادية . وفيما يتعلق بهذه المسألة ، اعلن متحدث باسم الحكومة ان العلاقات الاتحادية - الاقليمية ينبغي ان تتضمن قدرا اكبر من الحكم الذاتي بالنسبة لاهالي الجزر والمزيد من تمثيلهم في الكونغرس . وفي وقت لاحق ، تساءل الحاكم عما اذا كان مشروع القانون سيوفر اية امتيازات ذات مغزى بالنسبة لشعب الاقليم تتجاوز ما يتمتع به بحكم مركزه الحالي . ومن بين النقاط الاخرى التي اثارها الحاكم عدم اشتغال مشروع القانون على احكام تتعلق

بالسلطات المالية والضريبية ، آخذين في الاعتبار انه لم يواكب قانون للعلاقات الاتحادية ؛ وعدم التشاور مع الحاكم قبل تقديم مشروع القانون الى الكونغرس ؛ والافتقار الى اية مشاركة ذات مغزى من قبل السلطة التنفيذية للحكومة الاقليمية في اعمال المؤتمر الدستوري المقترح .

٢٧ - وأوضح السيد مورهد ، في رسالة بعث بها الى السيد لوغو ، انه حتى بعد وضع الدستور موضع السريان طبقا لما قرره مشروع قانون السيد لوغو ، ستواصل حكومة الولايات المتحدة فرض قيود على سلطات الاقليم القضائية والمالية والضريبية ، وهو يعتقد ان مثل هذه القيود " لم يمد في الامكان اثبات قيمتها الاساسية " او فائدتها بالنسبة لشعب هذه الجزر ولا حاجة الحكومة الفيدرالية الاكيدة اليها " ، فضلا عن انها " بمثابة استهزاء " صامت ولكن فعال بنضجنا السياسي الذي نعتز به . وتبعا لذلك ، فقد دعا السيد لوغو الى تعديل مشروع قانونه بشكل يخول سكان جزر فرجن اعداد قانون للعلاقات الاتحادية . ثم لاحظ ان الهيئات الفرعية التابعة لمجلس النواب قد وافقت على القانون المعدل " بسرعة غير معهودة " ، دون منحه فرصة للاعراب عن آرائه بشأنها .

٢٨ - وذكر السيد لوغو ، في رده على رسالة السيد مورهد ان مشاريعه الاولى المتعلقة بالقانون قد تضمنت احكاما لصياغة قانون للعلاقات الاتحادية ، ولكنه وجد ، لدى استعراضه للتشريعات المقترحة مع قادة الكونغرس ، انه من غير العملي الجمع بين القضيتين في قانون واحد . وهو يعتبر " انه بمقتضى هذه التشريعات ، بما كان المؤتمر الدستوري ان يحقق التغييرات المرغوب فيها بطريقة ملائمة جدا في مجالات تستأثر باهتمام محلي كبير كالضرائب الاقليمية وصلاحيات محاكمنا " . وأخيرا قال :

" هناك بعض البنود في العلاقة الاتحادية - الاقليمية (كالتشريعات الضريبية الاتحادية التي تسر الاقليم مثلا) التي تقع خارج نطاق المؤتمر الدستوري ، وانا مستعد لأن اساعد في اى وقت في هذه المجالات على مستوى الكونغرس . . . انني اشاطر تماما رغبتكم في ازالة تلك القيود الاتحادية التي لا تتماشى مع مبادئ الحكم الذاتي ، وأتطلع الى العمل معكم لتأمين هذا الهدف " .

٢٩ - وفي ٣ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ ، ناقش الحاكم كينغ ، بحضور السيد لوغو ، مع ثلاثة اعضاء زائرين من مجلس النواب مسألة الاصلاح الدستوري (انظر كذلك الفقرة (١١) اعلاه) . وقال الحاكم انه ينبغي ان يطلب من المؤتمر الدستوري المقترح النظر في مسألة العلاقات الاتحادية الاقليمية ، مع ايلاء الاهتمام الخاص بقدرة الاقليم على : (أ) تعديل القوانين المتعلقة بالضرائب على الدخل الفردي ؛ (ب) ممارسة الرقابة الكاملة على امواله المقابلة (٩) ؛ (ج) المساهمة في وضع السياسة المتعلقة بالهجرة وفي تحديد امكانية انطباق القوانين الاتحادية على الجزر .

(و) تجبى الرسوم الضريبية الاتحادية على الواردات من جزر فرجن ، في الولايات المتحدة وترد الى الاقليم بوصفها مبالغ مقابلة . ولكي يحصل الاقليم على هذه الاموال يجب ان يجمع ، عن طريق الضرائب المحلية ، اموالا تساوى في مجموعها ، الرسوم المستردة . كذلك يجب على الاقليم ان يستخدم هذه المبالغ لتمويل مشاريع التنمية فقط .

جيم - مستقبل مركز الاقليم

- ٣٠ - في ٩ ايلول /سبتمبر ١٩٧٥ ، اشار السيد لوفغو عند تقديمه مشروع قانون جزر فرجن الدستورى الى مجلس نواب الولايات المتحدة ، الى ان المؤتمر الدستورى الاول ، المنعقد في عام ١٩٦٥ قد اتخذ قرارا بشأن مستقبل مركز الاقليم . وفي هذا القرار ، قرر المؤتمر ان " سكان جزر فرجن يعارضون الاستقلال عن الولايات المتحدة " و " انهم يرغبون في ان تظل جزر فرجن اقليما مندمجا خاضعا للنظام الدستورى للولايات المتحدة مع حصولهم على اكبر قدر من الحكم الذاتى الداخلى وقائهم على صلة وثيقة بالولايات المتحدة " (ز) وأشار ايضا الى ان هذا الرأى قد اقر بقرار اتخذه المؤتمر الدستورى الثانى . وبعد ان اقرت اللجنة الفرعية التابعة لمجلس النواب ، المعنية بشؤون الاقاليم والجزر ، مشروع القانون المعدل الذى قدمه السيد لوفغو (انظر الفقرة ٢٣ اعلاه) ، ابلغ رئيسها الصحفيين ان التشريع لا يسير في اتجاه الاستقلال عن الولايات المتحدة " وقد ايد السيد بيتر رودينو ، رئيس اللجنة القضائية التابعة لمجلس النواب ، هذا البيان في وقت لاحق .
- ٣١ - وذكر الحاكم كينغ ، اثناء مناقشته الاخيرة مع الاعضاء الزائرين من مجلس النواب (انظر اعلاه) ان شعب الاقليم " ما يزال يعارض الاستقلال " ، " ولكنه ما يزال شديد الاهتمام بتأمين تمتعه بسلطة اضافية في بعض المجالات الحساسة " .

دال - خطاب الحاكم عن الحالة في الاقليم

- ٣٢ - قال الحاكم كينغ ، في خطابه السنوى عن الحالة في الاقليم ، الذى القاه امام الهيئة التشريعية في ٢٢ كانون الثانى /يناير ١٩٧٦ :
- " اعترم اليوم ان اقدم تقييما نقديا لحقيقة الاوضاع في الاقليم ، وان اعدد باختصار شديد بعض جوانب التقدم الذى احرزناه ، وان اخص مجرى استمرار العمل ... فمن الواضح ، بأعم العبارات ، ان حالة الاقليم ليست حسنة - فهي ، بالتأكيد ، تتماثل نحو الشفاء ، ولكن لا تزال غير حسنة . ولا اتوانى في القول ان هذا التقييم النقدى لا يعنى عدم احرار اى تقدم ... ولكن يعنى بالذات ... ان وضعنا على العموم ، لا سيما الاقتصادى ، ما يزال حرجا وأن العديد من المشاكل ، التى تهدد وعويصة ، ما تزال قائمة . وهذا يعنى بالذات انه يتعين علينا ان نمضي في الاعتراف بخطورة الحالة وانه ما يزال يترتب علينا القيام بالكثير من العمل الشاق قبل ان نتمكن من ... تحقيق الآمال في مستقبل افضل بالنسبة لجميع السكان القيمين ... " .

(ز) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والعشرين ، المرفقات ، الاضافة للهند ٢٣ من جدول الاعمال (A/6300/Rev.1) ، الفصل الثانى والعشرون ، الفقرة ١٥ .

٣٣ - وبعد ان اشار الحاكم الى عدد من المشاكل الهامة الاخرى ، بما في ذلك الاصلاحات الادارية والجرائم ، والعمل ، والاسكان ، والصحة ، والتعليم ، والهيئة : قدم عرضا لانجازات حكومته ولمخططات المستقبل ، الملخصة ادناه .

هـ - اصلاح الجهاز الحكومي

٣٤ - قال السيد روباك رئيس الهيئة التشريعية ، في خطاب القاه في نيسان /ابريل ١٩٧٥ ، ان من بين الاصلاحات التي بوشر بتنفيذها رفع مستوى الموظفين عن طريق : (أ) توظيف فنيين اضافيين في المحاسبة ، والادارة ، والقانون والبحث ؛ و (ب) تغيير مواعيد الدورات بحيث يسمح للجبان بمزيد من الوقت للعمل واستعراض التشريعات . وفي آب /اغسطس ، قدمت الاغلبية الديمقراطية فسي الهيئة التشريعية مشروع قانون يقضي باعادة تنظيم السلطة التشريعية في الحكومة لتعزيز قدرة الجهاز التشريعي وفعاليتها .

٣٥ - وشدد الحاكم كينغ ، في خطابه عن الحالة في الاقليم (انظر اعلاه) ، على وجوب دراسة وظيفة الوكالات التنفيذية وادائها ونتاجيتها ، لا من اجل تحسين تقديم الخدمات الاساسية فحسب ولكن أيضا من أجل دعم قدرة الاقليم على مواجهة التحديات التي تنتظره . ومع وضع هذه الاهداف نصب الاعين ، جرى تنفيذ مشروع التحسين الاداري على مدى اثني عشر شهرا وذلك بهدف التوصل الى بعض التوصيات الرامية الى اتخاذ التدابير اللازمة لذلك وستقدم بعض هذه التوصيات الى الهيئة التشريعية لتنظر فيها . وعلاوة على ذلك ، اولي اهتمام كبير كذلك الى تحديث نظام الادارة .

واو - الامن العام ولعمال القانون

٣٦ - افاد الحاكم كينغ انه ، بذلت مجهودات في سبيل تحسين ادارة الامن العام بغية زيادة قدرتها على معالجة مشكلة الاجرام المستمرة . ومن بين التدابير التي اتخذت ما يلي : (أ) تعيين مفوض جديد يتمتع بمؤهلات عالية ، (ب) انهاء بناء مجمع جديد للشرطة في جزيرة سانت كروكس ؛ (ج) انشاء وحدة خاصة للتفتيش تابعة للمدعي العام للنظر في جرائم القتل التي ظلت بدون حل الى جانب جرائم اخرى ؛ (د) تشكيل فرقة لمقاومة عمليات السطو ؛ (هـ) اقامة ادارة للتخطيط والبحث .

٣٧ - وأخيرا ، افاد الحاكم انه يعتزم : (أ) مواصلة الرفع من مستوى ادارة الامن العام ؛ (ب) تنفيذ خطة شاملة لمقاومة الاجرام ، تستهدف بالخصوص مقاومة الجرائم ضد الممتلكات ، تقوم بتمويلها ادارة المساعدة على افعال القانون بالولايات المتحدة ؛ (ج) منح اولوية عليا لانشاء مرافق للمجرمين الاحداث المحكوم عليهم ؛ و (د) دعوة الهيئة التشريعية الى النظر في مسائل افعال القانون ؛ بما في ذلك على وجه الخصوص ، انشاء لجنة لوضع وتكييف النظام القضائي الجنائي بكامله .

زاي - المنشآت العسكرية

٣٨ - تخلت الولايات المتحدة للحكومة الاقليمية ، في اوائل عام ١٩٦٧ ، عن قاعدتها البحرية السابقة في جزيرة سانت توماس ولكنها احتفظت بالحق في احتلال مرافق القاعدة مرة اخرى . وتحتفظ البحرية الامريكية بمركز لتتبع الاجسام تحت الماء في الاقليم . وفي ٢٠ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ ، اعلنت بحرية الولايات المتحدة ان المناورات البحرية السنوية في البحر الكاريبي قد ابتدأت بصورة رسمية في اليوم السابق وانها ستستمر حتى ٥ آذار /مارس . وانه بالاضافة الى الولايات المتحدة فستشارك في هذه المناورات كل من كندا وهولندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

حأ - العلاقات الخارجية

- ٣٩ - عملا بمرسوم جزر فرجن التشريعي رقم ٣٣٤٩ ، اعلن الحاكم كينغ يوم ١٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٥ بوصفه يوم الصداقة بين جزر فرجن وهورتوريكو ، وقد احتفل به كيوم عطلة رسمية في جميع ارجاء الاقليم . واتخذ الحاكم هذا الاجراء بغية تجديد وتقوية الروابط المشتركة بين مجتمع جزر فرجن . ووصل قرابة المائتي شخص من جزر فرجن البريطانية (بما في ذلك القادة السياسيين والرسميون الحكوميون ، وممثلون عن شتى المنظمات) الى سانت توماس للاحتفال بيوم الصداقة السنوي الرابع ، الذي يستهدف الحفاظ على الصداقة والتعاون بين الاقليمين .
- ٤٠ - وانعقد الاجتماع الثاني لرؤساء حكومات المجتمع الكاريبي في باستير في سانت كيتس - نيفيس - انفويلا من ٨ الى ١٠ كانون الاول / ديسمبر وحضره الحاكم كينغ بوصفه مراقبا . واعرب ، اثناء اقامته في باستير عن رغبة حكومته في اقامة علاقة وثيقة وانشاء صداقة مع اعضاء المجتمع الكاريبي .
- ٤١ - وأعلن الحاكم كينغ ، في خطابه عن حالة الاقليم ، (انظر الفقرة ٣٢ اعلاه) ان حكومته عازمة على اقامة الاتصالات وتوسيعها مع مجتمعات الجزر المجاورة ، مصرحا بقوله " ان اغراضنا تجارية وثقافية وليست سياسية " .

٣ - الاضاع الاقتصادية

الف - لمحة عامة

- ٤٢ - مرت جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، خلال الستينات ، بفترة رواج اقتصادي طويلة اعتمدت ، اساسا ، على السياحة ، وبدرجة اقل ، على تطور التصنيع . واعقب هذه الموجة اتجاه

نحو الهبوط خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٣ ، عندما انخفض متوسط دخل الفرد من ٣٨٨٠ دولار (ح) الى ٢٤٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة . واستمر هذا الهبوط خلال عام ١٩٧٥ مخلفاً آثاراً ضارة بالعمالة والدخل الفردي والتجارة والتقدم الاجتماعي .

٤٣ - ويهزى الركود الاقتصادي الأخير ، بالدرجة الأولى ، الى انخفاض عدد السياح الذين يزورون الاقليم ، ويفقد معظمهم من الولايات المتحدة . ففي السنتين ١٩٧٣/١٩٧٤ و ١٩٧٤/١٩٧٥ انخفض عدد الرحلات الجوية من ٦٠٤ ٥٨٠ الى ٢٣ ٥٣١ وعدد رحلات السفن الناقلة للمسافرين من ٧٧٥ ٤٩٥ الى ٤٦٢ ٤٥٠ . غير ان السياحة بدأت في الانتعاش من ركودها في شهري تشرين الثاني /نوفمبر وكانون الاول /ديسمبر ١٩٧٥ ان اعلنت بعض الفنادق تحسناً في نسبة شغل الغرف .

٤٤ - ويوجد في الاقليم عدد من المؤسسات الصناعية ، وأهمها ، في الوقت الحاضر ، مصنع الألومينا الذي بلغت طاقته الانتاجية ٤٥٠ ٠٠٠ طن في عام ١٩٧٤ ومصفاة بترولية تبلغ طاقتها الانتاجية ٦٥٠ ٠٠٠ برميل في اليوم . وتقع هاتان المنشأتان في جزيرة سانت كروكس وتملكهما على التوالي شركة هيرفي المونيوم كوربوريشن (وهي شركة تابعة لشركة مارتن مارييتا كوربوريشن بالولايات المتحدة) وشركة هس اويل كوربوريشن (وهي شركة تابعة لشركة اميرادا هس كوربوريشن بالولايات المتحدة) . وفي اواخر ١٩٧٥ ، اجريت دراسات حول امكانية توسيع مصنع الألومينا ، وصدر قانون في كانون الثاني /يناير ١٩٧٥ (ط) يقضي بأن تنشئ شركة فرجن للمصافي مصفاة ثانية تبلغ طاقتها ١٠٠ ٠٠٠ برميل في اليوم ، وتكون خاضعة لمؤسسات اقتصادية في الولايات المتحدة الامريكية . ولم تتمكن شركة جزر فرجن للمصافي ، حتى الان ، من الحصول على رخصة من حكومة الولايات المتحدة بتشيد المصفاة .

٤٥ - اما بقية المنشآت الصناعية الصغرى الاخرى ، فتعمل بصورة رئيسية ، في تركيب الساعات وتحضير الاقمشة الصوفية الاجنبية وتقطير الروم . ومن المتوقع ظهور منشأتين جديدتين للصناعات التحويلية (المواد البتروكيميائية والادوات الطبية) الى الوجود في الفترة ما بين ايلول /سبتمبر وتشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ على ايدي مستثمرين من الولايات المتحدة . ويجرى عليها ، تصدر جميع السلع الصناعية التي تنتجها جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة .

٤٦ - ولا توجد في الاقليم اية معادن ذات اهمية تجارية . ولا تساهم الزراعة وصيد الاسماك وتربية المواشي في اقتصاد البلد الا بشكل ثانوي ، ولكن تبذل الجهود حالياً من اجل الزيادة في انتاجها .

(ح) العملة المحلية هي دولارات الولايات المتحدة .

(ط) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/10023/)

(Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل السادس والعشرون ، المرفق ، الفقرة ٤٢ .

٤٧ - ويعتبر نقص المرافق الأساسية ، خاصة مرافق الاتصالات الجوية والبحرية ، عاملاً هاماً في إعاقة الانماء الاقتصادي . فيوجد في الاقليم مطاران رئيسيان هما مطار هاري س . ترومان بجزيرة سانت توماس ومطار الكسندر هاملتون بجزيرة سانت كروكس . وتستخدم السفن عابرة المحيط مرفأ شارلوت امالي في جزيرة سانت توماس ومرفأ فريدريكستيد في جزيرة سانت كروكس . وهناك ميناء ثالث في جزيرة سانت كروكس ايضاً يستقبل السفن الصغيرة . وقد سعت الحكومة الى تشييد موانئ اضافية والى توسيع مطار ترومان بدرجة كافية لاستقبال الطائرات النفاثة الكبيرة .

٤٨ - ويستورد الاقليم جميع متطلباته المحلية تقريباً . وقد قدرت قيمة الواردات بـ ٨٥٠.٠٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة عام ١٩٧٣ . و ٢٢٢ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة عام ١٩٧٤ . وبلغت جملة الصادرات في هاتين السنتين على التوالي ٦١١.٩ مليون دولار و ١٠٧٩ مليون دولار . وكما هو الشأن في الماضي ، جرى التبادل التجاري بصورة اساسية مع الولايات المتحدة . ورغم ازدياد عجز الميزان التجاري للاقليم ، فقد غطى صافي إيراداته عن حسابه غير المنظور نفقات السلع المستوردة . وتتألف الابواب الرئيسية للإيرادات من المساعدة المالية المقدمة من الولايات المتحدة وتدفق رأس المال المتأتي من الاستثمار الاجنبي وما ينفقه السواح .

٤٩ - ويكمن ضعف موقف الاقليم التجاري في ان موارده الانتاجية ليست كافية لتلبية الاحتياجات المحلية . وقد ادى نقص هذه الموارد كذلك الى استمرار التضخم . وكان التدور في قيمة دولار الولايات المتحدة والارتفاع الحاد في اسعار البترول الدولية من بين التطورات الاخيرة التي ادت الى تفاقم التضخم المالي المحلي . وبالرغم من المجهودات التي بذلتها الحكومة لوقف تصاعد التضخم اعلنت الحكومة ان اسعار الاستهلاك في الاقليم قد ارتفعت بنسبة ٨٢٪ في المائة خلال العام المنتهي في ٣١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٥ . ويمرّز الجانب الاكبر من هذا الارتفاع الى التجهيزات والمرافق ووسائل النقل الخاص . ولا تزال تكاليف المعيشة في الاقليم اكثر ارتفاعاً بكثير مما هي عليه في الولايات المتحدة .

٥٠ - ولم يزل النشاط العمراني في الاقليم خاضعاً لضغط تضخمي شديد في كلا القطاعين التجاري والسكني . ولم يؤد انخفاض نسبة الطلب الى تخفيض اسعار مواد البناء المستوردة ، والتي تمثل ثلثي تكاليف البناء ، وبنسبة ذلك ، اضطر كثير من المقاولين الى تصفية اعمالهم في السوق المحلية . وقد قدرت قيمة رخص البناء بمبلغ ٤٥٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة خلال عام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ وهي ادى قيمة تسجل خلال سبع سنوات .

٥١ - وقال الحاكم كينغ في خطابه عن حالة الاقليم :

" ان حالة الاقتصاد الجزري لا تزال ، وفقاً للمقاييس المتوفرة ، حرجية ، ومن المرجح جداً ان تظل كذلك في المستقبل القريب . ورغم ان التدور المتواصل الذي شهدته السنوات القليلة الماضية قد توقف ، على ما يبدو ، وان بعض الانتعاش قد حصل بالتأكيد في مجال السياحة . . . فما تزال كثير من المؤسسات السياحية تناضل من اجل البقاء ، كما لا يزال قطاعا البناء والصناعة في ركود ، ولا تزال نسبة التضخم والبطالة وكذلك العمالة دون المستوى مرتفعة بدرجة غير مقبولة . . .

"ولابد من التأكيد على أن أى تحسن في الأوضاع سوف لن يكون تدريجياً فحسب ، ولكن سيعتمد بدرجة كبيرة على ما يحدث على الصعيد الوطني . وهذا عامل أساسي في معادلة الانتعاش . فإذا ما كان للاقتصاد ان يتحسن خلال هذه السنة ، فإن الحقيقة البارزة الماثلة أمام أبصارنا هي أن نسبة التحسن تعتبر غامضة وإن أى تزايد في النشاط الاقتصادي في الوطن الأكبر سوف لا ينعكس هنا بصورة فورية . . . "

٤ - خطط الانماء الاقتصادي

تنفيذ خطة الحاكم

- ٢- أفاد الحاكم بأنه تم تنفيذ كثير من التدابير الموجزة في برنامج عملية الانتعاش الاقتصادي (ى) . في حدود الموارد الحالية وذلك بغية بعث الحياة في السياحة ووضع الاسس لاقامة مرفق مستقر للسياحة ، والا هم من ذلك ، دعم قدرة الاقليم على الاستفادة كليا من انتعاش اقتصاد الولايات المتحدة . ومن بين الاجراءات المتخذة عام ١٩٧٥ : (أ) تعيين مفوض جديد للتجارة يتمتع بمؤهل عال ؛ (ب) تأسيس قسم منفصل للسياحة ، يرأسه مدير فني مسؤول عن صياغة وتنسيق وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بجميع جوانب السياحة ؛ (ج) اعادة تنظيم مختلف مشاريع الدعاية الموجهة الى السكان المحليين والزائرين على السواء .
- ٣- أما التدابير المتخذة من أجل دعم ومراقبة البيئة فتتضمن ما يلي : (أ) انشاء جهاز أشمل للمتنزهات وكذلك لأراضي الاقليم المغمورة والشواطئ ؛ (ب) تحسين مظهر المناطق الحضرية ؛ (ج) اعداد خطة شاملة لحفظ الآثار التاريخية ؛ (د) وضع مشاريع انمائية للمجتمعات المحلية تمولها الحكومة الاتحادية (انظر أدناه) .
- ٤- وبذلك ، كذلك ، جهود خلال عام ١٩٧٥ لزيادة تطوير المقومات الهيكلية الاقتصادية وذلك عن طريق :

- (أ) السعي للحصول على التمويل اللازم لتوسيع مطار ترومان ؛
- (ب) وضع خطة لتجديد مطار هامبتون ؛

(ى) المرجع نفسه ، الفقرات من ٥٠ الى ٥٧ .

(ج) الشروع في العمل من اجل بناء ميناء لاستقبال سفن الشحن الكبيرة في جزيرة سانت كروكس وينا رصيف فردريكستيد .

٥٥ - وواصلت الحكومة تعزيز برنامج الانماء الاقتصادي . ولهذا الغرض ، صدر قانون في ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ ، ينص على وضع برنامج للانماء الصناعي يستهدف جعل جزر فرجن التابعة للولايات اكثر اجتذابا للمستثمرين المحتملين . وبين جملة امور ، يوسع القانون نطاق المزايا الضريبية ومزايا اخرى يمكن منحها ، ويسمح بتمديد الاعفاءات والمساعدات المالية على مدى فترة زمنية اطول وعلى مستوى منخفض ويشجع توظيف السكان المحليين . وتم ، بموجب هذا القانون ، تعيين لجنة برئاسة مفوض التجارة .

٥٦ - ومن بين التطورات الهامة الاخرى التي حدثت خلال تلك السنة ما يلي :

(أ) تشكيل مجلس استشاري اقتصادي في مكتب الحاكم ؛

(ب) انشاء ادارة للسياسة والبحث داخل دائرة التجارة التابعة لجزر فرجن ؛

(ج) اعداد طلب للحصول على منحة للتخطيط الاقتصادي سبق ان اوصت ادارة التجارة في الولايات المتحدة الامريكية بالموافقة عليها ؛

(د) اقامة علاقات عمل اوثق مع دائرة الانماء الاقتصادي في بورتوريكو من اجل تحديد مجالات التعاون .

٥٧ - وفي اوائل كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ ، وقع رئيس الولايات المتحدة على مشروع قانون اقره كونغرس الولايات المتحدة وأصبح قانونا ، ويقضي بانشاء اللجنة الكاريبية للانماء الاقتصادي لجزر فرجن وبورتوريكو ، وبذا اصبح لمجمعتي المجموعتين الجزريتين الحق في الحصول على اعتمادات كبيرة تقدم بمقتضى قانون الاشغال العامة والانماء الاقتصادي ، الاتحادى لعام ١٩٦٥ .

مقترحات الحاكم الجديدة

٥٨ - رأى الحاكم كينغ ، في خطابه الاخير (انظر الفقرة ٣٢ اعلاه) ، ان اكبر المهام الرئيسية التي تواجه الاقليم هي بحث الحيوية في اقتصاده وتقويته . واقترح الاستمرار في تنفيذ التدابير المنصوص عليها في برنامج (عملية الانعاش) وألح على الحاجة الى توسيع القاعدة الاقتصادية للاقليم . ولتحقيق هذا الهدف ، فقد اوصى بتشكيل قسم للانماء الاقتصادي داخل دائرة التجارة في جزر فرجن ، يتولى استكمال الوظائف التميزية والادارية التي تقوم بها لجنة الحفز على الاستثمار . وأوصى زيادة على ذلك : (أ) بتحسين المكانة التنافسية العامة للاقليم بوصفه منطقة جذابة للاستثمار ، وذلك بالدرجة الاولى عن طريق توسيع المقومات الهيكلية ومنح المزيد من الحوافز الضريبية ؛ و(ب) بمواصلة العمل من اجل وضع خطة شاملة للانماء الاقتصادي . وأعلن كذلك ، عن خطة لتنفيذ برنامجين هامين جدا يتعلقان بالاشغال العامة وضعتهما حكومة الولايات المتحدة بموجب قانون الاشغال العامة والانماء الاقتصادي الاتحادى لعام ١٩٦٥ ، وقانون انماء المجتمعات المحلية والسكان

لعام ١٩٧٤ . وأضاف انه سوف تبذل محاولات كذلك لتأمين ادخال جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في اية برامج اخرى للاشغال العامة ذات الصلة وأية برامج لمقاومة الركود الاقتصادي وافق عليها كونغرس الولايات المتحدة .

مقترحات رئيس اللجنة التشريعية

٥٩ - ذكر السيد رويك في ١٢ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ ، في خطابه بمناسبة افتتاح الهيئة التشريعية ، انه بالرغم من البطالة المتفشية ومن تكاليف المعيشة المرتفعة في الاقليم ، فان السلطة التنفيذية لم تقم بعد بتنفيذ الخطة الاقتصادية الانمائية التي اوصت بها الهيئة التشريعية عام ١٩٧٥ (ك) . وحث على اتخاذ خطوات عديدة لتحسين الحالة الاقتصادية في الجزر ، بما في ذلك ، تقديم المساعدة الى مصافي الروم ، وزيادة المساعدة الى مرفق السياحة ، واقامة صناعات خفيفة جديدة ومشروعات ذات اهتمامات بحرية الى جانب المزيد من انتاج الاغذية .

جيم - المالية العامة

الميزانية

٦٠ - قدم الحاكم كينغ في ٧ حزيران /يونيه ١٩٧٥ ، الى الهيئة التشريعية ، الميزانية العادية لسنة ١٩٧٥/١٩٧٦ ، البالغة ١١٩٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . وقدم كذلك ميزانية منفصلة لصندوق الإيرادات الداخلية المقابلة لعام ١٩٧٥ - ١٩٧٦ ، تتألف من ٥٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة ، مساهمة في الصندوق العام (الميزانية التشغيلية) و ٤٧ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة للمشاريع الانتاجية التحسينية . وتمثل الميزانية تخفيضا بـ ١٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بالنسبة للاعتمادات الاصلية المعتمدة لعام ١٩٧٤/١٩٧٥ ، على انها تمثل زيادة تقدر بـ ٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على المصروفات الفعلية بموجب ميزانية التقشف المنقحة التي قررها السيد كينغ لتلك السنة .

٦١ - وتستمد جملة الإيرادات المقدرة لعام ١٩٧٥/١٩٧٦ بالدرجة الاولى ، من المصادر التالية : ضريبة الدخل ، ٦٢٨ مليون دولار ؛ الرسوم الجمركية ، ٢٨٠ مليون دولار ؛ ضريبة على اجمالي الاموال المتحصلة ، ١٤٦ مليون دولار ؛ الضريبة العقارية ورسوم الانتاج والضرائب الاخرى ، ١٢٥ مليون دولار ؛ وساهمات من المصادر الاخرى مثل صندوق الإيرادات من الفوائد ، البالغة ١٥ مليون دولار .

٦٢ - اما مجمل النفقات المقدرة بالنسبة للسنة المالية الحالية فموزعة على النحو التالي : التعليم ٣٣٤ مليون دولار ؛ الصحة ، ٢٣١ مليون دولار ؛ الاشغال العامة ١٩٧ مليون دولار ؛

(ك) المرجع نفسه ، الفقرة ٥٨ .

الامن العام ، ١١٤ مليون دولار ؛ الرعاية الاجتماعية ، ٧١ ملايين دولار ؛ مكتب الحاكم ، ٧ ملايين دولار ؛ التجارة ، ٤٢ ملايين دولار ؛ كلية جزر فرجن ، ٤٢ مليون دولار ؛ المالية ، ٤١ ملايين دولار ؛ حفظ الآثار والشؤون الثقافية ، ٣٠ ملايين دولار .

٦٣ - وذكر الحاكم كينغ ، في الخطاب الذي القاه امام الهيئة التشريعية بخصوص الميزانية ، انه تم اتخاذ مقررات في مجالين للعمل من اجل موازنة الميزانية : هما التخفيض من نفقات الجهاز الحكومي ومواصلة بذل الجهود من اجل تأمين ايرادات نفطية جديدة (ل) . ومضى يقول انه " نظرا للصعاب التي يواجهها الكثيرون ، يتعين علينا ان نحجم في الوقت الحاضر ، عن زيادة العبء الضريبي " ؛ وقال انه طلب الى الموظفين الحكوميين التفاوضي عن الزيادات في الرواتب بالنسبة لعام ١٩٧٥ / ١٩٧٦ ؛ وان المجهودات ستتواصل من اجل تحسين فعالية ونتاجية الجهاز الحكومي . وابلغ الهيئة التشريعية انه بالرغم من ان دافرتي التعليم والصحة هما المستفيدان الرئيسيان من الزيادات في النفقات ، فان الخطوات تتخذ لجعل الدائرتين مكتفيتين ذاتيا وأشار بالخصوص الى ان جزءا من الاعتمادات (مايزيد عن ٨٠ ملايين دولار) المخصصة لدائرة الصحة ستستمد من الرسوم المفروضة على ما تقدمه من خدمات .

٦٤ - وفي ٢٧ حزيران/يونيه ، اعتمدت الهيئة التشريعية ميزانية تبلغ ١٣٤٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، اي بزيادة ٠٠٥ ملايين دولار على المبلغ الذي طلبه الحاكم في الاصل على ان يتم تأمين المبالغ الاضافية ، بالدرجة الاولى ، عن طريق تحويلات الايرادات الداخلية المقابلة في شكل دفع تنزيلات عن ضرائب الدخل . وتستخدم معظم هذه المبالغ لتغطية نفقات اعادة ما يربو عن ٤٥٠ منصبا كان الحاكم قد الفاها من دوائر التجارة والتعليم والاشغال العامة .

٦٥ - وفي ٩ تموز/يوليه ، وقع الحاكم كينغ على الميزانية بعد ان خصم مبلغ ٥٠٠٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة من مبلغ الـ ١٣٤٠ مليون دولار الذي اقرته مؤخرا الهيئة التشريعية . ومن بين مشاريع قوانين الاعتمادات التسع التي تتألف منها الميزانية ، قبل الحاكم خسا منها دون تغيير ، ورفض اربعة منها اما جزئيا او كليا . وبعد مرور خمسة ايام ، صوتت الهيئة التشريعية ضد الفساء مشاريع القوانين الاربعة ، مما ادى الى نشوب نزاع امام المحكمة ، بين الحاكم وتلك الهيئة ، لم تتم تسويته بعد .

٦٦ - قال الحاكم كينغ في خطابه عن حالة الاقليم ان حالة الاقتصاد الحرجة تتمثل في معركة

(ل) ترد المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع لغاية نيسان/ابريل ١٩٧٥ في : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/10023/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل السادس والعشرون ، المرفق ، الفقرات من ٦٤ الى ٦٦ .

الاقليم المستمرة ضد الانهيار المالي . فهناك عوامل عديدة ، داخلية وخارجية معا ، أدت الى الوضع الراهن ، نذكر منها سوء التصرف القديم العهد ، والنمو المفرط في الجهاز الحكومي ، وانفاق اموال الدولة بلا حساب ، والتعزيم السرف للبرامج غير الضرورية ، والاقتصاد العليل والتضخم المدبر ، وبعض التدابير الاتحادية المضرة مثل منح التخزيلات عن ضرائب الدخل ، واصدار قانون تخفيض الضرائب لعام ١٩٧٥ ، وتوسيع نطاقه فيما بعد لوقت لاحق ، والتلكؤ في اعادة بعض الضرائب الانتاجية التي يستحقها هذا الاقليم . وأردف الحاكم قوله :

" . . . ان محاولة التصدي للصعوبات الحادة التي تعاني منها الميزانية هي احدى الشواغل التي كرس لها هذه الحكومة معظم وقتها ، وتشير معظم الدلائل الى ان الامر سيظل كذلك طيلة الشهور وربما السنوات القادمة . فنحن نواجه عجزا ماليا ضخما بالنسبة لهذه السنة المالية وعجزا اضخم بكثير بالنسبة للسنة القادمة . ويبدو من الواضح ان الامر يتطلب المزيد من التضييق الاقتصادي ومن التدابير التقشفية لتحقيق الهدف الرامى الى وضع ميزانية متوازنة ، على نحو ما يقتضيه . . . القانون الاساسي المنقح " .

٦٧ - واقترح الحاكم التدابير التالية للمساعدة على معالجة العجز الحالي المهدد : (أ) المزيد من البحث عن المجالات المحتملة للتوفير ؛ (ب) اعادة تقييم جميع البرامج في محاولة لارجاء ما هو غير اساسي منها ؛ (ج) اتخاذ التدابير القانونية اللازمة لتأمين اعادة بعض الضرائب الجمركية عن النفط الى الاقليم والضرائب الانتاجية المفروضة على البنزين التي تحتفظ بها الحكومة الاتحادية ؛ (د) زيادة الضرائب التجارية والانتاجية على عدة مواد كالمالية ؛ (هـ) فرض رسوم او زيادة الرسوم بالنسبة لبعض الخدمات الحكومية على نحو يجعلها اقرب الى التكاليف الحقيقية ؛ (و) التعجيل بجمع الايرادات المستحقة ؛ (ز) تقديم طلب الى الحكومة الاتحادية بالتماس المساعدة المالية للاقليم ، لاسيما فيما يتعلق بتحسين المشاريع الانتاجية ؛ (ح) مواصلة المناقشات بين حكومة الاقليم وشركة زيوت هس بشأن تعديل الصيغة الحالية للاعفاءات الضريبية . بيد ان الحاكم اشار الى ان هذه الاجراءات لا يمكن ان تحول دون الفصل المؤقت الذي يجري حاليا لعدد محدود من العمال .

٤ - الوضاع الاجتماعية

الف - العمل

٦٨ - اخذت نسبة البطالة في الاقليم في الارتفاع منذ سنة ١٩٦٩/١٩٧٠ ، وحسب التقدير الرسمي فقد ارتفعت من ١٣ في المائة سنة ١٩٦٩/١٩٧٠ الى ٤٥ في المائة سنة ١٩٧٣/١٩٧٤ والى ٧٤ في المائة سنة ١٩٧٤/١٩٧٥ . وبشئين من تقارير وكالة ضمان العمالة في جزر فرجن ، ان عدد العاطلين عن العمل في آب/اغسطس ١٩٧٥ بلغ ١٠٠ ٤ شخصا اي بنسبة ٩٥ في المائة من مجموع القوى العاملة البالغة ٣٦٠ ٤٣ . وقدرت البطالة في نهاية عام ١٩٧٥ ب ١١ في المائة

من القوى العاملة (اى تقريبها ٩ اضعاف النسبة التي شهدتها سنة ١٩٦٩ / ١٩٧٠) وتفيد التقارير بأنها آخذة في التصاعد . ولا تشمل هذه الارقام الاحداث ولا اولئك الذين لم يسجلوا اسماءهم من اجل التأمين على البطالة . والمتضررون بصورة اكثر هم عمال البناء ، يليهم موظفو الجهاز الحكومي والفنادق والمطاعم .

٦٩ - وتجدر الاشارة (٢) الى ان الحكومة الاقليمية قد سمحت ، في الفترة ما بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٤ ، للتصدي لمشكلة البطالة عن طريق سن قوانين ترخص بدفع تعويضات عن البطالة ، ووضع مشروعات للعمال والتدريب والمشاركة في البرنامج الاتحادي لطوابع الغذاء . واستمرت ، خلال عام ١٩٧٥ في اتباع هذه السياسات بالتعاون مع الحكومة الفيدرالية . وقد اصبح الاقليم يعتمد اعتمادا كبيرا على الولايات المتحدة في مساعدتها المالية منذ نهاية حزيران / يونيه ، عندما نفذ صندوق جزر فرجن للتعويض عن البطالة . وفي تموز / يوليه ، وقع رئيس الولايات المتحدة على قانون الساعسة العاجلة من اجل التعويض عن البطالة الصادر عام ١٩٧٥ ، وبذا تمكنت الحكومة الاقليمية من اقتراض مبلغ ٠٥ ملايين دولار من الإيرادات الاتحادية العامة لملء الصندوق من جديد .

٧٠ - وحدث تطور هام آخر وهو اعلان الحكومة الاقليمية في ايلول / سبتمبر ان المكتب الاتحادي لاصحات العمل قد وافق على الاضطلاع ببرنامج اعلامي حول سوق العمل في الجزر ، وهو يقضي باقامة جهاز لجمع المعلومات عن البطالة ، يتمشى مع المتطلبات الاتحادية . بالاضافة الى ذلك ، يقوم فريق مكتب اصحات العمل بتدريب الموظفين المحليين في اجراءات مساعدة وكالة ضمان العمالة في جزر فرجن على الاضطلاع بكامل المسؤولية عن هذه المهمة . ولم يكن من الممكن في السابق ، الاستفادة من نسبة البطالة في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة للمطالبة بتخصيص مبلغ من الاعتمادات الاتحادية الى الاقليم لأن الحكومة الاتحادية لم تصادق على صحة هذه النسبة .

٧١ - وفي عام ١٩٧٥ تلقى الاقليم مبلغ ٦٠٥ ملايين دولار في شكل مساعدات مالية اتحادية (مقابل ٣٠٠ ملايين دولار عام ١٩٧٤) لتمويل مشروعات العمالة والتدريب . كما اتاحت وزارة الاسكان والانماء الحضري في الولايات المتحدة مبالغ وصلت في مجموعها الى ١٨٦ مليون دولار لتوفير السكن والمرافق المرتبطة به ، الى جانب توفير فرص اضافية للعمالة (انظر ادناه) . ومن بين الخطوات المتخذة في الآونة الاخيرة لمعالجة البطالة ما يلي : (أ) تشديد الرقابة على الهجرة (انظر الفقرات ٤ - ١٢ اعلاه) ؛ و (ب) تنفيذ خطة الانماء الاقتصادي (انظر الفقرات من ٥٢ الى ٥٧ اعلاه) .

٧٢ - وأشار الحاكم كينغ ، في خطابه عن حالة الاقليم ، الى المصاعب المتزايدة القائمة بين الحكومة وبين قادة نقابات العمال . ولذا فقد اقترح وضع برنامج للمساومة الجماعية يتجاوب مع احتياجات الاقليم ومميزاته .

(م) المرجع نفسه ، الفقرتان ٧٠ و ٧١ .

باء - الاسكان

٧٣ - لكي يحق للحكومة الاقليمية الحصول على الاموال الاتحادية المخصصة للاسكان ، قدمت دراسة عن الاسكان الى حكومة الولايات المتحدة في شباط/فبراير ١٩٧٤ (ن) وجاء في هذه الدراسة ان الحاجة تقضي ببناء او اصلاح ٢٢ ٩٠٠ وحدة سكنية لسد النقص الاسكاني خلال الاثنتي عشرة سنة القادمة وانه نظرا للارتفاع المستمر في تكاليف السكن فان نسبة القادرين على شراء او بناء ساكن جديدة دون مساعدة من الحكومة لا تعدو ١٥ في المائة من اهالي جزر فرجن . وفي ايار/مايو ١٩٧٥ ، اعلن اعضاء جميع قطاعات مرفق بناء المساكن المحلية في مقابلة جرت معهم ان ارتفاع تكلفة مواد البناء المستوردة ، وما رافقه من اوضاع اقتصادية سيئة على العموم قد ادت بعملية بناء المساكن الخاصة الى التوقف الكلي تقريبا . وفي الاشهر المتبقية من تلك السنة ، لم تظهر اية دلائل تدل على حدوث تحسن في هذه الحالة .

٧٤ - ومع ذلك فقد واصلت الحكومة احرار التقدم في مجال الاسكان العام . ففي حزيران/يونيه ١٩٧٥ ، قدمت وزارة الاسكان والاعمار الحضري الى الاقليم سبع منح مالية تبلغ في مجملتها ٤٦ ملايين دولار لصيانة واستصلاح مشاريع الاسكان العام . وفي الشهر الذي اعقبه ، اعتمدت مبلغا آخر بمقدار ١٤٠ مليون دولار خصصت ، بصورة رئيسية ، لتجديد المساكن الموجودة ولبناء وحدات جديدة . ويتضمن هذا المبلغ جزاء صغيرا من المساعدة الاجمالية البالغة ٢٧٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة المقدمة بموجب القانون الاتحادى للاسكان ولانما المجتمعات المحلية لعام ١٩٧٤ .

٧٥ - ويتبين من تقارير دائرة الاسكان في جزر فرجن انه كان يوجد ، في شهر آب/اغسطس ١٩٧٥ ، ٢٧ مشروعا للاسكان في جزيرة سانت توماس و ١٧ في جزيرة سانت كروكس تشتمل في مجموعها على ٩١٣ وحدة سكنية (بالمقارنة مع ٥٠٠ وحدة عام ١٩٧٤) . بالاضافة الى ذلك ، قدمت عقود لبناء ٣٠٠ وحدة مستقلة في جزيرة سانت توماس ، مع احتمال شغلها بحلول نهاية عام ١٩٧٦ ومن المتوقع الحصول على بقية المنحة الاجمالية من وزارة الاسكان والاعمار الحضري في نطاق ٢٦ مشروعا ، بما في ذلك اقتناء الاراضي والاستصلاح العام للاسكان ، وتوسيع شبكة المياه الصالح للشرب وشبكات المجاري ، ومشروعات تجديد المساكن في المدن وتحسين مساكن المسنين . ومن المتوقع كذلك اتاحة مبالغ تفوق في مجملتها ١١٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على شكل منح مماثلة خلال فترة ١٩٧٤ - ١٩٨٢ . وتفيد الحكومة بأنها لا تزال ملتزمة بتوفير السكن اللائق للفقراء .

(ن) المرجع نفسه ، الفقرة ٧٦ .

جيم - الصحة العامة

٧٦ - افاد الحاكم كينغ بأنه حصل بعض التقدم في مجال الصحة العامة برغم القيود الشديدة المفروضة على الميزانية . ولكن بالنظر للتخفيضات الاخيرة في النفقات الحكومية ، وجدت الحكومة بعض الصعوبات في توفير الخدمات الطبية الكافية لجميع سكان الاقليم . ولكي يتحقق هذا الهدف ، اقترح الحاكم مواصلة تنفيذ البرنامج الحالي للاصلاحات الادارية بما في ذلك التحسينات في الاجراءات الادارية ؛ واعادة تنظيم الاجراءات الحالية لجمع الإيرادات وتنظيمها .

ه - الوضع التعليمي

٧٧ - التعليم اجباري لمن تتراوح سنه بين الخامسة والنصف والسادسة عشرة . وتقدم المدارس الحكومية والمدارس الخاصة والمدارس الابرشية التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي وكذلك التعليم المهني ؛ وتوجد كذلك بعض رياض الاطفال في جزيرة سانت توماس وسانت كروكس . اما في جزيرة سانت جون فمدارس الحكومة مقصورة على رياض الاطفال والمدارس الابتدائية والمتوسطة فقط . وتنفيد دائرة التعليم ، ان مجموع عدد التلاميذ المسجلين في المدارس الحكومية ارتفع من ٦٦٩ ٢٣ تلميذا في عام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ الى ٦٥١ ٢٤ تلميذا في عام ١٩٧٥ / ١٩٧٦ . وتقدم كلية جزر فرجن الكائنة في جزيرة سانت توماس وفرعها الموجود في جزيرة سانت كروكس التعليم العالي . وفي بداية عام ١٩٧٤ / ١٩٧٥ الدراسي كان عدد الطلاب المتفرغين المسجلين في الكلية ٥٣٩ طالبا وعدد الطلاب غير المتفرغين ١٢٩٥ .

٧٨ - وصرح الحاكم كينغ في الخطاب الذي القاه عن حالة الاقليم " ان على نظامنا التربوي ان يستعيد قواه بعد الزيادات الهائلة في عدد المسجلين ، وان يتوجه وجهة جديدة ويستجيب الى الاحتياجات الماسة لمجتمع نام ومتعدد الأجناس " ، وبالرغم من ان معدل النمو يبدو مستقرا ، فان عدد المسجلين يستمر في التصاعد بينما تزداد محدودية الموارد المتاحة اكثر فأكثر . وفي رأي الحاكم انه قد تم احراز بعض التقدم المعتدل في هذا الصدد . ولقد طلب الى مفوض التعليم الذي تم تعيينه مجددا تنفيذ برنامج يستهدف ما يلي : (أ) مراجعة المقرر الدراسي الحالي بشكل يوفر للمطلبة مهارات اكثر رواجاً ويجعله اكثر صلة بوضع الاقليم وثقافته ؛ (ب) اعمال جميع القواعد والقوانين التي تضبط سلوك الطلاب ؛ (ج) تحديث التقنيات التربوية مع زيادة التشديد على التدريب المهني (انظر ادناه) ؛ (د) منح المزيد من السلطة لمديري المدارس ؛ و (هـ) تنفيذ بعض التوصيات الواردة في دراسة حديثة العهد قامت بها الحكومة حول فعالية وانتاجية دائرة التعليم .

٧٩ - ولفت الحاكم ، ايضا ، الانتباه الى الانشطة الاخرى المتعلقة بالتعليم ، بما في ذلك ما يلي :
(أ) مشروع تشييد مدارس بمبلغ ١٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ؛ (ب) مشروع صيفي لتجميل المناظر الطبيعية حول المدارس وتحسين المباني المدرسية ؛ (ج) وضع برامج تعليمية جديدة مثل مشروع الازدواج اللغوي والثقافي ، وتوسيع بعض برامج التدريب المهني التي يشترك فيها زهاء ٤٥ في المائة من طلاب المدارس الثانوية .

٨٠ - وللزيادة في رفع مستوى المدارس الحكومية ، اقترح الحاكم مواصلة العمل في مجال الاصلاحات الادارية ، بما في ذلك ادخال التحسينات على الاجراءات الادارية ، واتباع سياسة اللامركزية فسي العمليات اليومية مع الحفاظ على قدر اكبر من المركزية فيما يتصل بتنسيق السياسة التعليمية .

الفصل الثاني والثلاثون

(A/31/23/Add.10)

المعلومات المرسلّة بمقتضى المادة ٧٣ هـ من ميثاق
الأمم المتحدة عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢٤٩	١ - ٦	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٢٥٠	٧	باء - قرار اللجنة الخاصة
٢٥١		مرفق : تقرير الأمين العام

الفصل الثاني والثلاثون

المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، والسائل المتصلة بها ، في الجلسة ١٠٥٣ المعقودة في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ .
- ٢ - وأخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار ، لدى نظرها في هذا البند ، ما يتصل بالموضوع من أحكام قرار الجمعية العامة (٣٤٨١ د - ٣٠) المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ ، بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وعلاوة على ذلك ، أخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار قرارات الجمعية العامة الاخرى ذات الشأن المتعلقة بالمعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والمسائل المتصلة بذلك ، ولاسيما القرار ١٩٧٠ (د - ١٨) المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٣ والذي نص ، فيما نص عليه ، على حل لجنة المعلومات الواردة عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، ونقل بعض مهامها الى اللجنة الخاصة ؛ والفقرة ٤ من القرار ٣٤٢٠ (د - ٣٠) المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ ، التي تطلب الى اللجنة الخاصة أن تواصل الاضطلاع بالمهام الموكولة اليها بموجب قرار الجمعية العامة ١٩٧٠ (د - ١٨) وفقا للاجراءات المقررة (١) وأن تقدم تقريراً عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين .
- ٣ - وقد كان بين يدي اللجنة الخاصة ، وهي تنظر في هذا البند ، تقرير الأمين العام (انظر مرفق هذا الفصل) المتضمن معلومات عن المواعيد التي أرسلت فيها المعلومات المطلوبة في المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المعنية ، وذلك عن السنتين ١٩٧٤ و ١٩٧٥ .
- ٤ - وبالإضافة الى ذلك ، كان بين يدي اللجنة الخاصة مشروع قرار بشأن هذا البند (A/AC.109/L.1128) مقدم من الرئيس .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق رقم ٨ (الجزء الاول) (A/5800/Rev.1) ، الفصل الثاني .

- ٥ - وفي الجلسة ١٠٥٣ المعقودة في ٩ ايلول/سبتمبر ، نظرت اللجنة الخاصة في مشروع القرار المذكور واعتمدته دون اعتراض (انظر الفقرة ٧ أدناه) (A/AC.109/PV.1053) .
- ٦ - وفي ١٤ ايلول/سبتمبر أُحيل نص مشروع القرار الى الدول القائمة بالادارة لمطالعة .

٦أ - قرار اللجنة الخاصة

- ٧ - فيما يلي نص مشروع القرار (A/AC.109/539) الذي اعتمدته اللجنة الخاصة في جلستها ١٠٥٣ المعقودة في ٩ ايلول/سبتمبر ، والذي أشير اليه في الفقرة ٥ أعلاه :
- "ان اللجنة الخاصة ،

وقد درست تقرير الأمين العام عن هذا البند (٢) ،

"وان تشير الى قرار الجمعية العامة ١٩٧٠ (د - ١٨) المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٣ ، الذي طلبت فيه الجمعية من اللجنة الخاصة دراسة المعلومات المرسلة الى الأمين العام بمقتضى المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة ، وأخذ هذه المعلومات بعين الاعتبار التام عند بحث حالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

"وان تشير ايضا الى قرار الجمعية العامة ٣٤٢٠ (د - ٣٠) المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ ، الذي طلبت فيه الجمعية من اللجنة الخاصة أن تواصل الاضطلاع بالمهام الموكولة اليها بموجب القرار ١٩٧٠ (د - ١٨) ،

"وان تأسف لان بعض الدول الاعضاء التي تضطلع بمسؤوليات عن ادارة أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي قد توقفت او تقاعست ، رغم التوصيات المتكررة الصادرة عن الجمعية العامة واللجنة الخاصة ، عن ارسال المعلومات بمقتضى المادة ٧٣ هـ من الميثاق ،

"١ - تؤكد من جديد انه ، طالما لم يصدر عن الجمعية العامة نفسها قرار بشأن اقليما معيننا من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي قد نال كامل الحكم الذاتي وفقا لاحكام الفصل الحادى عشر من الميثاق ، ينبغي على الدولة المعنية القائمة بالادارة ان تواصل ارسال المعلومات المتعلقة بهذا الاقليم بمقتضى المادة ٧٣ هـ من الميثاق ؛

"٢ - وتطلب الى الدول المعنية القائمة بالادارة موافاة الأمين العام ، او الاستمرار في موافاته ، بالمعلومات المنصوص عليها في المادة ٧٣ هـ من الميثاق وكذلك بأوفس المعلومات الممكنة عن التطورات السياسية والدستورية في الاقاليم المعنية ؛

"٣ - وتقرر ، مع مراعاة ما قد تتخذه الجمعية العامة من قرارات في هذا الصدد ، ان تواصل الاضطلاع بالمهام الموكولة اليها بموجب قرار الجمعية العامة ١٩٧٠ (د - ١٨) وفقا للاجراءات المقررة ."

مرفق*

تقرير الامين العام

المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ هـ من ميثاق الامم المتحدة

١ - أورد تقرير الامين العام السابق عن هذا الموضوع (أ) المواعيد التي أرسلت فيها المعلومات الى الامين العام بمقتضى المادة ٧٣ هـ من الميثاق حتى ١٢ آب/اغسطس ١٩٧٥ . ويبين الجدول الوارد في هذا التقرير المواعيد التي أرسلت فيها المعلومات عن السنتين ١٩٧٤ و ١٩٧٥ حتى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ .

٢ - والمعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ هـ من الميثاق تتبع ، بوجه عام ، الصيغة الموحدة التي أقرتها الجمعية العامة وتتضمن معلومات عن الجغرافية والتاريخ والسكان والاحوال الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية . وفي حالة الاقاليم الواقعة تحت ادارة كل من اسبانيا واستراليا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ونيوزيلندا والولايات المتحدة الامريكية . تتضمن التقارير السنوية عن هذه الاقاليم معلومات عن الامور الدستورية أيضا . ويقدم ممثلو استراليا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا والولايات المتحدة معلومات اضافية عن التطورات السياسية والدستورية في الاقاليم الواقعة تحت ادارة حكوماتهم ، أثناء اجتماعات اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منسج الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وتقدم المملكة المتحدة أيضا معلومات تكميلية عن الاقاليم الواقعة تحت ادارتها .

دراسة المعلومات المرسله بمقتضى أحكام المادة ٧٣ هـ من الميثاق

٣ - عملا بأحكام الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ١٩٧٠ (د - ١٨) المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٣ وغيره من قرارات الجمعية العامة ذات الشأن ، وخاصة القرار ٣٤٢٠ (د - ٣٠) المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ ، واصلت الامانة العامة استخدام المعلومات المرسله في تحضير أوراق العمل التي تقدمها الى اللجنة الخاصة عن كل اقليم .

* صدر سابقا تحت الرمز A/AC.109/538 .

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9623/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل الثاني والثلاثون ، المرفق .

جدول

مواعيد ارسال المعاومات بمقتضى المادة ٧٣ هـ
من الميثاق عن سنتي ١٩٧٤ و١٩٧٥ (١)

١٩٧٥	١٩٧٤	
٣٠ حزيران / يونيه ١٩٧٥	٣٠ تموز / يوليه ١٩٧٥	اسبانيا (سنة شمسية) الصحراء* الاسبانية (٩)
٢٢ نيسان / ابريل ١٩٧٥	٦ تموز / يوليه ١٩٧٦	استراليا (تموز / يوليه ٣٠ - حزيران / يونيه (ب)) جزر كوكس (كيلينغ)
٥ حزيران / يونيه ١٩٧٥		البرتغال تيمور
١ آب / اغسطس ١٩٧٥		فرنسا (سنة شمسية) الصومال الفرنسي (ج) (د) نيوهيريد (ولاية مشتركة مع المملكة المتحدة) المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية (سنة شمسية) انتيفوا (ز) برمودا بروني (ح) بليز بجتيكون جبل طارق جزر جيلبرت جزر تركس وكايكوس جزر فالكلاند (مالفيناس) جزر فرجن البريطانية جزر سليمان جزر كايمان دومينيكا (ز)
٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧٦	٦ آب / اغسطس ١٩٧٥	
١٨ آب / اغسطس ١٩٧٦	٥ حزيران / يونيه ١٩٧٥	
٢ آب / اغسطس ١٩٧٦	١٢ ايار / مايو ١٩٧٥	
٨ تموز / يوليه ١٩٧٦	٦ آب / اغسطس ١٩٧٥	
٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧٦	٦ آب / اغسطس ١٩٧٥	
٧ ايلول / سبتمبر ١٩٧٦	١١ تموز / يوليه ١٩٧٥	
٧ ايلول / سبتمبر ١٩٧٦	٥ تموز / يوليه ١٩٧٥	
١٦ حزيران / يونيه ١٩٧٦	٣٠ ايار / مايو ١٩٧٥	
١٦ حزيران / يونيه ١٩٧٦	٢٤ حزيران / يونيه ١٩٧٥	
٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧٦	٦ آب / اغسطس ١٩٧٥	

(يتبع)

الجدول (تابع)

<u>١٩٧٥</u>	<u>١٩٧٤</u>	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية (سنة شمسية) (تابع)
١٨ آب/اغسطس ١٩٧٦	٦ آب/اغسطس ١٩٧٥	روديسيا الجنوبية
—	—	سانت لوسيا (ز)
٨ آذار/مارس ١٩٧٦ (ط)	٦ آب/اغسطس ١٩٧٥	سانت هيلانة (هـ)
—	—	سان فنسنت (ز)
—	—	سان كيتس — نيفيس — انغويلا (ز)
٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦	٣٠ أيار/مايو ١٩٧٥	مونتسيرات
١٨ آب/اغسطس ١٩٧٦	٣٠ أيار/مايو ١٩٧٥	نيوهبريد (ولاية مشتركة مع فرنسا)
٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦	٦ آب/اغسطس ١٩٧٥	توفالو (ي)
١٩ آب/اغسطس ١٩٧٦	١١ آب/اغسطس ١٩٧٥	نيوزيلندا (١ نيسان/أبريل — ٣١ آذار/مارس) (هـ)
		جزر توكيلاو
		الولايات المتحدة الأمريكية (١ تموز/يوليه — ٣٠ حزيران/يونيه) (ب)
٩ حزيران/يونيه ١٩٧٦	١ نيسان/أبريل ١٩٧٥	جزر ساموا الأمريكية
	١ نيسان/أبريل ١٩٧٥	جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة
٢٩ نيسان/أبريل ١٩٧٦	٨ نيسان/أبريل ١٩٧٥	غوام

(أ) للاطلاع على قائمة اولية بالاقاليم التي ينطبق عليها اعلان منح الاستقلال للبلسدان والشعوب المستعمرة ، قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة عشرة ، الطحق رقم ١٤ (A/5514) ، الجزء الاول ، المرفق الثاني .

(ب) تمتد الفترة من ١ تموز/يوليه من السنة السابقة الى ٣٠ حزيران/يونيه من السنة المذكورة في الجدول .

(يتبع)

(تابع حواشي الجدول)

(ج) في ٢٧ آذار/مارس ١٩٥٩ أبلغت حكومة فرنسا الأمين العام بأن هذا الاقليم قد نال الاستقلال الذاتي الداخلي وأن إرسال المعلومات عنه قد توقف ، تبعاً لذلك ، اعتباراً من سنة ١٩٥٧ .

(د) الاسم الجديد للاقليم هو اقليم عفار وعيسى (انظر نشرة المصطلحات رقم ٢٤٠ (ST/CS/SER.F/240) المؤرخة في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٦٨) (لم تصدر بعد باللغة العربية) .

(هـ) تمتد الفترة من ١ نيسان/ابريل من السنة الوارد ذكرها في الجدول إلى ٣١ آذار/مارس من السنة التالية .

(و) أبلغ المندوب الدائم لاسبانيا لدى الامم المتحدة الأمين العام في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٧٦ ، " ان الحكومة الاسبانية تنهي بصورة حاسمة ، ابتداءً من اليوم ، وجودها في اقليم الصحراء وترى من الضروري ان تسجل ما يلي : ... ان اسبانيا تعتبر نفسها من الآن فصاعداً في حل من كل مسؤولية ذات طبيعة دولية تتعلق بإدارة الاقليم المذكور ، نظراً لتوقف اشتراكها في الادارة المؤقتة المقررة للاقليم (A/31/56-S/11997) " . للاطلاع على النص المطبوع ، انظر " الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الحادية والثلاثون ، ملحق كانون الثاني/يناير ، شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٧٦ (S/11997) " .

(ز) أعلنت المملكة المتحدة في دورات سابقة للجمعية العامة ان هذا الاقليم يهله مركز الدولة المرتبطة قيد حرق " حكماً ذاتياً كاملاً " ومن ثم لم يعد من المناسب ، في نظرها ، إرسال المعلومات عنه (انظر أيضاً الوثائق A/AC.109/341 ، A/C.4/725 ، A/AC.109/PV.762 و Corr.1 ، " الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والعشرون ، اللجنة الرابعة ، الجلسة ١٧٥٢ والمصدر نفسه ، الدورة الرابعة والعشرون ، الجلسة ١٨٦٧ " .

(ح) في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٢ أبلغت حكومة المملكة المتحدة الأمين العام بأن هذا الاقليم قد نال حكماً ذاتياً داخلياً كاملاً ومن ثم لم يعد من المناسب ، في نظرها ، إرسال المعلومات عنه .

(ط) المعلومات التي تتناول " ترستان داكونا " تخص السنة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٥ .

(ي) نتيجة للاستفتاء الذي أجري في جزر جلبرت واليس خلال شهر آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٧٤ والذي راقبته " بعثة الامم المتحدة الزائرة " لجزر جلبرت واليس سنة ١٩٧٤ ، انفصلت جزر اليس عن اقليم جزر جلبرت واليس في ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٥ واصبحت تعرف باسم تيمفالو (انظر A/C.4/786) .

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استلم منها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
